قضايا تربوية

التعليم والقروض الأجنبية

دكتـور
صلاح الدين المتبولى

الطبعة الأولى
٢٠٠٣م

الناشر
دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر
تليفاكس: ٥٣٥٤٤٣٨ - الإسكندرية

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم﴾

صدق الله العظيم

(٣٢ / البقرة)

بسم الله الرحمن الرحيم

"إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقى إلا بالله"

صدق الله العظيم

(سورة هود: ٨٨)

شكر وتقدير

أحمد الله حمداً ينوء بجلاله اللسان ويعجز عن التعبير عنه القلم، وأستعينك استعانة المفتقر إلى هديك وتوفيقك وتأييدك، فلك يا رب أسجد حمداً وشكراً وجلالاً، فبفضلك وتوفيقك تم إنجاز هذا الكتاب.

ويعجز لسانى عن التعبير عمّا تكنه نفسى من حب وتقدير وإجلال لأساتذتى الذين منحونى الكثير من علمهم ورعايتهم ووقتهم.

فإلى الذين أضاءوا ومهدوا أمامى السبيل، وأخذوا بيدى على درب العلم والفكر.. إلى أستاذى الجليل الأستاذ الدكتور/ حامد عمار أحد أعلام الفكر التربوى فى مصر والعالم، أتوجه بعظيم شكرى وامتنانى لسيادته فقد كان لى نعم الأب والمربى الفاضل فعلى الرغم من ضيق وقته إلا أنه منحنى كل العطاء بتواضع العلماء البحث، فجزاه الله عنى خير الجزاء ونعم الثواب.

وعرفاناً بالجميل أتوجه بخالص شكرى وتقديرى إلى أستاذى الفاضل الأستاذ الدكتور/ على صالح جوهر أستاذ أصول بكلية التربية بدمياط، جامعة المنصورة، والذى يعجز قلمى عن إيفائه حقه، فإلى سيادته منى كل الحب والتقدير ومن الله خير الجزاء والثواب.

وأخص بخالص شكرى وتقديرى العميق روحتى الحبيبة لمشاركتها لى معاناة هذا العمل، وعلى ما قدمته لى فى سبيل انجازه بهيئة مناخ أسرى طيب يساعد على البحث والدراسة، كما أتقدم بخالص حبى لأبنائى محمد ومعتز ومهند وعذري لانشغالى عنهم طوال فترات البحث. وأتمنى أن يكون هذا الكتاب نقطة مضيئة في مجال البحث العلمي بقدر ما نرجو وبقدر ما نأمل.

والله ولى التوفيق.

د. صلاح الدين المتبولى

الفصل الأول

مشكلة البحث وأهمية دراستها

أولاً: الخطة العامة للبحث

مقدمـة:

لقد أصبحت التنمية البشرية محور اهتمام دول العالم المختلفة، سواء كانت هذه الدول على درجة كبيرة من التقدم أم نامية، وينبع هذا الاهتمام من أنها أساس التنمية بصفة عامة لذا أصبح من المسلمات أن التعليم عليه العبء الأكبر في إحداث التنمية البشرية باعتباره يشكل القاسم المشترك الأكبر في عملية التخطيط لإعداد القوى البشرية.

وقد عرفت تقارير التنمية البشرية الصادرة عن البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عملية التنمية البشرية بأنها عملية توسيع نطاق اختيارات الشعوب بزيادة فرصهم من حيث التعليم والرعاية الصحية، وكذلك من حيث الدخل والعمالة، مغطية بذلك شريحة كبيرة من الاختيارات الإنسانية، ابتداء من بيئة مادية نظيفة إلى الحريات السياسية، والاقتصادية[1] لذلك يعتبر الإنفاق على التعليم بلغة الاقتصاديين من أهم الاستثمارات بل وأفضلها، إذ أنه يؤدي إلى تنمية الإنسان الذي يعتبر المورد الرئيس لإنتاج السلع والخدمات وخلق الثروة وتجديد مصادرها وتراكم عناصرها، ومن ثم فإن التعليم هو الطاقة المحركة للتنمية البشرية التي تهدف إلى تحقيق إنسانية الإنسان من خلال تكوين قدرات الفرد ومعارفه ومهاراته، مما يمكنه من التفاعل المثمر مع بيئته بمكوناتها المادية والبشرية والمؤسسية[2].

لذلك يحظى التعليم اليوم بعناية فائقة ومتزايدة من قبل الإدارات الحكومية والدولية على حد سواء. نتيجة لازدياد الوعي بدوره وأثره على مستقبل الشعوب والأفراد. ولقد ترسخ الوعي بأهميته تدريجياً بين غالبية المجتمعات خاصة بعد أن تغيرت النظرة إليه من قطاع خدمي بحت إلى مفهوم أشمل من ذلك وأعم ترتكز عليه عملية التنمية البشرية التي هي الهدف الأسمى وغاية ما ينشده الإنسان

فى سعيه وجهده علـى هـذا الكوكـب وعبر تاريخه حيث يعتبر الإنسان هـو هـدف التنمية ووسيلتها فـى الوقت نفسه لـذا فنحن نركز علـى إشباع الحاجات الأساسية للمجتمع الإنسانى انطلاقاً من القيمة المطلقة للإنسان، وإدراكاً بأنه سيد مختلف الموارد وعوامل الإنتاج وبأنه صانع تاريخه[٣]. لذلك ركزت الاتجاهـات الحديثة فى قياس التنمية البشرية على مدى إشباع حاجات الأفراد، وتأتى فى مقدمتها الحاجات الثقافية، وخاصة فى مجال التعليم.

ويميـل الاتجاه الفكرى الحديـث إلى اعتبار عملية التربيـة عمليـة استثمار رأسمالية، تقـوم جنباً إلى جنب وتتضافر مع الاستثمارات الرأسمالية الأخرى (فـى المعدات والأجهزة المتطـورة علـى سبيل المثال)[٤]. حيـث أثبتـت الدراسـات أن للاستثمار فـى التعليم مردوداً اقتصادياً، يمكـن تتبع قيمته عن طريـق تحليل عائد مختلف عوامل الإنتاج، وإرجاع مـا لا يمكـن نسبته إلى عوامـل رأس المـال والأرض إلى مـا حـدث مـن تقـدم نتيجـة للتعليـم واكتسـاب المـهارات والتقـدم العلمـى والتكنولوجى، مع ملاحظة أن هذا الأثر لابد أن يتكافأ مع الإنفاق والجهد المبـذول فى التعليم[٥].

ولقد أصبحت التنمية الاقتصادية والاجتماعية ثمرة تضافر جهود متكاملة من رجال الاقتصاد والتربية والاجتماع وغيرهم - سواء كان ذلك على المستوى العالمى أو الإقليمي والمحل - بما ينظرون به إلى التعليم والنظم التعليمية مـن نظـرة فاحصة شاملة، مؤمنـين ومقدرين لأهمية الـدور الـذى يلعبه التعليم والتدريـب فـى استثمار القوى البشرية، وإنجازها لمشروعات التنمية المختلفة[٦]. إن تقييم جـهود التنميـة الآن لا يعتمد فقط على مـا تشيده الخطط من مبان ومصانع، أو مـا تقيمـه مـن مشروعات ومؤسسات، وإنما يعتمد على ما يحدث من تطور فى معيشة الإنسان بشتى مناحيها[٧] مما أدى إلى ازديـاد الوعـى فـى الآونة الأخيرة علـى المستويين الرسمـى والغير رسمى، بضرورة زيادة الميزانية المخصصة للتعليم، نظراً لأنـه لم يعد يعـالج علـى أنـه قضية خدمات، حيث أن العلاقة أصبحت قويـة وراسـخة بـين التعليم والمستوى الاجتماعي والاقتصادي للأفراد.

ويعتبر التعليم دعامة الأمن القومى لأنه يسهم فى بناء المواطن المستنير القادر على الإسهام بفاعلية فى العمل السياسى والاجتماعى، ونحن نعلم أن الجوانب السياسية والاجتماعية هى ركائز الأمن القومى، التى يستند إليها المجتمع فى توفير الأمن والحماية للمواطنين من خلال ممارستهم الواعية لدورهم فى الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

وتجدر الإشارة إلى أن الدول النامية إيماناً منها بالدور الفعال للتعليم، أخذت فى السنوات الأخيرة - خاصة فى العقدين الأخيرين - ترفع إلى أقصى حد مستوى الإنفاق على التعليم، حتى وصل إلى نسبة لا تقبل الزيادة فى بعض الدول(8). ومن هنا بدأت التربية ومشروعاتها تمتص جانباً متزايداً من النفقات العامة فى البلدان النامية، وخاصة مع تزايد أعداد من هم فى سن التعليم من أبناء هذه الدول، وارتفاع تكلفة المنشآت التعليمية، وحاجة قطاع التعليم المستمر إلى عمليتي التطوير والتحديث. ولذلك طالبت العديد من الدول والهيئات الدولية - خاصة المنوطة بعملية التربية - بتخصيص نسبة من رؤوس الأموال التى توزع عالمياً، من أجل توسيع فرص التعليم أمام الشعوب وإحداث تنمية بشرية حقيقية. ومن ثم وجهت القروض والمعونات المالية والفنية على الصعيد الدولى إلى قطاع التعليم فى الدول النامية. كذلك خصصت المؤسسات المالية الكبرى جزءاً من أرصدتها من أجل دعم قطاع التعليم فى دول العالم فى صورة منح وقروض ميسرة، أو مساعدات فنية تتمثل فى تزويد قطاع التعليم بالمعدات والآلات والوسائل المعينة، وتفعيل جانب من البحوث وتسهيل تطبيقها.

ويمكن تقسيم القروض والمعونات المالية والمساعدات الفنية الأجنبية حسب الجهات المانحة إلى قسمين:

الأول: القروض والمعونات الثنائية: وهى المساعدات التى يتم تنفيذها من خلال إبرام اتفاقيات بين الدول المتلقية للقرض أو المعونة ودولة أخرى أو مجموعة دول.

الثانى: القروض والمعونات المتعددة الأطراف: وهى المساعدات التى تتم من خلال منظمات دولية، منها على سبيل المثال منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة UNESCO وفروعها الإقليمية.

ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة UNICEF وفروعها الإقليمية.

ويعتبر التعاون الدولى المتكافئ بين أقطار العالم الثالث وبين أقطار العالم الصناعى من أهم الموارد اللازمة لإشباع الحاجات الإنسانية وتحسين مستوى المعيشة فى أقطار العالم الثالث فى ظل النظام العالمى الجديد(٩).

لذا ترحب مصر بالتعاون الدولى وخاصة فى مجال التعليم الذى يعد أحد المجالات الهامة التى تستقبل المعونات والمساعدات على المستويين الثنائى أو المتعدد الأطراف متمثلاً فى الهيئات العالمية المختصة. وقد تختلف الشروط المبرمة للاتفاقيات الثنائية من دولة إلى أخرى، فعلى سبيل المثال تشترط الولايات المتحدة الأمريكية على تواجدها فى مصر من خلال إشرافها ومتابعتها لعمليات التنفيذ، والوقوف على مدى الإنجاز فى تنفيذ المشروعات والبرامج التى تمول من خلال المنح والقروض الأمريكية عن طريق إجراء البحوث والدراسات المتعلقة بقطاع التعليم فى مصر، ووجود خبراء ومستشارين أمريكيين ممثلين فى تلك المشروعات.

ومن الشروط الغير مألوفة بعض الشروط التى تضمنتها اتفاقية المعونة الأمريكية بشأن التعليم الأساسي، ومنها إلزام الحكومة المصرية بإجراء الدعاية والإعلان المناسبين عن المعونة، والإشراف من الجانب الأمريكى على المشروع(١٠).

ويتضح مما سبق أن الدول المتلقية للمعونات ليس لديها الحرية الكافية فى الإشراف والتنفيذ لمشروعات المنح والقروض، بل وتحديد مجالات استخدامها حيث أن تحديد مجالات استخدامها يأخذ شكلين:

الأول: الدول المانحة وهى التى تحدد مجالات الاستخدام التى توجه إليها مخصصات المعونات والقروض، والفترة الزمنية لتنفيذ المشروعات، وتوزيع مخصصات المعونة من بند إلى آخر ويتطلب ذلك الدخول فى مفاوضات جديدة مع الجهة المانحة وتنتهى إما بالموافقة أو الرفض. ومن أمثلة ذلك توجيه هيئة المعونة

الأمريكية فى مصر الجانب الأكبر من المعونة المخصصة لقطاع التعليم فى مصر إلى مجالين، هما التعليم الأساسي والتعليم الجامعي. وقد خصصت لهما ثلاثة مشروعات من مجموع أربعة مشروعات خصصت لقطاع التعليم، وهذه المشروعات هى على التوالى:

١- مشروع التعليم الأساسى.

٢- منح السلام.

٣- مشروع ترابط الجامعات[١١].

وتخصص فرنسا واليابان الجانب الأكبر من المساعدات الموجهة إلى قطاع التعليم فى مصر إلى التعليم الجامعى، وتوجه هذه المساعدات بصفة خاصة إلى بناء المستشفيات التعليمية الجامعية، وتزويدها بالمعدات والآلات الطبية، وتمويل البحوث فى المجالات الطبية المختلفة، كذلك قامت اليابان بتمويل بناء مستشفى أبو الريش التعليمى للأطفال التابعة لجامعة القاهرة، واستمرت فى تمويل وتوسعة المستشفى وتزويده بالمعدات والآلات الطبية على مراحل استمرت من عام ١٩٨٠م إلى عام ١٩٨٨م[١٢].

الثانى: وفيه يتم تخصيص المعونات بناء على طلب من مصر، نظراً لحاجة قطاع التعليم إلى العون الخارجى، ويرجع ذلك إلى نقص فى الميزانية المخصصة للتعليم، وعدم قدرتها على الوفاء باحتياجات هذا القطاع، كذلك الحاجة إلى الاستعانة بخبرات دول أخرى فى أحد مجالات التعليم.

ومن أمثلة المشروعات التى طلبت فيها مصر الاستعانة بخبرات دول أجنبية فى قطاع التعليم، مشروع (مبارك - كول) الخاص بتطوير التعليم الفنى فى مصر، والذى يهدف إلى الاستعانة بالخبرة الألمانية فى مجال التعليم الفنى، والمساهمة فى تمويل بناء مدارس جديدة، وتزويد المدارس الحالية بالمعدات التكنولوجية الحديثة[١٣].

أما بالنسبة للقروض والمعونات المتعددة الأطراف والتى تمنحها الهيئات الدولية وفروعها الإقليمية، فهى تتم غالباً فى إطار برامج دولية إقليمية، ومن أمثلة

هذه المشروعات، المشروع الذى ترعاه هيئة اليونسكو واليونسيف والبنك الدولى ويعرف باسم (تأمين حاجات التعليم الأساسية). ويسعى المشروع إلى تعميم وتجديد التعليم الابتدائي والقضاء على الأمية فى الدول العربية بحلول عام ٢٠٠٠[١٤].
وبالإضافة إلى المشروعات الإقليمية ترعى هذه الهيئات مشروعات محلية بناء على طلب الدول الأعضاء، وتكون الأولوية للمشروعات التى تدخل ضمن اهتمامات هذه الهيئات، وبصفة خاصة المشروعات ذات الصلة الوثيقة بالبرامج التى ترعاها. وتشترط هذه الهيئات قبل أن تدعم هذه المشروعات ضمان التخطيط الجيد لها، والتأكد من أن الدول المتلقية سوف تعمل على تذليل العقبات التى تعترضها، والتحلل من روتين الإجراءات الإدارية من أجل ضمان جدية تنفيذ هذه المشروعات. كما تسهم الهيئات الدولية فى بعض المجالات العلمية والفنية، والتى لا تقل فى أهميتها عن القروض والمساعدات المالية، ومنها تسهيل الحصول على المعرفة واستخدامها عن طريق شبكات المعلومات الإقليمية التابعة لهذه الهيئات، كذلك تساعد فى التعرف على أحدث الاتجاهات والنظريات التربوية الحديثة، عن طريق عقد المؤتمرات التربوية والندوات والحلقات الدراسية، والتى يتم من خلالها التعرف على كيفية مواجهة بعض دول العالم للمشكلات التى تواجهها نظمها التعليمية.

ولكن هذه القروض والمساعدات تقترن غالباً بمجموعة من الشروط المجحفة والغير مألوفة، تمليها الدول المانحة، والتى تمكنها بطريقة مباشرة من توجيه أدوات القيم والثقافة للمجتمع المصرى.

مشكلة البحث:

على الرغم من أهمية القروض والمنح للمساهمة فى المجال التعليمى إلا أنها تتم أحياناً دون تخطيط وتنسيق مسبق بين هذه الدول وبين وزارة التربية والتعليم، مما يجعل هذه المساعدات تتجه إلى قطاعات تعليمية ليست فى حاجة إليها، وحرمان قطاعات أخرى من هذه المساعدات رغم حاجتها الماسة إليها. لذا فإن هذه المساعدات لا تتصف بالمرونة الكافية بحيث تسمح بتوجيهها إلى القطاعات الأكثر احتياجاً إليها. فضلاً عن أن الخطط التعليمية الخاصة بقطاع التعليم فى مصر

ليست على درجة من المرونة بحيث تستطيع أن تحقق أقصى استفادة ممكنة من البرامج والمشروعات التى تقوم بتنفيذها الهيئات الدولية وفروعها الإقليمية، نظراً لعدم اتساقها مع هذه البرامج والمشروعات، وهذا يقلل من فرص استفادة قطاع التعليم المصرى من المخصصات المالية والمساعدات الفنية الدولية لهذه المشروعات. ومما يقلل أيضاً من استثمار قطاع التعليم لجهود الهيئات الدولية هو قلة استفادته من نتائج المؤتمرات العلمية والحلقات الدراسية التى تجريها هذه الهيئات. بالإضافة إلى التقليل من شأن آراء الخبراء التابعين لهذه الهيئات وعدم إخضاعها للدراسة والبحث[١٥]. كذلك تقف النظم الإدارية حجر عثرة فى طريق تحقيق معدلات مرتفعة لاستغلال القروض والمعونات المالية الممنوحة لمصر.

ويتضح ذلك من خلال المؤشرات التى تشير إلى نسب الإنجاز المنخفضة لهذه القروض والمعونات، ولذلك تلجأ بعض الدول المانحة إلى إلغاء التمويل بعد انقضاء المدة المقررة لتمويل هذه المشروعات، مما يؤدى إلى توقفها وإهدار فرص الاستفادة منها.

وقد تناولت دراسة أمريكية تقييم نسبة إنجاز مشروعات هيئة المعونة الأمريكية فى بعض الدول ومنها مصر حتى عام ١٩٨٠م، وأثبتت أن نسبة الإنجاز فى مصر لم تتعد ٧٠٪[١٦]. وهذا يمثل إهداراً لجانب كبير من المعونات والقروض دون الاستفادة منها، وتوقف بعض هذه المشروعات بعد أن تكون قد استنزفت الوقت والجهد والمال، كما يضيف عبئاً جديداً على ميزانية الدولة. ويوضح تقرير بوزارة التعاون الدولى أن نسبة الإنجاز فى استخدامات رصيد المساعدات الأمريكية لمصر فى الفترة من عام ١٩٧٥م حتى ٣٠ يونيو ١٩٩٣م، والذى بلغ ١٤,٥ مليار دولار أمريكى، استخدمت منها بالفعل نحو ١٢,٨ مليار دولار أمريكى ومن ثم فإن المبلغ المتبقى الذى لم يستغل من إجمالي المعونة الأمريكية هو ١,٧ مليار دولار[١٧]. مما يشير إلى أن نسبة الإنجاز فى استخدامات المعونة الأمريكية بلغت ٨٨,٢٧٪ خلال الفترة المشار إليها. ويؤكد أن حجم المعونة المعلن سنوياً لا يدل على المستخدم الفعلى الذى تحصل عليه مصر.

وتختلف نسبة الإنجاز من قطاع إلى آخر. ويتضح بصفة عامة أن هذه المعونات والقروض المتاحة لم تستغل الاستغلال الأمثل نظراً لوجود بعض المعوقات التى تعوق استخدام هذه المساعدات مثل غياب المناخ الفنى والتنظيمى والإدارى المواتى. فضلاً عن غياب التيسيرات[18]. بالإضافة إلى أنه يتم احتساب الفترة الزمنية التى تستغرقها الجهات التشريعية من أجل الموافقة على القروض والمعونات الأجنبية ضمن فترة استخدامها، ويؤثر ذلك سلباً على قدرة الجهات المنفذة على الانتهاء من المشروعات فى الفترة الزمنية للمعونات والقروض والتى تبدأ منذ توقيع الجهتين المانحة والمتلقية عليها، وهذا يؤدى إلى إهدار جانب كبير من الوقت المخصص وتقليل فاعلية القروض والمعونات لذلك فإنه من الضرورى تقويم القروض والمنح لكى يمكن الوصول إلى تحقيق أقصى استفادة منها فى تطوير بعض جوانب التعليم، ومن هنا نبعت مشكلة البحث والتى تتلخص فى تحديد مجالات القصور المرتبطة باستفادة مصر من هذه القروض والمعونات فى تطوير بعض جوانب التعليم، والتعرف على المعوقات التى تحول دون الاستفادة المثلى منها وكيفية التغلب عليها.

تساؤلات البحث:

يطرح الباحث السؤال الرئيس التالى:

- ما هو دور القروض والمعونات الأجنبية فى تطوير بعض جوانب التعليم فى مصر، وما أهم المعوقات التى تعترض هذا الدور، وتعمل على أن تقلل الاستفادة من هذه المساعدات فى تطوير بعض جوانب التعليم فى مصر ويتفرع عن هذا السؤال عدة تساؤلات فرعية هى:

- ما حجم القروض والمعونات الموجهة إلى قطاع التعليم المصرى؟
- فى أى المجالات توجه القروض، وفى أى المجالات توجه المعونات إلى قطاع التعليم المصرى، وما مصدر كل منهما؟
- ما علاقة القروض والمعونات العامة بالقروض والمعونات الموجهة إلى قطاع التعليم فى مصر؟

- ما هى أهم الدول والهيئات التى توجه القروض والمعونات لقطاع التعليم فى مصر ودوافع كل منها من وراء ذلك؟

- ما أهم الأسباب التى تدفع بقطاع التعليم المصرى إلى تلقى القروض والمعونات الأجنبية؟

- ما أهم المعوقات الإدارية التى تقلل من الاستخدام الأمثل لهذه القروض والمساعدات الأجنبية فى قطاع التعليم المصرى؟

- ما أهم المعوقات المادية والفنية التى تحول دون الاستخدام الأمثل للقروض والمعونات الأجنبية فى قطاع التعليم المصرى؟

- ما مدى فعالية تلك القروض والمعونات الأجنبية فى تطوير بعض جوانب التعليم المصرى؟

- إلى أى مدى تتسق القروض والمعونات الأجنبية، والمساعدات الفنية بالخطط الموضوعة لتطوير التعليم فى مصر؟

- ما مدى التقابل فى المصالح والأهداف لطرفى المعونة أو القرض؟

- ما طرق تحقيق أقصى استفادة من المعونات والقروض والمساعدات الفنية الأجنبية فى تطوير بعض جوانب التعليم المصرى، وما الخبرة اللازمة لذلك؟

أهمية البحث:

إن الضغط المتزايد على التعليم، وارتفاع تكلفة الخدمات التعليمية، يجعل الحكومة غير قادرة على تحمل تبعات النفقات المتزايدة لقطاع التعليم عاماً بعد آخر، مما انعكس على مخرجات العملية التعليمية من حيث الكم والكيف. ومن المسلم به أنه حينما تكون الموارد المحلية المتاحة أقل من أن تفى بتحقيق معدلات الاستثمار المطلوبة فإن المجتمع يواجه هذه الحالة من خلال ثلاثة أمور. الأمر الأول: يتمثل فى أن يرتضى معدلاً أقل للنمو فى حدود ما تسمح به موارده المحلية، والأمر الثانى: هو أن يعمل المجتمع على تعبئة فائضه الاقتصادي الكامن فى مختلف قطاعات الاقتصاد القومى والذى تستحوذ عليه الطبقات والفئات الاجتماعية الغنية، حتى يتمكن المجتمع من زيادة معدل الادخار المحلى. أما الأمر الثالث: فهو أن

يلجأ المجتمع إلى مصادر التمويل الخارجي، مثل القروض والمساعدات الخارجية والاستثمارات الأجنبية لكي يسد بها فجوة الموارد المحلية، مع ما يستتبعه ذلك من متطلبات وتبعات(١٩).

ولقد أدت الأزمة الاقتصادية التي تمر بها مصر في العقدين الأخيرين إلى الأخذ بالأمر الثالث من أجل مواجهة الفجوة القائمة في الموارد المحلية وأزمة التمويل في السياسة التعليمية بهدف التخفيف من هذه الأزمة، وخير دليل على ذلك أن الخطة التعليمية (٨٧ - ١٩٩٢م) ينقصها تحديد مصادر تمويلها، والتي أشارت إلى التمويل الدولي والمعونات، والتسهيلات والقروض الميسرة باعتبارها مصادر أساسية لتمويل التعليم مستقبلا. وقد كان على قمة هذه المصادر البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.(٢٠) لهذا أصبح التمويل الخارجي مصدرا أساسيا من مصادر تمويل قطاع التعليم في مصر، سواء كان هذا التمويل في صورة قروض أو معونات تحصل مصر عليها نتيجة لعلاقات التعاون القائمة بينها وبين دولة أخرى، أو نتيجة العلاقات القائمة بين مصر والهيئات والمؤسسات الدولية المعنية بتطوير التعليم وتنميته على المستوى الدولي والإقليمي والعالمي. ومما يدفعنا إلى دراسة هذه القروض والمعونات الأجنبية الموجهة إلى قطاع التعليم المصري، هو أن هذه المساعدات تتجه نحو أدوات تشكيل التربية والثقافة والقيم. وهو الأمر الذي يفرض ضرورة دراستها والاهتمام بمساراتها ونوعياتها.

أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

١- التعرف على المجالات التي توجه إليها القروض والمعونات الأجنبية في قطاع التعليم المصري.

٢- التعرف على المعوقات الإدارية التي تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة من القروض والمعونات الأجنبية بهدف إزالتها، حتى تؤتي هذه الجهود أفضل النتائج الممكنة.

٣- محاولة تقييم عملية توظيف القروض والمعونات الأجنبية التى توجه إلى تطوير بعض جوانب التعليم من الناحيتين الفنية والبشرية.

٤- التعرف على مدى الاتساق بين الخطط الموضوعة لتطوير التعليم فى مصر وبين برامج الحصول على المساعدات والقروض الأجنبية.

٥- التعرف على مدى التقابل فى الأهداف والمصالح، والذى يتلاقى عنده طرفا القرض أو المعونة.

٦- وضع أسس لتحقيق أقصى استفادة ممكنة من المساعدات والقروض الأجنبية وتوظيفها بهدف تطوير بعض جوانب التعليم.

حدود البحث:

يمكن تحديد المصادر المختلفة للمساعدات فى مصدرين هما:

أ- المساعدات الثنائية والتى تتم فى إطار تعاون ثنائى بين مصر ودولة أخرى.

ب- المساعدات متعددة الأطراف وهى:

- منظمات الأمم المتحدة مثل اليونيسكو واليونيسيف.
- المؤسسات الدولية مثل البنك الدولى.

International Bank for reconstruction and development..

- بنك التنمية الأفريقي

African development Bank.

- بعض المؤسسات الخاصة التابعة لبعض الدول ومنها:
- مؤسسة فورد التابعة للولايات المتحدة الأمريكية.
- هيئة الفولبرايت التابعة للولايات المتحدة الأمريكية.
- مؤسسة فريدريش أيبرت التابعة لألمانيا.

ويقتصر البحث على دراسة دور القروض والمعونات الأجنبية فى مجال تطوير بعض جوانب التعليم فى مصر فى الفترة التى تلى عام ١٩٧٣م، وهى الفترة التى شهدت تدفق القروض والمعونات الأجنبية والاعتماد عليها كمصدر أساسي من

مصادر تمويل التعليم، وحتى عام ١٩٩٢، سواء كانت هذه المساعدات على المستوى الثنائى أو متعدد الأطراف ومبررات اختيار هذه الفترة هى:

- إن هذه الفترة شهدت أعلى معدل لانسياب القروض والمعونات الأجنبية، منذ بداية الاستعانة بها فى تطوير بعض جوانب التعليم فى مصر حتى الآن.

- الخطط التعليمية بدأت تشير صراحة ضمن مصادر تمويلها إلى التمويل الدولى، وهذا دليل على أن المساعدات والقروض الأجنبية أصبحت من المكونات الرئيسة لميزانية التعليم.

منهج البحث:

يستخدم الباحث المنهج الوصفى، وذلك لعرض وتحليل دور القروض والمعونات الأجنبية فى تطوير بعض جوانب التعليم المصرى، وتتبع تطورها ولا يقف الباحث على مجرد الوصف، وإنما يدرس هذه القروض والمساعدات، ويحللها ويفسرها على ضوء الجهود المحلية المبذولة، بقصد الوقوف على مدى فعالية استخدام القروض والمعونات، والتعرف على المعوقات التى تعترضها بغرض تحقيق أقصى استفادة منها فى المستقبل.

وسوف يستخدم الباحث فى إطار هذا المنهج الوصفى التحليلى ما يلى:

منهج دراسة الحالة: دراسة وتحليل نماذج من القروض والمساعدات الأجنبية

منهج تحليل المضمون: تحليل الشروط الواردة بالاتفاقيات والقروض.

- تحليل الجداول الإحصائية الواردة بالدراسة، مع التركيز على بيان مدلولات الأرقام من حيث حجم القروض والمعونات وكيفية استخدامها.

مصطلحات البحث:

تتحد أهم مصطلحات البحث فيما يلى:

- المنح والهبات والإعانات:

تعتبر انسيابا رأسماليا من الخارج لا يترتب عليه التزام آنى فى المستقبل[٢١]

وهناك مصطلح آخر يحدد مفهوم المعونة والقروض الميسرة فيما يلى:

- المعونة: هى تحويلات الموارد الحاصلة مجانا.

- القروض: تضيف منظمة التعاون والتنمية إلى تلك التحويلات القروض التى تفضى إلى أقساط تسدد سنويا وتتضمن عنصر هبة مقداره ٢٥٪ كما تقل بنسبة ٢٥٪ عن التسليفات التجارية[٣٢] علما بأن هناك قروضا يمنحها البنك الدولى، والبنك الأفريقي للتنمية يصل فيها عنصر الهبة إلى ٨٠٪[٣٣]

ويعرف الباحث المعونات الموجهة إلى قطاع التعليم فيما يلى:

هى المعونات والمنح التى تقدم إلى قطاع التعليم المصرى نتيجة تعاون ثنائى، أو من خلال المؤسسات والهيئات الدولية. وتتنوع المعونات من حيث الشكل الذى تقدم به فمن الممكن أن تقدم فى صورة نقدية، أو فى صورة سلع وخدمات أو عن طريق الخبرة الفنية والاستشارية.

وتعتبر القروض الميسرة جزءا من المعونات بحيث يتوفر لها الشروط التالية:

- تتضمن عنصر هبة لا يقل عن ٢٥٪ على الأقل.
- تقل الأقساط بنسبة ٢٥٪ على الأقل عن التسليفات التجارية.
- تسدد على فترات طويلة.
- تتضمن بعض شروط هذه القروض فترات سماح طويلة.
- انخفاض سعر الفائدة عن التسليفات التجارية[*].

أدوات البحث:

استخدم الباحث أسلوب المقابلة الشخصية مع المختصين والقائمين على المساعدات والقروض الأجنبية التى تستخدم فى مجال التعليم المصرى، وأيضا مع المسئولين والمستفيدين من المشروعات التى تمول عن طريق هذه القروض والمساعدات وتخص المقابلة الشخصية أيضا بعض المسئولين الأجانب كممثلين لبلدانهم، والقائمين بالإشراف على استخدام القروض والمعونات وتنفيذ بعض هذه المشروعات، وكذلك بعض الخبراء وأساتذة التربية، وبعض نظار المدارس المشيدة عن طريق المعونة الأمريكية.

---

[*] تختلف شروط القروض حسب الجهة المانحة، ولكن تعتبر هذه الشروط أطرا عامة يتم من خلالها توقيع اتفاقيات القروض الميسرة.

بنية البحث:

يقع البحث في سبعة فصول هي:

الفصل الأول: مشكلة البحث وأهمية دراسته، وعرض لبعض الدراسات ذات الصلة بموضوع البحث.

الفصل الثاني: مصادر تمويل التعليم المصرى (واقع التعليم، مصادر تمويله، مدى الحاجة إلى التمويل الخارجى).

الفصل الثالث: المعونة الأمريكية لقطاع التعليم المصرى (تطورها، شروطها، مؤسساتها).

الفصل الرابع: المعونة الأمريكية لقطاع التعليم المصرى (حجمها، أوجه إنفاقها، معدلات الإنجاز بمحافظات مصر).

الفصل الخامس: نماذج للقروض والمعونات الأجنبية الموجهة إلى قطاع التعليم المصرى على المستوى الثنائى والمتعدد الأطراف، متمثلا فى البنك الدولى وبنك التنمية الأفريقى وبعض الهيئات التابعة للأمم المتحدة.

الفصل السادس: الدراسة الميدانية (إجراءاتها ونتائجها وتحليلها).

الفصل السابع: أهم النتائج وتحليلها.

ثانيا: دراسات ذات صلة بموضوع البحث:

يعرض الباحث الدراسات ذات الصلة بموضوع البحث، والفصول التى تضمنتها كل دراسة وأبرز النتائج التى توصلت إليها.

١- دور وآثار المعونة الاقتصادية الأمريكية على الاقتصاد المصرى خلال الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٨٣م[٢٤]:

تناولت الدراسة المعونات الاقتصادية الأمريكية الموجهة لمصر فى الفترة ما بين ٧٥ - ٨٣م وتضمنت خمسة فصول هى:

الفصل الأول: التدفقات المتعلقة بالبرامج والأنشطة الأساسية والمناطق الجغرافية للمعونة الأمريكية خلال فترة الدراسة.

الفصل الثاني: المعايير الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تحكم برنامج المعونة الأمريكية.

الفصل الثالث: الشروط المقيدة والواردة باتفاقيات المعونة والمتعلقة بتدفقات التجارة الدولية والسياسة الاقتصادية الداخلية، بالإضافة إلى مجموعة من الشروط الأخرى.

الفصل الرابع: دراسة الأبعاد التشريعية والتنفيذية لاتفاقيات المعونة الأمريكية.

الفصل الخامس: دراسة الآثار والنتائج المترتبة على برامج وشروط المعونة الأمريكية.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج لعل أبرزها ما يلي:

– ساهمت المعونة الأمريكية في تمويل بعض القطاعات والأنشطة الزراعية والصناعية والتجارية وتخفيف عبء بعض الاختناقات في قطاع المرافق.

– الاستفادة الحقيقية التي تحققت للاقتصاد المصري بفعل المعونة الأمريكية وعناصرها المختلفة والتي لا تتناسب مع حجم المعونة الأمريكية.

– توجد مجموعة من المحددات الرئيسة التي تسببت في محدودية الاستفادة من برنامج المعونة الأمريكية خلال فترة الدراسة، ويمكن تحديدها في ثلاث قيود:

أولا: قيود عامة تحد من إمكانية الاستفادة من المعونة الأمريكية، وتتمثل في الوزن الفعلي والسياسي لكل من المانح والمتلقي داخل المجتمع الدولي، والذي ينعكس بشكل فعال على القدرة التفاوضية لكل من الدولتين على مائدة التفاوض السياسية ومن ثم ينعكس على العلاقات الاقتصادية .

ثانيا: القيود المفروضة من قبل مانح المعونة ومنها، خضوع المعونة الأمريكية لمعايير سياسية بالدرجة الأولى، كذلك أسلوب التخصيص السنوي للمعونة يشير إلى ضخامة حجم أموال المعونة الأمريكية غير المستخدمة والتي ترتد مرة

أخرى للخزانة الأمريكية، وتؤكد المعونة على دعم القطاع الخاص، وتشجيع التوجه نحو الاقتصاد الحر.

ثالثاً: قيود مرتبطة بالبيئة المتلقية للمعونة (مصر) ومنها وجود بعض أوجه التعارض بين القانون المصرى ونصوص اتفاقية المعونة.

علاقة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية:

- الدراسات السابقة اختصت بدراسة المعونات الاقتصادية الأمريكية لجميع القطاعات الاقتصادية مع عرض للمعونة الموجهة إلى قطاع التعليم، فى الفترة من ٧٥ - ١٩٨٣م.

- أما الدراسة الحالية فتختص بدراسة المعونات والقروض الموجهة إلى قطاع التعليم، على المستوى الثنائى والمتعدد الأطراف، والدراسة الحالية تضيف إلى جانب دراسة المعونة الأمريكية، دراسة تحليلية لجهات التمويل الأجنبية التى يحصل منها قطاع التعليم المصرى على قروض ومعونات أجنبية منها:

- نماذج لبعض الدول الأوربية مثل: إيطاليا، فرنسا، ألمانيا، هولندا وفنلندا، وتحليلاً للقروض والمعونات الموجهة من بعض الدول الأسيوية مثل اليابان.

- دراسة تحليلية لمساعدات المؤسسات الدولية، مثل البنك الدولى وبنك التنمية الأفريقى، وأهم المجالات التى توجه إليها قروض ومعونات البنكين.

- دراسة تحليلية لمساعدات منظمات الأمم المتحدة، مثل منظمة اليونسيف ومنظمة اليونسكو.

- تقييم استخدام القروض والمساعدات الأجنبية الموجهة إلى قطاع التعليم المصرى بهدف تحقيق أقصى استفادة ممكنة منها.

٢- العلاقات الاقتصادية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية مع التركيز على جانب المساعدات فى الفترة من ١٩٧٤ - ١٩٨٥(٢٥):

تتناول هذه الدراسة تحليلاً للعلاقات الاقتصادية بين مصر والولايات المتحدة فى الفترة من ٧٥ - ١٩٨٥م.

وتشتمل الدراسة على ثلاث فصول هى:

الفصل الأول: يتناول طبيعة العلاقات الاقتصادية بين الدول النامية والدول المتقدمة.

الفصل الثانى: يهتم بتحليل وتكييف طبيعة التبادل التجارى بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية ما بين ١٩٧٥ - ١٩٨٥م.

الفصل الثالث: دراسة المساعدات الاقتصادية التى قدمتها الولايات المتحدة إلى مصر فى الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٨٦م.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

- التبادل التجارى بين الدولتين أدى إلى أن تكون التجارة من أدوات القوة والسيطرة التى تضمن بها الولايات المتحدة الأمريكية حداً أدنى من الولاء المصرى لها.

- تاريخ المساعدات الأمريكية لمصر منذ عام ١٩٥٢م وحتى فترة الدراسة محكومة باعتبارات سياسية، وتحقيق مصلحة الدولة المانحة.

- ينظر صانعو السياسة فى الولايات المتحدة الأمريكية إلى برنامج المساعدات الغذائية بوصفه وسيلة لتحقيق عدة أهداف منها:

١- تخليص أسواق الولايات المتحدة من الفوائض المحلية المنخفضة الأسعار.

٢- فتح أسواق جديدة للتصريف التجارى للمنتجات الزراعية.

٣- ممارسة الضغوط على الحكومات الأجنبية لما تعتبره الولايات المتحدة الأمريكية مصالحها الحيوية.

- الشروط غير المالية للمساعدات من شأنها أن تغير الكثير من التصورات والآمال المعقودة على هذه المساعدات.

علاقة الدراسة السابقة بالدراسة الحالية:

تناولت الدراسة السابقة العلاقات الاقتصادية بين مصر والولايات المتحدة مع التركيز على جانب المساعدات الاقتصادية، وقد تناولت الدراسة قطاع التعليم

كأحد القطاعات الخدمية التى تلقت جانباً من المساعدات الموجهة إلى قطاع التعليم المصرى من خلال عرضها بصفة إجمالية فى الفترة من ١٩٧٤ - ١٩٨٥م.

وتختص الدراسة الحالية بدراسة المساعدات الأمريكية الموجهة إلى قطاع التعليم المصرى، كأحد مصادر التمويل الخارجى لهذا القطاع بالإضافة إلى مصادر التمويل الأخرى سواء على المستوى الثنائى أو متعدد الأطراف والسابق الإشارة إليها فى الدراسة الأولى.

٣- المعونة الأمريكية للتعليم فى مصر[٢٦]:

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على مدى انطباق ما يثار عن المعونة الأمريكية للقطاعات الأخرى غير التعليمية على المعونات المقدمة لتطوير التعليم وإصلاحه، وتأثيرها على التعليم، ويقتصر البحث على دراسة ما يعرف بمنحة مشروع التعليم الأساسي، التى تشمل المساعدات المقدمة للتعليم قبل الجامعى فى مصر والتى وقع اتفاقها عام ١٩٨١م، وما يتصل بها من تعديلات ومشروعات فرعية وتقع الدراسة فى أربعة أقسام هى كالتالى:

القسم الأول: العوامل الحاكمة لتمويل التعليم.

القسم الثانى: علاقات التعاون الاقتصادي والتعليمى بين الولايات المتحدة الأمريكية ومصر فى سياقها السياسى.

القسم الثالث: المشروعات التعليمية التى تدعمها المعونة الأمريكية لمصر.

القسم الرابع: نتائج البحث وتوصياته.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها:

- وجود ما يمكن أن يطلق عليه فجوة فى تمويل التعليم مرجعها الفارق بين ما يتطلبه التعليم، سواء من ناحية التوسع الكمى أو التحسين الكيفى من نفقات وتمويل من ناحية، وما يمكن توفيره أو إنفاقه بالفعل من أموال فى ضوء الإمكانيات المتاحة.

- ارتباط تدفق المعونة الأمريكية بعد حرب ١٩٧٣م بانتهاج مصر سياسات موالية للولايات المتحدة الأمريكية.

- تقدم المعونة الأمريكية لميادين متعددة فى إطار مشروع التعليم الأساسى، الذي وقعت اتفاقيته فى عام ١٩٨١م، ومن هذه الميادين: المبانى المدرسية فى محافظات مصر، تطوير مناهج التعليم.

علاقة الدراسة السابقة بالدراسة الحالية:

الدراسة السابقة تتناول المعونة الأمريكية الموجهة لقطاع التعليم المصرى قبل الجامعى وخاصة بعد صدور قانون التعليم الأساسى عام ١٩٨١.

والدراسة الحالية تتناول المعونة الأمريكية الموجهة إلى قطاع التعليم المصرى كأحد محاور المعونات والقروض الأجنبية الموجهة لتطوير التعليم المصرى فى الفترة الزمنية منذ عام ١٩٧٣م وحتى عام ١٩٩٢م.

- تقدم الدراسة الحالية دراسة تحليلية لأوجه استخدام المعونة فى ١٦ محافظة تمثل أقاليم مصر المختلفة ويتم دراسة المعونة من حيث:

١- المشاريع الممولة عن طريق المعونة الأمريكية فى كل محافظة.

٢- نسبة الإنجاز فى كل مشروع.

٣- جملة مخصصات كل مشروع للمحافظات عينة الدراسة ..

٤- إجمالى مخصصات المشروع لجميع محافظات مصر.

٥- دراسة مقارنة بين محافظات مصر عينة الدراسة من حيث، مخصصات كل محافظة ونسبة الإنجاز فى كل محافظة.

- الدراسة الحالية تتناول استخدام القروض والمعونات فى قطاع التعليم الجامعى.

- دراسة تحليلية لاستخدام المنح المقدمة من مؤسسة فورد،وهيئة الفولبرايت.

- وتضيف هذه الدراسة إلى جانب المعونة الأمريكية، دراسة تحليلية لجهات التمويل الأجنبية التى يحصل منها قطاع التعليم فى مصر على قروض ومعونات أجنبية، سواء كانت على المستوى الثنائى أو متعدد الأطراف وهذه الجهات سبق الإشارة إليها عند عرض الدراسة الأولى.

- تقييم استخدام القروض والمعونات على المستويين الثنائى والمتعدد الأطراف، بهدف تحقيق أقصى استفادة منها.

الهوامش

(١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - لبنان، ١٩٩٢م، ص٢.

(٢) حامد عمار: التنمية البشرية فى الوطن العربى (المفاهيم، المؤشرات، الأوضاع)، المطبعة العالمية، القاهرة، ١٩٩١م، ص١٤٤.

(٣) حامد عمار: التنمية البشرية فى الوطن العربى (الإحصاءات والوثائق)، الجزء الثاني، دار سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٣، ص٢١.

(٤) أنطوان جناوى: الإنفاق على التعليم فى تاريخ الفكر الاقتصادي، نظرة تاريخية ومنهجية، التربية الجديدة، مجلة فصلية، العدد الرابع والأربعون، السنة الخامسة عشر، مايو - أغسطس ١٩٨٨م عمان - الأردن، ص٦٥.

(٥) حامد عمار: فى بناء الإنسان العربى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٨، ص١٨٤ - ١٨٥.

(٦) زينب محمد فريد: دراسات فى التنمية (من جهود البنك الدولى فى مجال التعليم والتنمية) مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٢/ ص١٠١.

(٧) حامد عمار: التنمية البشرية فى الوطن العربى (المفاهيم، المؤشرات، الأوضاع) مرجع سابق، ص١٧.

(٨) زينب محمد فريد: مرجع سابق، ص ص١٠١ - ١٠٢.

(٩) حامد عمار: التنمية البشرية فى الوطن العربى (المفاهيم، المؤشرات، الأوضاع)، مرجع سابق، ص٥٥.

(١٠) مجلس الشعب: مضبطة مجلس الشعب، الفصل التشريعى الثالث ذو الانعقاد العادى الثالث، مضبطة الجلسة الخامسة والعشرين فى ١٩٨٢/٢/٦م، ص١٧١٧.

(11) USAID: Status Report of United States economic assistance to Egypt, Cairo, May, 1985, P. P 77 - 82.

(١٢) وزارة التعاون الدولى: قطاع التعاون مع آسيا وكندا وأمريكا اللاتينية، وثائق غير منشورة عن المنح التى وقعتها الوزارة مع اليابان فى الفترة من ٨٠ - ١٩٨٨، القاهرة.

(13) Of the Seminar "Promotion of technical education and vocational training systems in Egypt" Cairo, 22 – 23 June, 1991 – 1992, P.3.

(١٤) المؤتمر العالمى حول التنمية للجميع (المسودة ب)، نيويورك، سبتمبر ١٩٨٩.

(١٥) صلاح الدين المتبولي: الأبعاد التربوية لمجهودات منظمة اليونسكو في تطوير التعليم الأساسي المصرى رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية بدمياط، جامعة المنصورة، ١٩٩٠م، ص١٤٥.

(16) George Belox: report on the evaluation of OEF,s institutional development grant, Washington, D . C. 20523, 1981, P . P90.

(١٧) أسامة غيث: مباحثات اقتصادية مصرية - أمريكية لاستخدام رصيد المساعدات البالغ ١٧٠٠ مليون دولار، جريدة الأهرام، السنة ١١٨، العدد ٣٩٠٤٤ ٣٠/١١/١٩٩٣م، ص١١.

(١٨) شريف حسن قاسم: دور المشروعات الاقتصادية المشتركة في التنمية الاقتصادية في مصر، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٤م، ص٢٧.

(١٩) رمزى زكى: بحوث في ديون مصر الخارجية، مكتبة مدبولي، القاهرة، أغسطس ١٩٨٥، ص٢٠٠.

(٢٠) أماني قنديل: سياسات التعليم في وادي النيل والصومال وجيبوتي، منتدى الفكر العربي، عمان - الأردن، ١٩٨٩، ص٨١، نقلاً عن الخطة الخمسية لإصلاح التعليم في مصر (١٩٨٧ - ١٩٩٢م) المجلد الأول.

(٢١) محمد لبيب شقير: العلاقات الاقتصادية الدولية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٨٥، ص ص١٢ - ١٣.

(٢٢) فرانسوا أوريفيل، وفابريس سيرجان: المعونة الخارجية في بلدان أفريقيا الواقعة وراء الصحراء، أهي مفيدة؟ مستقبليات، المجلد الثامن عشر، العدد الرابع، مركز مطبوعات اليونسكو، القاهرة، ١٩٨٨، ص٥٠٠ - ٥٠١.

(٢٣) وزارة التعاون الدولي: قطاع التمويل الدولي، بيانات غير منشورة.

(٢٤) دينا جلال إبراهيم: دور وآثار المعونة الاقتصادية الأمريكية على الاقتصاد المصرى خلال الفترة من ٧٥ - ١٩٨٣م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، ١٩٨٧.

(٢٥) عبلة محمد الخواجة: العلاقات الاقتصادية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية مع التركيز على جانب المساعدات في الفترة من ٧٤ - ١٩٨٥م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية ألاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ١٩٨٨م.

(٢٦) أحمد إسماعيل حجي: المعونة الأمريكية للتعليم في مصر، عالم الكتب، سلسلة قضايا تربوية العدد العاشر، القاهرة، ١٩٩٢م.

الفصل الثانى

مصادر التمويل الأجنبى للتعليم المصرى

(واقع التعليم - مصادر تمويله - مدى الحاجة إلى التمويل الخارجى)

أولاً: واقع التمويل الأجنبي للتعليم المصري:

لقد وجد الباحث صعوبة كبيرة في تحديد المبالغ الإجمالية للتمويل الخارجي الموجهة لمشروعات قطاع التعليم المصري للأسباب التالية:

١- إن خطط التنمية ذاتها ينقصها التحديد الدقيق لحجم القروض والمعونات الأجنبية الموجهة إلى قطاع التعليم في مصر.

٢- إن نسبة من بعض القروض والمعونات لا يتم استخدامها في الفترة الزمنية المحددة لها، ومن ثم ترد إلى الجهة المانحة أو يعاد استخدامها بعد الدخول في اتفاقيات جديدة عقب موافقة الجهات المانحة، وبالتالي فإن تحديدها يعطي دلالات مخالفة للواقع.

٣- لا توجد جهة رسمية لديها القيمة الإجمالية للقروض والمعونات الأجنبية التي وجهت إلى قطاع التعليم المصري.

٤- بعض الجهات الحكومية المصرية أو الهيئات الأجنبية المنوطة بعملية القروض والمعونات، تمتنع عن إعطاء بيانات خاصة بها بحجة سرية هذه البيانات، لذا اعتمد الباحث في رصده لواقع التمويل الخارجي لمشروعات التعليم المصري على معلومات وبيانات الجهات المانحة ذاتها، مثل البنك الدولي وهيئة المعونة الأمريكية والجهات الوسيطة التي تقوم بتوقيع هذه الاتفاقيات ممثلة في وزارة التعاون الدولي أو اللجوء إلى الوثائق الرسمية التي تجيز الموافقة على هذه الاتفاقيات من خلال مضابط مجلس الشعب والشورى وخطط التنمية المختلفة، كما لجأ إلى بعض الجهات المنفذة لهذه المشروعات من خلال الاتصال بالمشروع الممول وتقارير الجهات الرقابية ممثلة في الجهاز المركزي للمحاسبات.

ثانياً: مصادر التمويل الأجنبي:

ارتبطت الاستعانة بالقروض والمعونات الأجنبية بخطط التنمية القومية وذلك مع بداية الخطة الخمسية الأولى للتنمية، كما اعتمدت الخطة الخمسية الثانية والثالثة على مصادر التمويل الأجنبى كأحد مصادر تمويل التعليم، نظراً لتعدد مصادر التمويل الأجنبى، ونقص البيانات المتعلقة بإنفاقها ومن ثم فإن رصد واقع القروض والمعونات الأجنبية إلى قطاع التعليم المصرى تم على ضوء الاعتبارات التالية:

- إجمالى القروض والمعونات الأجنبية التى رصدها الباحث ليست هى كل ما حصل عليه قطاع التعليم المصرى، ولكن هذه المبالغ هى ما استطاع الباحث الحصول عليها سواء بالطرق الرسمية أو الغير رسمية.

- القيمة الإجمالية للمعونات تشتمل على ثمن الأجهزة والمعدات والآلات والنقل والخبرة التى تقدمها الجهات المانحة.

- لم تشر الإحصاءات إلى وجود معونات وقروض عربية موجهة إلى قطاع التعليم المصرى - باستثناء تبرع بعض الدول العربية ببناء عدد من المدارس عقب أحداث زلزال عام ١٩٩٢م - مع أن الارتقاء بالتعليم المصرى يعود بالنفع على الدول العربية فى صورة عمالة مدربة وخبرة فنية تستعين بها معظم الدول العربية.

- يصعب تحديد قيمة القروض والمعونات الأجنبية بالجنيه المصرى تحديداً دقيقاً، لأن الجنيه المصرى يشهد تذبذباً بعد منتصف السبعينات فى تحديد سعر صرفه، كذلك استمرار تنفيذ المشروعات لعدة سنوات يتطلب تتبع أسعار العملة المستخدمة فى تمويل المشروع على مدار سنوات تنفيذ المشروع.

ويوضح الجدول التالى إجمالى القروض الموجهة لقطاع التعليم المصرى حتى عام ١٩٩٢م:

جدول رقم (١)

ويوضح إجمالي القروض الموجهة لقطاع التعليم المصرى حتى عام ١٩٩٢م(*)

الجهة المقرضة	إجمالي القرض ونوع العملة	سعر صرف العملة ○ بالقرش	إجمالي القرض بالجنيه المصرى ألف مليون	فترة استخدام القرض
فرنسا	٢٢٩,٢٧ مليون فرنك فرنسى	فرنك فرنسى= ٥٧,٠٤	١٣٠,٧٧٥	٧٨ – ١٩٩٠
هولندا	٠,٢٣ كليون فلورين هولندى	فلورين هولندى= ١٧٥	٠,٤٦٠	١٩٨١
ألمانيا	٧ مليون مارك ألمانى	مارك ألمانى= ١٩٦,٢٦	١٣,٧٣٨	١٩٨٧
البنك الدولى □	١٢٤,١٦٤ مليون دولار أمريكى	دولار أمريكى= ٣٣٧,٠٣	٤١٨,٤٦٩	
بنك التنمية الإفريقى	٤١,٧٦٦ مليون وحدة سحب يعادل ٥٧,٤٢ مليون دولار	وحدة السحب= ١,٣٧٥ دولار أمريكى الدولار= ٣٣٧,٠٣	١٩٣,٥٥٠	
جملة القرض			٧٥٦,٩٩٢	

ويتضح من الجدول السابق ما يلى:

– قدرت قيمة القروض الموجهة إلى قطاع التعليم المصرى حتى عام ١٩٩٢م بمبلغ ٧٥٦,٩٩٢ مليون جنيه.

(*) تم تحديد بيانات الجدول بمعرفة الباحث من خلال:

– وزارة التعاون الدولى: مشروعات قطاع التعليم الممولة فى نطاق المنح الفرنسية بيانات غير منشورة.

–وزارة التعاون الدولى: مشروعات قطاع التعليم الممولة فى نطاق المنح الهولندية، بيانات غير منشورة.

– وزارة التعاون الدولى: مشروعات قطاع التعليم الممولة فى نطاق المنح الألمانية، بيانات غير منشورة.

– وزارة التعاون الدولى: قطاع التمويل الدولى، بيانات غير منشورة.

– وزارة التعاون الدولى: قطاع التمويل الدولى، بيانات غير منشورة.

○ سعر الدولار، الفرنك الفرنسى، المارك الألمانى، الين اليابانى، فى ١٩٩٣/١٢/١٣م حسب السعر المعلن فى البنوك.

– سعر الفلورين الهولندى، المارك الفنلندى، الليرة الإيطالى فى ١٩٩٣/١٢/٢٦ حسب السعر المعلن فى البنوك.

□ قروض البنك الدولى تشمل قروض هيئة التنمية الدولية، وإجمالى القروض مضافاً إليها قرض البنك الدولى الذى تم التفاوض عليه فى مارس ١٩٩٣م.

- بلغ إجمالى الدول التى وجهت قروض إلى قطاع التعليم المصرى ثلاث دول أوربية.

- يلاحظ أن القروض التى حصلت عليها مصر من البنك الدولى بهدف تمويل مشاريع التعليم قليلة رغم مميزات الاقتراض منه فضلاً عن اهتمام البنك الدولى بالتنمية البشرية وتخصيصه نسبة أكبر من ميزانيته للقروض الموجهة إلى قطاع التعليم فى العالم. حيث ارتفع إقراض البنك الدولى للتنمية البشرية من ٠١,١ مليار دولار سنوياً فى المتوسط فى السنوات من ١٩٨٧م حتى ١٩٨٩م، إلى ٣ مليار دولار فى السنوات المالية ٩٠ / ١٩٩١، ثم ازداد إلى ٣,٨ مليار دولار عام ١٩٩٣م[1].

ويوضح الجدول التالى إجمالي المنح الموجهة إلى قطاع التعليم المصرى حتى عام ١٩٩٢م، من حيث الجهة المانحة وإجمالي المنحة، ونوع العملة وسعر الصرف بالقرش وإجمالي المنحة بالجنيه المصرى، وتاريخ استخدام المنحة فيما يلى:

جدول رقم ٢

ويوضح إجمالي المنح الموجهة إلى قطاع التعليم المصرى حتى عام ١٩٩١[*]

الجهة المانحة	إجمالى المنح ونوع العملة	سعر صرف العملة بالقرش	إجمالى المنح بالجنيه المصرى	تاريخ استخدام المنح
هيئة المعونة الأمريكية	٣٧٥ مليون دولار	الدولار= ٣٣٧,٠٣		٧٥- ١٩٩٢م
مؤسسة فورد	٢١,٨ مليون دولار	الدولار= ٣٣٧,٠٣		٨٩- ١٩٩٢م
هيئة الفولبرايت	٦٦ مليون دولار	الدولار= ٣٣٧,٠٣		٨٩- ١٩٩٢م
جملة المعونات الأمريكية	٢٤,١٦٤ مليون دولار	الدولار= ٣٣٧,٠٣	ألف مليار ١٥٩٧٧٤	

---

[*] تم تسجيل بيانات الجدول بمعرفة الباحث من خلال:

USAID: United states economic assistance to Egypt, status report, sep. 1992, P.116.

- وزارة التعاون الدولى: مشروعات قطاع التعليم الممولة فى نطاق المنح الفرنسية الهولندية الألمانية، مرجع سابق.
- وزارة التعاون الدولى: مشروعات قطاع التعليم الممولة فى نطاق المنح اليابانية.
- وزارة التعاون الدولى: مشروعات قطاع التعليم الممولة فى نطاق المنح الفنلندية.
- وزارة التعاون الدولى: مشروعات قطاع التعليم الممولة فى نطاق المنح اليابانية.
- وزارة التعاون الدولى: مشروعات قطاع التعليم الممولة فى نطاق المنح الكورية.

-UNICEF / EGYPT: Outline of the programme of cooperation education and literacy, 1992-1994.

الجهة المانحة	إجمالي المنح ونوع العملة	سعر صرف العملة بالقرش	إجمالي المنح بالجنيه المصري	تاريخ استخدام المنح
	٤٦٢,٨ مليون دولار			
كندا	١٣,٤٠٠ مليون جنيه مصري		١٣٤٠٠ -	٩٢ - ١٩٩٣
إيطاليا	٢٨,٥ مليار ليرة إيطالية	ليرة إيطالية= ٠,٠٠٢٠١١ جنيه	٥٧٣١٢ -	٨٩ - ١٩٩١
فرنسا	١٥ مليون فرنك فرنسي	فرنك فرنسي= ٥٧,٠٤	٨,٥٥٦	٨٧ - ١٩٩٠م
هولندا	٤,٣٣ مليون فلورين هولندي	فلورين هولندي= ١٧٥		١٩٨١م
ألمانيا	٥ مليون مارك ألماني	مارك ألماني= ١٩٦,٢٦	٩٨١٣ -	١٩٨٧م
فنلندا	٨,٦٥٠ مليون مارك فنلندي	مارك فنلندي= ٥٧,٤٦	٤ ٩٣٣ -	٨٠ - ١٩٨٥م
اليابان	٦,٩ مليار ين ياباني	١٠٠ ين ياباني= ٣١٠,٣٣	١٢٧ ٢١٤ -	٨٠ - ١٩٨٨م
كوريا	٢٦١٨٩٥ دولار	الدولار= ٣٣٧,٠٣	٠,٨٨٢	٨٧ - ١٩٨٨م
اليونسيف	١,٨٠٩,٠٠٠ دولار	الدولار= ٣٣٧,٠٣	٦,٠٩٦	٩٢ - ١٩٩٤م
جملة المنح			١,٨٧٤,٨٩٤ ألف مليون مليار	

ويتضح من الجدول السابق ما يلي:

- قدرت قيمة المعونات التي وجهت إلى قطاع التعليم المصري حتى عام ١٩٩٢م مبلغ ١ مليار، ٨٧٤ مليون ٨٩٤ ألف جنيه مصري.

- بلغت النسبة المئوية للمعونات الموجهة لقطاع التعليم في مصر ٥٩,٣٤٪ من إجمالي القروض والمعونات الموجهة إلى قطاع التعليم المصري.

- المبالغ الموجهة من الولايات المتحدة عبارة عن معونات فقط وتنقسم إلى قسمين:

القسم الأول: معونات حكومية.

القسم الثانى: معونات موجهة من هيئات ومؤسسات خاصة تتمثل فى هيئة الفولبرايت ومؤسسة فورد.

- توجد أربع دول من مجموع تسع دول توجه قروضاً ومعونات إلى قطاع التعليم المصرى وهذه الدول هى: إيطاليا وفرنسا وهولندا وألمانيا.

- توجد خمس دول توجه معونات فقط لقطاع التعليم المصرى وهى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وفنلندا واليابان وكوريا.

- تدعم هيئة اليونيسيف برنامجاً لتطوير التعليم الأساسي ومحاربة الأمية فى الفترة من ١٩٩٢م حتى ١٩٩٤م.

ويوضح الجدول التالى إجمالي القروض والمنح الموجهة إلى قطاع التعليم المصرى حتى عام ١٩٩٢م فيما يلى:

جدول رقم (٣)(*)

ويوضح إجمالي القروض والمنح الموجهة إلى قطاع التعليم المصرى حتى عام ١٩٩٢(**)

القيمة بالجنيه المصرى	ألف	مليون	مليار
إجمالى القروض	٩٩٢	٧٥٦	-
إجمالى المنح	٨٩٤	٨٧٤	١
جملة القروض والمنح	٨٨٦	٦٣١	٢

ويتضح من الجدول السابق ما يلى:

- بلغ إجمالي القروض والمعونات التى وجهت إلى قطاع التعليم المصرى حتى عام ١٩٩٢م مبلغ ٢ مليار، ٦٣١ مليون، ٨٨٦ ألف جنيه مصرى.

- لم يدرج مشروع التعليم الأساسي الممول من البنك الدولى ضمن إجمالي القروض والمعونات الموجهة لقطاع التعليم المصرى وقيمته ٥٥,٥ مليون

(*) إعداد الجدولين رقم (١)، رقم (٢) تم بمعرفة الباحث من خلال:

(**) القيمة بالجنيه المصرى.

دولار بتمويل من المؤسسة الدولية للتنمية[2] كذلك بعض المشروعات الجارى الاتفاق بشأنها.

- إجمالي القروض والمعونات الأجنبية الموجهة إلى قطاع التعليم المصرى والمشار إليها فى الجدول السابق هى قيمة تقريبية لسببين:

الأول: ترجع إلى الصعوبات التى أشار إليها البحث سابقاً.

الثاني: إن احتساب أسعار العملات الأجنبية تم حسب الأسعار المعلنة فى البنوك يومى ١٢/١٣، ١٩٩٣/١٢/٢٦م.

ثالثاً: مدى حاجة قطاع التعليم المصرى إلى التمويل الخارجي:

مقدمة:

تشير الخطط التنموية فى مصر صراحة إلى الاعتماد على التمويل الأجنبي كأحد مصادر تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما تشير الخطة الخمسية لإصلاح التعليم منذ عام ١٩٨٢م حتى ١٩٨٧م، إلى الاعتماد على المنح والقروض الأجنبية كأحد المصادر الرئيسة لتمويل المشروعات التعليمية[3]. وأيضاً توضح الخطة الخمسية الثالثة للتنمية من عام ١٩٩٢م حتى ١٩٩٧م، إلى الاعتماد على مصادر التمويل الخارجي حيث تغطى المدخرات المحلية ٨٥,٨٪ من جملة الاستخدامات الاستثمارية فى حين أن الجزء المتبقى ١٤,٢٪ فى صورة منح ومعونات وتسهيلات من الخارج[4].

أولاً: الضغوط الاجتماعية:

وتتمثل الضغوط الاجتماعية التى تدفع بقطاع التعليم إلى طلب القروض والمعونات فيما يلى:

١- الزيادة المطردة فى عدد السكان:

لقد تطور عدد السكان فى مصر منذ مطلع الثمانينات حتى الآن تطوراً كبيراً، نتيجة التقدم والتحسن فى الأحوال المعيشية وإنتاج الأدوية واللقاحات الواقية، فضلاً عن الوقاية من كثير من الأمراض التى كانت تفتك بأعداد كبيرة من

الأطفال، بالإضافة إلى التقدم فى المجالات الطبية المختلفة وتدريب الأطباء والممرضات، وكذلك استخدام الكهرباء والمياه النقية فى الشرب، ويوضح الجدول التالى عدد السكان ومعدلات النمو فى بعض السنوات والمؤشرات المستقبلية لنمو السكان فيما يلى:

جدول رقم (٤)(*)

يوضح عدد السكان ومعدلات النمو والمؤشرات المستقبلية لعدد السكان

السنة	عدد السكان بالمليون	متوسط النمو السنوى نسبة مئوية
١٩٨٧م	٥٠	٢,٣٪
١٩٩١م	٥٤	٢,١٪
٢٠٠٠م	٦٥	٢,١٪
٢٠٢٥م	٩٢	١,٢٪

ويتضح من الجدول السابق ما يلى:

- أن هناك زيادة كبيرة فى عدد السكان رغم انخفاض متوسط النمو السنوى للسكان.

- إن المؤشرات المستقبلية للنمو السكانى تتنبأ باستمرار الارتفاع فى عدد السكان مما يتطلب وضع خطة مستقبلية لمواجهة الزيادة المستمرة فى عدد السكان.

٢- التوزيع الغير متكافئ للسكان بين الحضر والريف:

يعتبر التوزيع الغير متكافئ للسكان بين الحضر والريف من العوامل الضاغطة على النظام التعليمى فى مصر حيث ترتفع كثافة الفصول فى المناطق الريفية،

(*) تم بمعرفة الباحث من خلال:

- البنك الدولى: تقرير عن التنمية فى العالم لعام ١٩٨٩م، مطابع الاهرام، القاهرة، ١٩٨٩م، ص٢٥٢.
- ماهر مهران: ورقة مصر فى مؤتمر السكان بالأردن، جريدة الأهرام، السنة ١١٧، العدد ٣٨٨٢١، ٢١ مارس ١٩٩٣م، ص١١.
- البنك الدولى: تقرير عن التنمية فى العالم لسنة ١٩٩٣م، مرجع سابق، ص٣٢٤.

ويرجع ذلك إلى ارتفاع كثافة السكان فى الحضر عن الريف بسبب دوام الهجرة من الريف إلى الحضر، وتركز الخدمات فى المدن، وذلك بالرغم من زيادة عدد السكان فى الريف عن الحضر.

ويوضح الجدول التالى المؤشرات المستقبلية للسكان فى كل من الريف والحضر حتى عام ١٩٩٧م.

جدول رقم (٤)(*)

يوضح توزيع السكان بين الحضر والريف فى الفترة

ما بين عامى ١٩٨١ - ١٩٩٧م

السنة	حضر	ريف	جملة
٨١ / ٨٢	١٨٤٤٠,١	٢٣٥٨٣,٩	٤٢٠٢٤
٨٢ / ٨٣	١٨٨٨٣,٢	٢٤١٤٠,٨	٤٣٠٢٣
٨٣ / ٨٤	١٩٣٤٥,٠	٢٤٧١١,٠	٤٤٠٥٦
٨٤ / ٨٥	١٩٨٢٥,٦	٢٥٣٠٤,٤	٤٥١٣٠
٨٥ / ٨٦	٢٠٥٥٣,٧	٢٦٢١٢,٣	٤٦٧٦٦
٨٦ / ٨٧	٢١٢٩٨,٦	٢٧١٤٠,٤	٤٨٤٣٩
٨٧ / ٨٨	٢٢٠٤٥,٧	٢٨٠٩٢,٣	٥٠١٣٨
٨٨ / ٨٩	٢٢٥٥٩,٧	٢٨٧٤٧,٣	٥١٣٠٧
٨٩ / ٩٠	٢٣١٧٢,٧	٢٩٥٢٨,٣	٥٢٧٠١
٩٠ / ٩١	٢٣٩٣٦,٠	٣٠٥٠١,٠	٥٤٤٣٧
٩١ / ٩٢	٢٤٥٧٦,٢	٣١٣١٦,٨	٥٥٨٩٣
٩٢ / ٩٣	٢٥٢٠٨,٥	٣٢١٢٢,٥	٥٧٣٣١
٩٣ / ٩٤	٢٥٨٢٧,١	٣٢٩١٠,٩	٥٨٧٣٨
٩٤ / ٩٥	٢٦٤٤٢,٧	٣٣٦٩٥,٣	٦٠١٣٨
٩٥ / ٩٦	٢٧٠٥٠,٤	٣٤٤٦٩,٦	٦١٥٢٠
٩٦ / ٩٧	٢٧٦٥١,٠	٣٥٢٣٥,٠	٦٢٨٨٦

(*) تم بمعرفة الباحث من خلال:

- وزارة التخطيط: الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٩٣/٩٢، ٩٦-١٩٩٧م) مرجع سابق، ص٣٢٦.

ويتضح من الجدول السابق ما يلى:

- أن معدل الزيادة السكانية فى الريف(*) أعلى من معدل الزيادة السكانية فى الحضر.

- يتعارض واقع الزيادة السكانية مع تصريحات المسئولين بزيادة معدلات الاستثمار فى المناطق الريفية، بهدف الحد من الهجرة إلى المدن وتشجيع الانتقال من المدن إلى الريف.

٣- زيادة التوزيعات العمرية للسكان فى سن التعليم:

من خلال دراسة الخطة الخمسية الثالثة للتنمية يلاحظ تزايد عدد السكان فى سن التعليم، حيث يتصف الهرم السكانى فى مصر باتساع قاعدته وبأنه ذات جوانب منحدرة انحدارا خفيفا، نتيجة لارتفاع معدلات الخصوبة والمواليد، حيث بلغت نسبة السكان الذين يقل سنهم عن ١٥ سنة نحو ٤٠٪ من جملة عدد السكان ١٩٨٧/٨٦م(٥).

ويوضح الجدول التالى التركيب العمرى للسكان، وعددهم فى المرحلة العمرية من ٦-٢٤ سنة.

جدول رقم (٥)(*)

ويوضح عدد السكان حسب الفئات العمرية من ٦-٢٤ سنة فى الفترة من ٨٧-١٩٩٧م

السنة	السكان فى سن التعليم من ٦ - ٢٤ سنة		جملة
	ذكر	أنثى	
١٩٨٧/٨٦	١٠٤٨٠,٢	٩٤١٨,٩	١٩٨٩٩,١
١٩٩٢/٩١	١٢٠١٤,٥	١١٠٩٣,٧	٢٤١٠٨,٢
١٩٩٧/٩٦	١٣٢٢١,١	١٢٥١٨,٣	٢٥٧٣٩,٤

(*) تم بمعرفة الباحث من خلال:

البنك الدولى: تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٣م، مرجع سابق، ص٣٣٤.

يتضح من الجدول السابق ما يلى:

- ارتفاع النسبة المئوية لعدد السكان فى المرحلة العمرية من ٦-٢٤ سنة وهى المرحلة التى تضم جميع مراحل التعليم، مما يشكل عبئا على قطاع التعليم فى مصر (من أبنية وفنيين وأجهزة ومعدات وتوفير الكتب المدرسية... إلخ)

٤- التركيب النوعى للسكان:

يوضح الجدول التالى التركيب النوعى للسكان منذ الميلاد وحتى سن ١٩ سنة، من حيث عدد الذكور والإناث.

جدول رقم (٦)(*)

ويوضح عدد السكان الأقل من ١٩ سنة حسب فئات السن والنوع لعام ٨٦-١٩٨٧

فئات السن	الهيكل النسبى		
	ذكور	إناث	جملة
٠ - ٤	١٤,٨١	١٥,٠٠	١٤,٩٠
٥ - ٩	١٣,١٧	١٤,٠٣	١٣,١٠
١٠ - ١٤	١٢,٠٤	١١,٤٣	١١,٧٤
١٥ - ١٩	١٠,٨٤	٩,٧٥	١٠,٣١

يتضح من الجدول السابق ما يلى:

- ارتفاع النسبة المئوية للذكور عن الإناث فى هذه المرحلة العمرية الأقل من ١٩ سنة وهذا يتطلب من المسئولين عن التعليم مراعاة ذلك عند وضع الخطط الخاصة بتشييد المدارس الخاصة بالبنين والبنات، مع مراعاة العوامل الأخرى التى تحد من إقبال البنات على التعليم فى المناطق الريفية النائية.

(*) تم بمعرفة الباحث من خلال:

- وزارة التخطيط: الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مرجع سابق، ص ٣٢.
- البنك الدولى: تقرير عن التنمية فى العالم لعام ١٩٩٣م، مرجع سابق، ص٣٢٤.

٥- تزايد أعداد السكان فى المرحلة العمرية التى تقابل مرحلة الإلزام:

نتيجة لاتساع قاعدة الهرم السكانى فى مصر أصبح التعليم الأساسي غير قادر على استيعاب هذه الأعداد المتزايدة فى هذه المرحلة العمرية للسكان، حيث أن التزايد السكانى السريع يعتبر عاملا حاكما فى هذه المشكلة وذلك لعجز موارد الدولة عن توفير الأبنية المدرسية والفصول الدراسية بنفس درجة نمو أعداد من وصلوا إلى سن الإلزام عاما بعد عام.

والجدول التالى يوضح الأعداد السنوية للملزمين فى سن ٦ سنوات والزيادة المتوقعة فى عدد السكان فى هذه المرحلة العمرية حتى عام ٢٠٠٠م.

جدول رقم (٧)(*)

الأعداد السنوية للملزمين ومقدار هذه الزيادة حتى عام ٢٠٠٠م

السنة	عدد الملزمين بالألف من ٦ سنوات	عدد المقبولين	مقدار الزيادة فى عدد المقبولين عن العام السابق	نسبة القبول	معدل الزيادة فى عدد المقبولين
٧٨ / ٧٩	١٠١٨	٧٩٣٠٧٢		٪٧٧,٩	
٧٩ / ٨٠	١٠٤٨	٨٣٢٨٠	٢٩٦٠٨	٧٨,٥	٣,٧
٨٠	١٠٧٩	٨٥٢٤١٠	٢٩٧٣٠	٧٩,٠	٣,٦
٨١	١١١٠	٨٨٥٧٨٠	٣٣٣٧٠	٧٩,٨	٣,٩
٨٢	١١٤٢	٩١٩٣١٠	٣٣٥٣٠	٨٠,٥	٣,٨
٨٣	١١٧٥	٩٥٥٢٧٥	٣٥٩٦٥	٨١,٣	٣,٩
٨٤	١٢٠٥	٩٩١٧١٥	٣٦٤٤٠	٨٢,٣	٣,٨
٨٥	١٢٣٥	١٠٢٩٩٩٠	٣٨٢٧٥	٨٣.٤	٣,٩
٨٦	١٢٦٧	١٠٦٩٣٤٨	٣٩٣٥٨	٨٤,٤	٣,٨
٨٧	١٣١٠	١١١١٥٠٠	٤٢١٥٢	٨٥,٥	٣,٩

(*) تم بمعرفة الباحث من خلال:

- المجالس القومية المتخصصة: التعليم العام والفنى، المجلد السادس، موسوعة المجالس القومية المتخصصة، القاهرة، ١٩٩٠م، ص١٧٣.

السنة	عدد الملزمين بالألف من ٦ سنوات	عدد المقبولين	مقدار الزيادة في عدد المقبولين عن العام السابق	نسبة القبول	معدل الزيادة في عدد المقبولين
٨٨	١٢٣٢	١١٥٣٥١٢	٤٢٠١٢	٨٦,٦	٣,٨
٨٩	١٣٦٤	١١٩٦٢٣٨	٤٢٧١٦	٨٧,٧	٣,٧
٩٠	١٣٩٦	١٢٣٩٦٤٨	٤٣٤٢٠	٨٨,٨	٣,٦
٩١	١٤٢٨	١٢٨٣٧٧٢	٤٤١٢٤	٨٩,٩	٣,٦
٩٢	١٤٦٢	١٣٣٠٤٢٠	٤٦٦٤٨	٩١,٠	٣,٦
٩٣	١٤٩٤	١٣٧٤٤٨٠	٤٤٠٦٠	٩٢.٠	٣,٣
٩٤	١٥٢٨	١٤٢١٠٤٠	٤٦٥٦٠	٩٣,٠	٣,٤
٩٥	١٥٦٢	١٤٦٨٢٨٠	٤٧٢٤٠	٩٤,٠	٣,٣
٩٦	١٥٩٧	١٥١٧١٥٠	٤٨٨٧٠	٩٥,٠	٣,٣
٩٧	١٦٣٢	١٥٥٠٤٠٠	٣٣٢٥٠	٩٥,٠	٢,٢
٩٨	١٦٦٧	١٥٨٣٦٥٠	٣٣٢٥٠	٩٥,٠	٢,١
٢٠٠٠/٩٩	١٧٠٢	١٦١٦٩٠٠	٣٣٢٥٠	٩٥,٠	٢,١

ويتضح من الجدول السابق ما يلي:

- أن أعداد الملزمين الذين هم في سن ٦ سنوات في تزايد مستمر، فقد بلغ عددهم عام ١٩٧٩/٧٨، ١٠١١٨٠٠٠ تلميذا، ثم وصل عام ١٩٩٣/٩٢، إلى ١٤٦٢٠٠٠ تلميذا، ومن المتوقع أن يصل عدد الملزمين عام ٢٠٠٠/٩٩، إلى ١٧٠٢٠٠٠ تلميذا.

- بلغ عدد المقبولين عام ١٩٨٠/٧٩م، ٨٣٢٨٠٠ تلميذا، وارتفع عدد لتلاميذ عام ١٩٩٣/٩٢ إلى ١٣٣٠٤٢٠ تلميذا، ومن المتوقع أن يصل عدد التلاميذ المقبولين عام ٢٠٠٠/٩٩، إلى ١٦١٦٩٠٠ تلميذا.

- بالرغم من زيادة أعداد المقبولين سنويا فإنه لم يتحقق الاستيعاب الكامل لكل الأطفال الذين هم في سن الإلزام، حيث بلغت النسبة المئوية للمقبولين عام ٧٨-١٩٧٩م (٧٧,٩٪).

٦- تباين الكثافة السكانية بين محافظات مصر:

يؤدى تباين التوزيع السكانى بين محافظات مصر إلى معاناة المحافظات ذات الكثافة المرتفعة من بعض المشكلات التعليمية مثل ارتفاع كثافة الفصول، وتعدد الفترات، هذا فضلا عن عدم تحقيق الاستيعاب الكامل للتلاميذ.

ويشير الجدول التالى إلى تعداد المحافظات وإلى مؤشرات التنبؤ بأعداد هذه المحافظات عام ١٩٩٧/٩٦م.

جدول رقم (٨)(*)

تعداد السكان فى محافظات مصر

المحافظة	١٩٨٦	١٩٩٢/٩١	١٩٩٣/٩٢	١٩٩٧/٩٦
القاهرة	٢٨٣٣٢	٣١٤٣١,٠	٣٢٢٣٩	٣٥٣٦٣,٠
الإسكندرية	١٠٩٢	١٢٣٢,٠	١٢٦٤	١٣٨٩,٠ (١)
بورسعيد	٥٥٦٦	٦٣٠٣,٠	٦٤٢٥	٧٠٩١
السويس	١٨	٢١,٠	٢٢	٢٤,٠ (٢)
دمياط	١٢٥٧	١٤٤٦,٠	١٤٨٣	١٦٢٧
الدقهلية	١٠٠٤	١١٧١,٠	١٢٠١	١٣١٧
الشرقية	٨١٨	٩٥٧	٩٨٢	١٠٧٧
القليوبية	٢٥١٣	٢٩١٢	٢٩٨٧	٣٢٧٦
كفر الشيخ	٥٢٦	٦١٧	٦٣٣	٦٩٤
الغربية	١٤٥٨	١٦٩٤	١٧٣٨	١٩٠٦
المنوفية	١٤٥٠	١٦٧٦	١٧١٩	١٨٨٦
البحيرة	٣٢١	٣٧٥	٣٨٥	٤٢٢ (٣)
الإسماعيلية	٣٧٨	٤٤٣	٤٥٤	٤٩٨
الجيزة	٣٥٢١	٤٠٠٦	٤١٠٩	٤٥٠٧ (٤)
بنى سويف	١٠٩٧	١٢٨٩	١٣٢٢	١٤٥٠
الفيوم	٨٤٩	١٠١٥	١٠٤١	١١٤٢
المنيا	١١٧٠	١٣٩٢	١٤٢٧	١٥٦٥
أسيوط	١٤٢٧	١٧٠٨	١٧٥٢	١٩٢٢
سوهاج	١٥٨٢	١٨٥٢	١٩٠٠	٢٠٨٤
قنا	١٢٢١	١٤٦٧	١٥٠٥	١٦٥١
أسوان	١١٩٢	١٨٤٨	١٤٦٥	١٦٠٧
إجمالى الجمهورية بدون محافظات الحدود	٧٨٧	٩١٢	٩٣٥	١٠٢٦

(١) تشمل مساحة قسم العامرية.

(٢) تشمل مساحة وادى النطرون.

(*) انظر: وزارة التخطيط: الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مرجع سابق، ص٣٢٣.

(٣) تشمل مساحة قسم عتاقة.

(٤) لا تشمل مساحة الواحات البحرية.

يتضح من الجدول السابق ما يلى:

أن هناك محافظات ذات كثافة سكانية مرتفعة مثل (القاهرة، بورسعيد، الجيزة، القليوبية) ومحافظات متوسطة الكثافة السكانية مثل (الإسكندرية، الدقهلية، بنى سويف) ومحافظات قليلة الكثافة السكانية مثل (السويس، البحيرة، الإسماعيلية).

- من العوامل التى تؤدى إلى ارتفاع الكثافة السكانية فى بعض المحافظات، عامل الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر، ومن العوامل المسببة للهجرة الداخلية توافر فرص العمل والخدمات (التعليمية، الصحية، الثقافية، الحكومية).

- تؤدى الهجرة الداخلية إلى الضغط على البنية الأساسية والمرافق العامة، وعدم قدرة قطاع التعليم على استيعاب تحقيق الاستيعاب الكامل للتلاميذ.

- توجد محافظات قليلة الكثافة السكانية جدا مثل محافظة الوادى الجديد (٣١ نسمة فى الكم٢) محافظة البحر الأحمر (نسمة فى الكم٢) محافظة مرسى مطروح (٥٥ نسمة فى الكم٢) محافظة شمال وجنوب سيناء (٤ نسمة فى الكم٢) وذلك عام ١٩٨٦[٦].

أن الاختلال فى التوزيع السكانى بين محافظات مصر يتطلب إعادة توزيع الخدمات على المحافظات قليلة الكثافة لكى تصبح محافظات جاذبة للسكان، وزيادة معدلات الاستثمار فى هذه المحافظات بهدف الحد من الهجرة الداخلية وتشجيع هجرة السكان واستقرارهم فى هذه المحافظات.

ثانيا: الضغوط الاقتصادية:

تتمثل أهم الأسباب الاقتصادية التى تدفع التعليم فى مصر إلى طلب القروض والمعونات الأجنبية فيما يلى:

١- الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية فى الخطة الخمسية لإصلاح التعليم (٨٢-١٩٨٧م) والخطة الخمسية للتنمية ١٩٩٣/٩٢م- ٩٦-١٩٩٧م:

تشير الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية صراحة إلى الاعتماد على المصادر الخارجية لتمويل الاستخدامات الاستثمارية، حيث تستهدف

تمويل ٨٥,٨٪ من المدخرات المحلية، والاعتماد على الخارج فى تمويل ١٤,٢٪ وهو الجزء المتبقى من الخطة فى صورة منح ومعونات، وقروض وتسهيلات(٧) كذلك توضح استخدامات الخطة فى عامها الأول ١٩٩٣/٩٢.

إن الاعتماد على الخارج فى صورة منح ومعونات وقروض وتسهيلات بلغ ٨,٢ مليار جنيه بنسبة قدرها ١١٪ من جملة الاستخدامات الاستثمارية(٨) ويعد قطاع التعليم أحد القطاعات التى تعتمد فى تمويل جانب كبير منها على القروض والمعونات كما تشير إلى ذلك خطة التنمية الثالثة، ولما كانت الخطة التعليمية يستمر تنفيذها لمدة خمس سنوات فإنه لا يمكن أن نجزم باستمرار المساعدات الأجنبية فى ظل الظروف الدولية السريعة التغير، ولذلك فإن نقص التمويل الخارجي الموجه لقطاع التعليم فى أحد سنوات الخطة، سوف يكون عائقا فى تنفيذ الخطط الرامية إلى تطوير هذا القطاع.

٢- انخفاض نسبة الإنفاق على التعليم:

إذا تتبعنا النسبة المئوية المخصصة للتعليم من إجمالي موازنة الدولة للخدمات نجد أنها فى تذبذب كما هو موضح بالجدول التالى:

جدول رقم (٩)(*)

يوضح الإنفاق على التعليم فى مصر كنسبة مئوية من الإنفاق الحكومى السنوى

	٧٠	٧٤	٧٥	٨٠	٨٣	٨٥	٨٦	٨٨	٩١	٩٢
	١٥,٨	٢٥	٢٢,٥	٩,٤	٩,٩	١١,٥	١٢	١٢	٩,٢	٩,٢

يتضح من الجدول السابق ما يلى:

- انخفاض الإنفاق على التعليم حتى عام ١٩٩١م، فيما عدا عامى ١٩٧٤م، ١٩٧٥م اللذين شهدا زيادة فى مخصصات الإنفاق على التعليم.

(*) تم بمعرفة الباحث من خلال:-

المجالس القومية المتخصصة: التعليم العام والفنى، مرجع سابق، ص١٤٠.

- رجب البنا: التعليم وإعادة ترتيب الأولويات، جريدة الأهرام، مرجع سابق، ص١٤.

- لبيب السباعي: تمويل التعليم، الأهرام الاقتصادي، العدد ١٣٠٠، ١٣ ديسمبر ١٩٩٣م، ص٥٨.

- حامد عمار: التنمية البشرية فى الوطن العربى (الإحصاءات والوثائق) مرجع سابق، ص١٣١.

- زيادة معدلات الإنفاق على التعليم في عام ١٩٩٢م وعلى الرغم من ذلك لا تواجه هذه الزيادة متطلبات التعليم.

كذلك إذا تتبعنا النسبة المئوية للإنفاق على التعليم الحكومي في مصر كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي، نجد أنها شهدت تذبذبا كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (١٠)(*)

الإنفاق على التعليم الحكومي في مصر كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي

السنة	٧٠	٧٥	٨٠	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٧٦	متوسط الفترة من ٨٨ - ٩٠
النسبة المئوية	٤,٨	٥	٤,٤	٥	٥,٣	٥,٥	٤,٨	٤,٨	٦٪

ويتضح من الجدول السابق ما يلي:

تذبذب مخصصات الإنفاق على التعليم كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي بين الزيادة والنقصان، ثم حققت ارتفاعا ملحوظا في الفترة من ٨٨ - ١٩٩٠م. ورغم ذلك ما زالت مخصصات التعليم رغم ارتفاعها لا تواجه الزيادة السنوية في أعداد التلاميذ.

- تمويل التعليم يعد استثمارا في مجال التنمية البشرية. حيث أن التعليم يعمل على رفع الكفاءة الإنتاجية، كما يزيد من سرعة التغير التقني ابتداء من الأبحاث إلى انتشار المعرفة كما يسهم التعليم في عملية الترابط الاجتماعي وتعميق القيم الديمقراطية[١].

(*) تم بمعرفة الباحث من خلال:

UNESCO: Statistical yearbook 1985 – 1989. 4-1.

- حامد عمار: التنمية البشرية في الوطن العربي (الإحصاءات والوثائق) مرجع سابق ص١١٤.

- محمود محي الدين: أفكار جديدة لتمويل التعليم، الأهرام الاقتصادي، العدد ١٢٩٥، ٨ نوفمبر ١٩٩٣م، ص٣٠.

٣- ارتفاع نسبة ما يخصص للأجور من إجمالي مخصصات قطاع التعليم:

تمتص الأجور نسبة كبيرة من إجمالى مخصصات قطاع التعليم وهذه النسبة فى تزايد مستمر، حيث بلغ متوسط ما يخصص للأجور والمكافآت فى الفترة من ١٩٦٥م حتى ١٩٧٩م نسبة ٨١,٨٪[١٠] وقد ارتفعت هذه النسبة فى عام ١٩٩١م، إلى ٩١٪ من الميزانية الإجمالية المخصصة للتعليم[١١].

مما يؤثر على الخدمات التعليمية ويؤدى إلى انخفاضها وهذا الوضع يفسر لنا ما تعانيه العملية التعليمية من نقص فى المبانى المدرسية، وعدم صلاحية العديد منها، وعدم قدرة الموازنة الخاصة بالتعليم على مواجهة متطلبات قطاع التعليم.

٤- انخفاض الأهمية النسبية للإنفاق على التعليم:

تقدر الزيادة النسبية للإنفاق على التعليم فى عام ٩١ / ١٩٩٢م بحوالى ١٨,١٪ وذلك بالنسبة للقطاع الخدمى، وينتظر أن ترتفع هذه النسبة إلى ١٨,٣٪ من إجمالى مخصصات القطاع الخدمى فى نهاية الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية[١٢]. ومن الملاحظ انخفاض نسبة الأهمية النسبية للإنفاق على التعليم، وأنها لا تتمشى مع متطلبات هذا القطاع الحيوى مما أدى إلى العديد من المشكلات التعليمية.

٥- قصور المبانى المدرسية عن تأدية وظيفتها:

تشير البيانات الصادرة عن وزارة التربية والتعليم إلى الوضع المتردى للأبنية التعليمية والذى جاء نتيجة نقص الاعتمادات المالية المخصصة لبناء مبانى مدرسية جديدة فى كل عام حتى تواجه التزايد المستمر فى عدد التلاميذ فضلا عن أن اعتماد مبالغ إضافية كل عام من أجل صيانة المبانى القائمة لا يغطى تكلفة هذه المبانى.

ويتضح من موسوعة المجالس القومية المتخصصة الخاصة بالتعليم العام والفنى أن الإحصاءات الخاصة بوضع الأبنية التعليمية تشير إلى ما يلى:

- مبانى مدرسية آيلة للسقوط وتحتاج إلى إحلال وعددها ١٠٦٣ مدرسة، بنسبة ٧,٧٪ من عدد المبانى المدرسية القائمة وهو ١٣٨٧١ مبنى مدرسى[١٣].

- مدارس ليس لها مبنى خاص بها وهى التى تعمل فترة ثانية أو ثالثة، وعددها ٦٣١٦ مدرسة بنسبة ٣٥,٩٪ من عدد المدارس الرسمية العاملة وقدرها ١٧٥٨٦ مدرسة.

- مبانى مدرسية تنقصها خدمات أساسية (دورات مياه صحية - تيار كهربائى - مياه نقية للشرب).

- مدارس تعلم بنظام الفترات اليومية (اليوم المدرسى المنقوص)، أى التى تعمل أكثر من فترة وتبلغ ١١٤٨٥ مدرسة رسمية بنسبة ٦٥,٣٪، من جملة عدد المدارس الرسمية العامة والتى تبلغ ١٧٥٨٦ مدرسة.

وبذلك أصبح عدد التلاميذ الذين يتعلمون فى المدارس الرسمية على نظام الفترات (اليوم المدرسى المنقوص) فى مختلف مراحل التعليم ونوعياته نحو ٦٦٢٩٨٤٤ بنسبة ٧٢,٩٪ من مجموع عدد طلاب تلك المدارس موزعين على النحو التالى[١٤]:

- ٤١٧٢٠١٧ طالبا وطالبة بالمدارس الابتدائية الرسمية بنسبة ٧٣,٠٥٪.
- ١٥٥١٠٣٤ طالبا وطالبة بالمدارس الإعدادية الرسمية بنسبة ٧٣,٩٪.
- ٢٥٠٢٣٣ طالبا وطالبة بالمدارس الثانوية العامة بنسبة ٥٢,٠٧٪.
- ٣٧٦٢٢ طالبا وطالبة بالمدارس الزراعية بنسبة ٣٤,٩٪.
- ٢٥٢٣٩٨ طالبا وطالبة بالمدارس الصناعية بنسبة ٨٩,١٧٪.
- ٣٤٩٠٨٢ طالبا وطالبة بالمدارس التجارية بنسبة ٨٦,٢٤٪.
- ١٧٤٥٨ طالبا وطالبة بدور المعلمين والمعلمات بنسبة ٢٠,٦٣٪.

٦- تأثير زلزال ١٢ أكتوبر ١٩٩٢م على سلامة المبانى المدرسية:

لقد أصاب زلزال ١٢ أكتوبر أكثر ما أصاب المبانى المدرسية، وكانت حصيلة الدمار الذى أحدثه الزلزال ما يلى[١٥]:

- ٣٦٧٧ مدرسة تحتاج إلى ترميم.

- ٢٥٤٤ مدرسة تحتاج إلى إحلال كبير.

- ١٣٤٣ مدرسة تحتاج إلى إزالة وإحلال كامل.

مما دفع المسئولين عن التعليم إلى طلب العون المالى من الدول العربية والأجنبية وكذلك الهيئات والمؤسسات الدولية مما يؤكد أن القروض والمعونات الأجنبية أحد الحلول المطروحة لمواجهة مشكلة القصور فى الإمكانات المدرسية.

٧- افتقار المدارس إلى التغذية:

لقد أثبتت الدراسات أن الوجبة الغذائية التى توزع على التلاميذ أثناء اليوم الدراسى تشجعهم على متابعة التحصيل والانتظام فى الدراسة، بيد أن الموازنة التى تخصصها وزارة التربية والتعليم غير قادرة على توفير وجبة غذائية لتلاميذ المدارس مما اضطر الوزارة إلى طلب المعونات من الهيئات الدولية والدول الأجنبية للتخفيف من أعباء الميزانية الحكومية[١٦].

ولقد أكد وزير التعليم على ضرورة مواجهة الوضع الصحى المتردى لعدد كبير من التلاميذ نتيجة سوء التغذية، ويتمثل هذا الوضع فيما يلى:[١٧]

- ٥٠٪ من تلاميذ التعليم الأساسي مصابون بالأنيميا.

- ٢٠٪ من تلاميذ التعليم الأساسي يعانون من نقص حاد فى البروتين.

وهذا يدفع بالمسئولين إلى البحث عن مصادر تمويل لعلاج هذا الوضع الصحى الخطير الذى يهدد تلاميذ مدارسنا باعتبارهم رجال الغد وأمل الأمة.

٨- بعض المشكلات التى تواجه بعض المراحل التعليمية نتيجة نقص الاعتمادات المالية لها:

وفيما يلى عرض لأهم مشكلات التعليم الثانوى العام والفنى والجامعى:

أ- التعليم الثانوى العام:

يواجه التعليم الثانوى العام بعض المشكلات منها:[١٨]

- تزايد الإقبال على الالتحاق بالمدارس الثانوية العامة بدرجة كبيرة جدا لا تتناسب مع طاقة هذه المداس.

- المدرسة الثانوية تفتقر إلى قدر مناسب من التعليم العملى أو التثقيف المهنى.

- النقص فى الإمكانات المادية.
- القصور فى المعامل.
- نقص الخامات.
- القصور فى ممارسة الأنشطة المصاحبة.

ب- التعليم الثانوى الفنى:

أولت مصر اهتماما كبيرا للتعليم الفنى فى الآونة الأخيرة، نظرا لحاجة المجتمع إلى العمالة الفنية المدربة، بيد أن التعليم الفنى يواجه بعض المشكلات منها[19].

- عدم توافر البيانات الكافية عن الاحتياجات الحالية والمستقبلية من العمالة الفنية.
- قلة الميزانيات المخصصة للتعليم الفنى.
- يدور التعليم الفنى فى معظمه فى معزل عن مراكز الإنتاج.
- عدم توفر فرص التدريب العملى للمدرسين قبل تخرجهم.
- حاجة الأجهزة والورش والعدد إلى عملية التحديث المستمرة.

ج- التعليم الجامعى:

يحظى التعليم الجامعى بأهمية كبرى ويتضح ذلك من ناحية زيادة الطلب الاجتماعي عليه، ومن ناحية أخرى باعتباره السبيل الوحيد لعملية التنمية، كذلك أصبح على التعليم الجامعى مواجهة وتحقيق هذين المطلبين، الطلب الاجتماعي ومتطلبات التنمية الشاملة، ومن ثم يحتاج إلى زيادة ما يخصص له من أموال فى الميزانية العامة للدولة، إلا أن التعليم الجامعى يواجه بعض المشكلات منها:[20]

- مشكلات مرتبطة بنظام التوزيع على التخصصات.
- مشكلات مرتبطة ببرامج الدراسة النظرية.
- مشكلات مرتبطة ببرامج الدراسة العملية.

- مشكلات مرتبطة بعملية الامتحانات والتقويم.
- عدم كفاية المدن الجامعية لاحتواء معظم الطلاب المغتربين.
- نقص الخامات اللازمة لإجراء التجارب.
- القصور في المعامل والمكتبات.
- قصور الأماكن المخصصة لممارسة النشاط الرياضي والفني.

٩- ارتفاع نسبة الأمية:

تعد الأمية آفة خطيرة من آفات المجتمعات النامية، فهي إحدى العقبات التي تعوق هذه المجتمعات عن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومواكبة التطور المتلاحق في هذا العصر. وعلى الرغم من أن مصر ترفع منذ أواخر القرن التاسع عشر شعار محو الأمية إلا أن عدد الأميين بها بلغ حوالي ١٦ مليون أمي[٢١].

ويشير البيان الختامي لمؤتمر (قضية التعليم في مصر: أسس الإصلاح والتطوير والذي عقد بمدينة أسيوط في الفترة من ١٣-١٥ أكتوبر ١٩٩٠م، إلى أن نسبة الأمية في مصر بلغت ٥٠٪ من مجموع السكان فوق ١٥ سنة[٢٢].

وهذه النسبة المرتفعة تستنزف جانبا من الموارد المالية كان من الممكن تخصيصها ضمن ميزانية التعليم، هذا فضلا عن استنزاف جهد ووقت القيادات التعليمية.

ثالثا: الضغوط المتعلقة بقطاع التعليم:

إن الأسباب التي تتعلق بقطاع التعليم وتدفعه إلى الحصول على القروض والمعونات الأجنبية من أجل مواجهتها، تتداخل فيها الأسباب الاقتصادية والاجتماعية وهي:

١- ارتفاع كثافة الفصول:

تعاني معظم مدارسنا من ارتفاع كثافة الفصول مما يؤثر على العملية التعليمية، حيث يتوزع جهد المعلم على عدد كبير من التلاميذ، ويؤدي هذا إلى

تحويل العملية التعليمية إلى عملية نقل للمعلومات دون إعطاء أهمية مماثلة للجوانب التربوية الأخرى وعلى رأسها تنمية اتجاهات التلاميذ ومهاراتهم وتصل نسبة ارتفاع كثافة الفصول في بعض هذه المدارس إلى عدد ٥٠ تلميذ وفي البعض الآخر إلى عدد ٧٠ تلميذ[٢٣]. مما يؤثر على تفاعل المدرس مع التلاميذ.

ويشير الجدول التالي إلى المؤشرات العامة التي تخص المرحلة الابتدائية

جدول (١١)[*]

المؤشرات العامة التي تخص المرحلة الابتدائية

السنة	عدد التلاميذ بالألف	نسبة الإناث ٪	عدد المدارس بالعدد	عدد الفصول بالألف	تلميذ / فصل
٨١ / ٨٢	٤٧٤٨,٤	٤٠,٩	١١٧١٦	١١٢,١	٤٢,٤
٨٦ / ٨٧	٦٣٦٠,٠	٤٣,٩	١٣٥٨٨	١٣٥,٨	٤٦,٨
٩٠ / ٩١	٦٤٢٠,٠	٤٤,٨	١٥٠٨٢	١٤٨,٨	٤٣,٠

ويتضح من الجدول السابق ما يلي:

- يبلغ عدد تلاميذ المرحلة الابتدائية حوالي ٦,٤ مليون تلميذ موزعين على ١٥٠٨٢ مدرسة على مستوى الجمهورية.

- وصلت كثافة الفصول في المرحلة الابتدائية عام ١٩٩١/٩٠م، إلى ٤٣ تلميذا وهذه الكثافة هي متوسط كثافة الفصول على مستوى الجمهورية بما فيها محافظات الحدود التي تنخفض فيها الكثافة، ومحافظتي القاهرة والجيزة التي ترتفع فيهما الكثافة.

ويشير الجدول التالي إلى المؤشرات العامة التي تخص المرحلة الإعدادية.

---

[*] انظر

وزارة التخطيط: الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مصدر سابق، ص٥٩١.

جدول رقم (١٢)(*)

ويوضح المؤشرات العامة عن المرحلة الإعدادية

السنة	عدد التلاميد بالألف	نسبة الإناث ٪	عدد المدارس والأقسام بالعدد	عدد الفصول بالألف	تلميد / فصل
٨١ / ٨٢	١٦٥٢،٩	٣٨،٥	٣١٢٢	٣٧،٥	٤٣،٦
٨٦ / ٨٧	٢٢٧٠،٤	٤٠،٩	٣٦٨٤	٣٥،٠	٤٢،٨
٩٠ / ٩١	٣٥٥٣،٣	٤٤،٤	٥٥٨٨	٧٩،٩	٤٤،٦

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- وصل عدد التلاميد الملتحقين بالمدرسة الإعدادية حوالى ٣،٥ مليون تلميذا عام ٩٠/١٩٩١م موزعين على ٥٥٨٨ مدرسة.

- ارتفعت نسبة الالتحاق بالنسبة للذكور عن الإناث، حيث بلغت نسبة الذكور ٥٥،٦٪ عام ٩٠-١٩٩١م.

- بلغت كثافة الفصول ٤٤،٦ تلميذا / فصل عام ٩٠/١٩٩١م.

ويشير الجدول التالى إلى المؤشرات العامة عن مرحلة التعليم الثانوى العام

جدول رقم (١٢)(*)

المؤشرات العامة عن التعليم الثانوى العام

السنة	عدد التلاميد بالألف	نسبة الإناث ٪	عدد المدارس والأقسام بالعدد	عدد الفصول بالألف	تلميد / فصل
٨١ / ٨٢	٥٠٧،٢	٣٦،٧	٨٠٢	٩.٩	٥١،٢
٨٦ / ٨٧	٥٧٣،٢	٣٨،٢	٩٣٠	١٢،٩	٤٤،٤
٩٠ / ٩١	٥٧٦،٤	٤٣،٥	١١٤٥	١٠،١	٣٥،٨

(*) انظر

- وزارة التخطيط: الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مرجع سابق، ص٥٩٢.

(*) انظر

-وزارة التخطيط: الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مرجع سابق، ص٥٩٤.

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- وصل عدد الملتحقين بالتعليم الثانوى العام حوالى ٥٧٦,٢ ألف طالب موزعين على ١١٤٥ مدرسة وقسم بواقع ١٦,١ ألف فصل عام ١٩٩١/٩٠م.

- بلغت كثافة الفصول ٣٥,٨ تلميذا /فصل عام ١٩٩١/٩٠م.

- تنخفض مشاركات الإناث عن الذكور بمرحلة التعليم الثانوى العام حيث بلغت نسبة الإناث ٤٣,٥٪ عام ١٩٩١/٩٠م.

• ويشير الجدول التالى إلى المؤشرات العامة عن مرحلة التعليم الثانوى الفنى ودور المعلمين والمعلمات.

الجدول رقم (١٣)(*)

المؤشرات العامة عن مرحلة التعليم الثانوى الفنى ودور المعلمين والمعلمات

السنة	عدد التلاميد بالألف	نسبة الإناث ٪	عدد المدارس والأقسام بالعدد	عدد الفصول بالألف	تلميذ / فصل
٨٢ / ٨١	٧٦٨,٣	٣٩,٠	٩٢٨	١,١٧	٤٣,٤
٨٧ / ٨٦	١٠١٨,٢	٤١,٨	١٤٤٩	٢٧,٠	٣٧,٧
٩١ / ٩٠	١٠٧٢,٥	٤٣,٣	١٥٠٦	٣٠,٦	٣٥,١

يتضمن الجدول السابق ما يلى:

- بلغ عدد الطلاب فى التعليم الفنى ما يزيد عن مليون طالب عام ١٩٩١/٩٠م.

- بلغت الكثافة بمدارس التعليم الفنى ٣٥,١ تلميذا/ فصل.

- ترتفع نسبة الذكور فى مدارس التعليم الفنى عن الإناث، حيث بلغت نسبة الذكور ٥٦,٧٪ عام ١٩٩١/٩٠م.

ومما لا شك فيه أن توفير المبانى والتجهيزات هو الذى يحقق خفض كثافة الفصول كما هو منشود فى الخطة الخمسية الثالثة للتنمية بحيث تخفض الفصول

(*) انظر

- وزارة التخطيط: الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مرجع سابق، ص٥٩٤.

إلى ٣٩ تلميذا على الأكثر في مرحلة التعليم الأساسي، ٣٤,٥ طالبا في مرحلة التعليم الثانوى.

٢- زيادة أعداد المتسربين:

يعتبر الفقد الناجم عن التسرب من أخطر المشكلات التى تواجه الأنشطة التعليمية المختلفة، حيث تؤدى إلى زيادة نفقات وزارة التربية والتعليم زيادة كبيرة ومن ثم يمكن تحقيق وفر واضح فى هذه النفقات عن طريق تجنب هذا الفقد أو التخفيف من مداه(٢٤). وقد اتضح أن ٣٦ تلميذا فقط يصلون إلى المرحلة الإعدادية من بين كل مائة فى المرحلة الابتدائية. وهذا يعنى أن ٦٤٪ من تلاميذ المدرسة الابتدائية لا يواصلون تعليمهم، بسبب التسرب أو الرسوب أو التخلف عن المستوى المطلوب(٢٥).

وترجع أسباب التسرب إلى نوعين من الأسباب هى(٢٦)

العوامل الداخلية وتتمثل فى:

- عدم ملائمة موقع المدرسة لبعض التلاميذ.
- عوامل مرتبطة بالمناهج المدرسية والكتب الدراسية وطرق التدريس، والامتحانات.
- ضعف الكفاءة العلمية والتربوية لمعلمى الابتدائي.
- نقص الخدمات المدرسية المساعدة بالمدارس الابتدائية فى المناطق الريفية والأوساط الفقيرة المكتظة بالسكان.
- عوامل مرتبطة بالنظام الإدارى للمدرسة.

أما العوامل الخارجية فتتمثل فى:

- عوامل مرتبطة بالطالب وأسرته، مثل انخفاض دخل بعض الآباء مما يدفعهم إلى تشغيل أبنائهم .

٤- عدم تكافؤ الفرص التعليمية:

تسعى الحكومة المصرية إلى تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية لجميع أبناء الشعب، بيد أن هذا المبدأ غير متاح تطبيقه مما يتعارض مع ديمقراطية التعليم، حيث أن هناك فروقا كبيرة فى نسبة عدد المدارس إلى جملة السكان فى المحافظات المختلفة كما يلى:

- محافظة القاهرة مدرسة لكل ٣٠٠٠ نسمة، بينما فى سوهاج مدرسة لكل ٢٥٣٥ نسمة، وتنخفض هذه النسبة فى الوادى الجديد حيث توجد مدرسة لكل ٧١٧ نسمة، وتنخفض أكثر فى شمال سيناء حيث تخدم المدرسة ٣٦٣ نسمة. وتوجد صور أخرى متعددة لعدم تكافؤ الفرص التعليمية.

تتمثل فى كثافة الفصول، حيث تبلغ كثافة الفصول فى القاهرة ٤٥ تلميذا، وفى الوادى الجديد ٢٢ تلميذا وكذلك نصاب الفصل من المدرسين يختلف من محافظة إلى أخرى ففى القاهرة ١,٧٤ مدرس لكل فصل وفى دمياط ٢,٦٤ مدرس لكل فصل[٢٧].

ومبدأ تكافؤ الفرص التعليمية يحتاج إلى إعادة التخطيط التربوى الجيد، بحيث توزع عناصر العملية التعليمية توزيعا عادلا. حتى تتناسب مع الكثافة السكانية وعدد التلاميذ.

٥-عجز المدارس القائمة عن تحقيق الاستيعاب الكامل للتلاميذ:

فى البداية يجب الإشارة إلى تضارب الأرقام المعلنة عن نسبة استيعاب التلاميذ فى المدارس فالخطة الخمسية الأولى ١٩٨٦/٨٢م تشير إلى أن نسبة الاستيعاب قد بلغت ٩٢,٩٪ خلال سنواتها، وتشير الخطة الثانية ١٩٩١/٨٧م، إلى تحقيق نسبة استيعاب قدرها ٩٦.٧٪ من إجمالي عدد الملزمين[٢٨].

وفى تصريح لوزير التعليم يذكر (أن نسبة الاستيعاب لا تزيد على ٨٠٪ إن لم تقل)[٢٩] وفى إحصاء آخر يشير إلى أن نسبة الاستيعاب لا تتجاوز فى أحسن الأحوال ٧٧٪[٣٠].

ومن هنا تبدو الحاجة ماسة إلى توسيع قاعدة التعليم من أجل تحقيق الاستيعاب الكامل للتلاميذ أو الاقتراب من النسبة الكاملة من أجل ضمان سد منابع الأمية.

٦- البناء فى أفنية وحدائق المدارس والاستيلاء على حجرات الأنشطة:

تم الاستيلاء على العديد من الأفنية والحدائق الملحقة بالمدارس من أجل مواجهة الزيادة المستمرة فى أعداد التلاميذ، وبناء فصول فيها كذلك تم استغلال الفصول الخاصة بممارسة الأنشطة والهوايات إلى فصول دراسية على الرغم من أن دراسة محمد فوزى زيدان قد أكدت على أن عدم ممارسة الأنشطة وعدم تنفيذ برامج اليوم المفتوح تعتبر من الأسباب الرئيسة لتسرب التلاميذ[٣١].

الهوامش

(١) البنك الدولي: تقرير عن التنمية في العالم لسنة ١٩٩٣م، مطابع الأهرام القاهرة، ١٩٩٣م، ص٢٥٩.

(٢) البنك الدولي: التقرير السنوي لعام ١٩٩٣م، واشنطون، ١٩٩٣م ص٢٦٢.

(٣) وزارة التخطيط: الخطة الخمسية لإصلاح التعليم في مصر، ١٩٨٢/١٩٨٧، ص١٤٦.

(٤) وزارة التخطيط: الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٩٣/٩٢م-١٩٩٧/٩٦م، وعامها الأول ١٩٩٣/٩٢م، المجلد الأول إبريل ١٩٩٢م، ص٢٨٦.

(٥) وزارة التخطيط: الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مرجع سابق، ص٣٢٩.

(6) USAID / Cairo: Development information center.

(٧) وزارة التخطيط: الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مرجع سابق، ص٢٨٤.

(٨) المرجع السابق، ص٢٨٦.

(٩) على صالح جوهر: طرق حساب العائد الاقتصادي من التعليم، مكتبة نانسي، دمياط ١٩٩٣م، ص٢٥٨.

(١٠) المجالس القومية المتخصصة: التعليم العام والفنى، مرجع سابق، ص١٤١.

(١١) رجب البنا: التعليم وإعادة ترتيب أولويات التنمية، مرجع سابق ص٩

(١٢) وزارة التخطيط: الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. مرجع سابق، ص٣٧٤.

(١٣) محمد خلوصى: المباني لا تساعد على التعليم، الأهرام الاقتصادي، العدد ١٢٥٧، ١٥ فبراير ١٩٩٣، ص٦٩.

(١٤) المجالس القومية المتخصصة: التعليم العام والفنى، مرجع سابق، ص٣٦٧، ٣٦٨.

(١٥) حسين كامل بهاء الدين: شعار تطوير التعليم - متى يتحول إلى واقع؟ الأهرام الاقتصادي، العدد ١٢٦٤، ٥ إبريل ١٩٩٣، ص٤٦.

(١٦) المجالس القومية المتخصصة: التعليم العام والفنى، مرجع سابق، ص١٦٣.

(١٧) حسين كامل بهاء الدين: التعليم كارثة تهدد الأمن القومى، الأهرام الاقتصادي، العدد ١٢١١، ٣٠ مارس ١٩٩٢م، ص٨.

(١٨) المجالس القومية المتخصصة: التعليم العام والفنى، مرجع سابق، ص١١.

(١٩) فؤاد بسيوني: التعليم الفنى (تاريخه - تشريعاته - إصلاحاته - مستقبله) دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ١٩٨٩، ص٢٨٧-٢٨٩.

(٢٠) المجالس القومية المتخصصة: التعليم الجامعى، المجلد السابع، موسوعة المجالس القومية المتخصصة، القاهرة ص٩.

(٢١) على الدسوقى وميادة محمد فوزى الباسل: معوقات محو الأمية من وجهة نظر طلاب شعبة التعليم الابتدائي وموجهيهم، مجلة كلية التربية بدمياط، العدد السابع عشر، الجزء الثانى يوليو ١٩٩٣، ص٦٤.

(٢٢) حامد عمار: التنمية البشرية فى الوطن العربى (الإحصاءات والوثائق) مرجع سابق، ص٢٠٨.

(٢٣) المجالس القومية المتخصصة: التعليم العام والفنى، مرجع سابق، ص٩.

(٢٤) عبد الله عبد الدايم: التخطيط التربوى (أصوله وأساليبه الفنية وتطبيقاته فى البلاد العربية، بيروت، دار العلم للملايين، ط٣، ١٩٧٧، ص٣٨٢.

(٢٥) المجالس القومية المتخصصة: التعليم العام والفنى، مرجع سابق، ص٩.

(٢٦) وزارة التخطيط: الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مرجع سابق، ص٩٤٥.

(٢٧) محمود شريف: رأى قادة الفكر ورجال الأعمال فى أزمة التعليم، الأهرام الاقتصادي، العدد ١٢٦٤، مرجع سابق، ص٥٩.

(٢٨) وزارة التخطيط: الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مرجع سابق ص١٦٣.

(٢٩) حسين كامل بهاء الدين: ترشيد مجانية التعليم، جريدة الأهرام، السنة ١١٧، العدد ٣٨٦١١، ٩٢/٨/٢٣م، ص٣.

(٣٠) حسن نافعة: نحو رؤية استراتيجية جديدة للمسألة التعليمية، جريدة الأهرام السنة ١١٧، العدد ٣٨٦٧٨، ١٩٩٢/١٠/٣م.

(٣١) محمد فوزى محمد زيدان: الإدارة المدرسية فى التعليم الأساسى، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية بسوهاج ١٩٨٣، ص. ص١٥٤-١٥٦.

الفصل الثالث

المعونة الأمريكية لقطاع التعليم المصرى
(تطورها - مؤسساتها - شروطها العامة)

مقدمة:

تحصل مصر عن طريق التعاون الثنائي على الجانب الأكبر من المساعدات والقروض الأجنبية، وقد بلغ إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية التى حصلت عليها مصر ٥,٥٨٤ مليار دولار أمريكي في عام ١٩٩٠م وتشكل هذه المساعدات الإنمائية الرسمية ١٧,٢٪ من إجمالي الناتج القومى[١].

وتشكل المساعدات التى تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية إلى مصر نسبة كبيرة من إجمالي المساعدات الثنائية التى تتلقاها، حيث بلغ حجم المعونة التى قدمتها لمصر ١٦,٠٧٧ مليار دولار أمريكي فى الفترة ما بين عامى ١٩٧٥ - ١٩٩٠م[٢] وتشير الإحصاءات الرسمية لوزارة التعاون الدولى إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تأتى على رأس قائمة الدول من حيث حجم المعونة الموجهة لقطاع التعليم المصرى، كذلك من حيث استمراريتها لفترات زمنية طويلة، وانتشارها لتسهم فى أكثر من مجال من مجالات التعليم المختلفة.

لذا يتناول هذا الفصل التطور التاريخى للمعونة الأمريكية وشروطها العامة ومؤسساتها.

التطور التاريخى للمعونة الأمريكية الخاصة بقطاع التعليم فى مصر:

ترجع بداية اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بقطاع التعليم فى مصر إلى منتصف القرن التاسع عشر الميلادى. ولم يكن هذا الاهتمام فى البداية فى صورة تقديم معونات مادية أو فنية، وإنما بدأ هذا الاهتمام مع إرسال البعثات التبشيرية التى حاولت تحقيق أهدافها الدينية من خلال افتتاح المدارس التى اتخذتها مركزاً انطلق معها النشاط التبشيرى[٣] ومع بداية وصول البعثات التبشيرية لمصر منذ عام ١٨٥٥م، افتتحت عدداً من المدارس منها مدرسة الأزبكية للبنات عام ١٩٨٦م[٤] والتى أصبحت شبكة مكثفة من المدارس الابتدائية والثانوية التابعة للكنيسة المتحدة فى الوجه القبلى بما فيها كلية أسيوط منذ عام ١٨٦٥م وكذلك انتشرت المدارس فى الدلتا[٥]. وبدأ التغلغل الثقافى الأمريكي يزداد فى مصر مع بداية القرن

العشرين فأصبح فيها ٢٠٠ مدرسة أمريكية، وبمقارنة عدد المدارس الأمريكية في مصر في نفس الفترة مع بعض الدول الأخرى، نجد أن عدد المدارس الأمريكية في سوريا بلغ ٩٥ مدرسة وفي إيران ١٠٨ مدرسة(٦) مما يدلل على مدى الاهتمام الأمريكي الكبير بالانتشار الثقافي في مصر باعتباره اهتماماً خاصاً دون بقية دول المنطقة الأخرى ولم يكن الهدف من فتح هذه المدارس لأغراض تعليمية فحسب بل كان رجال الإرساليات التبشيرية يتخذون من هذه المدارس مركزاً لنشر المذهب البروتستانتي. إذ كان رجال الإرسالية يتركون المدارس للأهالي أو يغلقونها حالما تتكون جالية بروتستانتية، بالضبط كما كانت السياسة العامة في فيلادلفيا بالولايات المتحدة الأمريكية(٧)ولقد استمر افتتاح المدارس الأمريكية في مصر، فأنشأت كلية رمسيس للبنات عام ١٩٠٩م، ثم الجامعة الأمريكية في القاهرة عام ١٩١٩م(٨).

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ظهرت إلى الوجود "خطة مارشال" Marshal Plan وتلك الخطة كانت تهدف إلى مساعدة الدول الحليفة لإعادة بناء اقتصادها المحطم، بما يعجل بنموها الاقتصادي. كذلك منع التسلل الشيوعي إلى البلاد التي تهم أمن الولايات المتحدة الأمريكية ورخائها(٩).ثم أخذت خطة مارشال في التوسع لتشمل دول أخرى غير التي تحطم اقتصادها في الحرب العالمية الثانية، ولذا أصبح برنامج المعونات الخارجية يوسع من دائرة أهدافه ومن ثم صدر قانون برنامج المعونات الخارجية في عام ١٩٤٦ محدداً أهدافه فيما يلي(١٠):

١- تجنب مظاهر الفقر بين غالبية فقراء العالم.

٢- مساعدة الدول النامية على تحقيق نمو اقتصادي ذاتي لها وتوزيع فوائده بين أبناء الشعب بشكل عادل.

٣- تشجيع عمليات النمو والتمويل الداخلية التي من شأنها ضمان الحقوق الدينية والاقتصادية لجميع الأفراد في المجتمع.

٤- تحقيق نوع من التكامل بين اقتصاديات الدول النامية ضمن نظام اقتصادي عالمي مفتوح وعادل.

ولقد تطورت علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بالتعليم فى مصر من إقامة المدارس وافتتاحها إلى المساعدات الفنية، فعقدت مع مصر اتفاقيات التبادل العلمى والمعروفة باسم اتفاقيات فولبرايت.

وبمقارنة عدد المستفيدين فى مصر من هذه الاتفاقيات مع عدد المستفيدين من بعض الدول الأخرى فى الفترة ما بين ١٩٤١ - ١٩٦٦ يتضح التالى:

فى مصر: بلغ عدد المصريين الذين قدموا إلى الولايات المتحدة الأمريكية للقيام بأعمال البحث والدراسة ٧٦١ مصرياً، بينما تلقى ٢٥١ أمريكياً منحاً للقيام بنفس الغرض فى مصر. وبالنسبة لإسرائيل: فقد أرسل ٢٠٨ إسرائيلى إلى أمريكا مقابل ١٣٣ أمريكى إلى إسرائيل. وفيما يتعلق بإيران: فقد بعثت إيران ٤٨٣ إيرانياً إلى أمريكا فى مقابل ١٥٨ أمريكى إلى إيران.

أما تركياً: فقد أوفدت ٦٥٥ منها إلى أمريكا فى مقابل ٢٣٩ أمريكياً إلى تركيا بغرض الدراسة والبحث[١١].

ومن الإحصاءات السابقة نلاحظ:

أن عدد المبعوثين المصريين بموجب اتفاقيات "فولبرايت" أكبر من أعداد المبعوثين من تركيا وإسرائيل وإيران، مما يبرز مدى الاهتمام الأمريكى بتخصيص نصيب كبير من البعثات للمصريين، وحرصهم على إعداد كوادر علمية داخل الولايات المتحدة الأمريكية ثم العودة إلى العمل فى مجال التدريس الجامعى ومراكز البحث المختلفة أو الوزارات والهيئات داخل مصر.

وقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية المساعدات الاقتصادية من أجل توثيق علاقاتها مع مصر بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ بهدف استمالة النظام الجديد. ولقد شملت هذه المساعدات الاقتصادية أدوات تشكيل الثقافة بما فيها قطاع التعليم، ويمكن تقسيم المساعدات الاقتصادية التى وجهت إلى نظام التعليم فى مصر إلى قسمين هما:

القسم الأول: مساعدات غير مباشرة: تتمثل فى برامج ثقافية سياسية هادفة، منها ما عرف بمشروع كتب (فرانكلين) الذى تأسس عام ١٩٥٢م وقد وزعت مؤسسة

فرانكلين فى سنواتها العشر الأولى ٣٠ مليون كتاب مجاناً على عدة دول منها مصر، وتعدى نطاق هذه المؤسسة نطاق نشر الكتب إلى إقامة الندوات والتى بدأت عام ١٩٦٥م، وأخذت هذه الندوات الشكل الثقافى والمضمون السياسى(١٢).

كذلك من الوسائل الثقافية الأخرى نظام وكالات الاستعلامات ونظام المكتبات الأمريكية التى تقوم بتوزيع الكتب والمجلات والدوريات العلمية على المدارس والجامعات والمكتبات العامة والأفراد فى صورة هدايا. هذا فضلاً عن غزو الأفلام السينمائية والمسلسلات الطويلة التى يمتد عرضها لعدة شهور، وهذه الأفلام والمسلسلات يوزع معظمها مجاناً على الدول، وهى ذات تأثير كبير فى نشر الثقافة الأمريكية والأفكار الغربية، ومما يزيد من تأثيرها تنفيذها بتقنيات عالية، واعتمادها على أساليب الجذب المختلفة واستخدام الحيل والخدع التى تؤدى إلى إبهار الأفراد بها، وبالتالى سهولة الاقتناع بمضامين وأفكار هذه الأفلام، وهذا ما تصبو إليه وسائل الإعلام الأمريكية، لذلك فسياسة إغراق مصر بالبرامج والأفلام مازالت مستمرة منذ الستينات وحتى اليوم، نظراً لأنها أقصر الطرق للتأثير على أيدلوجيات الأفراد وثقافتهم وسلوكهم.

القسم الثانى: ويتمثل فى المساعدات الاقتصادية المباشرة، كأداة لاستمالة النظام الجديد فى مصر، فبعد ثورة يوليو ١٩٥٢م حصلت مصر على أول مساعدة بعد توقيع اتفاقية الجلاء، وكان الهدف منها منع التقارب بين مصر وبين الاتحاد السوفيتى، ومحاولة ضمان تأييد مصر للولايات المتحدة بالنسبة للقضايا العالمية التى كانت تشغل بالها، أو على الأقل يصبح النظام الجديد أكثر تساهلاً بالنسبة لتلك القضايا(١٣).

وبعد عدوان عام ١٩٦٧م، حدث توقف فى المعونات والقروض الموجهة من الولايات المتحدة والدول الغربية لكافة القطاعات فى مصر ومنها قطاع التعليم(١٤). إلا أنه وبعد حرب عام ١٩٧٣م استؤنفت المعونات من جانب الولايات المتحدة الأمريكية نظراً لأن مصر بدأت تتخذ سياسات على الصعيدين الداخلى والخارجى تتوافق مع سياسة الولايات المتحدة. ومنذ عام ١٩٧٩م وخاصة بعد توقيع

معاهدة كامب ديفيد ازداد حجم المعونة الأمريكية الموجهة إلى مصر، ووجهت إلى عدة قطاعات ومنها قطاع التعليم. ففي أعقاب تلك الاتفاقية صدر (قانون المعونة الأمنية الدولية الخاص لعام ١٩٧٩م) كمكافأة على التوقيع على الاتفاقية، وحصلت كل من مصر وإسرائيل على ٤,٨ مليار دولار كمعونة لدعم اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية، وبموجب ذلك القانون حصلت مصر على ١,٨ مليار دولار ووزعت كالتالي ٣٠٠ مليون دولار معونة اقتصادية، ١,٥ مليار دولار معونة عسكرية على شكل قرض بفوائد أما إسرائيل فقد حصلت على ٣ بليون دولار وزعت كالتالي ٨٠٠ مليون دولار معونة اقتصادية، ٢,٢ مليار دولار معونة عسكرية ولقد أصبح للتعليم المصرى ميزانية من إجمالى المعونات الاقتصادية الأمريكية الموجهة إلى مصر مع بداية الثمانينات بل أكثر من ذلك أصبح لوكالة الولايات المتحدة للتنمية برامجها وخططها السنوية، والطويلة المدى، بهدف تطوير قطاع التعليم فى مصر.

ويوضح الجدول التالى قيمة المعونة المقدمة لكل من مصر وإسرائيل فى عام ١٩٧٩م.

جدول رقم (١٤)(*)

قيمة المعونة لكل من مصر وإسرائيل فى عام ١٩٧٩م(**)

نوع المعونة / الدولة	معونات اقتصادية●	معونات عسكرية	المجموع
مصر	٠,٣	١,٥	١,٨
إسرائيل	٠,٨	٢,٢	٣
المجموع العام	١,١	٣,٧	٤,٨

(*) تم بمعرفة الباحث من خلال:

- التقارير السنوية لهيئة المعونة الأمريكية بالقاهرة، بالإضافة للإحصاءات الموجودة فى محمد عبد العزيز ربيع: مرجع سابق ص١٩.

(**) القيم بمليارات الدولارات.

● المعونات الموجهة من الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر هبات لا ترد.

ويلاحظ على المعونة الأمريكية لمصر ما يلى:

- بلغت المعونة العسكرية لمصر خمسة أضعاف المعونات الاقتصادية، فى حين أن هذه المعونة منحت لمصر كمكافأة نظير توقيعها على اتفاقية السلام فكان من الطبيعى أن تزداد حجم المعونة الاقتصادية عن العسكرية تشجيعاً لعملية السلام، ولكن حدث العكس مع ملاحظة أن المعونات الاقتصادية تساعد على عملية التنمية والاستقرار، وتزيد من فرص السلام وتقلل من فرص اشتعال الحروب.

ويخصص جانب كبير من المعونة العسكرية ثمناً للمعدات العسكرية، وأجوراً للمستشارين والخبراء الأمريكيين، ويخصص جزء منها ثمناً لقطع الغيار اللازمة لهذه المعدات. وبذلك يرتد جانب كبير من المعونة إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

- بلغ حجم المعونة الاقتصادية الموجهة لإسرائيل ما يقرب من ثلاث أضعاف المعونة الاقتصادية الموجهة إلى مصر، مع الفارق الكبير فى عدد السكان بين الدولتين، وهذا يدل على إعطاء الجانب الإسرائيلى امتيازات لم تحصل عليها مصر من مخصصات المعونة الاقتصادية الأمريكية.

- أنها ذات أهداف سياسية واضحة، ومؤشر على أن قيمة المعونة تزداد أو تنقص بقدر النهج السياسى الذى تسلكه مصر ومدى توافقه مع السياسة الأمريكية.

يتضح من التطور التاريخى للمعونة الأمريكية ما يلى:

يستنتج من العرض التاريخى السابق لتطور المعونة الأمريكية الموجهة لقطاع التعليم فى مصر أنها ارتبطت بأهداف وضعت مسبقاً من الجانب الأمريكى ولكن هذه الأهداف كانت تارة ذات طابع دينى وتارة أخرى ذات طابع اقتصادى أو سياسى وفى بعض الأحيان كانت تجمع بين الأهداف السياسية والاقتصادية كما يتضح فيما يلى:

- ارتبطت المدارس التى افتتحتها الولايات المتحدة فى مصر منذ بدايتها بأهداف دينية، وخاصة فى الفترة من عام ١٨٥٥م وحتى مطلع القرن العشرين. لأن

هذه المدارس اتخذها رجال الإرساليات التبشيرية كمراكز لنشر المذهب البروتستانتي، ولم تكن هذه المدارس ذات أغراض تربوية تعليمية فحسب.

- ارتسمت نشأة الجامعة الأمريكية فى عام ١٩١٩م بالطابع الدينى التبشيرى الذى بدأ منذ نشأة المدارس الأمريكية فى القرن التاسع عشر.

كان ظهور خطة مارشال منذ عام ١٩٤٦م، ثم صدور قانون برنامج المعونات الخارجية عام ١٩٤٦ مرتبطاً بأهداف سياسية، وهى منع التسلل الشيوعى إلى البلاد التى تهم الولايات المتحدة الأمريكية.

- عندما توطدت أقدام الثورة فى مصر بعد عام ١٩٥٢م، كثفت الولايات المتحدة مساعدتها بهدف تحقيق أغراض سياسية، تتمثل فى استمالة النظام الجديد وكسب تأييده للولايات المتحدة فى المحافل الدولية، والقضايا التى تهم أمن الولايات المتحدة.

- كان مشروع كتب (فرانكلين) الذى بدأ يمارس نشاطه بعد عام ١٩٥٢م ذا مغزى ثقافى واضح وهو العمل على نشر الثقافة الأمريكية، والدليل على ذلك أن الدولُ المتلقية لهذه الكتب ليست لديها الحرية فى اختيار نوعية الكتب التى تتلاءم معها.

- أوقفت الولايات المتحدة الأمريكية جميع أنواع المساعدات إلى مصر بعد عدوان ١٩٦٧م لاتخاذ نظام الحكم فى مصر موقفاً سياسياً يتعارض مع النظم السياسية الأمريكية، واتجاه السياسة المصرية نحو الاتحاد السوفيتى والكتلة الشرقية وهذا مؤشر واضح على أن تدفق المعونات الأمريكية إلى مصر يرتبط بانتهاج مصر لسياسات تتوافق مع السياسة الأمريكية.

- اتخذت القيادة السياسية فى مصر بعد حرب ١٩٧٣م سياسات تتوافق مع السياسة الأمريكية، على المستويين الخارجي والداخلى لذا استأنفت الولايات المتحدة الأمريكية توجيه المعونات إلى مصر مرة أخرى ثم تدفقت المعونة الأمريكية على مصر منذ عام ١٩٧٩م، وذلك بعد توصل مصر وإسرائيل إلى توقيع اتفاقية (كامب ديفيد) وعرفت المعونة باسم المعونة الأمنية، ومن أهداف المعونة

التى حصلت عليها مصر وإسرائيل دعم اتفاقية السلام ومن ثم يمكن القول بأن المعونات التى انسابت إلى مصر بعد عام ١٩٧٩م، كانت ذات أهداف سياسية. ومنذ عام ١٩٧٩م، أصبحت مصر تحتل المكانة الثانية بعد إسرائيل من حيث حجم المعونة فى برنامج المعونات الأمريكى، وتجرى لهذا البرنامج مناقشات مستفيضة بالكونجرس الأمريكى سنوياً، وهو الذى يوافق على حجم المعونة وشروطها. كما أن حجم المعونة الأمريكى السنوى غير ثابت فهو يتعرض أحياناً إلى الارتفاع وتارة أخرى إلى الانخفاض. وعدم ثبات قيمة المعونة يعرض خطط التنمية فى مصر إلى مخاطر غير متوقعة.

دواعى تركيز الولايات المتحدة على المساعدات الموجهة لقطاع التعليم فى الدول النامية بعد عام ١٩٦٠م:

ركزت الولايات المتحدة على المساعدات الموجهة لقطاع التعليم فى الدول النامية للأسباب التالية[١٥]:

١- معظم الدول النامية غير قادرة على تحمل النفقات التعليمية خاصة فى ظل الضغوط الواقعة على نظامها التعليمى حيث أنها فى حاجة إلى البدء فى عملية تحديث الصناعة وإنشاء صناعات جديدة، ومعظم هذه الدول لم تستطع ميزانياتها تلبية احتياجاتها التعليمية.

٢- حاجة خبراء الصناعة الأمريكيين إلى أفراد ذوى مهارات تعليمية تؤهلهم لاستيعاب التكنولوجيا الحديثة بهدف تمكينهم من استخدامها والاستعانة بهم فى العمل فى المصانع والشركات.

٣- سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية تعمل على توسيع فرص التبادل التجارى وزيادة حجم الصادرات الأمريكية إلى الدول النامية من خلال المعونة الاقتصادية.

٤- التركيز على زيادة أعداد الطلاب الأجانب الوافدين من الدول النامية إلى الولايات المتحدة بهدف الدراسة وبعد عودة هؤلاء يصبحون سفراء دعاية للولايات المتحدة داخل دولهم.

٥- تسهم مساعدات التعليم الأمريكية الموجهة لقطاع التعليم فى الدول النامية على تحقيق منافع عالية للمستثمرين الأمريكيين فى هذه الدول.

٦- مساعدات التعليم الأمريكية الموجهة للدول النامية تدعم الأمن القومى للولايات المتحدة الأمريكية.

يتضح من تركيز الولايات المتحدة على توجيه المساعدات للدول النامية بعد عام ١٩٦٠م ما يلى:

- إن توجيه المساعدات لقطاع التعليم من الولايات المتحدة إلى الدول النامية يحقق مكاسب سياسية واقتصادية للولايات المتحدة تتمثل فيما يلى:

– استفادة قطاع الصناعة الأمريكى من توريد الأجهزة والمعدات لقطاع التعليم فى الدول النامية، كما تنص على ذلك شروط الاتفاقيات المبرمة بين الولايات المتحدة وتلك الدول.

– المساهمة فى مساعدة المستثمرين الأمريكيين على إقامة المشروعات الاستثمارية فى الدول النامية.

– تنشيط وزيادة حجم التجارة مع الدول النامية.

– ازدياد عدد الطلاب الوافدين للدراسة فى الولايات المتحدة الأمريكية، يجعل هؤلاء الدارسين أكثر ميلاً للتعامل مع المجتمع الأمريكى.

– المساعدات الموجهة لقطاع التعليم فى الدول النامية تدعم الأمن الخارجى للولايات المتحدة.

تطور المعونة الأمريكية منذ بداية نشاط الوكالة الأمريكية للتنمية فى مصر ما بين عامى ١٩٧٥ - ١٩٩١م:

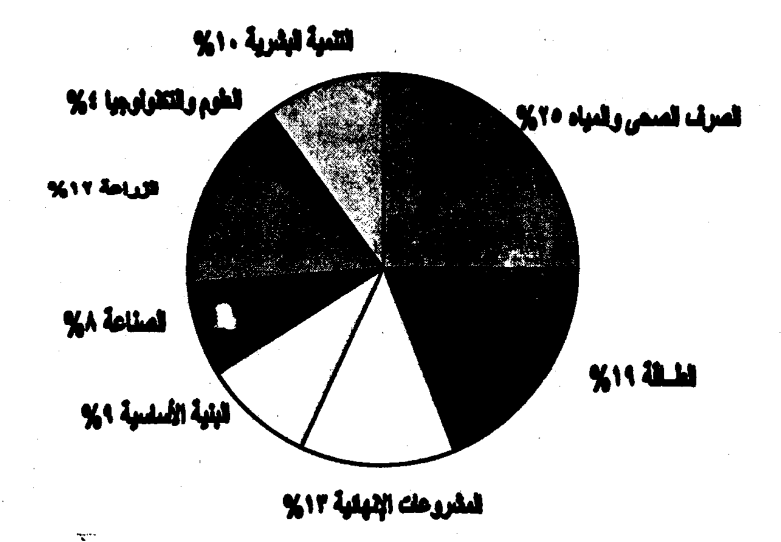
لقد سبق توقيع اتفاق أول مشروع لمنحة خاصة بالتعليم قيام الجانب الأمريكى بدراسات مستفيضة لواقع التعليم المصرى حتى عام ١٩٧٩م، بهدف التعرف على أهم المشكلات التى تواجه التعليم فى مصر. ثم أعقب ذلك توقيع مشروع التعليم الأساسى رقم (٢٦٣ - ١٣٩) فى ١٩٨١/٨/١٩[١٦].

وتندرج المعونة الأمريكية الموجهة لقطاع التعليم فى مصر ضمن مخصصات قطاع التنمية البشرية، الذى يعتبر أحد القطاعات الحيوية التى يضمها برنامج المعونة الأمريكية المتكامل، ويستفيد هذا القطاع من مخصصات قطاعات المعونة الأخرى، مثل قطاع العلوم والتكنولوجيا والقطاعات الخاصة بالمشروعات الإنمائية وتطوير الزراعة والصناعة. لذلك يتناول البحث بالدراسة والتحليل المعونة الأمريكية والبرامج المحددة التى وجهت ومازالت توجه للتعليم بشكل منتظم.

ويوضح الشكل رقم (١) القطاعات التى توجه إليها المعونة الأمريكية فى مصر، بما فيها قطاع التنمية البشرية، والذى يضم قطاع التعليم كأحد عناصره الرئيسة. ويبين هذا الشكل أيضاً أن مخصصات التنمية البشرية بلغت ١٠٪ من إجمالى المعونة الأمريكية، مضافاً إلى هذه النسبة ما تحصل عليه التنمية البشرية من مخصصات داخل القطاعات الأخرى.[١٧]

شكل رقم (١)

القطاعات التى توجه إليها المعونة الأمريكية فى مصر بالنسبة المئوية فى الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٩٠



يتضح من الشكل السابق ما يلى:

أن مخصصات التنمية البشرية لا تتناسب مع أثرها الفعال فى إحداث التنمية الاقتصادية وكل تنمية أخرى، كذلك تركز الوكالة الأمريكية للتنمية فى مصر على المشروعات الكبيرة ذات العائد الملموس، والذى يظهر تأثيرها بشكل مباشر على الجماهير فى وقت قصير كمشروعات الصرف الصحى والطاقة والمشروعات المتعلقة بالغذاء. وهذه المشروعات فى حد ذاتها تعلن عن نفسها، وتلفت انتباه المواطنين إلى مدى التحسن الذى يطرأ على القطاع الخدمى بفضل المعونة الأمريكية.

كذلك فى قطاع التعليم فإن معظم مخصصات المعونة يوجه إلى بناء المدارس ومن خلال الزيارة الميدانية التى قام بها الباحث إلى عدد من المدارس وجد أنها تختلف عن مواصفات المدارس المصرية، فهى أفضل من المدارس المصرية من حيث سعة الفصول وجودة المعامل والورش، كذلك تتميز بجمال الشكل الخارجى، وعدد الفصول بهذه المدارس قليل بالمقارنة بضخامة المبانى والتكلفة العالية، كما أن دورات المياه داخل المبنى نفسه وليست منفصلة مما يقلل من العمر الافتراضى للمبنى، ولا يسمح تصميم هذه المدارس بالتوسع الرأسى من أجل مواجهة الزيادة المستقبلية فى أعداد التلاميذ، وينقص هذه المدارس وجود الأسوار التى تعتبر ضرورة بالنسبة للبيئة المصرية ذات الشوارع الضيقة. ويستطيع المواطن العادى أن يميز بين هذه المدارس وغيرها، وأن يعرف أصل نشأتها والدولة التى مولتها، والخدمات التى تقدما هذه المدارس للمواطنين.

الشروط العامة للمعونة الأمريكية الموجهة إلى قطاع التعليم فى مصر:

إن الجانب الأمريكى لا يطلق يد مصر فى استخدام المعونة بما يتناسب مع المصلحة القومية والاحتياجات الفعلية، إنما كبلت هذه المعونات بمجموعة من الشروط كانت فى الآونة الأخيرة محل جدل ونقد من العديد من رجال الاقتصاد والتربية على حد سواء، فمثلاً تضمنت مضبطة مجلس الشعب الشروط الخاصة باتفاقية منحة التعليم الأساسى بين جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة

الأمريكية عند مناقشة القرار رقم ٦٩٢ لعام ١٩٨١م وهذه الشروط تمثل إطاراً عاماً يتكرر ضمن الشروط الموضوعة لبرنامج المعونة الأمريكية الموجهة لقطاع التعليم فى مصر، وتتمثل فيما يلى[١٨]:

١- تمويل تكاليف السلع وجميع الخدمات المطلوبة للمشروع من إجمالى مخصصات المعونة.

٢- أن تكون جميع السلع التى يتطلبها المشروع، وكذلك الخدمات المتعلقة بالمشروع مصدرها وأصلها الولايات المتحدة الأمريكية.

٣- يتم شحن السلع والأدوات الخاصة بالمشروع على سفن أمريكية ومن ميناء أمريكى.

٤- عند وضع التصميمات الخاصة بالمدارس التى سوف يمولها المشروع يجب أن يوافق عليها الجانب المانح.

٥- يقوم الجانب الممنوح له بالإعلان المناسب عن المنحة، وكذلك المشروع كبرنامج ساهمت فيه الولايات المتحدة الأمريكية.

٦- وضع علامات على السلع التى تمول عن طريق الوكالة الأمريكية للتنمية فى مصر توضح أصل ومنشأ هذه السلع.

٧- موافقة الجانب المانح للمعونة على موقع إنشاء هذه المدارس بحيث تضمن أن تقدم هذه خدماتها فى الجهات المحرومة.

٨- يدرس الجانب الأمريكى العطاءات الواردة مالياً وفنياً لإصدار الموافقة عليها قبل البت فيها.

٩- أى سيارات تمول من هذه المنحة يجب أن تكون من صنع الولايات المتحدة. وعند مناقشة القرار رقم ٤٤ لعام ١٩٨٤م والخاص بالتعديل الأول للاتفاقية أضيف الشرط التالى[١٩]:

١٠- التعاقد مع أحد بيوت الخبرة الأمريكية لتقديم الخدمات الاستشارية اللازمة لتنفيذ المشروع.

يتضح من الشروط العامة للمعونة الأمريكية الموجهة لقطاع التعليم المصرى ما يلى:

- أن حجم المعونة المالى المعلن ليس هو الحجم الحقيقى لأن مخصصات المعونة تضم شحن السلع والآلات والمعدات، بل والخدمات المتعلقة بالمشروع.

- فبالنسبة للمعونة الخاصة بمشروع التعليم الأساسى، فإن التعديل الخاص بالاتفاقية فى عام ١٩٨٤م أعلن أن قيمة المعونة ١٦٤ مليون دولار، فى حين أن إجمالى ما يدفعه الجانب الأمريكى ٨٥ مليون دولار، ويقدم الجانب المصرى ما قيمته ٧٩ مليون دولار، ويتضمن المبلغ الذى يمنحه الجانب الأمريكى (المعدات والآلات، وأجور الخبراء)[٢٠].

ينفق جزء كبير من المعونة والقروض داخل الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، وذلك فى صورة أموال يحصل عليها المصدرين الأمريكيين وأصحاب المصانع الأمريكية.

- لا يجوز استيراد هذه المعدات والآلات من دولة أخرى سوى الولايات المتحدة مهما كانت الأسعار أقل، والنوعية أفضل والشروط ميسرة، والأكثر من ذلك بفضل شراء المعدات والآلات من الولايات المتحدة حتى فى حالة توفر نفس السلع فى مصر.

- يشترط أن يتم نقل السلع والآلات على سفن أمريكية، وهذا يؤدى إلى حصول الجانب الأمريكى على جزء من المعونة فى صورة عائد تحصل عليه شركات النقل الأمريكية، والشركات الخاصة بشحن السلع، وحرمان شركات النقل المصرى من الاستفادة من مخصصات النقل حتى إذا كانت الشروط والأسعار التى يقدمها الجانب المصرى أقل، وإغلاق باب المنافسة أمام الشركات الأجنبية وفى حالة المغالاة فى أسعار النقل فإنه يعود بالنفع على الجانب الأمريكى، ويحتسب فى النهاية من أصل قيمة المعونة.

- تخضع التصميمات والرسومات الهندسية لموافقة الجانب الأمريكى، وتوجد شروط مسبقة، وتصميمات جاهزة تسلم للجانب المصرى بحيث يتم مراعاتها

عند وضع التصميمات. وبالتالى فإن المدارس الأمريكية أصبحت مميزة عن المدارس المصرية، ويستطيع عامة الأفراد التمييز بين النوعين من المدارس.

– ومن الشروط غير المألوفة، اشتراط الجانب الأمريكي على الجانب المصرى بأن يقوم بالدعاية والإعلان، فى وسائل الإعلام المناسبة من أجل تعريف الجماهير بالمساهمات التى تقدمها الولايات المتحدة من أجل إتمام المشروع، وبذلك يضمن الجانب الأمريكى، تعرف معظم أفراد المجتمع على هذه المشروعات وخاصة الأفراد الذين لا تقع هذه المشروعات فى دائرة سكنهم ولم يتمكنوا من مشاهدتها على الطبيعة.

– يشترط الجانب الأمريكى وضع علامة على المشروعات والسلع، التى تمول عن طريق الوكالة الأمريكية للتنمية، ولابد من وضعها فى مكان واضح بارز، ويجب أن يوضح أصل ومنشأ هذه السلع وجهة تمويل المشروعات، وهذه العلامة عبارة عن صورة موحدة بها كفين متصافحين وجزء من العلم الأمريكى ومكتوب فى أوسطها بخط واضح بالانجليزية الولايات المتحدة الأمريكية.

وفى زيارة ميدانية للباحث لمدرسة (بوشة) التابعة للسعادوة، محافظة الدقهلية، وهى إحدى مدارس المعونة الأمريكية يتضح الآتى:

– وجود الإعلان المشار إليه على الباب الرئيس للمدرسة بألوانه الزاهية الجذابة.

– وجود الإعلان السابق على الفصل الأول من كل طابق، بحيث يتعرف عليه التلاميذ يومياً عند المرور عليه متجهين إلى فصولهم.

– وجود هذا الإعلان على كل آلة أو معدة، وداخل الحجرات الخاصة بالمجالات مع ملاحظة أن التلميذ يتلقى فى كل أسبوع حصتين متتابعتين فى داخل هذه الحجرات، ويكون اهتمام التلاميذ مركز فى الآلة أو المعدة – التى يحتل الإعلان الدعائى للولايات المتحدة مكان بارز منها – وهذا يؤدى إلى انطباع

هذه الصورة فى مخيلة التلاميذ، وبقاء أثر الإعلان لدى التلاميذ كجزء من ذكرياتهم عن مدرستهم وفصلهم الدراسي، وورشهم ومعاملهم.

– والولايات المتحدة تشترط تمويل بناء مدارس التعليم الأساسى فقط، لهذا عند إنهاء التلاميذ لدراستهم بهذه المدارس، والتحاقهم بمدارس التعليم الثانوى أو الفنى يواجه التلاميذ بالفارق الكبير بين مدارسهم التى شيدت عن طريق المعونة الأمريكية والمدارس المصرية، من حيث: الإمكانيات والورش والمعامل، اتساع الفصول والملاعب والمساحات الخضراء.

– جميع الوسائل التعليمية التى منحتها الولايات المتحدة الأمريكية إلى المدارس التى لم تسهم الولايات المتحدة الأمريكية فى بنائها، يتم وضع العلامات عليها فى مكان بارز يوضح أصل ومنشأ هذه السلع ولا يقتصر وضع هذه العلامات على الوسائل التعليمية فقط ولكن يوضع أيضاً على الأجهزة والمعدات، والمعامل التى يتم منحها إلى هذه المدارس.

– عند اختيار موقع بناء المدارس التى تمولها الوكالة الأمريكية للتنمية فى مصر، يدرس الجانب الأمريكى ممثلاً فى الوكالة، الأماكن التى تحددها الوزارة، ثم يتم موافقة الجانب الأمريكى على الأماكن التى تنطبق عليها الشروط التى حددها الجانب الأمريكى مسبقاً، ولذلك فإن اختيار موقع المدارس لا يتم بناء على الاحتياجات الفعلية للمدارس فى مناطقها السكنية كما يراها الجانب المصرى.

وفى الشكل رقم (٢) خريطة توضح موقع مشروعات التعليم التى تمولها الوكالة تمويلاً مادياً أو فنياً، أو المساهمة بالمعدات والآلات، أو تشييد المدارس فيما يلى:

شكل رقم (٢)(*)

مشاريع التعليم التى تمولها الوكالة الأمريكية للتنمية فى مصر موزعة على محافظات الجمهورية

محافظات المدن

- ١- القاهرة ▼
- ٢- الإسكندرية ▼ □
- ٣- بورسعيد ▼
- ٤- السويس ▼

الوجه البحري

- ٥- الإسماعيلية ▼ □
- ٦- البحيرة ▼ □
- ٧- دمياط ▼ □
- ٨- كفر الشيخ ▼ □
- ٩- الغربية ▼ □
- ١٠- الدقهلية ▼ □
- ١١- الشرقية ▼ □
- ١٢- المنوفية ▼ □
- ١٣- القليوبية ▼ □

الوجه القبلى

- ١٤- الجيزة ▼
- ١٥- الفيوم ▼ □
- ١٦- بنى سويف ▼ □
- ١٧- المنيا ▼ □
- ١٨- أسيوط ▼ □
- ١٩- سوهاج ▼ □
- ٢٠- قنا ▼ □
- ٢١- أسوان ▼ □

المحافظات الحدودية

- ٢٢- البحر الأحمر ▼ □
- ٢٣- الوادى الجديد ▼ □
- ٢٤- مرسى مطروح ▼ □
- ٢٥- شمال سيناء ▼ □
- ٢٦- جنوب سيناء ▼ □

▼ مشروعات تسهم فيها الوكالة إسهاماً مادياً، فنياً أو بالمعدات والآلات.

□ مدارس مشيدة عن طريق المعونة الأمريكية.

(*) تمت بمعرفة الباحث من خلال الاستعانة بالتقارير السنوية للوكالة الأمريكية للتنمية فى مصر لأعوام ١٩٨٨م، ١٩٨٩م، ١٩٩٠م.

المصدر: تم بمعرفة الباحث من خلال الاستعانة بالتقارير السنوية للوكالة الأمريكية للتنمية فى مصر لأعوام ١٩٨٨م، ١٩٨٩م، ١٩٩٠م:

ويتضح من الخريطة السابقة ما يلى:

تقسم الوكالة المحافظات إلى أربع أقسام هى:

القسم الأول: محافظات المدن: وهذه المحافظات جميعاً تسهم فيها الوكالة، كمحافظة الإسكندرية التى تجمع بين إسهام الوكالة فى مشروعات تعليمية، وتشييد المدارس عن طريق المعونة الأمريكية.

القسم الثانى: محافظات الوجه البحرى: وتجمع هذه المحافظات بين المشروعات التى تسهم فيها الوكالة وبين المدارس التى تشيدها.

القسم الثالث: محافظات الوجه القبلى: جميع المحافظات بها مشروعات تعليمية تسهم فيها الوكالة كذلك جميع المحافظات بها مدارس شيدت عن طريقها فيما عدا محافظة الجيزة.

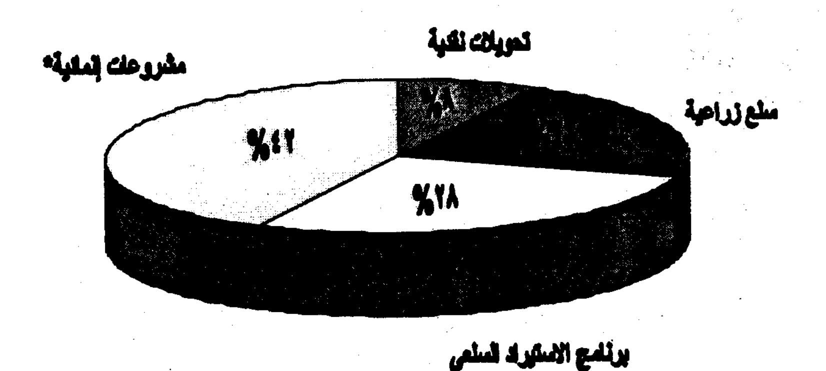
القسم الرابع: المحافظات الحدودية: تجمع المحافظات الحدودية بين المشروعات التعليمية التى تسهم فيها الوكالة وبين المدارس التى بنيت بتمويل من المعونة الأمريكية.

وبذلك تغطى المشروعات التى تسهم فيها المعونة كل محافظات الجمهورية، وتغطى المدارس التى بنيت عن طريق المعونة معظم محافظات الجمهورية وسوف تغطى باقى المحافظات خلال السنوات القادمة كما تشير إلى ذلك التقارير السنوية للوكالة الأمريكية للتنمية فى مصر. ومن ثم يحرص الجانب الأمريكى على أن يكون للولايات المتحدة الفضل فى إيصال الخدمات التعليمية إلى المناطق المحرومة، لهذا أولت المحافظات الحدودية ومحافظات الوجه القبلى اهتماماً خاصاً.

ويوضح الشكل رقم (٣) قيمة المعونة النقدية مقارنة بإجمالى المعونة المخصصة لمصر فيما يلى:

شكل رقم (٣)

مخصصات المعونة الأمريكية لمصر موزعة على القطاعات الرئيسة بالنسب المئوية ما بين عامى ١٩٧٥ – ١٩٩٠م.(*)



ويتضح من الشكل السابق ما يلى:

– أن نسبة التحويلات النقدية تبلغ ٨٪ فقط من إجمالى مخصصات المعونة فى الفترة ما بين عامى ١٩٧٥م حتى ١٩٩٠م، وهى أقل نسبة فى القطاعات الرئيسة التى توزع عليها المعونة. [٢١]

– تستحوذ المشروعات الإنمائية على النصيب الأكبر من مخصصات المعونة ويدخل ضمن عناصرها: الآلات التى مصدرها الولايات المتحدة، وبيوت الخبرة الأمريكية، والنقل والمواصلات وأجور العاملين الأمريكيين وتمويل الخدمات الاستشارية، وذلك لضمان حصول المكاتب الأمريكية على جانب نقدى من مخصصات المعونة، وبذلك يرتد جانب من المعونة النقدية إلى الولايات المتحدة مرة أخرى وهذا ما يفسر انخفاض الجانب النقدى منها.

(*) تشتمل المشروعات الإنمائية على مخصصات التنمية البشرية والتنمية البشرية بدورها تشمل مخصصات قطاع التعليم.

- يحتل برنامج الاستيراد السلعى المرتبة الثانية ويشكل ٢٨٪ من مخصصات المعونة وهذا المبلغ بالكامل يخصص لاستيراد سلع من الولايات المتحدة، وتتم عملية البت فى العطاءات التى تقدمها الشركات الأمريكية لتوريد هذه السلع مالياً وفنياً بمعرفة الجانب الأمريكى دون التدخل من الجانب المصرى، مهما كانت الأسعار مبالغًا فيها.

- وتمثل السلع الزراعية ٢٢٪ وتحتل المرتبة الثالثة ويشتمل هذا البرنامج على المواد الغذائية وخاصة القمح.

اتفاقية الترابط والتآخى بين الجامعات المصرية والأمريكية:

تعتبر اتفاقية الترابط والتآخى بين الجامعات المصرية والأمريكية رقم ٢٦٣ / ١١٨ بتاريخ ٢٨ سبتمبر ١٩٨٠م، والتى تم موافقة مجلس الشعب عليها بتاريخ ١٩٨١/٢/١٤م[٣٢] نموذجاً لحرص الولايات المتحدة على إنفاق الجانب الأكبر من المعونة داخل الولايات المتحدة، أى عودة الأموال المخصصة مرة أخرى إلى أمريكا. وهذه الاتفاقية تعتبر من الاتفاقيات الثنائية ذات الأهداف المحددة، وفيما يلى تحليلاً لهذه الاتفاقية:

مدة الاتفاقية: من ١٤ فبراير ١٩٨١م حتى ٢٧ سبتمبر ١٩٩٥م، وتم توقيع المرحلة الثانية فى ١٩٩١/٩/٣٠، ويتم بموجب هذه الاتفاقية اعتماد مبلغ ١٥ مليون دولار أمريكى[٣٣].

أهداف الاتفاقية:

تهدف الاتفاقية إلى إشراك أساتذة الجامعات المصرية فى العمل على حل مشاكل التنمية فى مصر وذلك عن طريق روابط علمية بين الجامعات فى الولايات المتحدة الأمريكية بما يحقق حل مجموعة من المشاكل المحددة فى التنمية والمساهمة فى رفع مقدرة الجامعات المصرية على القيام بدورها فى التنمية.

شروط الاتفاقية:

تضمنت الاتفاقية الشروط التالية:

- تقدم مصر مبلغ يعادل (ستة ملايين وثمانمائة وستون ألف دولار أمريكى).
- أى وثائق ومعلومات قد تتطلبها الوكالة تقدم إليها.
- أن يكون البحث المقترح تطبيقياً وأن يسهم فى التنمية العلمية للمجتمع المصرى.
- أن يكون جميع العاملين والمشرفين على البحث من ذوى التخصصات المرتبطة بالبحث.
- يجب أن يكون للبحث مشارك أمريكى، يعمل كعضو هيئة تدريس بجامعة أمريكية.
- لا تزيد ميزانية البحث عن ٥٠ ألف دولار أو ما يعادلها بالجنيه المصرى ولا تتجاوز مدة البحث الإجمالية عن ٢٤ – ٣٠ شهراً.
- لا تزيد الميزانية المخصصة لشراء الأجهزة عن ٢٥٪ من الميزانية السنوية للبحث.
- أن لا يشترك فى تمويل البحث جهة أخرى، ويفضل أن يعمل البحث على تكوين مدرسة بحثية.
- لا تزيد عدد الساعات الأسبوعية للمشتغلين بالبحث عن ٩ ساعات.
- يخصص من المبلغ ٢,٥ مليون دولار لتشجيع الجامعات الأمريكية على الانضمام لمشروع الترابط ويستقطع المبلغ السابق من إجمالى تمويل المشروع، ويمثل هذا المبلغ الحد الأدنى المتاح لخدمة هذه الجامعات بالذات، بحيث يحق لهذه الجامعات عند انضمامها إلى المشروع فى أى وقت أن تستفيد من التمويل الكلى المتاح من قبل الوكالة.

يوفر المتعاقد الأمريكى استشاريين على المدى الطويل وخبراء على المدى القصير للاستفادة من خبراتهم، وكذلك يوفر التدريب فى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية مصر العربية.

يتم وضع إجراءات وسياسة للمرتبات ترتضى بها الوكالة على النحو التالى:

- أجر الأستاذ المصرى ٢٩,٣٨٤ جنيهاً كمكافأة شهرية.

- أجر المشارك الأمريكى ٢٠ دولاراً أمريكياً فى اليوم، بالإضافة إلى بدل السفر وتتحمله الوكالة. (مع العلم أن الدولار يساوى فى تلك الفترة ١٨٢ قرشاً) ويوضح الجدول التالى مخصصات المنحة الخاصة بالاتفاقية وأوجه إنفاق هذه المخصصات فيما يلى:

جدول رقم (١٥)(*)

مخصصات اتفاقية ترابط الجامعات المصرية الأمريكية

موزعة حسب البنود المحددة فى الاتفاقية(**)

البنود الخاصة بإنفاق مخصصات الاتفاقية	الوكالة الأمريكية للتنمية		ج٠م٠ع		ج٠م٠ع	
	دولار	جنيه مصرى	دولار	جنيه مصرى	دولار	جنيه مصرى
مرتبات أمريكية / علاوات	٧,٣٥	٠,٣٦	-	-	٧,٣٥	٠,٣٦
مرتبات مصرية / علاوات	٢,٢١	٣,٨٦	-	٢,٥٩	٢,٢١	٦,٤٥
النقل الجوى / نفقات يومية	١,٧٢	٤,٩٠	-	٠,١٠	١,٧٢	٥,٠٠
مساعدات فنية / تدريب	١,٤٤	٠,٣٦	-	-	١,٤٤	٠,٣٦
معدات / تجهيزات	٢,٥٥	٢,٥٥	-	٠,٣٠	٢,٥٥	٢,٨٥
تقييم المشروع	٠,٢٥	٠,٠٥	-	-	٠,٢٥	٠,٠٥
نفقات عامة	-	-	-	٣,٨٧	-	٣,٨٧
الجملة	١٥,٥٢	١١,٩٨	-	٦,٨٦	١٥,٥٢	١٨,٨٤
	٢٧,٥		٦٣٨٦		٣٤,٣٦	

يتضح من الجدول السابق ما يلى:

- لا يتحمل الجانب الأمريكى الإنفاق على الاتفاقية بالكامل، ولكن الجانب المصرى تكبد ما قيمته ٦,٨٦ مليون دولار بالجنيهات المصرية.

(*) تم بمعرفة الباحث من خلال:

- مجلس الشعب: الفصل التشريعى الثالث، المجلد الثالث، مرجع سابق ص٢٤٩١.

(**) المبلغ بالمليون دولار أمريكى والمبالغ التى بالجنيه المصرى مقومة بالدولار الأمريكى.

- يشترط الجانب الأمريكى اشتراك أستاذ أمريكى فى كل بحث، وليست كل الأبحاث فى حاجة إلى خبرة الأساتذة المشاركين الأمريكيين.

- وضع المعلومات الكافية أمام الباحثين الأمريكيين يمكن أن يضر بالأمن القومى المصرى.

- تخصيص مبلغ ٢,٥ مليون دولار من إجمالى مخصصات المعونة لتشجيع الجامعات الأمريكية للانضمام للمشروع، دون تخصيص مبلغ مماثل للجامعات المصرية مما يعتبر تحيزاً للجامعات الأمريكية ومحاولة إهدار مبلغ من المعونة وتفضيل إنفاقه هذا المبلغ داخل الولايات المتحدة.

- أجر الأستاذ المصرى بلغ أقل من ٣٠/١ من أجر الأستاذ الأمريكى، وهذا يعتبر إنقاصاً من قيمة الأستاذ المصرى، وإغداقاً على الأستاذ الأمريكى.

- إن الجانب المصرى حصل من بند الأجور على ما قيمته ٨,٦٦ مليون دولار وهذا المبلغ يزيد قليلاً على المبلغ الذى يتحمله الجانب المصرى وقيمته ٦,٨٦ مليون دولار، وحصل الجانب الأمريكى على مبلغ ٧,٧١ مليون دولار، وهذا يتناقض مع الهدف من الاتفاقية وهو العمل على حل مشاكل التنمية فى مصر.

- ومن الجدول رقم ١٥ يلاحظ أن الجانب الأمريكى حصل على جزء كبير من مخصصات أربع بنود كمحاولة لإعادة إنفاق المعونة داخل أمريكا مرة أخرى وهذه البنود هى:

- المرتبات والعلاوات.
- النقل الجوى.
- المساعدات النقدية والتدريب.
- المعدات والأجهزة.

نماذج للمعونات الأمريكية الموجهة من مؤسسات خاصة لقطاع التعليم فى مصر:

يتلقى قطاع التعليم فى مصر مساعدات من بعض المؤسسات الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية منها:

- مؤسسة فورد.

- هيئة الفولبرايت.

أولاً: مؤسسة فورد[٢٤]:

لقد أسس هنرى فورد وأدسيل فورد مؤسسة فورد فى عام ١٩٣٦م، وهما يستهدفان من خلالها المساهمة فى تمويل المشروعات التربوية والثقافية دون ربح، كذلك المشروعات الخيرية فى بعض المجالات المختلفة، بيد أنه بعد عدة سنوات من إنشائها لم تعد المؤسسة تعتمد على أسرة فورد أو شركائها فى عمليات التمويل.

كما اقتصر نشاطها حتى عام ١٩٥٢م على تمويل المشروعات الخيرية والمؤسسات التربوية فى ولاية ميتشجان إلا أنه بعد هذا التاريخ امتد نشاطها إلى دول متعددة خارج الولايات المتحدة الأمريكية .

أهدافها:

تسعى مؤسسة فورد إلى دعم المشروعات والبرامج الخاصة بقطاع التعليم فى الدول النامية وهى[٢٥]:

- توسيع فرص التعليم أمام الأطفال فى سن التعليم وخاصة فى المناطق المحرومة.

- رعاية المفكرين والمبدعين فى المجالات العلمية والفنية المختلفة، بهدف حفزهم وتهيئة الظروف المناسبة لهم.

- دعم المؤسسات التربوية التى تختص بإعداد المعلمين، وتخصيص منح لأعضاء هيئة التدريس بهذه المؤسسات، والمساهمة فى تطوير المناهج والبرامج الدراسية.

- دعم مراكز البحث العلمى، ودعم البحوث والدراسات الدولية المتعلقة بالعلوم الاجتماعية، وتمويل المنح الخاصة بتلك البحوث.

- العمل على صون التراث الثقافى والحضارى، واحترام عادات وتقاليد الشعوب، وإتاحة الفرص لتعليم الأقليات.

- تعزيز الترابط العلمى بين الولايات المتحدة ودول قارة أفريقيا.

- الاهتمام بتعليم المرأة فى المناطق المحرومة.

- دعم برامج تدريس اللغة الانجليزية.

البرامج التى تمولها مؤسسة فورد فى مجال التعليم فى مصر:

توجه المؤسسة دعمها فى مصر إلى نوعين من البرامج، يتمثل البرنامج الأول فى تمويل المنح والبعثات، والبرنامج الثانى يهدف إلى تمويل البحوث الاجتماعية التى تجريها الجامعة الأمريكية بمصر، وفيما يلى دراسة لهذين البرنامجين.

أولاً: برنامج تمويل المنح والبعثات الدراسية فى مصر(*):

يوضح الجدول التالى عدد المنح وقيمتها المالية فى الأربع سنوات من ١٩٨٩م - ١٩٩٢م فيما يلى:

جدول رقم (١٦)(**)

برنامج مؤسسة فورد لتمويل المنح والبعثات فى مصر ٨٩ - ٩٢(***)

السنة	عدد المنح	القيمة المالية
١٩٨٩	٤٠	٤,٣
١٩٩٠	٢٤	٤,٥
١٩٩١	٦٣	٥.٥
١٩٩٢	٧٦	٧
جملة	٢٠٣	٢١,٣

ثانياً: برنامج تمويل البحوث التى تجريها الجامعة الأمريكية فى مصر:

يوضح الجدول رقم (١٧) البحوث التى تدعمها مؤسسة فورد وتجريها الجامعة الأمريكية فى مصر والقيمة المالية لكل برنامج.

(*) لا توجد بيانات إحصائية متاحة بمقر المؤسسة فى مصر عن برنامج تمويل المنح والبعثات إلا للسنوات الأربع الموضحة بالجدول.

(**) تم بمعرفة الباحث من خلال:

- Ford Foundation: Annual report, library of congress, 1989.
- Ford Foundation: Annual report, library of congress, 1990.
- Ford Foundation: Annual report, library of congress, 1991.
- Ford Foundation: Annual report, library of congress, 1992.

(***) القيمة بالمليون دولار أمريكي.

جدول رقم (١٧)(*)

برنامج البحوث التى تدعمها مؤسسة فورد وأجرتها الجامعة الأمريكية فى مصر فى عام ١٩٩٢م(**)

موضوعات البحوث	القيمة المالية
البحوث الخاصة بحقوق الإنسان	٩٠,٠٠٠
بحوث اجتماعية واقتصادية	٣١٠,٤٧٥
بحوث متعلقة بالتربية والمياه	٥٠,٠٠٠
حقوق المهاجرين واللاجئين	٢٣,٥٠٠
تنمية مصادر الإبداع الفنى	١٦,٥٠٥
جملة	٤٩٠,٤٨٠

يتضح من الجدول السابق ما يلى:

يلاحظ أن مخصصات المؤسسة فى مجال المنح والبعثات الدراسية فى الأربع سنوات من عام ٨٩ إلى عام ١٩٩٢م، فى زيادة مستمرة من حيث عدد المنح والمخصصات المالية فيما عدا عام ١٩٩٠م، الذى شهد تناقصاً فى عدد البعثات التى خصصت لمصر.

- بالرغم من تعدد المجالات التى تدعمها مؤسسة فورد، إلا أن دعم المؤسسة اقتصر على مجالين فقط من مجالات التعليم، هما مجال البعثات والمنح الدراسية، ومجال دعم البحوث التى تجريها الجامعة الأمريكية فى مصر.

- استحوزت الجامعة الأمريكية على جميع مخصصات مؤسسة فورد التى وجهت إلى مجال دعم البحوث، ولم تستفد الجامعات المصرية الأخرى.

(*) تم بمعرفة الباحث من خلال:

Ford Foundation: current interests of the Ford Foundation, 1992, op. Cit, P.P 13, 27.

(**) القيمة بالألف دولار أمريكي.

- يلاحظ عشوائية التعاون بين مؤسسة فورد وبين الجامعات المصرية في مجال المنح والبعثات، حيث لا تشير خطط التعليم في مصر إلى مخصصات المؤسسة وسبل الاستفادة منها.

- لا توجد خطط مستقبلية من أجل الاستفادة بنتائج البحوث التي تجريها مؤسسة فورد في مصر.

ثانياً: هيئة الفولبرايت[٣٦]:

تعتبر هيئة الفولبرايت إحدى الهيئات الأمريكية الخاصة التي توجه دعماً ماليا لقطاع التعليم، حيث تخصص جزء من ميزانيتها السنوية لدعم التبادل التعليمي والثقافي بين الولايات المتحدة ومصر.

ولقد تأسست هيئة الفولبرايت في عام ١٩٤٦م، ويرجع الفضل في تأسيسها إلى السناتور الأمريكي وليام فولبرايت، مستهدفا من إنشائها التخفيف من آثار الدمار الذي خلفته الحرب العالمية الثانية، وذلك عن طريق دعم التبادل التعليمي والثقافي بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأخرى، وأصبح للهيئة نشاطاً ومقراً دائماً في ٤٨ دولة.

ولقد أنشأت هيئة الفولبرايت مقراً لها في مصر في عام ١٩٤٩م، بهدف توطيد التعاون المشترك بين الولايات المتحدة ومصر في المجالات المختلفة ..

نماذج للأنشطة التعليمية والثقافية التي تمولها هيئة الفولبرايت في مصر[٣٧]:

تتعدد الأنشطة التعليمية والثقافية التي تمولها هيئة الفولبرايت في مصر، كذلك تشرف الهيئة على عدة برامج تمولها هيئات أمريكية أخرى هي كالتالي:

أولاً: البرامج الأكاديمية:

تتضمن البرامج الأكاديمية عدة برامج هي:

-البرنامج الخاص بالحاصلين على درجة الدكتوراة من المصريين والأمريكيين:

ويخصص لهذا البرنامج ٣٥ منحة في المجالات المختلفة، ومدة المنحة تتراوح بين ٢ – ١٠ أشهر، وتشتمل البرامج على حلقات دراسية ومحاضرات في مجالات التخصص.

– تمويل مشروعات بحثية مشتركة بين الأساتذة الأمريكيين والمصريين ومدة هذا البرنامج لا تتجاوز ٩ أشهر.

– إتاحة الفرصة للأساتذة المصريين والأمريكيين للتدريس في جامعات البلدين، وذلك في المرحلة الجامعية أو لطلاب الدراسات العليا، بمعدل ١٢ ساعة أسبوعياً ولمدة محدودة مسبقاً حسب نوع البرنامج.

– برنامج خاص بالأساتذة الأمريكيين القائمين بتدريس اللغة العربية، ويتيح البرنامج لهم فرصة الدراسة بمصر بهدف تحسين مستوى أدائهم، كذلك يتيح هذا البرنامج تخصيص منح للأمريكيين لدراسة الفن في مصر ومدة البرنامج تسعة أشهر.

– تمويل منح للطلبة الأمريكيين الدارسين لدرجة الدكتوراة للدراسة في مصر، وخاصة الذين تتطلب أبحاثهم الدراسة في الخارج أو إجراء بعض الدراسات المقارنة، وتتراوح مدة المنحة من ٦ - ١٢ شهراً.

– تمويل برامج الإشراف المشترك، ويخصص هذا البرنامج لتمويل الإشراف المشترك على البحوث الجامعية، ويشمل عدة مجالات بحثية منها: العلوم الاجتماعية، التربية، القانون، إدارة الأعمال.

ثانياً: برامج التبادل المهني:

ويمول هذا البرنامج عدة أنشطة منها:

– برنامج التبادل المهني الخاص بموظفي إدارات الجامعة: ويشتمل هذا البرنامج على عقد حلقات دراسية تتناول موضوعات متعلقة بالإدارة، الاقتصاد، الكمبيوتر، وإجراء مناقشات حول الموضوعات السابقة ومدة البرنامج أسبوعين.

– برنامج التبادل المهني لقيادات موظفي إدارات الجامعات: يمول هذا البرنامج عقد حلقات دراسية يشترك فيها قيادات موظفي إدارات الجامعات لدراسة موضوعات تتعلق بالإدارة.

- الحلقة الدراسية السنوية بسالسبورج:

وتكفل الهيئة تمويل حضور اثنين أو ثلاثة من المصريين سنوياً، ويشترط أن يكونوا مختصين فى الموضوع الذى تناقشه الحلقة، وتنعقد الحلقة الدراسية سنوياً بسالسبورج بالنمسا، وتناقش موضوعات ثقافية وسياسية واقتصادية، وتتغير الموضوعات التى تناقشها الحلقة الدراسية سنوياً.

ثالثاً: برامج تمولها هيئات أجنبية فى مصر وتشرف عليها هيئة الفولبرايت:

- برنامج التبادل المهنى الأمريكى:

يمول هذا البرنامج حضور عدد من الأساتذة والمختصين الأمريكيين لحضور الحلقات الدراسية التى تعقدها مؤسسة هارفارد للتنمية الدولية فى مصر.

- برنامج أيزنهاور لتبادل المنح:

يهدف هذا البرنامج إلى دعم تبادل الأفكار والمعلومات المتعلقة بالسلام، من خلال تمويل منح لبعض قيادات العمل المصريين، ويتيح هذا البرنامج للمشتركين فرص حضور الاجتماعات والأنشطة الخاصة بالأمم المتحدة، ومقابلة بعض القيادات الأمريكية وإتاحة فرص المناقشة بين الجانبين.

- برنامج هيبرت هامفرى لتبادل المنح بين الشمال والجنوب:

يختص هذا البرنامج بتمويل منح لبعض موظفى القطاعين العام والخاص لمدة عام بهدف اكتساب الخبرة العلمية، فى المجالات التالية: التخطيط، إدارة الموارد، الإدارة العامة، الصحة العامة والتغذية.

- برامج قيادات الشباب الإفريقى:

يمول هذا البرنامج منحاً خاصة بقيادات الشباب الإفريقى الذين تتراوح أعمارهم ما بين ٢٥ إلى ٣٥ سنة، ومدة البرنامج ٦ أسابيع. ويقسم الشباب الذين يقع عليهم الاختيار إلى مجموعات عمل لدراسة أحد الموضوعات التالية: التعليم الثانوى والجامعى بالولايات المتحدة الأمريكية، السياسة الخارجية الأمريكية، الاقتصاد الأمريكى، سياسة الولايات المتحدة فى حماية البيئة ويمول هذا البرنامج من USIA.

- برنامج مركز البحوث والدراسات الأمريكية بالهند:

يخصص المركز عدد اثنين إلى خمس منح سنوية للدارسين المصريين لدرجة الماجستير والدكتوراة، والتى تتعلق أبحاثهم بأحد الموضوعات الأمريكية.

- المنح الخاصة بمركز الدراسات الصيفية الأمريكى:

يمول هذا المركز بعض المنح المخصصة لمعلمى المرحلة الثانوية فى مجالات التدريب وتطوير المناهج، وتأليف الكتب.

- برنامج تبادل المدرسين:

يخصص هذا البرنامج منحاً لتبادل عدداً من المدرسين المصريين والأمريكيين للتدريس لمدة عام فى كلا البلدين.

- مجلس البرامج الدولية:

يساعد هذا المجلس فى تبادل البرامج مع مصر وتخصيص منح فى مجالات مختلفة منها: التربية، التربية الخاصة، الطفولة، عمل الشباب، الإدارة العامة، الصحة العامة، وتتراوح مدة البرنامج من ٤ - ١٢ شهراً.

- برنامج الدارسين المقيمين:

يخصص هذا البرنامج منحاً للباحثين المصريين الحاصلين على درجة الدكتوراة، بهدف توفير الفرص المناسبة لهم لتحقيق النمو المهنى، ويخصص البرنامج لمصر منحتين سنوياً فى أحد المجالات التالية: التنمية البشرية، والعلوم الاجتماعية، العلاقات الدولية، ومدة البرنامج تسعة أشهر.

- برنامج منح البحث الأمريكى:

يخصص هذا البرنامج منحاً للدارسين المصريين بهدف استكمال أبحاثهم فى الولايات المتحدة، ومدة البرنامج ثلاثة أشهر.

- أكاديمية القانون الدولى الأمريكى:

يخصص هذا البرنامج منحاً لدارسى القانون والقضاء والمحاميين، بهدف دراسة برنامج خاص بقوانين المنازعات الدولية، ومدة البرنامج ٦ أسابيع.

- برنامج اللغة الانجليزية المتكامل:

يمول هذا البرنامج تدريب مدرسى اللغة الانجليزية فى كليات التربية فى تسع جامعات مصرية، ويشتمل البرنامج على: محاضرات خاصة بطرق التدريس بهدف تحسين المستوى اللغوى عند المدرسين. ويمول هذا البرنامج من هيئة المعونة الأمريكية.

يتضح من البرامج السابقة ما يلى:

- يقدر عدد البرامج الأكاديمية التى تمولها الهيئة من خلال ميزانيتها السنوية ستة برامج منها أربع برامج مشتركة للجانبين المصرى والأمريكى، ويخصص برنامجين للجانب الأمريكى فقط، وتحتسب الميزانية المخصصة لهذين البرنامجين ضمن الميزانية المخصصة لمصر.

- تقتصر برامج التبادل المهنى على عقد حلقات دراسية خاصة لبعض موظفى وقيادات الموظفين بإدارة الجامعات، فى حين أن الوظائف المساعدة لأعضاء هيئة التدريس من الفنيين وأمناء المعامل فى حاجة إلى التدريب والدراسة بهدف الإطلاع على التطور فى الأجهزة والمعدات المستخدمة.

- تشرف هيئة الفولبرايت على اثنى عشر برنامجاً ممولة من هيئات أمريكية خاصة، وهذا يفوق عدد البرامج التى تمولها الهيئة، ولذلك فإن عمل الهيئة مساعدة الهيئات الأمريكية الخاصة الأخرى على إدارة وتنفيذ برامجها فى مصر بالإضافة إلى البرامج الخاصة بالهيئة.

- يختص برنامج منح الشباب الإفريقى بدراسة موضوعات تتعلق بالمجتمع الأمريكى، ولذلك يجب تخصيص بعض الموضوعات التى تتعلق بمشكلات الدول النامية.

- لا يوجد اتساق بين الجامعات ومؤسسات البحث العلمى، وهيئة الفولبرايت، حيث لا يوجد تخطيط مسبق للربط بين احتياجات الجامعات والمنح الممولة من حيث الكم والكيف.

- لا يوجد اتساق بين الخطط التعليمية وبين هيئة الفولبرايت بهدف تحقيق استفادة ممكنة من برنامج التبادل التعليمى والثقافى الذى تموله وتشرف عليه الهيئة، وخاصة أن البرنامج له ميزانية سنوية وممتد لسنوات قادمة.

- بلغت النسبة المئوية للمنح الممولة عن طريق هيئة الفولبرايت فى مصر نسبة ١٠,٣٪ من إجمالى المنح التى تخصصها الهيئة لجميع الدول.

- تقدر عدد المنح المخصصة لمصر سنويا حوالى ٧٥ منحة، ويبلغ عدد المتقدمين لهذه المنح من المصريين أكثر من ٧٥٠ مرشحا، وهذا يدل على الإقبال الكبير من جانب المضريين على هذه المنح.

- يوضح الجدول التالى عدد المنح الممولة فى مصر من هيئة الفولبرايت حتى عام ١٩٩٠م، مقارنة بعدد المنح الممولة فى باقى الدول وتكلفة المنحة، وإجمالى تكلفة المنح الممولة من الهيئة فى مصر حتى عام ١٩٩٠م فيما يلى:

جدول رقم (١٨)(*)

المنح الممولة من هيئة الفولبرايت فى مصر

عدد المنح الممولة فى مصر حتى عام ١٩٩٠	عدد المنح الممولة فى باقى الدول حتى عام ١٩٩٠م	تكلفة المنحة بالألف دولار(**)	إجمالى تكلفة المنح الممولة فى مصر بالمليون دولار حتى عام ٩٠
١٦٥٠	١٦٠٠٠	٤٠	٦٦

يتضح من الجدول السابق ما يلى:

- بلغ إجمالى عدد المنح الممولة من هيئة الفولبرايت لمصر ١٦٥٠ منحة حتى عام ١٩٩٠م.

- قدرت الهيئة جملة تكلفة المنح فى مصر بمبلغ ٦٦ مليون دولار.

(*) تم بمعرفة الباحث من خلال:

- Yosry Elbasty: Friends of Fulbright, op. Cit.
- Fulbtight Commission Special programs and friends of Fulbright, op. Cit.

(**) قدرت تكلفة المنحة عن طريق حساب المتوسط لأعلى تكلفة للمنحة ويقدر بـ ٦٠ ألف دولار وأقل تكلفة للمنحة ويقدر بـ ٢٠ ألف دولار. نظرا لصعوبة الحصول على البيانات الإحصائية المتعلقة بالمنح بحجة سرية المعلومات، وتردد الباحث عدة مرات على الهيئة ثم قررت نائبة المديرة التنفيذية للهيئة بأنه لا يجوز الحصول على هذه البيانات إلا بعد موافقة رئيس مجلس الإدارة.

الهوامش

(١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية، مرجع سابق، ص ٤٢.

(2) USAID: United states Economic Assistance to Egypt, states report, 1990, Op.

(3) John A. De Novo: American interests and policies in the Middle East, 1990- Cit, 1939 Minnesota University, U. S . A Press 1963, P.P. 7-9.

(٤) جمال عبد الهادى، على أحمد لبنى: التطوير بين الحقيقة والتضليل، دار الطباعة والنشر الإسلامية، القاهرة ١٩٩١، ص٥٠.

(٥) أحمد إسماعيل حجى: المعونة الأمريكية للتعليم فى مصر، المرجع السابق، ص٧١.

(٦) فتحى رضوان: اختراق العقل المصرى دراسة ووثائق، دار التونى للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٩٨٥، ص ص٢٢-٢٣.

(٧) أحمد إسماعيل حجى: المعونة الأمريكية للتعليم فى مصر، مرجع سابق، ص٧١، نقلا عن: جرجس سلامة تاريخ التعليم الأجنبي فى مصر فى القرنين التاسع عشر والعشرين، المجلس الأعلى لرعاية الآداب والفنون والعلوم الاجتماعية، القاهرة، ١٩٦٣م، ص ص٤٧، ٤٨، ٦١، ٢٠٠.

(٨) جمال عبد الهادى، على أحمد لبنى: التطوير بين الحقيقة والتضليل، مرجع سابق، ص٥١.

(٩) أحمد إسماعيل حجى: المعونة الأمريكية للتعليم فى مصر، المرجع السابق، نقلا عن : جيرهارد كولم، وثيودور جيجر: التخطيط والحرية فى اقتصاديات العالم الجديد - ترجمة عمر القبانى - دار الكرنك للنشر والطبع والتوزيع، القاهرة، ١٩٦٢، ص ص٢٢٧، ٢٢٨.

(١٠) محمد عبد العزيز ربيع: المعونات الأمريكية لإسرائيل: مرجع سابق، نقلا عن:
John W.Sewell Future: Di rections for U. S Assistance “In : Wilhelm and feinstein, eds., U . S Foreign assiatance: Investment or folly? P.229.

(١١) فتحى رضوان: اختراق العقل المصرى دراسة ووثائق، مرجع سابق، ص٢٤، نقلا عن: نبيل محمود عبد العزيز: السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربى الإسرائيلي، القاهرة الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨٢، ص ص٥٣-٥٧.

(١٢) فتحى رضوان: اختراق العقل المصرى، دراسة ووثائق، مرجع سابق، ص٢٤.

(١٣) أحمد إسماعيل حجي: مرجع سابق، ص٢٠٠.

(١٤) المرجع السابق: ص٢٠١.

(15) Martin Carnoy: Education as cultural imperialism, David Mckay Company, INC. New York, P.P. 316-317.

(١٦) وزارة التعاون الدولي: مشروع التعليم الأساسي رقم (٢٦٣ - ١٣٩) بيانات غير منشورة.

(١٧) انظر

USAID: United States Economic assistanece to Egypt, Status report, Devlopment Information Center, USAID Cairo, Dece. 1990, fig 2.

(١٨) مجلس الشعب: مضبطة مجلس الشعب، الفصل التشريعي الثالث، ذو الانعقاد العادي الثالث، ملحق مضبطة الجلسة الخامسة والعشرين، ٦ فبراير ١٩٨٢، صفحات ١٧٠١،١٧١١،١١٧١.

(١٩) مجلس الشعب: مضبطة مجلس الشعب، مضبطة الجلسة الأربعين، المجلد الثالث، دور الانعقاد العادي الخامس، ١٧ مارس ١٩٨٤م، ص٣١٦٨.

(٢٠) مجلس الشعب: مضبطة مجلس الشعب، مضبطة الجلسة الأربعين، ١٩٨٤م، مرجع سابق ص٣١٦٨.

(21) USAID: United states Economic Assistance to Egypt, Status Report, 1990, Op. Cit, fig. 1.

(٢٢) مجلس الشعب: مضبطة مجلس الشعب، الفصل التشريعي الثالث، ١٩٨٢، ص٢٤٨١ - ٢٤٩٣.

(٢٣) المجلس الأعلى للجامعات: التعريف بالمرحلة الثانية من مشروع ترابط الجامعات، جامعة القاهرة، القاهرة، ص١.

(24) Ford Foundation: Annual report, library of Congress, March, 1993. P.P. 1-5.

(25) Ford Foundation: Current interests of the Ford foundation, 1992 and 1993, Ford foundation, New York, 1993, P.P. 23-25.

(26) Yosry El Basty: F riends of fulbright, Fulbright Commission, Egypt, 1992.

(27) Fulbright Commission: Special programs, Cairo, Egypt, 1992.

الفصل الرابع

المعونة الأمريكية لقطاع التعليم المصرى

(حجمها - أوجه إنفاقها - معدلات الإنجاز بمحافظات مصر)

مقدمة:

لقد قامت الوكالة الأمريكية للتنمية قبل تنفيذ مشاريعها داخل محافظات مصر بدراسة مستفيضة لكل محافظة، شملت النواحي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والموقع. ويتناول البحث بالدراسة والتحليل أوجه إنفاق المعونة في قطاع التعليم، في عينة من محافظات مصر المختلفة في الفترة ما بين عامي ١٩٧٦م - ١٩٨٦م، فيما يلي:

• دراسة تحليلية لأوجه إنفاق المعونة الموجهة إلى قطاع التعليم في نماذج لمحافظات مصر في الفترة ما بين ١٩٧٦ - ١٩٨٦:

تشتمل الدراسة التي تجريها الوكالة الأمريكية، قبل تنفيذ مشروعات التعليم في كل محافظة على: الموقع الجغرافي وخصائصه، مساحة المحافظة، عدد السكان وكثافتهم، نسبة سكان المدن، والنسبة المئوية لمعرفة القراءة والكتابة، ومتوسط عدد أفراد الأسرة في كل محافظة.

ثم تعرض الدراسة الأنشطة الاقتصادية المختلفة لكل محافظة، سواء كان النشاط نشاطا زراعيًا أو صناعيًا مع عرض لأهم الأنشطة الأخرى في كل محافظة.

قسمت محافظات مصر إلى أربع أقسام كما هو موضح في شكل رقم (٢) وفيما يلي دراسة لمجالات إنفاق المعونة الأمريكية في قطاع التعليم في نماذج لمحافظات مصر بحيث تغطي الأقسام الأربعة كالتالي:

القسم الأول: نموذج لمحافظات المدن يتمثل في:

محافظة الإسكندرية[1]:

أجريت الوكالة الأمريكية دراسة مستفيضة لمحافظة الإسكندرية، وضعها الباحث في صورة جداول شملت المجالات التالية:

ويوضح الجدول التالي خصائص محافظة الإسكندرية من حيث عدد السكان وكثافتهم، ونسبة سكان المدن والنسبة المئوية لمن يعرفون القراءة والكتابة، ومتوسط عدد أفراد الأسرة فيما يلي:

جدول رقم (١٩)[*]

خصائص محافظة الإسكندرية

عدد السكان بالمليون نسمة		الكثافة السكانية نسمة / كم٢		سكان المدن ١٩٨٦	معرفة القراءة والكتابة ١٩٨٦	متوسط عدد أفراد الأسرة
١٩٧٦	١٩٨٦	١٩٧٦	١٩٨٦	٪	٪	١٩٨٦
٢,٣	٢,٩	٨٥٩	١٠٨٩	١٠٠	٤٧	٤,٥

مشروعات التعليم الممولة من الوكالة الأمريكية للتنمية فى الإسكندرية ما بين عامى ١٩٧٦ - ١٩٨٦:

يبلغ عدد المشروعات التى تمولها الوكالة الأمريكية للتنمية فى الإسكندرية أربعين مشروعاً، منها ست مشروعات خاصة بالتعليم.

ويوضح الجدول التالى أهم مشروعات التعليم الخاصة بمحافظة الإسكندرية

جدول رقم (٢٠)[**]

مشروعات التعليم التى تمولها الوكالة الأمريكية بالإسكندرية[***]

رقم المشروع	اسم المشروع	جملة مخصصات المعونة للمشروع فى مصر	مخصصات المعونة للمشروع فى الإسكندرية	جملة إنفاق المشروع فى الإسكندرية	مدة المشروع من إلى
٠٩٩٠,٠٢	التدريب المهنى لرفع الإنتاجية.	١٧,٥٠٠	١٢,٣٠٠	٨,٥٠٠	٨١ – ١٩٨٨
٠١١٠	برنامج منح السلام.	٦٠,٠٠٠	٦,٦٩٣	٦,٢٢٢	٨٠ – ١٩٨٨
٠١٢٥,٠٢	برامج التدريب الغير محددة.	٣,٠٠٠	٠,٥٠٠	٠,٠٣١	٨٥ – ١٩٩١
٠١٢٥,٠٣	برنامج تدريبى لتطوير اللغة الانجليزية	٠,٣٠٠	٠,٠٥٠	لا شيء	٨٥ – ١٩٩١
٠١٣٩,٠١	مشروع التعليم الأساسى (مبانى، تجهيزات)	١١٧,٦٠٠	١,٠٠٠	٠,٩٨٠	٨١ – ١٩٩١
٠١٣٩,٠٢	المساعدات الفنية للتعليم الأساسى	١٢,٤٠٠	٠,٧٥٠	٠,١٩٧	٨١ – ١٩٩١
	الإجمالى	٢١٠,٨٠٠	٢١,٢٩٣	١٥,٩٣٠	

---

[*] تم بمعرفة الباحث من خلال:
PDS / P / MIS: USAID projects in Alexandria, Op. Cit, p.1.

[**] تم بمعرفة الباحث من خلال:
PDS / P / MIS: USAID projects in Alexandria, Op. Cit, p.2.

[***] القيمة بالمليون دولار أمريكي.

وفيما يلى دراسة تحليلية لمشروعات التعليم الست فى محافظة الإسكندرية والممولة من الوكالة الأمريكية للتنمية فى مصر.

١- مشروع التدريب المهنى لرفع الإنتاجية:

يهتم المشروع بمراكز التدريب فى الإسكندرية، ومنطقة وسط الدلتا، ومركز تدريب المعلمين بالأميرية بالقاهرة. وتهدف خدمات التدريب بصفة عامة إلى خلق كوادر فى الأقاليم تستطيع أن تؤدى خدمات التدريب لا مركزياً فى معظم المحافظة مع مراعاة قدرة هذه البرامج على التكيف وفق احتياجات كل محافظة، مما يعطى لوضع برامج تتميز بالتجديد والإبداع.

وتهدف هذه البرامج إلى تحقيق ما يلى:

أ- عقد دورات متنوعة للمعلمين، حسب الغرض من كل دورة.

ب- تنمية مهارات المعلمين على عمليتى إجراء الاختبارات والتقويم.

جـ- تدريب المعلمين الذين يقع عليهم الاختيار فى الولايات المتحدة.

د- العمل على تأسيس إدارة نظم معلومات، ومعهد لتدريب المعلمين.

هـ- زيادة فرص التدريب الملائمة للنساء والعمل على تنمية مهاراتهن.

و- شراء الأجهزة والمعدات اللازمة لعملية التدريب.

ويلاحظ من الجدول السابق أن محافظة الإسكندرية تستحوز على نسبة عالية من مخصصات المشروع على مستوى الجمهورية، فلقد خصص للإسكندرية ١٢,٣٠٠ مليون دولار من إجمالى ١٧,٥٠٠ مليون دولار أى بنسبة مئوية تبلغ ٧٠,٢٨٪ من مخصصات المشروع على مستوى الجمهورية.

وبلغ إجمالى إنفاق المشروع فى محافظة الإسكندرية فى الفترة من ٨١ - ١٩٨٦ مبلغ ٨,٥٠٠ مليون دولار من إجمالي مخصصات المشروع وهى ١٢,٣٠٠ مليون دولار بنسبة ٦٩,١٪.

٢- برنامج منح السلام:

يهدف هذا البرنامج إلى توفير ١٩٠٠ منحة دراسية للقادة والدارسين فى جامعات الولايات المتحدة، وذلك لمدة عام أو عامين: بحيث تتاح الفرصة أمام الدارسين للدراسة والتدريب ومن ثم تمكنهم من تحقيق نمو اقتصادى أفضل لدولهم ويتم اختيار المرشحين لها عن طريق إدارة البعثات بوزارة التعليم العالى. من خلال اللجنة المكلفة بإدارة المشروع وهذا البرنامج يتم ضمن برنامج أشمل خاص بمنطقة الشرق الأوسط تشرف عليه إدارة منح السلام الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط والتى تتعهد بتزويد إدارة البعثات بوزارة التعليم العالى بالمساعدات المالية والفنية اللازمة لكى تستطيع إنجاز أعمالها بنجاح.

وتبلغ مخصصات البرنامج لمصر ٦٠ مليون دولار نصيب محافظة الإسكندرية منها ٦,٦٩٣ مليون دولار، بنسبة مئوية تبلغ ١١,١٦٪ من إجمالى مخصصات مصر. وتم إنفاق مبلغ ٦,٢٢٢ من مخصصات المحافظة حتى نهاية عام ١٩٨٦م مما يعد نسبة مئوية تقدر بحوالى ٩٣٪ من إجمالى مخصصات المعونة ويشير الإنفاق إلى أن معدل الأداء عال فى مخصصات البرنامج ويرجع إلى عدة أسباب:

- الجهة التى تتولى الإنفاق جهة أمريكية وهى إدارة منح السلام، وبالتالى لا تحتاج إلى إجراءات وموافقات من الجانب المصرى تخص الإنفاق.

- تهافت الدارسين على الحصول على منحة دراسية للولايات المتحدة، ويتضح ذلك من الأعداد الكبيرة التى تتقدم لإدارة البعثات فور الإعلان عن هذه المنح. ولهذا لا تجد إدارة البعثات صعوبة فى اختيار المبعوثين.

- مدة الدراسة عام أو عامين على الأكثر للأغلبية، وتعتبر فترة قصيرة ومقننة يعود بعدها الدارسون إلى مصر، مما يساعد على التحكم فى الفترة المحددة للبرنامج.

٣- برامج التدريب غير المحددة:

تهدف برامج التدريب غير المحددة إلى تمويل برامج التدريب لفترات طويلة أو قصيرة بمستوياتها المختلفة (القطاعين العام والخاص)، طالما أن هذا التدريب جزء من متطلبات التنمية فى مصر سواء داخل مصر أو فى الولايات المتحدة.

ويلاحظ أن مخصصات البرنامج لمصر ٣ مليون دولار، ومخصصات محافظة الإسكندرية منها ٥٠٠ ألف دولار، بنسبة وقدرها ١٦,٦٦٪ من إجمالى مخصصات البرنامج لمصر وبلغت نسبة الإنفاق ٣١ ألف دولار فى الفترة من ١٩٨٥م حتى ١٩٨٦م بنسبة مئوية قدرها ٦,٢٪ من مخصصات المحافظة. وهى معدلات إنفاق العامين الأول والثانى، وتعتبر هذه المعدلات إنفاق بطيئة، فإذا استمرت بهذا المعدل حتى نهاية البرنامج المحدد بعام ١٩٩١م فإن نسبة الإنفاق لن تتعدى ٢٥٪ من إجمالى مخصصات المحافظة وبالتالى نجد أن المسئولين عن مخصصات البرنامج أمام أمرين هما:

الأمر الأول: محاولة إنفاق مخصصات المعونة، عن طريق عقد برامج تدريبية غير معدة إعداداً جيداً وبالتالى فإن مردودها يكون ضعيفا.

الأمر الثانى: وهو انتهاء المدة قبل إنفاق هذه المخصصات وبالتالى حرمان المحافظة من هذه المخصصات الباقية وردها مرة أخرى إلى الوكالة الأمريكية للتنمية فى مصر. وتحتاج إعادتها إلى مفاوضات جديدة ووقت وجهد، وقد لا توافق الوكالة الأمريكية على إعادتها مرة ثانية.

٤- البرنامج التدريبى لتطوير تدريس اللغة الانجليزية:

هذا البرنامج يشتمل على نوعين من الأنشطة يكمل كل منهما الآخر:

الأول: مسح شامل لاحتياجات اللغة الإنجليزية على المستوى القومى، بهدف تزويد الوكالة الأمريكية للتنمية والحكومة المصرية بالمعلومات اللازمة عن المعاهد والأقسام، والشعب التى تسهم فى إعداد معلمى اللغة الانجليزية.

الثانى: وضع نظام تدريبى شامل لتحسين مستوى الأداء لدى الفئات التالية:

المعلمين، المفتشين، الموجهين الأوائل للغة الانجليزية بوزارة التربية على المستويين المركزى واللامركزى.

وتبلغ مخصصات البرنامج لمصر ٣٠٠ ألف دولار، ومخصصات محافظة الإسكندرية تقدر بحوالى ٥٠ ألف دولار أى بنسبة تبلغ ١٦,٦٦٪ من إجمالى مخصصات البرنامج لمصر بيد أن نسبة إنفاق المحافظة فى عامين متتالين (لا شئ) من إجمالى مخصصاتها التى تبلغ ٥٠ ألف دولار مما يوضح أن الوزارة تسعى إلى تخصيص مبالغ مالية من مخصصات المعونة على المستوى المركزى، ثم تفتقد إلى التنسيق بين المحافظات وكان يجب أن يتم وضع البرامج أولاً فى الوزارة ثم التنسيق مع المحافظات كما يجب أن تكون بداية البرامج مع بداية تخصيص المبالغ المالية حتى يتحقق أكبر استفادة من المخصصات المالية حيث أن هذا البرنامج حيوى جداً نظراً لتعالى أصوات القائمين على تدريس اللغة الانجليزية من تدنى مستوىً معلمى اللغة الانجليزية، ولذلك فالوزارة فى حاجة إلى استثمار مثل هذا البرنامج لتحسين مستوى أداء المدرسين والمشرفين على اللغة الانجليزية.

٥- مشروع التعليم الأساسى (مبانى وتجهيزات):

يشتمل هذا المشروع على أربع عناصر هى:

أ- بناء مدارس للتعليم الأساسى (الحلقة الأولى والثانية).

ب- تزويد المدارس بالآلات.

جـ- تقديم المساعدات المالية لوزارة التعليم فى هذا المجال.

د- تقييم المساعدات التى تقدمها الوكالة الأمريكية للتنمية فى مجال التعليم الأساسى.

وبالإضافة إلى المساهمة فى تمويل أنشطة أخرى مثل: تدريب المعلمين بهذه المرحلة، والمساهمة فى طبع المناهج، وتطوير مراكز الأطفال المعاقين.

وتبلغ مخصصات المشروع لمصر ١١٧,٦٠٠ مليون دولار، ومخصصات محافظة الإسكندرية مليون دولار بنسبة مئوية ٠,٨٥٪ مما يشير إلى أن مخصصات محافظة الإسكندرية من هذا المشروع ضئيلة جداً بحيث بلغت ٠,٨٥٪، في حين أن إجمالي المبلغ المخصص لمصر كبير نوعا ما بل يأتي في مقدمة المشروعات من حيث الميزانية المخصصة له والتي تقدر بـ ١١٧,٦٠٠ مليون دولار ومما يؤكد هذا أن نسبة الإنجاز في الإنفاق على هذا المشروع مرتفعة جداً، إذ بلغت خلال الخمس سنوات الأولى للمشروع ٩٨٪ وتبقى فقط نسبة ٢٪ من مخصصات المشروع لاستخدامها في الخمس سنوات المتبقية.

٦- المساعدات الفنية للتعليم الأساسي:

حيث يتضمن هذا البرنامج تقديم المساعدات الفنية للمدارس التي تنشئها الوكالة الأمريكية للتنمية. ويسهم مركز التطوير التربوي في عملية تقديم المساعدات الفنية مثل عملية تطوير المناهج والاستفادة من نتائج الدراسات والأبحاث التي يجريها المركز.

يلاحظ أن قيمة مخصصات المساعدات الفنية للتعليم الأساسي في مصر تبلغ ١٢,٤٠٠ مليون دولار، وتقدر مخصصات المعونة لهذا البرنامج في محافظة الإسكندرية ٧٥٠ ألف دولار بنسبة مئوية تقدر بـ ٦٪ من إجمالي مخصصات المشروع.

وتقدر نسبة إنفاق المحافظة من عام ١٩٨١ - ١٩٨٦ مبلغ ١٩٧ ألف دولار بنسبة مئوية تقدر بـ ٢٦,٢٪ من إجمالي مخصصات المحافظة التي تقدر بـ ٧٥٠ ألف دولار لذا يتضح أن مخصصات محافظة الإسكندرية لهذا المشروع ضئيلة إذا قورنت بالمبلغ الإجمالي للمساعدات الفنية للمشروع. ويفسر الانخفاض في نسبة المخصصات، ارتباط هذا المشروع بمشروع التعليم الأساسي السابق حيث يشير الجدول السابق إلى انخفاض مخصصات محافظة الإسكندرية إلى ٠,٨٥٪ من إجمالي مخصصات مشروع التعليم الأساسي. ومن ثم انخفضت أيضًا نسبة الإنجاز في الإنفاق على هذا المشروع حيث بلغت في الست سنوات الأولى ٢٦,٢٪ فقط ومن المفترض إنفاق نسبة ٧٣,٨٪ من مخصصات المشروع في مدة الخمس سنوات

الباقية، وهذا مؤشر على أن معدلات الإنجاز فى هذا المشروع لا تتسق مع السنوات المحددة لإتمام البرنامج.

القسم الثانى: نماذج لمحافظات الوجه البحرى

يتناول البحث بالدراسة والتحليل فى هذا الجزء أوجه إنفاق المعونة الأمريكية فى قطاع التعليم فى بعض محافظات الوجه البحرى وهى:

-الدقهلية.

-دمياط.

-البحيرة.

-الإسماعيلية.

-القليوبية.

-المنوفية.

-كفر الشيخ.

يتم توزيع المعونة الأمريكية بين المحافظات عن طريق عرض احتياجاتها على وزارة التربية والتعليم كما يتم اختيار الممولة فى المحافظات على ضوء الشروط الموضوعة من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية، ومعنى ذلك أن الموافقة أو الرفض على تمويل المشروعات تحدده الوكالة الأمريكية للتنمية. وعلى سبيل المثال يتم الموافقة على الأماكن الخاصة بإنشاء المدارس الممولة من المعونة الأمريكية من خلال الوكالة الأمريكية، بحيث يتوفر فيها مجموعة من الشروط منها، أن تقع هذه المدارس فى مناطق محرومة من التعليم، وتنتشر هذه المدارس لتغطى معظم محافظات مصر.

أولاً: محافظة الدقهلية[٢]:

ويوضح الجدول التالى خصائص محافظة الدقهلية من حيث عدد السكان، والنسبة المئوية لسكان المدن، والنسبة المئوية لمن يعرفون القراءة والكتابة، ومتوسط عدد أفراد الأسرة فيما يلى:

جدول رقم (٢١)(*)

خصائص محافظة الدقهلية

عدد السكان بالمليون نسمة		الكثافة السكانية نسمة / كم٢		سكان المدن	معرفة القراءة والكتابة	متوسط عدد أفراد الأسرة
١٩٧٦	١٩٨٦	١٩٧٦	١٩٨٦	٪	٪	
٢,٧	٣,٥	٧٧٧	١٠٠٨	٢٦	٥١	٥

مشروعات التعليم الممولة من الوكالة الأمريكية للتنمية فى محافظة الدقهلية فى الفترة ما بين عامى ١٩٧٦ - ١٩٨٦:

بلغ عدد المشروعات التى تمولها الوكالة الأمريكية للتنمية فى الدقهلية ستة وثلاثون مشروعاً، منها أربع مشروعات خاصة بالتعليم. وبعض هذه المشروعات خاص بمحافظة الدقهلية، والبعض الآخر تدخل فى إطار المشروعات القومية التى تشمل عدة محافظات.

ويوضح الجدول التالى أهم مشروعات التعليم التى تمولها الوكالة الأمريكية بمحافظة الدقهلية.

جدول رقم (٢٢)(**)

مشروعات التعليم التى تمولها الوكالة الأمريكية بمحافظة الدقهلية(***)

رقم المشروع	اسم المشروع	جملة مخصصات المعونة للمشروع فى مصر	مخصصات المعونة للمشروع فى الدقهلية	جملة إنفاق المشروع فى الدقهلية حتى عام ١٩٨٦	مدة المشروع من إلى
٠٠٩٠,٠٢	التدريب المهنى لرفع الإنتاجية	١٧,٥٠٠	٠,٠٥٠	٠,٠٥٠	٨١ – ١٩٨٨
٠١١٠	برنامج منح السلام	٦٠,٠٠٠	٠,٩٥٦	٠,٨٩٠	٨٠ – ١٩٨٨
٠١٣٩,٠١	مشروع التعليم الأساسى (مبانى، تجهيزات)	١١٧,٦٠٠	٤,٢٢٠	١,٥٢٠	٨١ – ١٩٩١
٠١٣٩,٠٢	المساعدات الفنية للتعليم الأساسى	١٢,٤٠٠	٠,٩٠٠	٠,٢٣٦	٨١ – ١٩٩١
	الإجمالى	٢٠٧,٥٠٠	٦,١٢٦	٢,٦٩٦	٨١ – ١٩٩١

(*) تم بمعرفة الباحث من خلال:

PDS / P / MIS: USAID projects in Dakahlia, op. Cit. P1.

(**) تم بمعرفة الباحث من خلال:

PDS / P / MIS: USAID projects in Dakahlia, op. Cit. P2.

(***) القيمة بالمليون دولار أمريكي.

وفيما يلى دراسة تحليلية لمشروعات التعليم الأربع فى محافظة الدقهلية، والممولة من الوكالة الأمريكية للتنمية فى مصر والمبينة فى الجدول رقم (٢٢) وهى:

١- مشروع التدريب المهنى لرفع الإنتاجية:

يهدف هذا المشروع إلى عقد برامج تدريبية لتدريب المعلمين والكوادر والقيادات التعليمية بمحافظة الدقهلية، ويتم هذا التدريب فى المراكز الرئيسة أو محلياً بعقد بعض هذه الدورات بالمحافظة، ويراعى فى هذه البرامج تلبية احتياجات محافظة الدقهلية.

يتضح من الجدول رقم (٢٢) أن مخصصات الدقهلية قليلة حيث بلغت ٥٠ ألف دولار من إجمالى مخصصات مصر وهى ١٧,٥٠٠ مليون دولار، بنسبة مئوية تبلغ ٠.٢٨٪ من مخصصات المشروع على مستوى الجمهورية كما بلغ إجمالى إنفاق المحافظة من مخصصات المعونة فى الفترة ما بين عامى ١٩٨١ - ١٩٨٦ نسبة ١٠٠٪ حيث أن المبلغ المخصص للمحافظة ٥٠ ألف دولار وتم إنفاقه بالكامل قبل الفترة المحددة للبرنامج بمدة خمس سنوات.

٢- برنامج منح السلام:

يهدف هذا البرنامج إلى توفير منح دراسية للدارسين والقادة، فى جامعات الولايات المتحدة الأمريكية، وإتاحة الفرصة أمام الدارسين للدراسة والتدريب ويتم اختيار المبعوثين من خلال إدارة البعثات.

ويتضح أن مخصصات البرنامج لمصر تبلغ ٦٠ مليون دولار، وتبلغ جملة مخصصات محافظة الدقهلية من هذا المشروع مبلغ ٩٥٦ ألف دولار، بنسبة مئوية تقدر بـ ١,٦٪ من إجمالى مخصصات المعونة.

وتم إنفاق مبلغ ٨٩٠ ألف دولار من إجمالي مخصصات المحافظة التى تقدر بـ ٩٥٦ ألف دولار بنسبة مئوية تبلغ ٩٣٪ من إجمالى مخصصات المعونة.

ويعتبر معدل الإنفاق من مخصصات هذا البرنامج مرتفعة حيث بلغ فى سبع سنوات ٩٣٪ من جملة مخصصات البرنامج.

٣- مشروع التعليم الأساسي (مباني وتجهيزات):

ويهدف هذا المشروع إلى بناء مدارس التعليم الأساسي وتزويدها بالآلات، وتطوير مراكز الأطفال المعاقين.

وتبلغ مخصصات المشروع لمصر ١١٧,٦٠٠ مليون دولار، وبلغت مخصصات محافظة الدقهلية مبلغ ٤,٢٢٠ مليون دولار، بنسبة مئوية تقدر بـ ٣,٥٨٪ من إجمالي مخصصات المعونة.

وتم إنفاق مبلغ ١,٥٢٠ مليون دولار في الفترة ما بين عامي ١٩٨١م - ١٩٨٦م، من إجمالي مخصصات المحافظة لهذا المشروع وتقدر بـ ٤,٢٢٠ مليون دولار، بنسبة مئوية تبلغ ٣٦٪ من إجمالي مخصصات المحافظة لهذا المشروع ويتضح أن نسبة الإنجاز في الإنفاق من مخصصات المشروع منخفضة حيث بلغت في الست سنوات الأولى ٣٦٪، وتبقى نسبة ٦٤٪ من المفترض أن يتم إنفاقها في الفترة المتبقية ومدتها خمس سنوات.

ويلاحظ أيضاً أن الإنفاق في الست سنوات الأولى لا يتسق مع البرنامج المحدد للانتهاء من المشروع والمحدد له عام ١٩٩١م.

٤- المساعدات الفنية للتعليم الأساسي:

هذا البرنامج يرتبط بمشروع التعليم الأساسي السابق، والهدف من هذا البرنامج هو تقديم المساعدات الفنية للمدارس التي تنشئها الوكالة الأمريكية للتنمية.

وتبلغ قيمة مخصصات المساعدات الفنية للتعليم الأساسي في مصر مبلغ ١٢,٤٠٠ مليون دولار، وتقدر مخصصات المعونة لهذا البرنامج في محافظة الدقهلية مبلغ ٩٠٠ ألف دولار بنسبة مئوية تقدر بـ ٧,٢٪ من إجمالي مخصصات المعونة.

وتقدر نسبة إنفاق المحافظة في الفترة من ١٩٨١ - ١٩٨٦م مبلغ ٢٣٦ ألف دولار من إجمالي مخصصات المحافظة لهذا البرنامج التي تبلغ ٩٠٠ ألف دولار بنسبة مئوية ٢٦,٢٪ من إجمالي مخصصات المعونة الخاصة بالمحافظة ويلاحظ

انخفاض نسبة الإنجاز في الإنفاق على المشروع حيث بلغت في الست سنوات الأولى ٢٦,٢٪ ويتبقى ٧٣,٨٪ من المفترض إنفاقها في مدة الخمس سنوات الباقية.

ثانياً: محافظة دمياط[٣]:

ويوضح الجدول التالي خصائص محافظة دمياط من حيث عدد السكان، وكثافتهم، والنسبة المئوية لسكان المدن، والنسبة المئوية لمن يعرفون القراءة والكتابة، ومتوسط عدد أفراد الأسرة فيما يلي:

جدول رقم (٢٣)[*]

خصائص محافظة دمياط

عدد السكان بالألف نسمة		الكثافة السكانية نسمة / كم٢		سكان المدن	معرفة القراءة والكتابة عام ١٩٨٦	متوسط عدد أفراد الأسرة
١٩٧٦	١٩٨٦	١٩٧٦	١٩٨٦	٪	٪	
٥٧٦٠٠٠	٧٤١٠٠٠	٩٧٨	١٢٥٨	٢٥	٥٦	٤,٨

مشروعات التعليم الممولة من الوكالة الأمريكية للتنمية في محافظة دمياط في الفترة ما بين عامي ١٩٧٦ - ١٩٨٦م:

يبلغ عدد المشروعات التي تمولها الوكالة الأمريكية للتنمية في محافظة دمياط ٢٣ مشروعاً، منها ثلاث مشروعات خاصة بالتعليم. وهذه المشروعات جزء من مشروعات رئيسة تنفذ في عدد من محافظات مصر.

ويوضح الجدول التالي أهم مشروعات التعليم الخاصة بمحافظة دمياط وإجمالي المعونة المخصصة لكل مشروع على مستوى الجمهورية، ومخصصات محافظة دمياط لكل مشروع، ثم إجمالي ما أنفقته المحافظة في الفترة ما بين عامي ١٩٨١ - ١٩٨٦م، والمدة المقررة لتنفيذ المشروع فيما يلي:

(*) تم بمعرفة الباحث من خلال:
PDS / P / MIS: USAID projects in Domietta govornorate,Doc No. 5007 G USAID / Cairo, 1988. P.1..

جدول رقم (٢٤)(*)

مشروعات التعليم التى تمولها الوكالة الأمريكية بمحافظة دمياط(**)

رقم المشروع	اسم المشروع	جملة مخصصات المعونة للمشروع فى مصر	مخصصات المعونة للمشروع فى دمياط	جملة إنفاق المشروع فى دمياط ما بين ٨١ - ١٩٨٦	مدة المشروع من إلى
٠٠٩٠,٠٢	التدريب المهنى لرفع الإنتاجية	١٧,٥٠٠	٠,٠٥٠	٠,٠٥٠	٨١ - ١٩٨٨
٠١٣٩,٠١ ٠	مشروع التعليم الأساسى (مبانى، تجهيزات)	١١٧,٦٠٠	١,٩١٠	٠,٤١٠	٨١ - ١٩٩١
٠١٣٩,٠٢	المساعدات الفنية للتعليم الأساسى	١٢,٤٠٠	٠,١٩٠	٠,٠٥٠	٨١ - ١٩٩١
	الإجمالى	١٤٧,٥٠٠	٢,١٥٠	٠,٥١٠	

وفيما يلى دراسة تحليلية لمشروعات التعليم الثلاث فى محافظة دمياط والممولة من الوكالة الأمريكية للتنمية فى مصر والمبينة فى الجدول السابق.

١- مشروع التدريب المهنى لرفع الإنتاجية:

يهدف هذا المشروع إلى تدريب المعلمينً من خلال المراكز الرئيسية فى القاهرة، الإسكندرية ووسط الدلتا. ويتم تدريب الكوادر والقيادات التعليمية بمحافظة دمياط مركزياً، ثم تتولى هذه القيادات تدريب المعلمين بالمحافظة، وتهدف هذه البرامج التدريبية إلى رفع إنتاجية وكفاءة المتدربين، مع مراعاة أن هذه البرامج تلبى احتياجات محافظة دمياط، من خلال التدريب على وضع الاختبارات، وتدريب بعض المعلمين الذين يقع عليهم الاختيار داخل الولايات المتحدة.

ويتضح من الجدول رقم (٢٤) أن مخصصات محافظة دمياط من هذا المشروع قليلة حيث بلغت ٥٠ ألف دولار من إجمالى مخصصات مصر لهذا المشروع

(*) تم بمعرفة الباحث من خلال:
PDS / P / MIS: USAID projects in Domietta govornorate, Op. Cit. P. 2.

(**) القيمة بالمليون دولار أمريكي.

والتي تقدر بـ ١٧,٥٠٠ مليون دولار، أي بنسبة مئوية تبلغ ٠,٢٨٪ من مخصصات المشروع على المستوى الجمهورية.

وبلغ إجمالي إنفاق المحافظة من مخصصات المعونة في الفترة ما بين عامي ١٩٨١ - ١٩٨٦ نسبة ١٠٠٪ حيث أن المبلغ المخصص للمحافظة ٥٠ ألف دولار تم إنفاقه بالكامل.

ولذلك فإن نسبة الإنجاز في الإنفاق من مخصصات المعونة لمحافظة دمياط بالنسبة لهذا البرنامج مرتفعة، حيث تم إنفاق مخصصات المعونة قبل الموعد المحدد.

٢- مشروع التعليم الأساسي (مباني وتجهيزات):

توجه مخصصات هذا المشروع الخاصة بمحافظة دمياط إلى بناء مدارس التعليم الأساسي (الحلقة الأولى والثانية) وتزويدها بالآلات والأجهزة. ويسهم المشروع في أنشطة أخرى خاصة بالتعليم الأساسي مثل: تدريب المعلمين، تطوير مراكز الأطفال المعاقين.

وتبلغ قيمة مخصصات المشروع لمصر مبلغ ١١٧,٦٠٠ مليون دولار، وتقدر مخصصات محافظة دمياط بـ ١,٩١٠ مليون دولار، بنسبة مئوية تقدر بـ ١,٦٪ من إجمالي مخصصات المعونة لمصر.

وتم إنفاق مبلغ ٤١٠ ألف دولار في الفترة ما بين عامي ١٩٨١ - ١٩٨٦ من إجمالي مخصصات المحافظة لهذا المشروع والتي تقدر بـ ١,٩١٠ مليون دولار بنسبة مئوية تقدر بـ ٢١,٤٪.

ويلاحظ أن نسبة الإنجاز في الإنفاق من مخصصات المشروع للمحافظة منخفضة حيث بلغت في الست سنوات الأولى ٢١,٤٪ ويتبقى نسبة ٧٨,٦٪ من المفترض أن يتم إنفاقها في الفترة المتبقية ومدتها خمس سنوات.

ويلاحظ أن نسبة الإنفاق في الست سنوات الأولى لا تتسق مع الفترة الزمنية المحددة من أجل الانتهاء من المشروع.

٣- المساعدات الفنية للتعليم الأساسي:

يرتبط هذا البرنامج بمشروع التعليم الأساسي السابق، والهدف من البرنامج تقديم المساعدات الفنية للمدارس التي تنشئها الوكالة الأمريكية للتنمية.

وتبلغ قيمة مخصصات برنامج المساعدات الفنية للتعليم الأساسي في مصر مبلغ ١٢,٤٠٠ مليون دولار، وتقدر مخصصات محافظة دمياط من هذا المشروع مبلغ ١٩٠ ألف دولار بنسبة مئوية تقدر بـ ١,٥٪ من إجمالي مخصصات المعونة.

وتقدر نسبة إنفاق المحافظة في الفترة من ١٩٨١ - ١٩٨٦ مبلغ ٥٠ ألف دولار بنسبة مئوية تقدر بـ ٢٦,٣٪ من إجمالي مخصصات المعونة الخاصة بالمحافظة.

ويتضح انخفاض نسبة الإنجاز في الإنفاق من مخصصات المشروع الخاص بالمحافظة، حيث بلغت ٢٦,٣٪ في الست سنوات الأولى، ويتبقى نسبة ٧٣,٧٪ من مخصصات المشروع الخاص بالمحافظة، ومن المفترض إنفاق هذا المبلغ في مدة الخمس سنوات الباقية من مدة المشروع. ومن الملاحظ أن نسبة الإنفاق لا تتسق مع المدة الزمنية المحددة للانتهاء من المشروع.

ثالثاً: محافظة البحيرة:

يوضح الجدول التالي خصائص محافظة البحيرة من حيث عدد السكان، نسبة سكان المدن، والنسبة المئوية لمن يعرفون القراءة والكتابة، ومتوسط عدد أفراد الأسرة فيما يلي:

جدول رقم (٢٥)(*)

خصائص محافظة البحيرة

عدد السكان بالمليون نسمة		الكثافة السكانية نسمة / كم٢		سكان المدن	معرفة القراءة والكتابة	متوسط عدد أفراد الأسرة
١٩٧٦	١٩٨٦	١٩٧٦	١٩٨٦			
				٪	٪	
٢,٥	٣,٣	٢٤٧	٣٢٦	٢٤	٤٢,٩٦	٥,٥

(*) تم بمعرفة الباحث من خلال:

PDS / P / MIS: USAID projects in Beheira govornorate, Doc, No. 5007 G USAID, 1988. P1.

مشروعات التعليم الممولة من الوكالة الأمريكية للتنمية فى محافظة البحيرة فى الفترة ما بين عام ١٩٧٦ - ١٩٨٦:

تقدر عدد المشروعات التى تمولها الوكالة الأمريكية للتنمية فى محافظة البحيرة ٢٩ مشروعاً، منها ثلاث مشروعات خاصة بالتعليم. وهذه المشروعات جزء من المشروعات الرئيسة التى تنفذ فى عدد من محافظات مصر.

ويوضح الجدول التالى أهم مشاريع التعليم بمحافظة البحيرة وإجمالى المعونة المخصصة لكل مشروع على مستوى الجمهورية، ومخصصات محافظة البحيرة لكل مشروع، ثم إجمالى ما أنفقته المحافظة فى الفترة ما بين عام ١٩٨١ - ١٩٨٦، والمدة المقررة لتنفيذ المشروع فيما يلى:

جدول رقم (٢٦)(*)

مشروعات التعليم التى تمولها الوكالة الأمريكية بمحافظة البحيرة(**)

رقم المشروع	اسم المشروع	جملة مخصصات المعونة للمشروع فى مصر	مخصصات المعونة للمشروع فى البحيرة	جملة إنفاق المشروع فى البحيرة ما بين ٨١ – ١٩٨٦	مدة المشروع من إلى
٠٠٩٠,٠٢	التدريب المهنى لرفع الإنتاجية	١٧,٥٠٠	٠,١٠٠	٠,٠٤٠	٨١–١٩٨٨
٠١٣٩,٠١	مشروع التعليم الأساسى (مبانى، تجهيزات)	١١٧,٦٠٠	١٢,٢٩٩	٩,٠١٠	٨١–١٩٩١
٠١٣٩.٠٢	المساعدات الفنية للتعليم الأساسى	١٢,٤٠٠	٠,٨٤٠	٠,٢٢٠	٨١–١٩٩١
	الإجمالى	١٤٧,٥٠٠	١٣,٢٣٩	٩,٢٧٠	

وفيما يلى دراسة تحليلية لمشروعات التعليم الثلاث فى محافظة البحيرة، والممولة من الوكالة الأمريكية للتنمية فى مصر والمبينة فى الجدول السابق وهى:

(*) تم بمعرفة الباحث من خلال:

- PDS / P / MIS: USAID projects in Beheira govornorate, op. Cit. P.2.

(**) القيمة بالمليون دولار أمريكي.

١- مشروع التدريب المهنى لرفع الإنتاجية:

يهدف هذا المشروع إلى وضع برامج تدريب مركزية من خلال المراكز الرئيسية الثلاث، ويتم تدريب الكوادر والقيادات التعليمية بمحافظة البحيرة مركزياً، ثم تتولى هذه القيادات تدريب المعلمين لا مركزياً بالمحافظة، والهدف من هذه البرامج التدريبية رفع إنتاجية وكفاءة المعلمين، مع مراعاة أن هذه البرامج تلبى احتياجات محافظة البحيرة.

ويتضح من الجدول رقم (٢٦) أن مخصصات محافظة البحيرة من هذا المشروع بلغت ١٠٠ ألف دولار من إجمالى مخصصات مصر لهذا المشروع والتى تقدر بـ ١٧,٥٠٠، بنسبة مئوية تبلغ ٠,٥٧٪ من إجمالى مخصصات المشروع على مستوى الجمهورية وبلغ إجمالى إنفاق المحافظة من مخصصات المعونة فى الفترة ما بين عامى ١٩٨١ - ١٩٨٦، ٤٠ ألف دولار من إجمالى مخصصات المعونة التى تقدر بـ ١٠٠ ألف دولار، بنسبة مئوية تبلغ: ٤٠٪.

وبالتالى فقد تم إنفاق ٤٠٪ من مخصصات المعونة، ويتبقى ٦٠٪ من مخصصات المعونة المخصصة لهذا المشروع فى المحافظة يفترض أن يتم إنفاقها فى الخمس سنوات المتبقية، ولهذا لا يوجد اتساق بين الفترة الزمنية المحددة للبرنامج وبين المبلغ الذى تم إنفاقه فى الفترة الأولى.

٢- مشروع التعليم الأساسى (مبانى وتجهيزات):

يهدف هذا المشروع إلى تمويل بناء مدارس التعليم الأساسى من خلال مخصصات محافظة البحيرة لهذا المشروع من المعونة الأمريكية، وتزويد هذه المدارس بالأجهزة والوسائل التعليمية، هذا بالإضافة إلى المساهمة فى تطوير مراكز الأطفال المعاقين.

ويتضح من الجدول رقم (٢٦) أن قيمة مخصصات المشروع لمصر تقدر بـ ١١٧,٦٠٠ مليون دولار، وتقدر مخصصات محافظة البحيرة بـ ١٢,٢٩٩ مليون دولار، بنسبة مئوية تقدر بـ ١٠,٤٥٪ من إجمالى مخصصات المعونة لهذا المشروع بمصر.

وتم إنفاق مبلغ ٩,٠١٠ مليون دولار فى الفترة ما بين عامى ٨١ - ١٩٨٦ من إجمالى مخصصات المحافظة لهذا المشروع والتى تقدر بـ ١٢,٢٩٩ مليون دولار بنسبة مئوية تبلغ ٧٣,٢٥٪.

ويلاحظ أن نسبة الإنجاز فى الإنفاق من مخصصات المشروع مرتفعة فى الست سنوات الأولى حيث بلغت ٧٣,٢٥٪.

٣- المساعدات الفنية للتعليم الأساسى:

هذا البرنامج يرتبط بمشروع التعليم الأساسى السابق، والهدف من البرنامج تقديم المساعدات الفنية للمدارس التى تنشئها الوكالة الأمريكية للتنمية.

وتبلغ مخصصات برنامج المساعدات الفنية للتعليم الأساسى فى مصر مبلغ ١٢,٤٠٠ مليون دولار، وتقدر مخصصات محافظة البحيرة من إجمالى مخصصات المشروع مبلغ ٨٤٠ ألف دولار، بنسبة مئوية تقدر بـ ٦,٧٧٪ من إجمالى مخصصات المعونة.

وتقدر نسبة إنفاق المحافظة فى الفترة من ١٩٨١ - ١٩٨٦ مبلغ ٢٢٠ ألف دولار بنسبة مئوية تقدر بـ ٢٦,١٩٪ من إجمالى مخصصات المعونة الخاصة بهذا المشروع للمحافظة.

ويتضح انخفاض نسبة الإنجاز فى الإنفاق من مخصصات المشروع الخاص بالمحافظة حيث بلغت ٢٦,١٩٪ فى الست سنوات الأولى، ويتبقى نسبة ٧٣,٨١٪ من مخصصات المشروع الخاص بالمحافظة، ومن المفترض إنفاق هذا المبلغ فى مدة الخمس سنوات المتبقية من مدة المشروع.

ومن الملاحظ أن نسبة الإنفاق لا تتسق مع المدة الزمنية المحددة للانتهاء من المشروع.

رابعاً: محافظة الإسماعيلية:

يوضح الجدول التالى خصائص محافظة الإسماعيلية من حيث، عدد السكان وكثافتهم ونسبة سكان المدن والنسبة المئوية لمن يعرفون القراءة والكتابة، ومتوسط عدد أفراد الأسرة فيما يلى:

جدول رقم (٢٧)[*]

خصائص محافظة الإسماعيلية

عدد السكان بالألف نسمة		الكثافة السكانية نسمة / كم٢		سكان المدن	معرفة القراءة والكتابة	متوسط عدد أفراد الأسرة
١٩٧٦	١٩٨٦	١٩٧٦	١٩٨٦	٪	٪	
٣٥١٨٨٩	٥٤٤٧٤٢	٢٤٤	٣٨٨	٤٩	٥٨	٤,٩

مشروعات التعليم الممولة من الوكالة الأمريكية للتنمية في محافظة الإسماعيلية في الفترة من ١٩٧٦ إلى ١٩٨٦:

تقدر عدد المشروعات التي تمولها الوكالة الأمريكية للتنمية في محافظة الإسماعيلية ٣٧ مشروعاً، منها خمس مشروعات خاصة بالتعليم، منها مشروع خاص بمحافظات القناة، والمشاريع الأربع الأخرى تعتبر جزء من المشروعات الرئيسية التي تمولها الوكالة الأمريكية للتنمية في عدد من محافظات مصر.

ويوضح الجدول التالي أهم مشاريع التعليم الخاصة بمحافظة الإسماعيلية، وإجمالي المعونة المخصصة لكل مشروع على مستوى الجمهورية، ومخصصات محافظة الإسماعيلية لكل مشروع، ثم إجمالي ما أنفقته المحافظة في الفترة ما بين عامي ١٩٨١ - ١٩٨٦، والمدة المقررة لتنفيذ المشروع:

---

[*] تم بمعرفة الباحث من خلال:

PDS / P / MIS: USAID projects in Ismailia govornorate, Doc, No. 5011 G USAID / Cairo , 1988. P.1.

جدول رقم (٢٨)[*]

مشروعات التعليم التى تمولها الوكالة الأمريكية بمحافظة الإسماعيلية[**]

رقم المشروع	اسم المشروع	جملة مخصصات المعونة للمشروع فى مصر	مخصصات المعونة للمشروع فى الإسماعيلية	جملة إنفاق المشروع فى الإسماعيلية	مدة المشروع من إلى
٠٠٩٠,٠٢	التدريب المهنى لرفع الإنتاجية	١٧,٥٠٠	٠,١٠٠	٠,٠٣٠	٨١–١٩٨٨
٠١١٠	برنامج منح السلام	٦٠,٠٠٠	٠,٤٧٨	٠,٤٤٤	٨٠–١٩٨٩
٠١٣٦	المساهمة فى تأسيس كلية طب القناة	١٥,٩٠٠	١١,١٣٠	٩,٣٦٠	٨٠–١٩٩٠
٠١٣٩,٠١	مشروع التعليم الأساسى (مبانى، تجهيزات)	١٤٠,٤٠٠	١,٧١٠	٠.٢١٧	٨١–١٩٩١
٠١٣٩,٠٢	المساعدات الفنية للتعليم الأساسى	٢٥,٦٠٠	٠,١٤٠	٠,٠٣٦	٨١–١٩٩١
	الإجمالى	٢٥٩,٤٠٠	١٣,٥٥٨	١٠,٠٨٧	

وفيما يلى دراسة تحليلية لمشروعات التعليم الخمس فى محافظة الإسماعيلية، والممولة من الوكالة الأمريكية للتنمية فى مصر والمبينة فى الجدول السابق.

١- مشروع التدريب المهنى لرفع الإنتاجية:

يهدف هذا لمشروع إلى تدريب المعلمين، وهذا التدريب ينقسم إلى قسمين: القسم الأول: تدريب مركزى يهدف إلى تدريب الكوادر والقيادات التعليمية، والقسم الثانى: تدريب لا مركزى، يراعى فى برامجه أن يلبى احتياجات المعلمين بمحافظة الإسماعيلية، من خلال عقد الدورات التدريبية وتمويل شراء الأجهزة والوسائل اللازمة لعملية التدريب.

---

[*] تم بمعرفة الباحث من خلال:

PDS / P / MIS: USAID projects in Ismailia, op. Cit. P.2.

[**] القيمة بالمليون دولار أمريكي.

ويتضح من الجدول رقم (٢٨) أن مخصصات محافظة الإسماعيلية تقدر بـ ١٠٠ ألف دولار من إجمالى مخصصات المشروع فى مصر وهى ١٧,٥٠٠ مليون دولار، بنسبة مئوية تبلغ ٠,٧٥٪ من إجمالى مخصصات المشروع فى مصر.

وبلغ إجمالى إنفاق المحافظة فى الفترة من ١٩٨١ إلى ١٩٨٦ من مخصصات المشروع مبلغ ٣٠ ألف دولار، من جملة مخصصات المشروع للمحافظة وتقدر بـ ١٠٠ ألف دولار بنسبة مئوية تقدر بـ ٣٠٪.

. ويتضح انخفاض نسبة الإنجاز فى الإنفاق على المشروع حيث بلغت فى الست سنوات الأولى ٣٠٪، بينما يتبقى نسبة ٧٠٪ من المفترض إنفاقها فى المدة المتبقية وهى عامين.

ولهذا لا يوجد اتساق بين الفترة الزمنية الأولى ومدتها ٦ سنوات وبين النسبة المئوية لإنفاق المحافظة من مخصصات المشروع فى هذه الفترة.

٢- برنامج منح السلام:

يهدف هذا المشروع إلى توفير منح دراسية، للدارسين والقادة، داخل الولايات المتحدة الأمريكية، بهدف إتاحة الفرصة أمام الدارسين للتدريب والدراسة.

ويتضح أن مخصصات البرنامج لمصر تبلغ ٦٠ مليون دولار، وتبلغ جملة مخصصات محافظة الإسماعيلية من هذا المشروع مبلغ ٤٧٨ ألف دولار، بنسبة مئوية تقدر بـ ٠,٧٩٪ من إجمالى مخصصات المعونة لمصر.

وقد تم إنفاق مبلغ ٤٤٤ ألف دولار فى الفترة من ١٩٨١ - ١٩٨٦، من إجمالى مخصصات المحافظة التى تبلغ ٤٧٨ ألف دولار بنسبة مئوية تقدر بـ ٩٢,٨٪.

ويقدر معدل استخدام مخصصات المعونة لهذا البرنامج مرتفع فى الإسماعيلية حيث بلغت ٩٢,٨٪ فى الست سنوات الأولى من فترة المشروع.

٣- المساهمة فى تأسيس كلية طب قناة السويس:

هذا المشروع يهدف إلى مساعدة جامعة قناة السويس على تأسيس كلية الطب. بحيث تقدم تعليمًا طبيًا متميزًا، ومن أهداف هذا المشروع تحقيق التكامل

والتنسيق بين كلية الطب وبين وزارة الصحة عن طريق عمل برنامج تدريبى متكامل لأطباء محافظات القناة.

بالإضافة إلى ذلك يقوم المشروع بتمويل تطوير ٣٠ مستشفى حتى تصبح صالحة لتدريب طلاب كلية الطب بها. ويهدف المشروع أيضًا إلى تزويد وزارة الصحة بالآلات الطبية الحديثة، ويدعم المشروع أيضًا علاقات التعاون بين جامعتى بوسطن بأمريكا وجامعة قناة السويس.

يتضح أن إجمالى مخصصات المشروع ١٥,٩٠٠ مليون دولار، وتم إنفاق مبلغ ١١,١٣٠ مليون دولار فى الفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٨٦، بنسبة مئوية تقدر بـ ٧٠٪ من إجمالى مخصصات المعونة، ولهذا فإن نسبة الإنفاق من مخصصات المشروع تتسق مع الفترة الزمنية المحددة له.

٤- مشروع التعليم الأساسى (مبانى وتجهيزات):

يهدف هذا المشروع إلى تشييد المدارس الخاصة بالتعليم الأساسى فى المناطق المحرولة والنائية بمحافظة الإسماعيلية، وتقديم المساعدات الفنية وتزويد هذه المدارس بالأجهزة والوسائل التعليمية وتدريب المعلمين وتمويل مراكز الأطفال المعوقين بالأجهزة والخبرة الفنية الحديثة.

وتبلغ مخصصات المشروع لمصر، ١٤٠,٤٠٠ مليون دولار، وبلغت مخصصات محافظة الاسماعيلية مبلغ ١,٧١٠ مليون دولار، بنسبة مئوية تقدر بـ ٠,٨٢٪ من إجمالى مخصصات مصر.

وقد تم إنفاق مبلغ ٢١٧ ألف دولار فى الفترة من ١٩٨١ إلى ١٩٨٦ من إجمالى مخصصات المحافظة لهذا المشروع وتقدر بـ ١,٧١٠ مليون دولار بنسبة مئوية تبلغ ١٢,٦٪ من إجمالى مخصصات المحافظة.

ويلاحظ أن نسبة الإنجاز فى الإنفاق من مخصصات المشروع منخفضة فى الست سنوات الأولى حيث بلغت ١٢,٠٦٪ ويتبقى ٨٧,٩٤٪ من المفترض إنفاقها فى الخمس سنوات المتبقية.

ويتضح أن نسبة الإنفاق فى الفترة الأولى لا تتسق مع البرنامج الزمنى المحدد للانتهاء من المشروع.

٥- المساعدات الفنية للتعليم الأساسى:

هذا البرنامج يرتبط بمشروع التعليم الأساسى السابق، والهدف من البرنامج تقديم المساعدات الفنية للمدارس التى تنشئها الوكالة الأمريكية للتنمية.

وتبلغ إجمالى مخصصات مصر لهذا البرنامج مبلغ ٢٥,٦٠٠ مليون دولار وتقدر محافظة الإسماعيلية لهذا البرنامج ١٤٠ ألف دولار بنسبة مئوية تقدر بـ ٠,٥٤٪ من إجمالى مخصصات المعونة.

وتقدر نسبة إنفاق المحافظة فى الفترة من ٨١ إلى ١٩٨٦ مبلغ ٣٦ ألف دولار من إجمالى مخصصات المحافظة لهذا المشروع والتى تبلغ ١٤٠ ألف دولار بنسبة مئوية تبلغ ٢٥,٧٪ من إجمالى مخصصات المحافظة.

ويتضح انخفاض نسبة الإنجاز فى الإنفاق من مخصصات المشروع فى الست سنوات الأولى حيث بلغت ٢٥,٧٪، ويتبقى نسبة ٧٤,٣٪ يفترض إنفاقها فى الخمس سنوات المتبقية.

ويلاحظ أن نسبة الإنفاق من مخصصات المعونة لا تتسق مع الفترة الزمنية المحددة للانتهاء من المشروع.

خامساً: محافظة القليوبية:

يوضح الجدول التالى خصائص محافظة القليوبية من حيث عدد السكان وكثافتهم، ونسبة سكان المدن، والنسبة المئوية لمن يعرفون القراءة والكتابة، ومتوسط عدد أفراد الأسرة فيما يلى:

جدول رقم (٢٩)(*)

خصائص محافظة القليوبية

عدد السكان بالمليون نسمة		الكثافة السكانية نسمة / كم٢		سكان المدن ١٩٨٦	معرفة القراءة والكتابة ١٩٨٦	متوسط عدد أفراد الأسرة ١٩٨٦
١٩٧٦	١٩٨٦	١٩٧٦	١٩٨٦	٪	٪	
١,٧	٢,٥	١٧٠٠	٢٥١٤	٪٤٤	٪٥٤	٤,٩

مشروعات التعليم الممولة من الوكالة الأمريكية للتنمية فى محافظة القليوبية فى الفترة ما بين عامى ١٩٧٦ - ١٩٨٦:

تقدر عدد المشروعات التى تمولها الوكالة الأمريكية للتنمية فى محافظة القليوبية ٤٠ مشروعاً، منها ثلاث مشروعات خاصة بالتعليم، وهذه المشاريع جزء من المشاريع الرئيسية التى تمولها الوكالة الأمريكية للتنمية فى عدد من محافظات مصر.

ويوضح الجدول التالى أهم مشروعات التعليم الخاصة بمحافظة القليوبية وإجمالى المعونة المخصصة لكل مشروع على مستوى الجمهورية، ومخصصات محافظة القليوبية لكل مشروع، ثم إجمالى ما أنفقته المحافظة فى الفترة ما بين عامى ١٩٨١ - ١٩٨٦، والمدة المقررة لهذا المشروع.

جدول رقم (٣٠)(**)

مشروعات التعليم التى تمولها الوكالة الأمريكية للتنمية فى محافظة القليوبية(***)

رقم المشروع	اسم المشروع	جملة مخصصات المعونة للمشروع فى مصر	مخصصات المعونة للمشروع فى القليوبية	جملة إنفاق المشروع فى القليوبية	مدة المشروع من إلى
١١٠	برنامج منح السلام	٦٠,٠٠٠	٠,٤٧٨	٠,٤٤٤	٨٠ - ١٩٨٩
٠١٣٩,٠١	مشروع التعليم الأساسى (مبانى، تجهيزات)	١١٧,٦٠٠	٤.٤٤٢	١,٢٥٠	٨١ - ١٩٩١
٠١٣٩,٠٢	المساعدات الفنية للتعليم الأساسى	١٢,٤٠٠	٠,٦٤٧	٠,١٧٠	٨١ - ١٩٩١
	الإجمالى	١٩٠,٠٠٠	٥,٥٦٧	١,٨٦٤	

(*) تم بمعرفة الباحث من خلال:

PDS / P / MIS: USAID projects in Qalubia govornorate, Doc, No. 5001 G USAID / Cairo, 1988. P1.

(**) تم بمعرفة الباحث من خلال:

PDS / P / MIS: USAID projects in Qalubia, op. Cit. P2.

(***) القيمة بالمليون دولار أمريكي.

وفيما يلى دراسة تحليلية لمشروعات التعليم الثلاث فى محافظة القليوبية، والممولة من الوكالة الأمريكية للتنمية فى مصر والمبينة فى الجدول السابق.

١- برنامج منح السلام:

يهدف هذا المشروع إلى توفير منح دراسية للدارسين والقادة، من أبناء محافظة القليوبية وذلك بغرض الدراسة والتدريب فى الولايات المتحدة الأمريكية.

وبلغ إجمالى مخصصات محافظة القليوبية ٤٧٨ ألف دولار من إجمالى مخصصات مصر والتى تقدر بـ ٦٠ مليون دولار، بنسبة مئوية تقدر بـ ٠,٧٩٪ من إجمالى مخصصات المعونة لمصر.

وقد تم إنفاق مبلغ ٤٤٤ ألف دولار فى الفترة من ١٩٨١ - ١٩٨٦، من إجمالى مخصصات المحافظة لهذا البرنامج والتى تقدر بـ ٤٧٨ ألف دولار بنسبة مئوية تقدر بـ ٩٢,٨٪.

ويعتبر معدل استخدام مخصصات المعونة لهذا البرنامج مرتفع فى محافظة الإسماعيلية حيث بلغت ٩٢,٨٪ فى الست سنوات الأولى من فترة المشروع.

٢- مشروع التعليم الأساسى (مبانى وتجهيزات):

يهدف هذا المشروع إلى بناء مدارس خاصة بالتعليم الأساسى وذلك من مخصصات محافظة القليوبية من المعونة الأمريكية لهذا المشروع، وتزويد هذه المدارس بالأجهزة والوسائل التعليمية، والمساهمة فى تدريب المعلمين وتطوير المراكز الخاصة بالأطفال المعوقين.

ويبلغ إجمالى مخصصات المشروع لمصر ١١٧,٦٠٠ مليون دولار، وبلغت مخصصات محافظة القليوبية ٤,٤٤٢ مليون دولار، بنسبة مئوية تقدر بـ ٣,٧٧٪ من إجمالى مخصصات مصر.

وقد تم إنفاق مبلغ ١,٢٥٠ مليون دولار فى الفترة من ١٩٨١ إلى ١٩٨٦ من إجمالى مخصصات المحافظة لهذا المشروع والتى تقدر بـ ٤,٤٤٢ بنسبة مئوية تبلغ ٢٨,١٤٪ من إجمالى مخصصات المحافظة.

ويتضح أن نسبة الإنجاز فى الإنفاق من مخصصات المشروع منخفضة فى الست سنوات الأولى حيث بلغت ٢٧,٥٧٪، ويتبقى نسبة ٧٢,٤٣٪ من المفترض إنفاقها فى الخمس سنوات المتبقية.

ويلاحظ أن نسبة الإنفاق فى الفترة الأولى لا تتسق مع البرنامج الزمنى المحدد للانتهاء من المشروع.

٣- المساعدات الفنية للتعليم الأساسي:

هذا البرنامج يرتبط بمشروع التعليم الأساسى السابق، ويهدف البرنامج إلى تقديم المساعدات الفنية للمدارس التى تنشئها الوكالة الأمريكية للتنمية.

ويقدر إجمالى مخصصات مصر لهذا المشروع ١٢,٤٠٠ مليون دولار، ويقدر إجمالى مخصصات محافظة القليوبية بـ ٦٤٧ ألف دولار بنسبة مئوية تقدر بـ ٥,٢١٪ من إجمالى مخصصات المعونة.

وتقدر نسبة إنفاق المحافظة فى الفترة من ١٩٨١ إلى ١٩٨٦ مبلغ ١٧٠ ألف دولار أمريكى من إجمالى مخصصات المحافظة لهذا المشروع والتى تقدر بـ ٦٤٧ ألف دولار بنسبة مئوية تبلغ ٢٦,٢٧٪ من إجمالى مخصصات المحافظة.

ويتضح انخفاض نسبة الإنجاز فى الإنفاق من مخصصات المشروع فى الست سنوات الأولى حيث بلغت ٢٦,٢٧٪ ويتبقى نسبة ٧٣,٧٣٪ يفترض إنفاقها فى الخمس سنوات المتبقية.

ويلاحظ أن نسبة الإنفاق فى الفترة الأولى لا تتسق مع البرنامج الزمنى المحدد للانتهاء من المشروع.

سادساً: محافظة المنوفية:

يوضح الجدول التالى خصائص محافظة المنوفية، من حيث عدد السكان وكثافتهم، ونسبة سكان المدن، والنسبة المئوية لمن يعرفون القراءة والكتابة، ومتوسط عدد أفراد الأسرة فيما يلى:

جدول رقم (٣١)(*)

خصائص محافظة المنوفية

عدد السكان بالمليون نسمة		الكثافة السكانية نسمة / كم٢		سكان المدن ١٩٨٦	معرفة القراءة والكتابة ١٩٨٦	متوسط عدد أفراد الأسرة ١٩٨٦
١٩٧٦	١٩٨٦	١٩٧٦	١٩٨٦	٪	٪	
١,٧	٠٢,٢	١١٠٩	١٤٥٤	٢٠	٥٢	٥

مشروعات التعليم الممولة من الوكالة الأمريكية للتنمية في محافظة المنوفية في الفترة من ١٩٧٦ - ١٩٨٦:

تبلغ عدد المشروعات التي تمولها الوكالة الأمريكية للتنمية في محافظة المنوفية ٣٦ مشروعاً، منها أربع مشروعات خاصة بالتعليم، وهذه المشروعات الأربعة جزء من المشروعات الرئيسية التي تمولها الوكالة الأمريكية للتنمية في عدد من محافظات مصر.

ويبين الجدول التالي أهم مشاريع التعليم الخاصة بمحافظة المنوفية، وإجمالي المعونة المخصصة لكل مشروع على مستوى الجمهورية، ومخصصات محافظة المنوفية لكل مشروع، ثم إجمالي ما أنفقته المحافظة في الفترة ما بين عامي ١٩٨١ - ١٩٨٦ والمدة المقررة لتنفيذ المشروع.

جدول رقم (٣٢)(**)

مشروعات التعليم التي تمولها الوكالة الأمريكية بمحافظة المنوفية(***)

رقم المشروع	اسم المشروع	جملة مخصصات المعونة للمشروع في مصر	مخصصات المعونة للمشروع في المنوفية	جملة إنفاق المشروع في المنوفية	مدة المشروع من إلى
٠١١٠	برنامج منح السلام	٦٠,٠٠٠	٠,٩٥٦	٠,٨٩٠	٨٠ – ١٩٨٩
٠١٢٥,٠٣	البرنامج التدريبي لتطوير اللغة الإنجليزية	٤,٠٠٠	٤,٠٠٠	لا شئ	٨٥ – ١٩٩١
٠١٣٩,٠١	مشروع التعليم الأساسي (مباني، تجهيزات)	١١٧,٦٠٠	٣,٧٢٠	١,٠٠٠	٨١ – ١٩٩١
٠١٣٩,٠٢	المساعدات الفنية للتعليم الأساسي	١٢,٤٠٠	٠,٥٧٢	٠,١٥٠	٨١ – ١٩٩١
	الإجمالي	١٩٤,٠٠٠	٩,٢٤٨	٢,٠٤٠	

(*) تم بمعرفة الباحث من خلال:

P. P. P /P/MIS: USAID projects in Menoufia governorate, Doc, No. 5015 G, USAID / Cairo, January, 1988. P.1.

(**) تم بمعرفة الباحث من خلال:

P. P. P / P / MIS: USAID projects in Menoufia governorate, op. Cit. P.2.

(***) القيمة بالمليون دولار أمريكي.

وفيما يلى دراسة لمشروعات التعليم الأربعة فى محافظة المنوفية، والممولة من الوكالة الأمريكية للتنمية فى مصر، والمبينة فى الجدول رقم (٣٢) وهى:

١- برنامج منح السلام:

الهدف من البرنامج توفير منح دراسية للقادة والباحثين داخل الولايات المتحدة لمدة عام أو عامين بهدف الدراسة والتدريب.

ويلاحظ أن مخصصات البرنامج لمصر تقدر بـ ٦٠ مليون دولار، وتبلغ جملة مخصصات محافظة المنوفية لهذا المشروع ٩٥٦ ألف دولار، بنسبة مئوية تبلغ ١,٥٩٪ من إجمالى مخصصات مصر.

كما تم إنفاق مبلغ ٨٩٠ ألف دولار فى الفترة من ١٩٨١ - ١٩٨٦، من إجمالى مخصصات المحافظة وتبلغ ٩٥٦ ألف دولار بنسبة مئوية تقدر بـ ٩٣٪.

وهذا المعدل يعتبر معدل أداء عال فى إنفاق مخصصات هذا البرنامج وذلك وفقاً للفترة الزمنية المحددة للانتهاء من البرنامج.

٢- البرنامج التدريبى لتطوير اللغة الإنجليزية:

يشتمل هذا البرنامج على نوعين من الأنشطة يكمل كل منهما الآخر:

الأول: مسح شامل لاحتياجات اللغة الإنجليزية على المستوى القومى، بهدف تزويد الوكالة الأمريكية للتنمية والحكومة المصرية، بالمعلومات اللازمة عن المعاهد والأقسام والشعب التى تسهم فى إعداد معلمى اللغة الإنجليزية.

الثانى: وضع نظام تدريبى شامل لتحسين مستوى الأداء لدى الفئات التالية: المعلمين، الموجهين، المفتشين، الموجهين الأوائل للغة الإنجليزية بوزارة التربية على المستويين المركزى واللا مركزى.

ويلاحظ أن مخصصات مصر لهذا البرنامج ٤ مليون دولار، ومخصصات محافظة المنوفية ٤ مليون دولار أى بنسبة مئوية تقدر بـ ١٠٠٪.

ونسبة إنفاق المحافظة (لا شئ) من إجمالى مخصصاتها التى تبلغ أربعة مليون دولار.

ومن الأرقام السابقة التى توضح إجمالى المعونة للمحافظة، ثم نسبة إنفاق المحافظة يتضح التالى:

- سوء توزيع مخصصات المعونة وذلك، بتخصيصها لمحافظة واحدة وحرمان باقى محافظات مصر من الاستفادة من البرنامج على المستوى اللامركزى(*).

- تأخر إنفاق المحافظة من مخصصات المشروع، مؤشر على عدم وجود برامج تدريبية معدة مسبقاً قبل اعتماد التخصيص للبرنامج.

٣- مشروع التعليم الأساسى (مبانى وتجهيزات):

يهدف هذا المشروع إلى تمويل بناء مدارس للتعليم الأساسى بمحافظة المنوفية وتزويد هذه المدارس بالمعدات والوسائل التعليمية والمساهمة فى برامج تدريب المعلمين بمحافظة المنوفية، وتمويل طباعة الكتب المدرسية.

ويلاحظ أن مخصصات محافظة المنوفية لهذا المشروع بلغت ٣,٧٢٠ مليون دولار من إجمالى مخصصات مصر والتى تقدر بـ ١١٧,٦٠٠ مليون دولار، أى بنسبة مئوية ٣,١٦٪ من إجمالى مخصصات المعونة لمصر.

وبلغ نسبة إنفاق المحافظة فى الفترة من ١٩٨١ إلى ١٩٨٦ مبلغ مليون دولار من إجمالى مخصصات المحافظة لهذا المشروع وتقدر بـ ٣,٧٢٠ مليون دولار أى بنسبة مئوية تقدر بـ ٢٦,٨٨٪ من إجمالى مخصصات المحافظة لهذا المشروع.

ويتضح أن نسبة الإنجاز فى الإنفاق من مخصصات المشروع منخفضة حيث بلغت فى الست سنوات الأولى نسبة ٢٦,٨٨٪، ويتبقى نسبة ٧٣,١٢٪ من مخصصات المعونة يفترض إنفاقها فى الخمس سنوات المتبقية، كذلك يلاحظ أن نسبة الإنجاز لا تتسق مع الفترة الزمنية المحددة للانتهاء من المشروع.

(*) سبق الإشارة فى دراستنا إلى تخصيص إجمالي مخصصات البرنامج فى فترة محددة لمحافظة الإسكندرية دون باقى محافظات مصر.

٤- المساعدات الفنية للتعليم الأساسي:

يرتبط هذا البرنامج بمشروع التعليم الأساسي السابق، حيث يهدف إلى تقديم المساعدات الفنية للمدارس التي تنشئها الوكالة الأمريكية للتنمية.

ويلاحظ أن قيمة مخصصات المعونة لهذا البرنامج في مصر بلغت ١٢,٤٠٠ مليون دولار، وتقدر مخصصات المعونة لمحافظة المنوفية، ٥٧٢ ألف دولار، بنسبة مئوية تقدر بـ ٤,٦٪ من إجمالي مخصصات المعونة لمصر.

وتقدر نسبة إنفاق المحافظة بين عامي ٨١ - ١٩٨٦ مبلغ ١٥٠ ألف دولار بنسبة مئوية ٢٦٪ من إجمالي مخصصات المحافظة التي تقدر بـ ٥٧٢ ألف دولار.

ويلاحظ انخفاض نسبة الإنجاز في الإنفاق من مخصصات المحافظة لهذا المشروع في الست سنوات الأولى حيث بلغت ٢٦٪، ويتبقى نسبة ٧٤٪ يفترض إنفاقها في فترة الخمس سنوات المتبقية، وهذا لا يتسق مع الفترة الزمنية المحددة للانتهاء من البرنامج.

سابعاً: محافظة كفر الشيخ:

يوضح الجدول التالي، خصائص محافظة كفر الشيخ من حيث عدد السكان وكثافتهم، ونسبة سكان المدن، والنسبة المئوية لمن يعرفون القراءة والكتابة، ومتوسط عدد أفراد الأسرة فيما يلي:

جدول رقم (٣٣)(*)

خصائص محافظة كفر الشيخ

عدد السكان بالمليون نسمة		الكثافة السكانية نسمة / كم٢		سكان المدن ١٩٨٦	معرفة القراءة والكتابة ٨٦ ١	متوسط عدد أفراد الأسرة ١٩٨٦
١٩٧٦	١٩٨٦	١٩٧٦	١٩٨٦	٪	٪	
١,٤	١,٨	٤٠٧	٥٢٤	٢٣	٤٠	٠٥,٥

(*) تم بمعرفة الباحث من خلال:

PDS / P / MIS: USAID projects in Karf El Sheikh governorate, Doc, No. 5012 G, USAID / Cairo, March, 1988. P.1.

مشروعات التعليم الممولة من الوكالة الأمريكية للتنمية فى محافظة كفر الشيخ فى الفترة من عام ١٩٧٦ إلى ١٩٨٦:

تقدر عدد المشروعات التى تمولها الوكالة الأمريكية للتنمية فى محافظة كفر الشيخ بـ ٢٩ مشروعاً منها مشروعين يخصان قطاع التعليم، وهذين المشروعين جزء من المشروعات الرئيسية التى تمولها الوكالة الأمريكية للتنمية فى عدد من محافظات مصر.

ويوضح الجدول التالى أهم مشاريع التعليم الخاصة بمحافظة كفر الشيخ، وإجمالى المعونة المخصصة لكل مشروع على مستوى الجمهورية، ومخصصات محافظة كفر الشيخ لكل مشروع، ثم إجمالى ما أنفقته المحافظة فى الفترة ما بين عامى ١٩٨١ - ١٩٨٦، والمدة المحددة لتنفيذ كل مشروع.

جدول رقم (٣٤)(*)

مشروعات التعليم التى تمولها الوكالة الأمريكية بمحافظة كفر الشيخ(**)

رقم المشروع	اسم المشروع	جملة مخصصات المعونة للمشروع فى مصر	مخصصات المعونة للمشروع فى كفر الشيخ	جملة إنفاق المشروع فى كفر الشيخ	مدة المشروع من إلى
٠١٣٩,٠١	مشروع التعليم الأساسى (مبانى، تجهيزات)	١١٧,٦٠٠	٥,١٥٧	٣,٥١٠	٨١ - ١٩٩١
٠١٣٩,٠٢	المساعدات الفنية للتعليم الأساسى	١٢,٤٠٠	٠,٤٦٥	٠,١٢٠	٨١ - ١٩٩١
	الإجمالى	١٣٠,٠٠٠	٥,٦٢٢	٣,٦٣٠	

وفيما يلى دراسة لمشروعات التعليم بمحافظة كفر الشيخ والممولة من الوكالة الأمريكية للتنمية:

١- مشروع التعليم الأساسى (مبانى وتجهيزات):

يمول هذا المشروع بناء عدد من مدارس التعليم الأساسى بمحافظة كفر الشيخ وتزويد هذه المدارس بالوسائل التعليمية والأجهزة.

(*) تم بمعرفة الباحث من خلال:
PDS / P / MIS: Usaid projects in Karf El Sheikh governorate, op. Cit. P.2.

(**) القيمة بالمليون دولار أمريكي.

ويتضح أن مخصصات كفر الشيخ لهذا المشروع بلغت ٥,١٥٧ مليون دولار، من إجمالي مخصصات مصر والتي تقدر بـ ١١٧,٦٠٠ مليون دولار بنسبة مئوية تقدر بـ ٤,٣٨٪ من إجمالي مخصصات المعونة لمصر.

وتبلغ نسبة إنفاق المحافظة في الفترة من ١٩٨١ - ١٩٨٦ مبلغ ٣,٥١٠ مليون دولار من إجمالي مخصصات المحافظة لهذا المشروع وتقدر بـ ٥,١٥٧ مليون دولار أي بنسبة مئوية تقدر بـ ٦٨٪ من إجمالي مخصصات المحافظة لهذا المشروع.

ويلاحظ أن نسبة الإنجاز في الإنفاق من مخصصات المشروع تتسق مع الفترة الزمنية المحددة للمشروع، حيث تم إنفاق نسبة ٦٨٪ من إجمالي المبلغ المخصص للمحافظة في الفترة الزمنية من ١٩٨١ إلى ١٩٨٦ ويتبقى نسبة ٣٢٪ يفترض إنفاقها في الفترة المتبقية ومدتها خمس سنوات.

٢- المساعدات الفنية للتعليم الأساسي:

يرتبط البرنامج بمشروع التعليم الأساسي السابق، حيث يهدف إلى تقديم المساعدات الفنية للمدارس التي تنشئها الوكالة الأمريكية للتنمية.

ويلاحظ أن قيمة مخصصات المعونة لهذا البرنامج في مصر بلغت ١٢,٤٠٠ مليون دولار، وتقدر مخصصات المعونة لمحافظة كفر الشيخ ٤٦٥ ألف دولار بنسبة مئوية تبلغ ٣,٧٥٪ من إجمالي مخصصات المحافظة لهذا المشروع.

ويتضح أن نسبة الإنجاز في الإنفاق من مخصصات المشروع منخفضة، حيث بلغت في فترة الست سنوات الأولى نسبة ٢٥,٨٠٪ ويتبقى نسبة ٧٤,٢٠٪ من مخصصات المعونة ويفترض إنفاقها في فترة الخمس سنوات المتبقية.

ولهذا لا تتسق نسبة الإنجاز في الإنفاق من مخصصات المحافظة لهذا البرنامج مع الفترة الزمنية المحددة للبرنامج.

القسم الثالث: نماذج لمحافظات الوجه القبلي:

وفي هذا القسم يتناول البحث بالدراسة والتحليل أوجه إنفاق مخصصات المعونة الأمريكية لقطاع التعليم في بعض محافظات الوجه القبلي وهي:

- الفيوم.

- المنيا.
- أسوان.

أولاً: محافظة الفيوم:

يوضح الجدول التالى، خصائص محافظة الفيوم من حيث عدد السكان وكثافتهم، ونسبة سكان المدن، والنسبة المئوية لمن يعرفون القراءة والكتابة، ومتوسط عدد أفراد الأسرة فيما يلى:

جدول رقم (٣٥)

خصائص محافظة الفيوم[*]

عدد السكان بالمليون نسمة		الكثافة السكانية نسمة / كم٢		سكان المدن ١٩٨٦	معرفة القراءة والكتابة ١٩٨٦	متوسط عدد أفراد الأسرة ١٩٨٦
١٩٧٦	١٩٨٦	١٩٧٦	١٩٨٦	٪	٪	
٠١,١	١,٥	٦٠٢	٨٢١	٢٣	٧٧	٥

مشروعات التعليم الممولة من الوكالة الأمريكية للتنمية فى محافظة الفيوم فى الفترة من عام ١٩٧٦ إلى ١٩٨٦:

بلغ عدد المشروعات التى تمولها الوكالة الأمريكية للتنمية فى محافظة الفيوم أربعة وعشرون مشروعاً، منها مشروعين يخصان قطاع التعليم، وهذين المشروعين جزء من المشروعات التى تمولها الوكالة الأمريكية للتنمية فى عدد من محافظات مصر.

ويوضح الجدول التالى أهم مشروعات التعليم الخاصة بمحافظة الفيوم، وإجمالى المعونة المخصصة لكل مشروع على مستوى الجمهورية، ومخصصات محافظة الفيوم لكل مشروع، ثم جملة ما أنفقته المحافظة من مخصصات المشروع، والمدة المقررة لتنفيذ المشروع.

---

[*] تم بمعرفة الباحث من خلال:
P. P. P / P / MIS: USAID projects in Fayoum governorate, Doc, No. 5008 G, USAID / Cairo, 1988.

جدول رقم (٣٦)(*)

مشروعات التعليم التى تمولها الوكالة الأمريكية للتنمية بمحافظة الفيوم(**)

رقم المشروع	اسم المشروع	جملة مخصصات المعونة للمشروع فى مصر	مخصصات المعونة للمشروع فى الفيوم	جملة إنفاق المشروع فى الفيوم من عام ٨١ – ١٩٨٦	مدة المشروع من إلى
٠١٣٩,٠١	مشـــروع التعليـــم الأساســى (مبـــانى، تجهيزات)	١١٧,٦٠٠	٨,٣١٠	٥,٠٧٠	٨١ – ١٩٩١
٠١٣٩,٠٢	المســاعدات الفنيــة للتعليم الأساسى	١٢,٤٠٠	٠,٣٩٦	٠,١٠٣	٨١ – ١٩٩١
	الإجمالى	١٣٠,٠٠٠	٧,٧٠٦	٥,١٧٣	

وفيما يلى دراسة تحليلية للمشروعين الذين يخصان التعليم فى محافظة الفيوم والممولة من الوكالة الأمريكية للتنمية فى مصر والموضحة فى الجدول السابق.

١- مشروع التعليم الأساسى (مبانى وتجهيزات):

يهدف هذا المشروع إلى تمويل مدارس خاصة بالتعليم الأساسى بمحافظة الفيوم وتزويد هذه المدارس بالآلات والأجهزة والوسائل التعليمية كما يسهم المشروع فى تمويل أنشطة أخرى مثل تدريب المعلمين وتزويد مراكز الأطفال المعوقين بالأجهزة والمعدات الحديثة.

وتبلغ مخصصات مصر لهذا المشروع من الوكالة الأمريكية للتنمية مبلغ ١١٧,٦٠٠ مليون دولار، وتقدر مخصصات محافظة الفيوم بـ ٨,٣١ مليون دولار، بنسبة مئوية تقدر بـ ٧٪ من إجمالى مخصصات مصر لهذا المشروع.

وتم إنفاق مبلغ ٥,٠٧٠ مليون دولار فى الفترة ما بين عامى ١٩٨١ - ١٩٨٦، من إجمالى مخصصات المحافظة لهذا المشروع وتقدر بـ ٨,٣١٠ مليون دولار، بنسبة مئوية ٦١٪ من إجمالى مخصصات المحافظة لهذا المشروع.

(*) تم بمعرفة الباحث من خلال:

P. P. P / P / MIS: Usaid projects in Fayoum governorate, op. Cit, P.2.

(**) القيمة بالمليون دولار أمريكي.

ويلاحظ أن نسبة الإنفاق من مخصصات المحافظة لهذا المشروع تتسق مع الفترة الزمنية المحددة لهذا المشروع حيث بلغت ٦١٪ فى الست سنوات الأولى ويتبقى ٣٩٪ يفترض إنفاقها فى الفترة المتبقية ومدتها خمس سنوات.

٢- المساعدات الفنية للتعليم الأساسى:

يهدف هذا البرنامج إلى تقديم المساعدات الفنية للمدارس التى تنشئها الوكالة الأمريكية للتنمية، وهذا البرنامج يرتبط بمشروع التعليم الأساسى السابق.

وتقدر قيمة مخصصات مصر لبرنامج المساعدات الفنية للتعليم الأساسى مبلغ ١١٢,٤٠٠ مليون دولار، وتقدر مخصصات محافظة الفيوم لهذا البرنامج مبلغ ٣٩٦ ألف دولار، بنسبة مئوية تقدر بـ ٣,١٪ من إجمالى مخصصات مصر لهذا البرنامج.

وتقدر نسبة إنفاق المحافظة فى الفترة من ١٩٨١ إلى ١٩٨٦، مبلغ ١٠٣ ألف دولار من إجمالى مخصصات المحافظة لهذا البرنامج والتى تبلغ ٣٩٦ ألف دولار، بنسبة مئوية تقدر بـ ٢٦٪ من إجمالى مخصصات المحافظة لهذا البرنامج.

ويتضح انخفاض نسبة الإنجاز فى الإنفاق من مخصصات المحافظة لهذا البرنامج، حيث بلغت فى الست سنوات الأولى نسبة ٢٦٪، ويتبقى نسبة ٧٤٪، يفترض إنفاقها فى الخمس سنوات المتبقية، ولهذا فإن نسبة الإنفاق على البرنامج لا تتسق مع الفترة الزمنية المحددة للانتهاء من هذا البرنامج.

ثانياً: محافظة المنيا:

يوضح الجدول التالى، خصائص محافظة المنيا من حيث عدد السكان وكثافتهم ونسبة سكان المدن، والنسبة المئوية لمن يعرفون القراءة والكتابة، ومتوسط عدد أفراد الأسرة فيما يلى:

جدول رقم (٣٧)(*)

خصائص محافظة المنيا

عدد السكان بالمليون نسمة		الكثافة السكانية نسمة / كم٢		سكان المدن ١٩٨٦	معرفة القراءة والكتابة ١٩٨٦	متوسط عدد أفراد الأسرة ١٩٨٦
١٩٧٦	١٩٨٦	١٩٧٦	١٩٨٦	٪	٪	
٢,١	٢,٦	٢٢٨	١١٧١	٢١	٣٥	٤,٩

(*) تم بمعرفة الباحث من خلال:

* Pds / P / MIS: USAID projects in Menia governorte Doc. No, 5014 G, USAID? Cairo. 1988, P2.

مشروعات التعليم الممولة من الوكالة الأمريكية للتنمية فى محافظة المنيا فى الفترة من عام ١٩٧٦ إلى ١٩٨٦:

تقدر عدد المشروعات التى تمولها الوكالة الأمريكية للتنمية فى محافظة المنيا ٢٩ مشروعاً منها ثلاث مشروعات خاصة بالتعليم، منها مشروعين يعتبرا جزءاً من المشروعات الرئيسية التى تمولها الوكالة الأمريكية للتنمية على مستوى الجمهورية، ومشروع واحد خاص بمحافظة المنيا وهو (مشروع التطور التكنولوجى والتنمية البشرية).

ويوضح الجدول التالى أهم مشاريع التعليم بمحافظة المنيا، وإجمالى المعونة المخصصة لكل مشروع على مستوى الجمهورية، ومخصصات محافظة المنيا ثم إجمالي ما أنفقته المحافظة فى الفترة ما بين عامى ١٩٨١، ١٩٨٦، والمدة المحددة لتنفيذ كل مشروع.

جدول رقم (٣٨)(*)

مشروعات التعليم التى تمولها الوكالة الامريكية للتنمية بمحافظة المنيا(**)

رقم المشروع	اسم المشروع	جملة مخصصات المعونة للمشروع فى مصر	مخصصات المعونة للمشروع فى المنيا	جملة إنفاق المشروع فى المنيا	مدة المشروع من إلى
٠٠٢٦	مشروع التطور التكنولوجى والتنمية البشرية	٣٤,٨٦٣	٢,٠٣١	١,٩١٨	٧٧ – ١٩٨٨
١٣٩.٠١	مشروع التعليم الأساسى (مبانى، تجهيزات)	١٤٠,٤٠٠	١٢,٠٧٥	٦,٧١٠	٨١ – ١٩٩١
٠١٣٩,٠٢	المساعدات الفنية للتعليم الأساسى	٢٥,٦٠٠	٠,٦٨٠	٠,١٧٩	٨١ – ١٩٩١
	الإجمالى	٢٠٠,٨٦٣	١٤,٧٨٦	٨,٨٠٧	

(*) تم بمعرفة الباحث من خلال:
Pds/P/MIS: USAID PROJECTS in Menia governorte, op. Cit,

(**) القيمة بالمليون دولار أمريكي.

وفيما يلي دراسة لمشاريع التعليم في محافظة المنيا، والممولة من الوكالة الأمريكية للتنمية في مصر. والموضحة بالجدول السابق.

١- مشروع التطور التكنولوجي والتنمية البشرية:

يمول المشروع العناصر التالية:

أ- تمويل زيارة الخبراء التكنولوجيين، ورجال الإدارة للولايات المتحدة، لفترات قصيرة أو طويلة.

ب- تقوم الولايات المتحدة بدعم بعض العلماء التكنولوجيين، الذين يقع عليهم الاختيار بالمساعدات الفنية.

جـ- تمويل شراء الأجهزة والمعدات التي يتطلبها العلماء والتكنولوجيين في المجالات التالية: تطور أقسام الولادة في المستشفيات الجامعية تمويل البحوث التكنولوجية.

ويلاحظ أن إجمالي مخصصات مصر لهذا المشروع تقدر ب ٣٤,٨٦٣ مليون دولار، وإجمالي مخصصات محافظة المنيا تقدر ب ٢,٠٣١ مليون دولار من إجمالي مخصصات مصر، بنسبة مئوية ب ٥,٨٢ ٪ من إجمالي مخصصات مصر لهذا المشروع.

وتبلغ نسبة إنفاق المحافظة من هذا المشروع في الفترة من ١٩٧٧ إلى ١٩٨٦ مبلغ ١,٩١٨ مليون دولار، من إجمالي مخصصات المحافظة وتقدر ب ٢,٠٣١ مليون دولار، أي بنسبة مئوية تقدر ب ٩٤,٤٣ ٪ من إجمالي مخصصات المحافظة لهذا المشروع.

ويلاحظ أن نسبة الإنجاز في الإنفاق من مخصصات المشروع تتسق مع الفترة المنية المحددة للانتهاء من المشروع ويتبقى نسبة ٥,٥٧٪ يفترض إنفاقها في الفترة المتبقية وهي عامين.

٢- مشروع التعليم الاساسى (مبانى وتجهيزات):

يمول هذا المشروع إنشاء عدد من مدارس التعليم الأساسي بمحافظة المنيا وذلك من مخصصات المحافظة من المعونة الامريكية، بالإضافة إلى تزويد هذه المدارس بالمعدات الحديثة والوسائل التعليمية المتطورة.

ويلاحظ أن مخصصات مصر لهذا المشروع قد ارتفعت إلى ١٤٠,٤٠٠ مليون دولار، وقد بلغت مخصصات محافظة المنيا ١٢,٠٧٥ مليون دولار من إجمالي مخصصات مصر لهذا المشروع، بنسبة مئوية قدرها ٨,٦٪ من إجمالي مخصصات مصر لهذا المشروع.

وقد بلغت نسبة إنفاق المحافظة فى الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٦ مبلغ ٦,٧١ مليون دولار، من إجمالي مخصصات المحافظة لهذا المشروع وتقدر ب ١٢,٠٧٥ مليون دولار، أي بنسبة مئوية تقدر ب ٥٢,٦٢ ٪ من إجمالي مخصصات المحافظة لهذا المشروع.

ويلاحظ أن نسبة الإنفاق من مخصصات لهذا المشروع تتسق مع الفترة الزمنية المحددة للمشروع، حيث تم إنفاق نسبة ٥٢,٦٢ ٪ فى الست سنوات الأولى ويتبقى نسبة ٤٧,٣٨ ٪، يفترض إنفاقها فى الخمس سنوات المتبقية من مدة المشروع.

٣- المساعدات الفنية للتعليم الأساسي:

يرتبط هذا البرنامج بمشروع التعليم الأساسي السابق، حيث يهدف إلى تقديم المساعدات الفنية للمدارس التى تنشئها الوكالة الأمريكية للتنمية.

وقد ارتفعت قيمة مخصصات مصر لبرنامج المساعدات الفنية للتعليم الأساسي إلى ٢٥,٦٠٠ مليون دولار، وتقدر قيمة مخصصات محافظة المنيا لهذا البرنامج مبلغ ٦٨٠ ألف دولار، بنسبة مئوية تقدر ب ٢,٦٥ ٪ من إجمالي مخصصات مصر لهذه البرامج.

وتقدر نسبة إنفاق المحافظة في الفترة من ١٩٨١ - ١٩٨٦ مبلغ ١٧٩ ألف دولار من إجمالي مخصصات المحافظة لهذا المشروع وتقدر ب ٦٨٠ ألف دولار، بنسبة مئوية تبلغ ٢٦,٣٢ ٪ من إجمالي مخصصات المحافظة لهذا المشروع.

ويتضح انخفاض نسبة الإنجاز في الإنفاق من مخصصات المحافظة لهذا المشروع حيث بلغت في الست سنوات الأولى نسبة ٢٦,٣٢ ٪ من إجمالي مخصصات المحافظة لهذا البرنامج، ويتبقى نسبة ٧٣,٦٨ ٪، من المفترض إنفاقها في الفترة المتبقية من مدة البرنامج وهي خمس سنوات، لهذا فإن نسبة الإنفاق من مخصصات المحافظة لهذا البرنامج لا تتسق مع الفترة الزمنية المحددة للانتهاء من البرنامج.

ثالثاً: محافظة أسوان:

يوضح الجدول التالي خصائص محافظة أسوان من حيث عدد السكان، كثافتهم، ونسبة سكان المدن، والنسبة المئوية لمن يعرفون القراءة والكتابة، ومتوسط عدد أفراد الأسرة فيما يلي:

جدول رقم (٣٩)(*)

خصائص محافظة اسوان

عدد السكان بالألف نسمة		الكثافة السكانية نسمة / كم٢		سكان المدن ١٩٨٦	معرفة القراءة والكتابة ١٩٨٦	متوسط عدد أفراد الأسرة
١٩٧٦	١٩٨٦	١٩٧٦	١٩٨٦	٪	٪	
٦١٩,٠٠٠	٨٠١,٤٠٨	٩١٢	١,١٨٠	٤٠	٥٤	٥,١

مشروعات التعليم الممولة من الوكالة الأمريكية للتنمية في محافظة أسوان في الفترة من ١٩٧٦ إلى ١٩٨٦:

تقدر عدد المشروعات التي تمولها الوكالة الأمريكية للتنمية في محافظة أسوان، ستة وعشرون مشروعاً، منها مشروعين يخصان قطاع التعليم، وهذين

(*) تم بمعرفة الباحث من خلال:

PDS/MIS, USAID project in Aswan governorate , Doc. No. 5002 G, USAID / cairo, June, 1988, P.1.

المشروعين جزء من المشروعات التى تمولها الوكالة الأمريكية للتنمية فى عدد من محافظات مصر.

ويوضح الجدول التالى أهم مشروعات التعليم الخاصة بمحافظة أسوان، وإجمالي المعونة المخصصة لكل مشروع على مستوى الجمهورية، ومخصصات محافظة أسوان، ثم جملة ما أنفقته المحافظة من مخصصات المشروع، والمدة المقررة لتنفيذ المشروع.

جدول رقم (٤٠)(*)

مشروعات التعليم التى تمولها الوكالة الأمريكية للتنمية بمحافظة اسوان(**)

رقم المشروع	اسم المشروع	جملة مخصصات المعونة للمشروع فى مصر	مخصصات المعونة للمشروع فى أسوان	جملة إنفاق المشروع فى اسوان	مدة المشروع من إلى
٠١٣٩,٠١	مشروع التعليم الأساسى (مباني، تجهيزات)	١١٧,٦٠٠	١,٩١٠	٠,٤١٠	٨١–١٩٩١
٠١٣٩,٠٢	المساعدات الفنية للتعليم الأساسى	١٢,٤٠٠	٠,٢٠٥	٠,٠٥٤	٨١–١٩٩١
	الإجمالى	١٣٠,٠٠٠	٢,١١٥	٠,٤٦٤	

وفيما يلى دراسة تحليلية للمشروعين الذين يخصان التعليم فى محافظة أسوان والممولة من الوكالة الأمريكية للتنمية فى مصر والموضحة فى الجدول السابق.

١- مشروع التعليم الأساسي (مباني وتجهيزات):

يهدف هذا المشروع إلى تمويل بناء مدارس التعليم الأساسي فى المناطق المحرومة والنائية بمحافظة اسوان، كذلك تمويل طبع الكتب المدرسية وتطوير مراكز الأطفال المعوقين.

(*) تم بمعرفة الباحث من خلال

DDS / P / MIS: USAID PROJECTS in Aswan governorte , op. Cit,

(**) القيمة بالمليون دولار أمريكي

وتبلغ مخصصات مصر لهذا المشروع من الوكالة الأمريكية للتنمية مبلغ، ١١٧,٦ مليون دولار، وتقدر مخصصات محافظة أسوان بـ ١,٩١ مليون دولار، بنسبة مئوية تقدر بـ ١,٦٢ ٪ من إجمالي مخصصات مصر لهذا المشروع.

وتم إنفاق مبلغ ٤١٠ ألف دولار في الفترة من ١٩٨١ إلى ١٩٨٦، من إجمالي مخصصات المحافظة لهذا المشروع.

ويتضح انخفاض نسبة الإنفاق من مخصصات المحافظة لهذا المشروع حيث بلغت في الست سنوات الأولى نسبة ٢١,٤٦ ٪ ، ويتبقى نسبة ٧٨,٥٤ ٪ من المفترض إنفاقها في الخمس سنوات المتبقية من المدة المحددة للمشروع، وهذا مؤشر على اتساق نسبة الإنفاق مع الفترة الزمنية المحددة للمشروع.

٢- المساعدات الفنية للتعليم الأساسي:

يهدف هذا البرنامج إلي تقديم المساعدات الفنية للمدارس التى تنشئها الوكالة الأمريكية للتنمية وهذا البرنامج يرتبط بمشروع التعليم الأساسي السابق.

وتقدر قيمة مخصصات مصر لهذا البرنامج مبلغ ١٢,٤٠ مليون دولار، وتقدر مخصصات محافظة أسوان لهذا البرنامج مبلغ ٢٠٥ ألف دولار، بنسبة مئوية تقدر ب ١,٦٥ ٪ من إجمالي مخصصات مصر لهذا البرنامج.

ويتضح انخفاض نسبة الإنجاز في الإنفاق من مخصصات المحافظة لهذا البرنامج، حيث بلغت في الست سنوات الأولى ٢٦,٣٤ ٪ ويتبقى نسبة ٧٣,٦٦ ٪ يفترض إنفاقها في الخمس سنوات المتبقية، لهذا فإن نسبة الإنفاق على البرنامج لا تتسق مع الفترة الزمنية المحددة للانتهاء من هذا البرنامج.

القسم الرابع: المحافظات الحدودية:

ويتناول البحث بالدراسة والتحليل أوجه إنفاق مخصصات المعونة الأمريكية لقطاع التعليم في المحافظات الحدودية وهي:

- البحر الأحمر.
- الوادى الجديد.

- محافظتى شمال وجنوب سيناء.

أولاً: محافظة البحر الأحمر:

يوضح الجدول التالى خصائص محافظة البحر الأحمر من حيث عدد السكان وكثافتهم، ونسبة سكان المدن، والنسبة المئوية لمن يعرفون القراءة والكتابة، ومتوسط عدد أفراد الأسرة فيما يلى:

جدول رقم (٤١)(*)

خصائص محافظة البحر الأحمر

عدد السكان بالألف نسمة		الكثافة السكانية نسمة / كم٢		سكان المدن ١٩٨٦ ٪	معرفة القراءة والكتابة ١٩٨٦ ٪	متوسط عدد أفراد الأسرة ١٩٨٦
١٩٧٦	١٩٨٦	١٩٧٦	١٩٨٦			
٥٦,٠٠	٩٠,٤٩١	٣	٥	٨٢	٦٣	٤,٨

مشروعات التعليم الممولة من الوكالة الأمريكية للتنمية فى محافظة البحر الأحمر فى الفترة من ١٩٧٦ إلى ١٩٨٦:

تبلغ المشروعات التى تمولها الوكالة الأمريكية للتنمية فى محافظة البحر الأحمر، ستة عشر مشروعاً، منها مشروعين يخصان قطاع التعليم، وهذين المشروعين جزء من المشروعات التى تمولها الوكالة الأمريكية للتنمية فى عدد من محافظات مصر.

ويوضح الجدول التالى أهم مشروعات التعليم الخاصة بمحافظة البحر الأحمر، وإجمالي المعونة المخصصة لكل مشروع على مستوى الجمهورية، ومخصصات محافظة البحر الأحمر لكل مشروع، ثم جملة ما أنفقته المحافظة من مخصصات المشروع والمدة المحددة لتنفيذ المشروع.

(*) تم بمعرفة الباحث من خلال:

P.P.P / P Mis usid projects in Red sea governorate Doc. No: 5.20 G, usaid cairo January, 1988, p2

جدول رقم (٤٢)(*)

مشروعات التعليم التى تمولها الوكالة الأمريكية للتنمية لمحافظة البحر الأحمر(**)

رقم المشروع	اسم المشروع	جملة مخصصات المعونة للمشروع فى مصر	مخصصات المعونة للمشروع فى البحر الأحمر	جملة إنفاق المشروع فى البحر الأحمر ٨١ – ١٩٨٦	مدة المشروع من إلى
٠١٣٩,٠١	مشروع التعليم الأساسى (مبانى، تجهيزات)	١١٧,٦٠٠	١,٣٠٩	٠,١٠٠	٨١–١٩٩١
٠١٣٩,٠٢	المساعدات الفنية للتعليم الأساسى	١٢,٤٠٠	٠,٠٢٣	٠,٠١٠	٨١–١٩٩١
	الإجمالى	١٣٠,٠٠٠	١,٣٣٢	٠,١١٠	

وفيما يلى دراسة تحليلية للمشروعين الذين يخصان التعليم فى محافظة البحر الأحمر، والممولة من الوكالة الأمريكية للتنمية فى مصر والموضحة فى الجدول السابق وهى:

١– مشروع التعليم الأساسى (مبانى وتجهيزات):

يمول هذا المشروع بناء عدد من مدارس التعليم الأساسى فى محافظة البحر الأحمر وتزويد هذه المدارس بالأجهزة والوسائل التعليمية الحديثة.

وتبلغ مخصصات مصر لهذا المشروع من الوكالة الأمريكية للتنمية مبلغ ١١٧,٦٠٠ مليون دولار، وتقدر مخصصات محافظة البحر الأحمر مبلغ ١,٣٠٩ مليون دولار، بنسبة مئوية تقدر بـ ١,١١٪ من إجمالى مخصصات مصر لهذا المشروع.

وتم إنفاق مبلغ ١٠٠ ألف دولار فى الفترة من ١٩٨١ إلى ١٩٨٦، من إجمالى مخصصات المحافظة لهذا المشروع وتقدر بـ ١,٣٠٩ مليون دولار بنسبة مئوية تبلغ ٧,٦٩٪ من إجمالى مخصصات المحافظة لهذا المشروع.

(*) PDS / P / MIS: USAID PROJECTS in Redsea governorate , op. Cit

(**) القيمة بالمليون دولار أمريكي.

ويتضح انخفاض نسبة الإنجاز فى الإنفاق من مخصصات المحافظة لهذا المشروع، حيث بلغت فى الست سنوات الأولى نسبة ٧,٦٣٪، ويتبقى نسبة ٩٢,٣٧، يفترض إنفاقها فى الخمس سنوات المتبقية.

ولذلك فإن نسبة الإنفاق متدنية فى الست سنوات الأولى من الفترة المحددة للانتهاء من المشروع، ولا تتسق مع البرنامج المحدد للمشروع.

٢- المساعدات الفنية للتعليم الأساسى:

يهدف هذا البرنامج إلى تقديم المساعدات الفنية للمدارس التى تنشئها الوكالة الأمريكية للتنمية وهذا البرنامج يرتبط بمشروع التعليم الأساسى السابق.

تقدر قيمة مخصصات مصر لهذا البرنامج ١٢,٤٠٠ مليون دولار، وتقدر قيمة مخصصات محافظة البحر الأحمر مبلغ ٢٣ ألف دولار، بنسبة مئوية ٠,١٨٪ من إجمالى مخصصات مصر لهذا البرنامج.

وتقدر نسبة إنفاق المحافظة فى الفترة من ٨١ - ١٩٨٦ مبلغ عشرة آلاف دولار من إجمالى مخصصات المحافظة لهذا البرنامج وتقدر بـ ٢٣ ألف دولار أى بنسبة مئوية ٤٣,٤٧٪ من إجمالى مخصصات المحافظة لهذا البرنامج.

ويتضح انخفاض نسبة الإنجاز فى الإنفاق من مخصصات المحافظة لهذا البرنامج، حيث بلغت فى الست سنوات الأولى نسبة ٤٣,٤٧٪ ويتبقى نسبة ٥٦,٥٣٪، يفترض إنفاقها فى الخمس سنوات المتبقية، ولذلك فإن نسبة الإنفاق على البرنامج لا تتسق مع الفترة الزمنية المحددة للانتهاء من هذا البرنامج.

ثانياً: محافظة الوادى الجديد:

يوضح الجدول التالى خصائص محافظة الوادى الجديد من حيث عدد السكان وكثافتهم، ونسبة سكان المدن، والنسبة المئوية لمن يعرفون القراءة والكتابة، ومتوسط عدد أفراد الأسرة وذلك فيما يلى:

جدول رقم (٤٣)(*)

خصائص محافظة الوادى الجديد

عدد السكان بالألف نسمة		الكثافة السكانية نسمة / كم٢		سكان المدن ١٩٨٦	معرفة القراءة والكتابة ١٩٨٦	متوسط عدد أفراد الأسرة ١٩٨٦
١٩٧٦	١٩٨٦	١٩٧٦	١٩٨٦	٪	٪	
٨٤,٦٤٥	١١٣,٨٣٨	٠,٢٢	٠,٣١	٤٤	٦٢	٦,٣

مشروعات التعليم الممولة من الوكالة الأمريكية للتنمية فى محافظة الوادى الجديد فى الفترة من ١٩٧٦ إلى ١٩٨٦:

تبلغ عدد المشروعات التى تمولها الوكالة الأمريكية للتنمية فى محافظة الوادى الجديد، أربعة عشر مشروعاً، منها مشروعين يخصان قطاع التعليم، وهذان المشروعان جزء من المشروعات التى تمولها الوكالة الأمريكية للتنمية فى عدد من محافظات مصر.

ويوضح الجدول التالى أهم مشروعات التعليم الخاصة بمحافظة الوادى الجديد وإجمالي المعونة المخصصة لكل مشروع على مستوى الجمهورية، ومخصصات محافظة الوادى الجديد لكل مشروع، ثم جملة ما أنفقته المحافظة من مخصصات المشروع والمدة المحددة لتنفيذ المشروع.

جدول رقم (٤٤)(**)

مشروعات التعليم التى تمولها الوكالة الأمريكية للتنمية فى محافظة الوادى الجديد(***)

رقم المشروع	اسم المشروع	جملة مخصصات المعونة للمشروع فى مصر	مخصصات المعونة للمشروع فى الوادى الجديد	جملة إنفاق المشروع فى الوادى الجديد ٨١ - ١٩٨٦	مدة المشروع من إلى
٠١٣٩,٠١	مشروع التعليم الأساسى (مباني، تجهيزات)	١١٧.٦٠٠	١,٥٧٣	٠,٣٨٠	٨١ - ١٩٩١
٠١٣٩,٠٢	المساعدات الفنية للتعليم الأساسى	١٢,٤٠٠	٠,٠٢٩	٠,٠١٠	٨١ - ١٩٩١
	الإجمالى	١٣٠,٠٠٠	١,٦٠٢	٠,٣٩٠	

(*) تم بمعرفة الباحث من خلال:
PDS / P / MIS: USAID PROJECTS in New Vally governorate Doc, No, 5016 G USAID, Cairo, gune, 1988, P2.

(**) تم بمعرفة الباحث من خلال:
DDS / P / MIS: USAID PROJECTS in New Vally government , op. Cit P.2.

(***) القيمة بالمليون دولار أمريكي.

وفيما يلى دراسة تحليلية للمشروعين الذين يخصان التعليم فى محافظة الوادى الجديد، والممولة من الوكالة الأمريكية للتنمية فى مصر والموضحة فى الجدول السابق وهى:

١- مشروع التعليم الأساسى (مبانى وتجهيزات):

يهدف هذا المشروع إلى تمويل بناء عدد من مدارس التعليم الأساسى بمحافظة الوادى الجديد خاصة بالمناطق النائية والمحرومة وتزويد هذه المدارس بالأجهزة والمعدات والوسائل التعليمية.

وتبلغ مخصصات مصر لهذا المشروع من الوكالة الأمريكية للتنمية مبلغ ١١٧,٦٠٠ مليون دولار، وتقدر مخصصات محافظة الوادى الجديد مبلغ ١,٥٧٣ مليون دولار، بنسبة مئوية تقدر بـ ١,٣٣٪ من إجمالى مخصصات مصر لهذا المشروع.

وتم إنفاق مبلغ ٣٨٠ ألف دولار فى الفترة من ١٩٨١ إلى ١٩٨٦، من إجمالى مخصصات المحافظة لهذا المشروع وتقدر بـ ١,٥٧٣ مليون دولار بنسبة مئوية تبلغ ٢٤,١٥٪.

ويلاحظ انخفاض نسبة الإنجاز فى الإنفاق من مخصصات المحافظة لهذا المشروع، حيث بلغت فى الست سنوات الأولى نسبة ٢٤,١٥٪ ويتبقى نسبة ٧٥,٨٥٪ يفترض إنفاقها فى الخمس سنوات المتبقية، لهذا فإن نسبة الإنجاز لا تتسق مع الفترة الزمنية المحددة للمشروع.

٢- المساعدات الفنية للتعليم الأساسى:

يهدف هذا البرنامج إلى تقديم المساعدات الفنية للمدارس التى تنشئها الوكالة الأمريكية للتنمية وهذا البرنامج يرتبط بمشروع التعليم الأساسى السابق.

وتقدر قيمة مخصصات مصر لهذا البرنامج مبلغ ١٢,٤٠٠ مليون دولار، وتقدر مخصصات محافظة الوادى الجديد مبلغ ٢٩ ألف دولار، بنسبة مئوية ٢,٣٣٪ من إجمالى مخصصات مصر لهذا البرنامج.

وتقدر نسبة إنفاق المحافظة في الفترة من ١٩٨١ إلى ١٩٨٦ مبلغ عشرة آلاف دولار من إجمالي مخصصات المحافظة لهذا البرنامج وتقدر بـ ٢٩ ألف دولار، بنسبة مئوية ٣٤,٤٨٪ من إجمالي مخصصات المحافظة لهذا البرنامج.

ويلاحظ انخفاض نسبة الإنجاز في الإنفاق من مخصصات المحافظة لهذا البرنامج حيث بلغت في الست سنوات الأولى نسبة ٣٤,٤٨٪، يتبقى نسبة ٦٥,٥٢٪ يفترض إنفاقها في الخمس سنوات المتبقية، لهذا فإن نسبة الإنفاق من مخصصات المعونة لا تتسق مع الفترة الزمنية المحددة للانتهاء من البرنامج.

ثالثاً: محافظة مرسى مطروح:

يوضح الجدول التالي خصائص محافظة مرسى مطروح من حيث عدد السكان، وكثافتهم، والنسبة المئوية لمن يعرفون القراءة والكتابة، ومتوسط عدد أفراد الأسرة فيما يلي:

جدول رقم (٤٥)(*)

خصائص محافظة مرسى مطروح

عدد السكان بالألف نسمة		الكثافة السكانية نسمة / كم٢		سكان المدن ١٩٨٦	معرفة القراءة والكتابة ١٩٨٦	متوسط عدد أفراد الأسرة ١٩٨٦
١٩٧٦	١٩٨٦	١٩٧٦	١٩٨٦	٪	٪	
١١٣,٠٠٠	١٦٠,٠٠٠	٣٨	٥٥	٥١	٤٣	٥,٨

مشروعات التعليم الممولة من الوكالة الأمريكية للتنمية في محافظة مرسى مطروح في الفترة من ١٩٧٦ إلى ١٩٨٦:

تبلغ عدد المشروعات التي تمولها الوكالة الأمريكية للتنمية في محافظة مرسى مطروح خمسة عشرة مشروعاً منها مشروعين يخصان قطاع التعليم وهذين

(*) تم بمعرفة الباحث من خلال:

PDS / P / MIS: USAID projects in Marsa Matrouh governorate, Doc. No. 5013 G, Jan. 1988.

المشروعين جزء من المشروعات التى تمولها الوكالة الأمريكية للتنمية فى عدد من محافظات مصر.

ويوضح الجدول التالى أهم مشروعات التعليم الخاصة بمحافظة مرسى مطروح وإجمالى المعونة المخصصة لكل مشروع على مستوى الجمهورية، ومخصصات محافظة مرسى مطروح لكل مشروع، ثم جملة ما أنفقته المحافظة من مخصصات المشروع والمدة المحددة لتنفيذ المشروع.

جدول رقم (٤٦)(*)

مشروعات التعليم التى تمولها الوكالة الأمريكية للتنمية بمحافظة مرسى مطروح(**)

رقم المشروع	اسم المشروع	جملة مخصصات المعونة للمشروع فى مصر	مخصصات المعونة للمشروع فى مرسى مطروح	جملة إنفاق المشروع فى مرسى مطروح ٨١-١٩٨٦	مدة المشروع من إلى
٠١٣٩,٠١	مشروع التعليم الأساسى (مبانى، تجهيزات)	١١٧,٦٠٠	١,١٠٥	٠,١٣٠	٨١-١٩٩١
٠١٣٩,٠٢	المساعدات الفنية للتعليم الأساسى	١٢,٤٠٠	٠,٠٤٠	٠,٠١٠	٨١-١٩٩١
	الإجمالى	١٣٠,٠٠٠	١,١٤٥	٠,١٤٠	

وفيما يلى دراسة تحليلية للمشروعين الذين يخصان التعليم فى محافظة مرسى مطروح، والممولة من الوكالة الأمريكية للتنمية فى مصر والموضحة فى الجدول السابق.

١- مشروع التعليم الأساسي (مباني وتجهيزات):

يمول هذا المشروع بناء مدارس التعليم الأساسى بالمناطق النائية والمحرومة بمحافظة مرسى مطروح وتزويد هذه المدارس بالآلات والأجهزة والوسائل التعليمية.

(*) انظر:
PDS / P / MIS: USAID projects in Marsa Matrouh governorate, op. Cit, P.1.
(**) القيمة بالمليون دولار أمريكي.

وتبلغ مخصصات مصر لهذا المشروع من الوكالة الأمريكية للتنمية مبلغ ١١٧,٦٠٠ مليون دولار، وتقدر مخصصات محافظة مرسى مطروح مبلغ ١,١٠٥ مليون دولار، بنسبة تقدر بـ ٠,٩٣٪ من إجمالى مخصصات مصر لهذا المشروع.

وتم إنفاق مبلغ ١٣٠ ألف دولار فى الفترة من ١٩٨١ إلى ١٩٨٦ من إجمالى مخصصات المحافظة لهذا المشروع وتقدر بـ ١,١٠٥ مليون دولار بنسبة مئوية تبلغ ١١,٧٦٪.

ويتضح انخفاض نسبة الإنجاز فى الإنفاق من مخصصات المحافظة لهذا المشروع، حيث بلغت فى الست سنوات الأولى مبلغ ١١,٧٦٪ ويتبق "نسبة ٧٧,٢٤٪ يفترض إنفاقها فى فترة الخمس سنوات المتبقية، ولذلك فإن نسبة الإنفاق لا تتسق مع الفترة الزمنية المحددة للبرنامج.

٢- المساعدات الفنية للتعليم الأساسى:

ويهدف هذا البرنامج إلى تقديم المساعدات الفنية للمدارس التى تنشئها الوكالة الأمريكية للتنمية،وهذا البرنامج يرتبط بمشروع التعليم الأساسى السابق.

وتقدر قيمة مخصصات مصر لهذا البرنامج مبلغ ١٢,٤٠٠ مليون وتقدر مخصصات محافظة مرسى مطروح مبلغ ٤٠ ألف دولار، بنسبة مئوية ٣,٢٢٪ من إجمالى مخصصات مصر لهذا البرنامج.

وتقدر نسبة إنفاق المحافظة من مخصصات البرنامج فى الفترة من ١٩٨١ - ١٩٨٦، مبلغ عشرة آلاف دولار، من إجمالى مخصصات المحافظة لهذا البرنامج، حيث بلغت فى الست سنوات الأولى نسبة ٢٥٪، ويتبقى نسبة ٧٥٪ يفترض إنفاقها فى الفترة المتبقية، ولهذا فإن نسبة الإنجاز لا تتسق مع الفترة الزمنية المحددة للانتهاء من البرنامج.

رابعاً: محافظتى شمال وجنوب سيناء:

يبين الجدول التالى خصائص شمال وجنوب سيناء من حيث عدد السكان وكثافتهم، والنسبة المئوية لمن يعرفون القراءة والكتابة، ومتوسط عدد أفراد الأسرة، والنسبة المئوية لسكان المدن فيما يلى:

جدول رقم (٤٧)[*]

خصائص محافظتى شمال وجنوب سيناء

عدد السكان بالألف نسمة		الكثافة السكانية نسمة / كم٢		سكان المدن ١٩٨٦	معرفة القراءة والكتابة ١٩٨٦	متوسط عدد أفراد الأسرة ١٩٨٦
١٩٧٦	١٩٨٦	١٩٧٦	١٩٨٦	٪	٪	
١٧٢,١٠٠	٢٠٠,٤٩٣	٣	٤	٥٩	٥١	٥,٢

مشروعات التعليم الممولة من الوكالة الأمريكية للتنمية فى محافظتى شمال وجنوب سيناء فى الفترة من ١٩٧٦ - ١٩٨٦:

تبلغ عدد المشروعات التى تمولها الوكالة الأمريكية للتنمية فى محافظتى شمال وجنوب سيناء، ثمانية عشر مشروعاً، منها ثلاث مشاريع خاصة بقطاع التعليم، منها مشروع يخص محافظات القناة، ومشروعين يعتبرا جزءاً من المشروعات التى تمولها الوكالة فى عدد من محافظات مصر.

ويوضح الجدول التالى أحد مشروعات التعليم الخاصة بمحافظتى شمال وجنوب سيناء، وإجمالى المعونة المخصصة لكل مشروع على مستوى الجمهورية، ومخصصات محافظتى شمال وجنوب سيناء لكل مشروع، ثم جملة ما أنفقته المحافظتيَن من مخصصات المشروع، والمدة المحددة لتنفيذ المشروع.

الجدول رقم (٤٨)[**]

مشروعات التعليم التى تمولها الوكالة الأمريكية بمحافظتى شمال وجنوب سيناء[***]

رقم المشروع	اسم المشروع	جملة مخصصات المعونة للمشروع فى مصر	مخصصات المعونة للمشروع فى شمال سيناء	جملة إنفاق المشروع فى شمال سيناء ٨١ – ١٩٨٦	مدة المشروع من إلى
١٣٦	المساهمة فى تأسيس كلية طب القناة وربطها بخدمة البيئة	١٥,٩٠٠	٠,٦٣٦	٠,٣٨٤	٨٠ – ٨٨
٠١٣٩,٠١	مشروع التعليم الأساسى (مبانى، تجهيزات)	١١٧,٦٠٠	١,٤٤٦	٠,٤٠٠	٨١ – ١٩٩١
٠١٣٩,٠٢	المساعدات الفنية للتعليم الأساسى	١٢,٤٠٠	٠,٠٤٤	٠,٠١١	٨١ – ١٩٩١
	الإجمالى	١٤٥,٩٠٠	٢,١٢٦	٠,٧٩٥	

(*) تم بمعرفة الباحث من خلال:

PDS / P / MIS: USAID projects in Narth Sinai governorate, Doc, No. 5024 G, USAID / Cairo, 1988, P.P. 1-2.

(**) انظر:

PDS / P / MIS: USAD projects in North Sinai government, Op. Cit. P1.

(***) القيمة بالمليون دولار أمريكي.

وفيما يلى دراسة تحليلية لمشروعات التعليم فى محافظتى شمال وجنوب سيناء، والممولة من الوكالة الأمريكية للتنمية فى مصر والموضحة فى الجدول السابق.

١- المساهمة فى تأسيس كلية طب القناة، وربطها بخدمة البيئة:

يهدف هذا المشروع إلى مساعدة جامعة قناة السويس على تأسيس كلية طب، ويسهم المشروع فى تحقيق التكامل والتنسيق بين كلية الطب وبين وزارة الصحة، عن طرق عمل برنامج تدريبى متكامل لأطباء محافظات القناة.

علاوة على ذلك يقوم المشروع بتمويل تطوير ٣٠ مستشفى حتى تصبح صالحة لتدريب طلاب كلية الطب، كما يهدف هذا المشروع أيضاً إلى تزويد وزارة الصحة بالآلات الطبية الحديثة.

يلاحظ أن إجمالى مخصصات هذا المشروع ١٥,٩٠٠ مليون دولار، وإجمالى مخصصات محافظتى شمال وجنوب سيناء ٦٣٦ ألف دولار بنسبة مئوية تقدر بـ ٤٪ من إجمالى مخصصات محافظات القناة لهذا المشروع.

وتم إنفاق مبلغ ٣٨٤ ألف دولار فى الفترة من ٨٠ إلى ١٩٨٦ من إجمالى مخصصات محافظتى شمال وجنوب سيناء وتبلغ ٦٣٦ ألف دولار بنسبة مئوية ٦٠,٣٧٪.

ويلاحظ أن نسبة الإنفاق فى الست سنوات الأولى بلغت ٦٠,٣٧٪، ويتبقى نسبة ٣٩,٦٣٪ يفترض إنفاقها فى المدة المتبقية وهى عامين ولهذا فإن نسبة الإنجاز فى الإنفاق من مخصصات المعونة لا تتسق مع الفترة الزمنية المحددة للمشروع.

٢- مشروع التعليم الأساسى (مبانى وتجهيزات):

يمول هذا المشروع بناء مدارس خاصة بالتعليم الأساسى فى محافظتى شمال وجنوب سيناء خاصة فى المناطق المحرومة والنائية وتزويد هذه المدارس بالأجهزة والمعدات والوسائل التعليمية الحديثة.

وتبلغ مخصصات مصر لهذا المشروع من الوكالة الأمريكية للتنمية مبلغ ١١٧,٦٠٠ مليون دولار، وتقدر مخصصات محافظتي شمال وجنوب سيناء مبلغ ١,٤٤٦ مليون دولار بنسبة مئوية ١,٢٢٪ من إجمالي مخصصات مصر لهذا المشروع.

وتم إنفاق مبلغ ٤٠٠ ألف دولار في الفترة من ٨١ - ١٩٨٦ من إجمالي مخصصات المحافظة لهذا المشروع وتقدر بـ ١,٤٤٦ مليون دولار بنسبة مئوية ٢٧,٦٦٪ من إجمالي مخصصات المحافظة لهذا المشروع.

ويتضح انخفاض نسبة الإنجاز في الإنفاق من مخصصات المشروع حيث بلغت في الست سنوات الأولى نسبة ٢٧,٦٦٪ ويتبقى نسبة ٧٢,٣٤٪ يفترض إنفاقها في الخمس سنوات المتبقية، ولهذا فإن نسبة الإنفاق لا تتسق مع الفترة الزمنية المحددة للمشروع.

٣- المساعدات الفنية للتعليم الأساسي:

ويهدف هذا البرنامج إلى تقديم المساعدات الفنية للمدارس التي تنشئها الوكالة الأمريكية للتنمية، وهذا البرنامج يرتبط بمشروع التعليم الأساسي السابق.

وتقدر قيمة مخصصات مصر لهذا البرنامج مبلغ ١٢,٤٠٠ مليون دولار،وتقدر مخصصات محافظتي شمال وجنوب سيناء ٤٤ ألف دولار، بنسبة مئوية ٠,٣٥٪ من إجمالي مخصصات مصر لهذا البرنامج.

وتقدر نسبة إنفاق المحافظة من مخصصات البرنامج في الفترة من ٨١ إلى ١٩٨٦ مبلغ ١١ ألف دولار من إجمالي مخصصات المحافظة لهذا البرنامج وتبلغ ٤٤ ألف دولار بنسبة مئوية تقدر بـ ٢٥٪.

ويتضح انخفاض نسبة الإنجاز في الإنفاق من مخصصات المحافظة لهذا البرنامج، حيث بلغت في الست سنوات الأولى ٢٥٪ ويتبقى نسبة ٧٥٪ يفترض إنفاقها في الخمس سنوات المتبقية ولذلك فإن نسبة الإنجاز لا تتسق مع الفترة الزمنية المحددة للانتهاء من البرنامج.

ملاحظات على أوجه إنفاق المعونة الموجهة إلى قطاع التعليم في محافظات مصر:

قامت الوكالة الأمريكية للتنمية في مصر بدراسة مفصلة لمحافظات مصر شملت المحاور الآتية:

الموقع: تحديد موقع كل محافظة وأهميته وخصائص الموقع الجغرافي لكل محافظة ثم تقسيم محافظات مصر إلى محافظات صناعية، ومحافظات زراعية، ومحافظات ساحلية، ومحافظات صحراوية وأخرى سياحية.

ومن الملاحظ أن المدارس التي تشيدها الوكالة الأمريكية للتنمية ذات شروط وتصميمات موحدة، تتشابه فيها المدارس المشيدة في البيئة الصحراوية مع مثيلاتها في البيئة الزراعية والصناعية كذلك أيضًا كان بناء المنهج الدراسي لا يدعم المصادر الاقتصادية الرئيسة في كل محافظة.

السكان: تشير الإحصاءات التي لدى الوكالة الأمريكية إلى عدد سكان كل محافظة، ومعدل الزيادة السكانية، ونسبة سكان الريف إلى المدن، ومتوسط عدد أفراد الأسرة، ونسبة الأمية في كل محافظة.

والملاحظ أن توزيع مخصصات المعونة على محافظات مصر لا يتم على أساس الكثافة السكانية في كل محافظة، لهذا نجد أن محافظات ذات كثافة متوسطة أو قليلة حصلت على نسبة أكبر من المحافظات ذات الكثافة المرتفعة من مخصصات المعونة.

الزراعة والصناعة: تشير إحصاءات الوكالة الأمريكية للتنمية، إلى مساحة الأراضي الزراعية والمحاصيل الزراعية الرئيسة، والمواد الخام وأهم الصناعات في كل محافظة.

ويلاحظ بعد جمع هذه المعلومات الخاصة بالزراعة والصناعة، بأن التعليم الزراعى والصناعى لم يحظ بدعم من جانب الوكالة الأمريكية.

دراسة مقارنة لمحافظات مصر عينة الدراسة، من حيث حجم مخصصات المعونة الأمريكية الموجهة لقطاع التعليم، ومعدل الإنجاز فى إنفاقها:

تناول هذا الفصل بالدراسة والتحليل، مخصصات المعونة الأمريكية لقطاع التعليم فى كل محافظة منفردة من المحافظات عينة الدراسة من حيث: إجمالى المعونة لكل محافظة، والمشروعات التى تمول عن طريقها، والفترة الزمنية المحددة لهذه المشروعات، نسبة مخصصات كل محافظة لإجمالى مخصصات مصر، ونسبة الإنجاز فى كل مشروع.

وفيما يلى دراسة مقارنة بين محافظات مصر عينة الدراسة من حيث: إجمالى المعونة الأمريكية الموجهة إلى قطاع التعليم فى كل محافظة، ومعدل الإنجاز فى الإنفاق من مخصصات كل محافظة فى الفترة ما بين، ٨١ - ١٩٨٦، كذلك مقارنة نسبة الإنجاز بين محافظات مصر فى المشروعات الموحدة التى تمول فى أكثر من محافظة فيما يلى:

يبين الجدول رقم (٤٩) إجمالى مخصصات قطاع التعليم من المعونة الأمريكية ومعدل الإنجاز فى الإنفاق فى كل محافظة فى الفترة من ١٩٨١ - ١٩٨٦ وعدد مشروعات التعليم.

جدول رقم (٤٩)(*)

مقارنة لمخصصات المعونة الأمريكية الموجهة لقطاع التعليم فى محافظات مصر عينة الدراسة(**)

المحافظة	عدد مشروعات التعليم الممولة من المعونة	مخصصات قطاع التعليم فى المحافظة من المعونة الأمريكية ما بين ٨٠-١٩٩١	إجمالى إنفاق المحافظة من مخصصات المعونة ما بين ٨١-١٩٨٦	النسبة المئوية لإنفاق المحافظة ما بين ٨١-١٩٨٦
الإسكندرية	٦	٢١,٢٩٣	١٥,٩٣٠	٧٤,٨٪
الدقهلية	٤	٦,١٢٦	٢,٦٩٦	٤٤٪
دمياط	٣	٢,١٥٠	٢,٥١٠	٢٣,٧٪
البحيرة	٣	١٣,٢٣٩	٩,٢٧٠	٧٠٪
الإسماعيلية	٥	١٣,٥٥٨	١٠,٠٨٧	٧٤,٣٪
القليوبية	٣	٥,٥٧٦	١,٨٦٤	٣٣,٣٪
المنوفية	٤	٩,٢٤٨	٢,٠٤٠	٢٢٪
كفر الشيخ	٢	٥,٦٢٢	٣,٦٣٠	٦٤,٥٪
الفيوم	٢	٨,٧٠٦	٥,١٧٣	٥٩,٤٪
المنيا	٣	١٤,٧٨٦	٨,٨٠٧	٥٩,٥٪
أسوان	٢	٢,١١٥	٠,٤٦٤	٢١,٩٪
البحر الأحمر	٢	١,٣٣٢	٠,١١٠	٨,٢٪
الوادى الجديد	٢	١,٦٠٢	٠,٣٩٠	٢٤,٣٪
مرسى مطروح	٢	١,١٤٥	٠,١٤٠	١٢,٢٪
شمال وجنوب سيناء	٣	٢,١٣٦	٠,٧٩٥	٣٧,٣٪

ومن دراسة الجدول رقم (٤٩) يتضح الحقائق التالية:

- تستأثر محافظة الإسكندرية بعدد ست مشروعات تمول عن طريق المعونة الأمريكية وتأتى محافظة الإسماعيلية فى المرتبة الثانية وبها خمس مشروعات.

(*) انظر:

USAID projects in: Alexandria, Dakahlia, Damietta, Beheira, Ismailia, Qalubia, Menoufia, Kaf El Shekh, Fayoum, Menia, Aswan, Redsea, New Vally, Marsa Matrouh, North Sinai.

(**) القيمة بالمليون دولار أمريكي.

- تحتل المرتبة الثالثة كل من الدقهلية والمنوفية وعدد المشاريع الممولة عن طريق المعونة تبلغ أربع مشروعات.

وفي المرتبة الرابعة تأتي محافظات: دمياط، البحيرة، القليوبية، المنيا، شمال وجنوب سيناء من حيث المشروعات الممولة عن طريق المعونة الأمريكية، ويبلغ عدد المشروعات بها ثلاث مشروعات.

وتأتي في المرتبة الخامسة محافظات: كفر الشيخ، الفيوم، أسوان، البحر الأحمر، الوادي الجديد، مرسى مطروح من حيث عدد المشروعات الممولة عن طريق المعونة وعددها مشروعان.

ويلاحظ أن المبالغ المخصصة لكل محافظة لا توزع على أساس الكثافة السكانية فيما عدا محافظة الإسكندرية، فعلى سبيل المثال نجد أن مخصصات محافظة الإسماعيلية أكثر من مخصصات كل من القليوبية، الفيوم والدقهلية رغم أن عدد سكان الإسماعيلية أقل من عدد سكان تلك المحافظات.

كذلك لا يتم تخصيص المبالغ لكل محافظة على أساس النسبة المئوية لغير المتعلمين في كل محافظة، وبالتالي نجد أن بعض المحافظات التي ترتفع بها نسبة المتعلمين تحظى بمبالغ مالية أكبر من المحافظات التي بها عدد أقل من المتعلمين وعلى سبيل المثال تبلغ نسبة المتعلمين في محافظة الإسماعيلية ٥٨٪ بينما تبلغ نسبة المتعلمين في محافظة القليوبية ٥٤٪ في الفترة من ١٩٨٠ - ١٩٨٨م.

النسب المئوية لإجمالي إنفاق المحافظات من مخصصات المعونة الأمريكية الموجهة لقطاع التعليم في الفترة من ١٩٨١ - ١٩٨٦م:

يلاحظ من الجدول السابق أن محافظة الإسكندريه تأتي في المرتبة الأولى من حيث الإنجاز في الإنفاق من مخصصات المعونة الأمريكية الموجهة لقطاع التعليم، تليها محافظة الإسماعيلية ثم تليها محافظة البحيرة، بنسب مئوية تتراوح ما بين ٧٠٪ إلى ٧٤,٨٪.

ثم تحتل محافظة كفر الشيخ المرتبة الرابعة من حيث الإنجاز في الإنفاق من مخصصات المعونة حيث بلغت نسبة ٦٤,٥٪.

وتأتى محافظتى الفيوم والمنيا فى المرتبة الخامسة بنسب ٥٩,٥٪ ، ٥٩,٤٪ على التوالى، وتليها محافظة الدقهلية بنسبة ٤٤٪.

أما المحافظات التى تقل معدلات الإنجاز فيها عن ٤٠٪ هى بالترتيب من النسبة الأعلى إلى الأقل كما هو موضح فى الجدول رقم (٤٩) شمال وجنوب سيناء، القليوبية، الوادى الجديد، دمياط، المنوفية، أسوان.

محافظات تقل معدلات الإنجاز فيها عن ٢٠٪ وهى على التوالى: البحر الأحمر، مرسى مطروح، ويلاحظ أن محافظات الحدود تقل بها نسبة الإنجاز فى الإنفاق من مخصصات المعونة، رغم توافر الأرض الصحراوية التى يمكن أن تشيد عليها المدارس.

مقارنة بين بعض المحافظات من حيث أوجه إنفاق مخصصات المعونة الموجهة لمشروع التدريب المهنى لرفع الإنتاجية:

ويبين الجدول التالى، مخصصات كل محافظة لمشروع التدريب المهنى لرفع الإنتاجية، وجملة إنفاق المحافظة من مخصصات المشروع فى الفترة من ١٩٨١ - ١٩٨٦م والنسبة المئوية لإنفاق المحافظة فى نفس الفترة.

جدول رقم (٥٠)(*)

مخصصات المعونة الأمريكية لبعض المحافظات لمشروع التدريب المهنى لرفع الإنتاجية ومعدل انفاقها(**)

المحافظة	مخصصات مشروع التدريب المهنى للمحافظة ما بين ٨١ - ١٩٨٨	جملة إنفاق المحافظة من مخصصات المشروع ما بين ٨١ - ١٩٨٦	النسبة المئوية لإنفاق المحافظة فى الفترة من ٨١ - ١٩٨٦
الإسكندرية	١٢,٣٠٠	٨,٥٠٠	٦٩٪
الدقهلية	٠,٠٥٠	٠,٠٥٠	١٠٠٪
دمياط	٠,٠٥٠	٠,٠٥٠	١٠٠٪
البحيرة	٠,١٠٠	٠,٠٤٠	٤٠٪
الإسماعيلية	٠,١٠٠	٠,٠٣٦	٣٦٪

ويتضح من الجدول السابق ما يلى:

(*) تم بمعرفة الباحث من خلال

USAID projects in: Alexandria, Dakahia, Damietta, Beheira, Ismailia.

(**) القيمة بالمليون دولار أمريكي.

- تستأثر محافظة الإسكندرية بأكبر قدر من مخصصات المعونة الموجهة إلى مصر وذلك لأن بها مركز تدريب رئيس، ولكنها تحتل المرتبة الثالثة من حيث نسبة الإنجاز في الإتفاق لمخصصات المشروع.

- تحتل محافظتي الدقهلية ودمياط المرتبة الأولى من حيث الإنجاز في الإنفاق لمخصصات المشروع حيث بلغت نسبة الإنجاز ١٠٠٪.

- تأتي البحيرة في المرتبة الرابعة بنسبة ٤٠٪ وتليها الإسماعيلية، بنسبة ٣٦٪ رغم إن المبلغ المخصص للمحافظتين متساوى في القيمة، وهذا يفسر أن هناك تعثر في الإنفاق في هاتين المحافظتين لمخصصات المشروع.

كذلك يتضح أن محافظتي البحيرة والإسماعيلية، طلبتا تخصيص هذا المبلغ للتدريب دون إعداد جيد ودون دراسة لاحتياجات المحافظة في مجال التدريب في الفترة الزمنية المحددة للمشروع.

مقارنة بين بعض محافظات مصر لأوجه إنفاق مخصصات المعونة الأمريكية الموجهة لبرنامج منح السلام:

ويبين الجدول التالي مخصصات كل محافظة لبرنامج منح السلام ومدة البرنامج وجملة إنفاق المحافظة من مخصصات البرنامج في الفترة من ١٩٨١ - ١٩٨٦، والنسبة المئوية لإنفاق المحافظة في نفس الفترة.

جدول رقم (٥١)(*)

مخصصات بعض المحافظات لبرنامج منح السلام من المعونة الامريكية(**)

المحافظة	مخصصات برنامج منح السلام للمحافظة ما بين ٨١-١٩٨٨	جملة إنفاق المحافظة من مخصصات المشروع ما بين ٨١-١٩٨٦	النسبة المئوية لإنفاق المحافظة في الفترة من ٨١-١٩٨٦
الإسكندرية	٦,٦٩٣	٦,٢٢٢	٪٩٢,٩
الدقهلية	٠,٩٥٦	٠,٨٩٠	٪٩٣
الإسماعيلية	٠,٤٧٨	٠,٤٤٤	٪٩٢,٨
القليوبية	٠,٤٧٨	٠,٤٤٤	٪٩٢,٨
المنوفية	٠,٩٥٦	٠,٨٩٠	٪٩٣

(*) تم بمعرفة الباحث من خلال
USAID projects in: Alexandria, Dakahlia, Ismsilia, Qalubia, Menoufia.
(**) القيمة بالمليون دولار أمريكي.

ويتضح من الجدول السابق ما يلي:

– نسبة الإنجاز في الإنفاق في الخمس محافظات يتعدى نسبة ٩٢٪، في الفترة ما بين عامي ١٩٨١ - ١٩٨٦، وقد يعزى مواءمة الإنفاق من مخصصات المشروع مع الفترة الزمنية المحددة للبرنامج أن الجانب الأمريكي هو الذي يتولى الإنفاق، ومثل هذا البرنامج لا يحتاج إلى موافقات إدارية معقدة.

- مشروع التدريب المهني لرفع الإنتاجية والذي سبق الحديث عنه، رغم تشابهه مع هذا البرنامج إلا أن نسب الإنجاز تفاوتت من محافظة إلى أخرى، ويتولى إدارة المشروع مصريون.

– عندما تساوى مبلغ البرنامج المخصص لمحافظتي الإسماعيلية والقليوبية، تساوت أيضاً نسبة الإنفاق من البرنامج.

– تستأثر محافظة الإسكندرية بنسبة كبيرة من مخصصات البرنامج وضعف المبالغ المخصصة للمحافظات الأخرى، رغم وجود الجامعات بتلك المحافظات، ومعظم المستفيدين من هذا البرنامج هم أعضاء هيئة التدريس بالجامعات.

– يلاحظ أن معظم المحافظات المستفيدة من مخصصات البرنامج، هي محافظات الوجه البحري، رغم وجود الجامعات في الوجه القبلي.

مقارنة بعض محافظات مصر من حيث أوجه إنفاق مخصصات المعونة الموجهة للبرنامج التدريبي لتطوير اللغة الانجليزية:

ويوضح الجدول التالي مخصصات كل محافظة للبرنامج التدريبي لتطوير اللغة الانجليزية، وجملة إنفاق المحافظة من مخصصات البرنامج في الفترة من ٨١ - ١٩٨٦م والنسبة المئوية لإنفاق المحافظة في نفس الفترة.

جدول رقم (٥٢)(*)

مخصصات بعض المحافظات للبرنامج التدريبي لتطوير اللغة الانجليزية من المعونة الأمريكية(**)

المحافظة	مخصصات برنامج تطوير اللغة الإنجليزية في الفترة ما بين ٨١- ١٩٨٨	جملة إنفاق المحافظة من مخصصات المشروع ما بين ٨١ - ١٩٨٦	النسبة المئوية لإنفاق المحافظة في الفترة من ٨١-١٩٨٦
الإسكندرية	٠,٠٥٠	لا شئ	لا شيء
المنوفية	٤,٠٠٠	٤,٠٠٠	لا شيء

(*) تم بمعرفة الباحث من خلال:
USAID projects in: Alexandria, Menoufia.

(**) القيمة بالمليون دولار أمريكي.

ويتضح من الجدول السابق ما يلى:

- لم تنفق المحافظتان شيئا فى العام الأول والثانى، ويعزى ذلك كما هو ثابت فى الجزء الخاص بالمشروعين لدى الوكالة الأمريكية للتنمية إلى أن الإعداد للبرنامج لم يبدأ إلا بعد الموافقة على تخصيص المبلغ الخاص بالبرنامج وبذلك، أهدر عامان من الفترة الزمنية المحددة للبرنامج مما أثر على كمية الإنفاق فى الفترة المتبقية.

مقارنة بين محافظة الإسماعيلية ومحافظتى شمال وجنوب سيناء فى إنفاق مخصصات المعونة الأمريكية لتأسيس كلية طب القناة، وربطها بخدمة البيئة:

ويبين الجدول التالى مخصصات محافظة الإسماعيلية لتأسيس كلية طب القناة، ومخصصات محافظتى شمال وجنوب سيناء من أجل تمويل مساهمة كلية الطب فى خدمة البيئة بالمحافظتين، وجملة إنفاق كل محافظة من مخصصات البرنامج فى الفترة من ٨١ - ١٩٨٦، والنسب المئوية لإنفاق كل محافظة فى نفس الفترة.

جدول رقم (٥٣)(*)

مخصصات محافظات الإسماعيلية وشمال وجنوب سيناء من المعونة الأمريكية لتأسيس كلية طب القناة(**)

المحافظة	مخصصات تأسيس كلية طب القناة وربطها بخدمة البيئة فى الفترة ما بين ٨١ - ١٩٩٠	جملة إنفاق المحافظة من مخصصات المشروع ما بين ٨١ - ١٩٨٦م	النسبة المئوية لإنفاق المحافظة فى الفترة من ٨١ - ١٩٨٦م
الإسماعيلية	١١,١٣٠	٩,٣٦٠	٨٤٪
شمال وجنوب سيناء	٠,٦٣٦	٠,٣٨٤	٦٠٪

(*) تم بمعرفة الباحث من خلال:

USAID projects in: Ismailia, North Sinai.

(**) القيمة بالمليون دولار امريكي.

ويوضح الجدول السابق ما يلي:

- اعتماد الوكالة الأمريكية للمعونة المخصصة لتأسيس كلية طب القناة، صحبها اعتماد مخصصات لخدمة البيئة وهذا أدى إلى ارتفاع نسبة الإنجاز في الإنفاق من مخصصات محافظة الإسماعيلية لتأسيس الكلية وانخفاض نسبة الإنجاز في الإنفاق لمخصصات محافظتي شمال وجنوب سيناء.

وهذا وضع طبيعي لأن الكلية بدأت في استكمال مؤسساتها ثم وجهت خدماتها لخدمة البيئة في المرحلة التالية.

مشروعات تمولها الوكالة الأمريكية ولم تنفذ إلا في محافظة واحدة فقط:

ويبين الجدول التالي مشروعين:

المشروع الأول: خصص لمحافظة الإسكندرية، ويعرف ببرامج التدريب غير المحددة، ويوضح الجدول إجمالي مخصصات المحافظة، وجملة إنفاق المشروع في الفترة من ٨٥ - ١٩٨٦م والنسبة المئوية لإنفاق المشروع في نفس الفترة.

المشروع الثاني: خصص لمحافظة المنيا وهو مشروع التطوير التكنولوجي والتنمية البشرية ويوضح الجدول التالي إجمالي مخصصات المحافظة، وجملة إنفاق المشروع من عام ٧٧ - ١٩٨٦م، والنسبة المئوية لإنفاق المشروع في نفس الفترة.

جدول رقم (٥٤)(*)

المشروعات التي تنفرد بها محافظتي الإسكندرية والمنيا وتمول من المعونة الأمريكية(**)

المحافظة	اسم المشروع والفترة الزمنية المحددة له	مخصصات مصر	مخصصات المحافظة	جملة إنفاق المحافظة وتاريخ الإنفاق	النسبة المئوية والفترة الزمنية
الإسكندرية	برامج التدريب غير المحددة ٨٥ - ١٩٩١	٣,٠٠٠	٠,٥٠٠	٠,٠٣١	٦,٢٪ من ٨٥ إلى ١٩٨٦
المنيا	التطوير التكنولوجي والتنمية البشرية ٧٧ - ٨٨	٣٤,٨٦٣	٢.٠٣١	١,٩١٨	٩٤,٤٪ من ٧٧ - ٨٦

(*) تم بمعرفة الباحث من خلال:

USAID projects in: Alexandria, Menia.

(**) القيمة بالمليون دولار أمريكي.

ويتضح من الجدول السابق ما يلي:

- أن مخصصات برامج التدريب الغير محددة لمصر تبلغ ٣ مليون دولار لم تستفد من هذه البرامج سوى محافظة الإسكندرية، ويظل المبلغ المتبقي من مخصصات المعونة لهذه البرامج دون الاستفادة منه.

- مخصصات برامج التطوير التكنولوجي والتنمية البشرية ٣٤,٨٦٣ مليون دولار لم تستفد منه سوى محافظة المنيا، ويظل المبلغ المتبقي من مخصصات البرنامج يدخل ضمن الأرقام المعلنة لإجمالي المعونة لمصر دون الاستفادة منه.

مشروع التعليم الأساسي الذي تموله الوكالة الأمريكية للتنمية البشرية وينفذ في معظم محافظات مصر:

ويوضح الجدول التالي إجمالي مخصصات كل محافظة من المعونة الأمريكية لهذا المشروع وجملة ما أنفق من مخصصات المشروع في الفترة من ٨١ - ١٩٨٦م، والنسب المئوية لإنفاق المشروع في نفس الفترة.

جدول رقم (٥٥)(*)

جدول المعونة الأمريكية الموجهة للتعليم الأساسي في محافظات مصر عينة الدراسة(**)

المحافظة	مخصصات مشروع التعليم الأساسي للمحافظة ما بين ٨١ - ١٩٩١م	جملة إنفاق المحافظة من مخصصات المشروع ما بين ٨١ - ١٩٨٦م	النسبة المئوية لإنفاق المحافظة في الفترة ما بين ٨١ - ١٩٨٦م
الإسكندرية	١,٠٠٠	٠,٩٨٠	٪٩٨
الدقهلية	٤,٢٢٠	١,٥٢٠	٪٣٦
دمياط	١,٩١٠	٠,٤١٠	٪٢١,٤
البحيرة	١٢,٢٩٩	٩,٠١٠	٪٧٣,٢
الإسماعيلية	١,٧١٠	٠,٢١٧	٪١٢,٦
القليوبية	٤,٤٤٢	١,٢٥٠	٪٢٨

(*) تم بمعرفة الباحث من خلال:

USAID projects in: Alexandria, Dakahlia, Damietta, Beheira, Ismailia, Qalubia, Menoufia, Kaf El Shekh, Fayoum, Menia, Aswan, Redsea, New Vally, Marsa Matrouh, North Sinai.

(**) القيمة بالمليون دولار أمريكي.

المحافظة	مخصصات مشروع التعليم الأساسي للمحافظة ما بين ٨١-١٩٩١م	جملة إنفاق المحافظة من مخصصات المشروع ما بين ٨١-١٩٨٦م	النسبة المئوية لإنفاق المحافظة فى الفترة ما بين ٨١-١٩٨٦م
المنوفية	٣,٧١٠	١,٠٠٠	٢٦,٩٪
كفر الشيخ	٥,١٥٧	٣,٥١٠	٦٨٪
الفيوم	٨,٣١٠	٥,٠٧٠	٦١٪
المنيا	١٢,٠٧٥	٦,٧١٠	٥٥,٥٪
أسوان	١,٩١٠	٠,٤١٠	٢١,٤٪
البحر الأحمر	١,٣٠٩	٠,١٠٠	٧,٦٪
الوادى الجديد	١,٥٧٣	٠,٣٨٠	٢٤٪
مرسى مطروح	١,١٠٥	٠,١٣٠	١١,٧٪
شمال وجنوب سيناء	١,٤٤٦	٠,٤٠٠	٢٤,٦٪

ويتضح من الجدول السابق ما يلى:

- المعونة المخصصة لمحافظات الإسكندرية، الدقهلية، المنوفية، لا تتناسب مع عدد سكان هذه المحافظات.

- محافظة البحيرة تحتل المرتبة الأولى من حيث، حصولها على أكبر مبلغ من المعونة الموجهة للتعليم الأساسى فى المحافظات عينة الدراسة، ولكنها تحتل المرتبة الثانية من حيث الإنجاز فى الإنفاق من مخصصات المعونة التى بلغت ٧٣,٢٪.

- محافظة الإسكندرية تحتل المرتبة الأخيرة من حيث، حصولها على أقل مبلغ من المعونة الأمريكية الموجهة للتعليم الأساسى، ولكنها تحتل المرتبة الأولى من حيث نسبة الإنجاز فى الإنفاق من مخصصات المعونة حيث بلغت نسبة الإنجاز ٩٨٪.

- تحتل محافظة المنيا المرتبة الثانية من حيث قيمة مبلغ المعونة الموجهة للتعليم الأساسى فى المحافظات عينة الدراسة ولكنها تأتى فى المرتبة الرابعة من حيث الإنجاز فى الإنفاق من مخصصات المعونة حيث بلغت ٥٥,٥٪ وهذا رغم تقارب مخصصات محافظة المنيا من مخصصات محافظة البحيرة.

– أقل محافظات مصر سكاناً هي أقلها في نسبة الإنجاز في الإنفاق من مخصصات المعونة وهي كالتالي: محافظة البحر الأحمر بلغ عدد سكانها ٩٠,٤٩١ نسمة عام ١٩٨٦[٤] وبلغ معدل إنجازها في الإنفاق من مخصصات المعونة ٧,٦٪ وهي أقل المحافظات في عينة الدراسة في استخدام مخصصات المعونة وأقلها من حيث عدد السكان.

– محافظة مرسى مطروح ثالثة محافظات مصر من حيث قلة عدد سكانها وتبلغ نسبة إنجازها من مخصصات المعونة الموجهة للتعليم الأساسي نسبة ١١,٧٪ حيث بلغ عدد سكانها ١٦٠,٥٧٦ عام ١٩٨٦م[٥] وهي تأتي في المرتبة الثانية من حيث قلة استخدامها لمخصصات المعونة الأمريكية في مجال التعليم الأساسي.

– محافظة الوادى الجديد ثانية محافظة مصر من حيث قلة عدد سكانها حيث بلغ عدد سكانها ١١٣,٨٣٨ نسمة عام ١٩٨٦م[٦] وتقدر نسبة إنجازها من مخصصات المعونة الأمريكية الموجهة للتعليم الأساسي ٢٤٪ وتأتي في المرتبة الرابعة من حيث قلة استخدامها لمخصصات المعونة الأمريكية في هذا المجال.

– محافظة الإسماعيلية رابعة محافظات مصر من حيث قلة عدد السكان، حيث بلغ عدد سكانها ٥٤٤,٤٧٢ نسمة عام ١٩٨٦م[٧] وتقدر نسبة إنجازها من مخصصات المعونة الأمريكية الموجهة للتعليم الأساسي ١٢,٦٪ وتأتي في المرتبة الثالثة من حيث قلة استخدامها لمخصصات المعونة الأمريكية.

– محافظة دمياط خامسة محافظات مصر من حيث قلة سكانها، حيث بلغ ٧٤١,٠٠٠ نسمة عام ١٩٨٦م[٨] وتقدر نسبة إنجازها من مخصصات المعونة الأمريكية الموجهة للتعليم الأساسي ٢١,٤٪ وتأتي في المرتبة الخامسة من حيث قلة استخدامها لمخصصات المعونة الأمريكية في مجال التعليم الأساسي.

ويلاحظ أن هناك ارتباط بين قلة عدد سكان المحافظات وقلة الإنجاز من مخصصات المعونة الموجهة إلى التعليم الأساسي، فكلما قل عدد سكان المحافظة قلت نسبة الإنجاز.

ولا يوجد ارتباط بين حجم مخصصات المعونة ونسبة الإنجاز، فمحافظة الإسكندرية مخصصاتها قليلة ولكن نسبة إنجازها مرتفعة، ومحافظة البحيرة مخصصاتها كبيرة ونسبة إنجازها مرتفعة.

برنامج المساعدات الفنية للتعليم الأساسي الذى تموله الوكالة الأمريكية للتنمية وينفذ فى معظم محافظات مصر.

ويوضح الجدول التالى إجمالي مخصصات كل محافظة لبرنامج المساعدات الفنية للتعليم الأساسي، وجملة ما أنفق من مخصصات المشروع فى الفترة من ١٩٨١ - ١٩٨٦، والنسبة المئوية لإنفاق المشروع فى نفس الفترة.

جدول رقم (٥٦)(*)

مخصصات محافظات مصر عينة الدراسة لبرنامج المساعدات الفنية للتعليم الأساسي الذى تموله الوكالة الأمريكية(**).

المحافظة	مخصصات لبرنامج المساعدات الفنية للتعليم الأساسى فى الفترة ما بين ٨١-١٩٩١م	جملة إنفاق المحافظة من مخصصات المشروع فى الفترة ما بين ٨١-١٩٨٦م	النسبة المئوية لإنفاق المحافظة فى الفترة من ٨١-١٩٨٦م
الإسكندرية	٠,٧٥٠	٠,١٩٧	٢٦,٢٪
الدقهلية	٠,٩٠٠	٠,٢٣٦	٢٦,٢٪
دمياط	٠.١٩٠	٠,٠٥٠	٢٦,٣٪
البحيرة	٠,٨٤٠	٠,٢٢٠	٢٦,١٪
الإسماعيلية	٠,١٤٠	٠,٠٣٦	٢٥,٧٪
القليوبية	٠,٦٤٧	٠,١٧٠	٢٦,٢٪
المنوفية	٠,٥٧٢	٠,١٥٠	٢٦,٢٪
كفر الشيخ	٠,٤٦٥	٠,١٢٠	٢٥,٨٪
الفيوم	٠,٣٩٦	٠,١٠٣	٢٦٪
المنيا	٠,٦٨٠	٠,١٧٩	٢٦,٣٪
أسوان	٠,٢٥٠	٠,٠٥٤	٢٦٣٪
البحر الأحمر	٠,٠٢٣	٠,٠١٠	٣٣,٣٪
الوادى الجديد	٠,٠٢٩	٠,٠١٠	٣٤,٤٪
مرسى مطروح	٠,٠٤٠	٠,٠١٠	٢٥٪
شمال وجنوب سيناء	٠,٠٤٤	٠,٠١١	٢٥٪

(*) تم بمعرفة الباحث من خلال

USAID projects in: Alexandria, Dakahlia, Damietta, Beheira, Ismailia, Qalubia, Menoufia, Kaf El Shekh, Fayoum, Menia, Aswan, Redsea, New Vally, Marsa Matrouh, North Sinai.

(**) القيمة بالمليون دولار أمريكي.

ويتضح من الجدول السابق ما يلي:

- نسبة الإنجاز في الإنفاق من مخصصات البرنامج منخفضة فهي تصل في أعلى المحافظات من حيث نسبة الإنفاق نسبة ٣٤,٤٪ في محافظة الوادى الجديد، رغم انخفاض معدلات الإنجاز في الإنفاق من المعونة المخصصة للتعليم الأساسي والسابق الإشارة إليها في الجدول رقم (٥٥).

- تأتي محافظة البحر الأحمر في المرتبة الثانية من حيث نسبة الإنجاز في الإنفاق من مخصصات المعونة حيث بلغت ٣٣,٣٪ رغم انخفاض معدلات الإنجاز في الاتفاق من المعونة المخصصة للتعليم الأساسي إلى أقل المحافظات استخداماً لها كما هو موضح في الجدول رقم (٥٥).

- تتقارب معدلات الإنجاز في الإنفاق في باقي المحافظات حيث تتراوح نسبة الاستخدام ما بين ٢٥٪ - ٢٦,٣٪.

ويلاحظ أن الفترة الزمنية المحددة لمشروع التعليم الأساسي تبدأ من عام ١٩٨١م وتنتهي في عام ١٩٩١م، كذلك الفترة الزمنية المحددة لبرنامج المساعدات الفنية للتعليم الأساسي تبدأ في عام ١٩٨١م وتنتهي أيضاً في عام ١٩٩١م.

ويلاحظ أن لا يوجد اتساق بين المشروعين في الفترة الزمنية حيث أن المساعدات الفنية يوجه معظمها إلى المدارس المشيدة عن طريق المعونة الأمريكية ولما كانت فترة بناء المدارس تستغرق وقتاً طويلاً ثم يبدأ بعد ذلك استخدام مخصصات برنامج المساعدات الفنية فإن وقت بناء المدارس يستقطع من الفترة الزمنية لبرنامج المساعدات وهذا يفسر السبب في تأخر جميع المحافظات في استخدام مخصصات برنامج المساعدات الفنية للتعليم الأساسي.

الهوامش

(1) PDS / P / MIS: USAID projects in Alexandria govornorate, Doc. No 5000 G, USAID / Cairo, 1988.

[2] PDS / P / MIS: USAID projects in Dakahlia govornorate, Doc, No. 5006G, USAID / Cairo, March 1988.

[3] PDS / P / MIS: usaid projects in Damietta govornorate, Doc, No. 5007 G Usaid / Cairo, 1988. P.1.

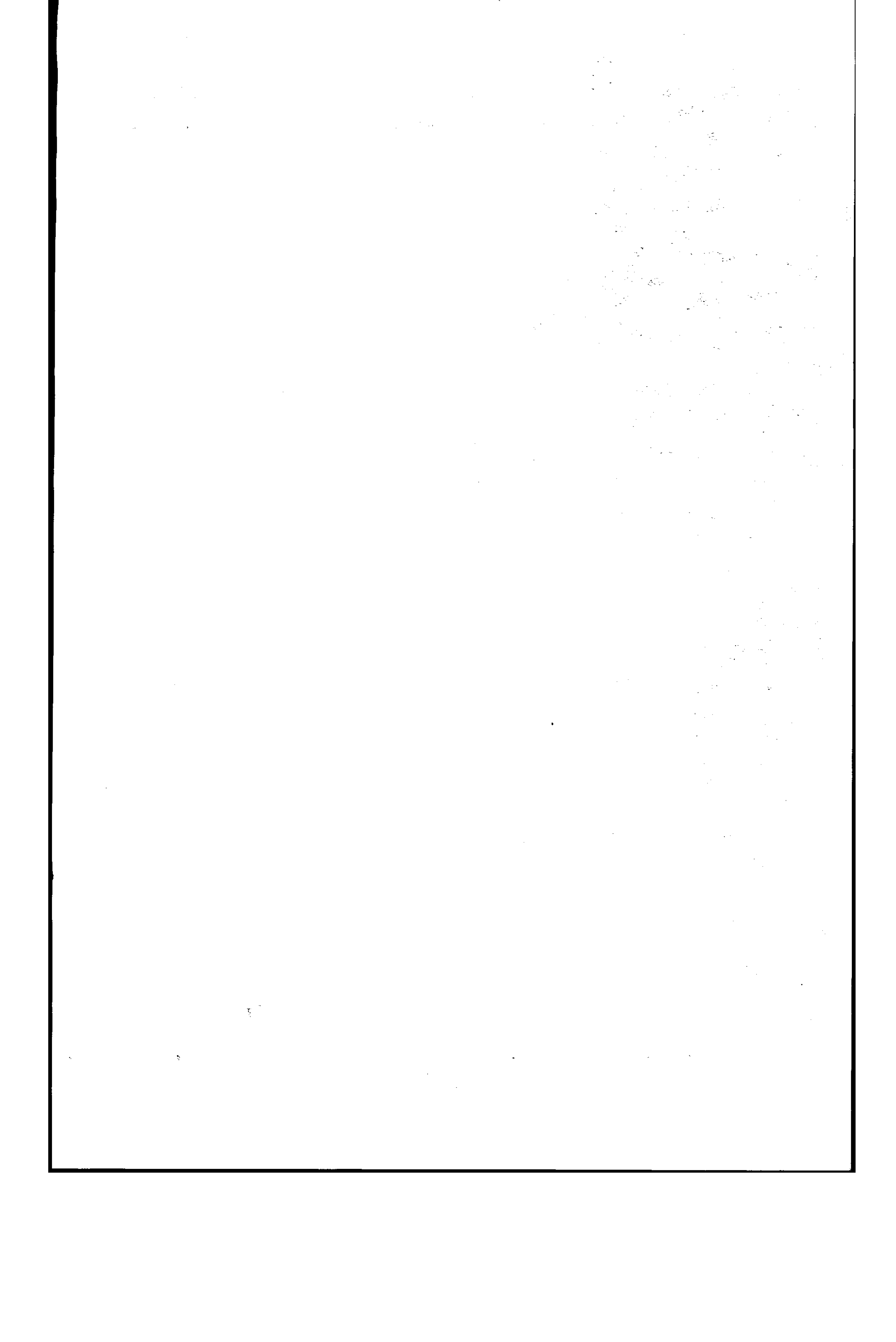
[4] P. P. P / P/ MIS: USAID projects in Red Sea, OP. Cit., p1.

[5] PDS / P / MIS: USAID projects in Marsa Matrouh, Op. Cit., p1.

[6] P. P. P / P/ MIS: USAID projects in New Vally, op. Cit, p1.

[7] PDS / P / MIS: USAID projects in Ismailia, Op. Cit., p1.

[8] PDS / P / MIS: USAID projcts in Damietta, Op. Cit., p1.



الفصل الخامس

نماذج للقروض والمعونات الأجنبية الموجهة إلى قطاع التعليم المصرى على المستوى الثنائى والمتعدد الأطراف متمثلاً فى قروض

(البنك الدولى وبنك التنمية الأفريقي وبعض الهيئات التابعة للأمم المتحدة)

أولاً: القروض والمعونات الثنائية الموجهة لقطاع التعليم المصرى:

مقدمة:

يتناول هذا الفصل نماذج للقروض والمعونات الموجهة من بعض الدول الأوربية لقطاع التعليم المصرى ومنها: إيطاليا، فرنسا، هولندا، ألمانيا. كذلك نماذج للمساعدات والقروض من بعض الدول الأسيوية ومنها اليابان وكوريا، والتى تمت من خلال الاتصالات الثنائية بين مصر وهذه الدول.

أ- نماذج للقروض والمعونات الموجهة من بعض الدول الأوربية لقطاع التعليم المصرى:

من الملاحظ أن هناك توافقاً بين السياسة التى انتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية وسياسة دول أوربا الغربية، من حيث الفترات التى تدفقت فيها المعونات إلى مصر، أو فترات توقف هذه المعونات ، كذلك من حيث ارتباط هذه المعونات بالمواقف السياسية التى اتخذتها مصر منذ ثورة يوليو ١٩٥٢م وحتى الآن حيث توقفت المعونات الموجهة من الدول الأوربية لمصر توقفاً يكاد يكون تاماً لكافة القطاعات ومنها قطاع التعليم، بعد عدوان ١٩٦٧م وذلك بسبب فشل الولايات المتحدة الأمريكية فى استمالة مصر للسياسة الأمريكية[1].

ولقد استؤنفت المساعدات والمعونات إلى مصر من جانب دول أوربا الغربية بعد حرب ١٩٧٣ نتيجة لتوافق السياسات المصرية مع سياسات الدول الغربية، على الصعيدين الداخلى والخارجى كما ازداد حجم المعونة الموجهة من الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوربا إلى مصر بعد توقيع معاهدة "كامب ديفيد" عام ١٩٧٩م وشملت عدة قطاعات منها قطاع التعليم[2] حيث بلغ إجمالي المنح التى تلقتها مصر خلال الفترة من ١٩٧٧م إلى ١٩٩٢م من مجموعة الدول الأوربية ٢٤٦٣ مليون دولار. هذا إلى جانب القروض الميسرة التى حصلت عليها مصر خلال نفس الفترة والتى بلغ إجماليها ٣٨٩٢ مليون دولار[3].

وفيما يلى نماذج للقروض والمعونات الموجهة من بعض الدول الأوربية إلى قطاع التعليم المصرى:

١- مشروعات قطاع التعليم الممولة فى نطاق المنح الإيطالية لمصر:

ويوضح الجدول التالى مشروعات قطاع التعليم الممولة فى نطاق المنح الإيطالية فى نطاق برنامج التعاون الاقتصادى والفنى للسنوات من ٨٩ إلى ١٩٩١م، وإجمالي المنح المقدمة لكل مشروع، ومدة استخدام المشروع فيما يلى.

جدول رقم (٥٧)(*)

مشروعات التعليم الممولة فى نطاق المنح الإيطالية لمصر(**)

م	الغرض من المنحة	القيمة المليار ليرة إيطالية	فترة الاستخدام
		منح	
١	توسيع معهد البحوث الطبية بجامعة الإسكندرية	٢٧	٨٩- ١٩٩١
٢	تمويل قسم أمراض الوراثة بطب الأطفال جامعة المنصورة	٠,٧	٨٩- ١٩٩١
٣	دراسة إدخال الكمبيوتر بالمدارس الثانوية	٠,٨	٨٩- ١٩٩١
	القيمة الإجمالية	٢٨,٥	

تمثلت مشروعات قطاع التعليم الممولة فى نطاق المنح الإيطالية لمصر فيما يلى:

المشروع الأول: توسيع معهد البحوث الطبية بجامعة الإسكندرية ويخصص لها المشروع ٢٧ مليار ليرة إيطالية، ونصت الاتفاقية الثنائية بين الجانبين المصرى والإيطالى، على استخدام مخصصات المشروع فى البنود التالية:

(*) تم بمعرفة الباحث من خلال:

- وزارة التعاون الدولى: مشروعات قطاع التعليم الممولة فى نطاق المنح الإيطالية، بيانات غير منشورة، ١٩٩٢، ص١.

(**) القيمة بالمليار ليرة إيطالية.

- المساهمة فى تمويل بناء المبنى الخاص بمعهد البحوث الطبية بجامعة الإسكندرية.

- تمويل البرامج التدريبية الخاصة بالعاملين بالمعهد.

- تخصيص منح للباحثين المصريين للتدريب والدراسة بإيطاليا.

- إيفاد خبراء إيطاليين للمعهد.

المشروع الثانى: تمويل قسم أمراض الوراثة بطب الأطفال جامعة المنصورة:

ويخصص لهذا المشروع ٠,٧ مليار ليرة إيطالية، ونصت الاتفاقية الثنائية بين الجانبين المصرى والإيطالى، على استخدام مخصصات المشروع فى البنود التالية.

- تدريب أطباء مصريين فى المستشفيات الإيطالية.

- تمويل شراء معدات طبية لقسم أمراض الوراثة بطب الأطفال جامعة المنصورة.

- إيفاد خبراء إيطاليين من أجل الاستفادة بخبراتهم فى نفس المجال.

المشروع الثالث: دراسة إدخال الكمبيوتر بالمدارس الثانوية:

ولقد خصص لهذا المشروع ٠,٨ مليار ليرة إيطالية، ويتم تمويل المشروع عن طريق شركة إيطالية وهى شركة "أوليفتى"، ويتم استخدام مخصصات المشروع فى البنود التالية:

- إرسال نماذج من أجهزة الكمبيوتر لوزارة التعليم، لتوزيعها على المدارس الثانوية

- تمويل برامج التدريب الخاصة باستخدام الأجهزة.

- مدة الاتفاقية ثلاث سنوات من ١٩٨٩م وحتى ١٩٩١م.

يتضح من الجدول رقم (٥٧) ما يلى:

- يلاحظ من الجدول أن النسبة المئوية للمنح الموجهة إلى التعليم الثانوى ٢,٨٪ من إجمالي المنح الإيطالية.

- يستحوذ التعليم الجامعي على ٩٧,٣٪ من إجمالي المنح الإيطالية الموجهة لقطاع التعليم في مصر، وأن هذه المنح جميعها توجه إلى تمويل البحوث الطبية والأبنية التي تخدم هذا القطاع، وتمويل هذا القطاع بالمعدات الطبية.

- لم يحظ التعليم الأساسي بنصيب من المنح الإيطالية الموجهة لقطاع التعليم في مصر.

- رغم أن المدة المحددة للانتهاء من هذه المشروعات ثلاث سنوات تنتهي عام ١٩٩١، إلا أن التقرير الصادر من وزارة التعاون الدولي في عام ١٩٩٢ يشير إلى أن مخصصات المنح الإيطالية جاري استخدامها.

- نماذج أجهزة الكمبيوتر التي يتم توريدها عن طريق إحدى الشركات الإيطالية يغلب عليها الجانب الدعائي للشركة، لترويج بيع هذه الأجهزة في مصر فيما بعد.

٢- مشروعات قطاع التعليم الممولة في نطاق المنح والقروض الفرنسية لمصر:

لقد تعددت مشروعات التعليم الممولة في نطاق المنح والقروض الفرنسية وخاصة في الفترة ما بين ١٩٨٠م حتى ١٩٩٠م وفيما يلي عرض لهذه المشروعات.

ويوضح الجدول التالي مشروعات قطاع التعليم الممولة في نطاق المنح والقروض الفرنسية في مصر في الفترة من ١٩٨٠م وحتى ١٩٩٠م.

جدول رقم (٥٨)(*)

يوضح مشروعات قطاع التعليم الممولة فى نطاق المنح والقروض الفرنسية لمصر(**)

م	الغرض من المنحة	القيمة بالمليون فرنك فرنسي		تاريخ الاستخدام
		منح	قروض	
١	توريد معدات طبية لكلية طب المنوفية	– ٠,٣	–	١٩٨٧/١١/٧
٢	إنشاء مركز صيانة بكلية طب عين شمس	– ٠,٤	–	٨٧/١١/٧
٣	إتمام معمل الألبان بكلية الزراعة جامعة الإسكندرية	– ٠,٤	–	٨٩/٦/٥
٤	توريد معدات لقسم الأورام بكلية طب عين شمس	– ٠,٤	٤,٠	٩٠/١٠/٢٤
٥	توريد معدات طبية لمستشفى كلية طب أسيوط	–	٨,٠	٨٠/١١/٦
٦	استكمال منشآت جامعة المنوفية	–	٧,١	٨١/٤/٢٤
٧	استكمال منشآت جامعة قناة السويس	–	– ٥,٠	٨١/٤/٢٤
٨	استكمال منشآت جامعة المنوفية	–	٤,٩	٨٢/٤/٣٠
٩	تجهيزات ومعدات للقصر العينى	–	– ١٠٥,٠	٨٢/٤/٣٠
١٠	توريد معدات لمعهد الأورام بالقصر العينى	–	١٤,٨	٨٣/٣/٢٣
١١	معدات لكلية الطب جامعة عين شمس	–	–٣٢,٠	٨٤/٥/٢٥
١٢	معدات لكلية الطب جامعة أسيوط	–	–١٠,٠	٨٤/٥/٢٥
١٣	إنشاء وحدة إنتاج ألبان بكلية الزراعة جامعة الإسكندرية	–	–١٥,٠	٨٤/٥/٢٥
١٤	توريد معدات للمستشفى الجامعي بأسيوط	–	٦,٩	٨٦/٣/٢٠
١٥	استكمال مستشفى القصر العينى	–	–٣٦,٠	٩٠/١٠/٢٤
	القيمة الإجمالية	١٥,٠	٢٢٩,٧	

(*) تم بمعرفة الباحث من خلال:

– وزارة التعاون الدولى: مشروعات قطاع التعليم الممولة فى نطاق المنح الفرنسية، بيانات غير منشورة ١٩٩١ ص١.

(**) القيمة بالمليون فرنك فرنسي.

يتضح من الجدول السابق ما يلى:

- بلغت القيمة الإجمالية للمنح والقروض الفرنسية الموجهة إلى قطاع التعليم المصرى ٢٤٤,٧ مليون فرنك فرنسى فى الفترة من ١٩٨٠ - ١٩٩٠.

- حصلت كلية طب القصر العينى ومستشفاه على مبلغ ١٤٥,٨ مليون فرنك فرنسى وهذا المبلغ يعادل نسبة ٦٣,٤٪ من إجمالى قيمة القروض الفرنسية والتى تقدر بـ ٢٩٩,٧ مليون فرنسى.

- تأتى كلية الطب جامعة عين شمس فى المرتبة الأولى، حيث حصلت على ثمانية مليون فرنك فرنسى، بنسبة مئوية تقدر بـ ٥٣٪ من إجمالى المنح الفرنسية والتى تقدر بـ ١٥ مليون فرنك.

- كما تأتى كلية الطب جامعة عين شمس فى المرتبة الثالثة حيث حصلت على ٢٣ مليون فرنك فرنسى من إجمالى القروض الفرنسية لقطاع التعليم فى مصر، حيث بلغت قيمة القروض الفرنسية ٢٢٩,٧ مليون فرنك بنسبة مئوية ١٠٪ من إجمالى القروض الفرنسية.

- تأتى كلية الطب جامعة أسيوط فى المرتبة الثانية حيث حصلت على ٢٤,٩ مليون فرنك فرنسى من إجمالى القروض الفرنسية الموجهة لقطاع التعليم فى مصر، بنسبة مئوية تقدر بـ ١٠,٨٪.

- تأتى جامعة الإسكندرية فى المرتبة الرابعة حيث حصلت على ١٥ مليون فرنك فرنسى من إجمالي القروض الموجهة لقطاع التعليم المصرى والتى تقدر بـ ٢٢٩,٧ مليون فرنك، بنسبة مئوية ٦,٥٪ من إجمالى القروض الفرنسية.

- كما تأتى جامعة الإسكندرية فى المرتبة الثانية حيث حصلت على أربعة ملايين فرنك فرنسى كمنحة من إجمالى المنح الفرنسية الموجهة لقطاع التعليم المصرى والتى تقدر ب ١٥ مليون فرنك، بنسبة مئوية ٢٦,٦٪.

- تأتي جامعة المنوفية في المرتبة الخامسة حيث حصلت على ١٢ مليون فرنك فرنسي من إجمالي القروض الموجهة لقطاع التعليم في مصر والتي تقدر ب ٢٢٩,٧ مليون فرنك فرنسي، بنسبة مئوية ٥,٢٪ من اجمالي القروض الفرنسية.

- كما تأتي جامعة المنوفية في المرتبة الثالثة حيث حصلت على ثلاثة ملايين فرنك فرنسي كمعونة من إجمالي المعونة الموجهة لقطاع التعليم المصرى والتي تقدر ب ١٥ مليون فرنك فرنسي، بنسبة مئوية ٢٪.

ملاحظات حول مشروعات التعليم الممولة في نطاق المنح والقروض الفرنسية:

- حجم المنح المقدمة من فرنسا لقطاع التعليم المصرى قليل بالمقارنة بحجم القروض الفرنسية الموجهة لنفس القطاع، حيث بلغ إجمالي المنح والقروض الفرنسية في الفترة من ١٩٨٠ - ١٩٩٠ مبلغ ٢٤٤,٧ مليون فرنك فرنسي، وتبلغ قيمة المنح ١٥ مليون فرنك فرنسي بنسبة مئوية تقدر ب ٦,١٪.

- استحوذ قطاع التعليم الطبي على مبلغ ٢٠٨,٧ مليون فرنك فرنسي من إجمالي المنح والقروض الفرنسية الموجهة لقطاع التعليم في مصر، بنسبة مئوية تبلغ ٨٥,٢٪ من إجمالي المنح والقروض الفرنسية وبالتالي حرمت القطاعات الأخرى من الاستفادة من المنح والقروض الفرنسية ويمكن تحديد العوامل التي توجه المنح والقروض الفرنسية إلى القطاع الطبي بعاملين هما:

العامل الأول: أن كليات الطب تحتاج إلى مبالغ كبيرة من أجل تجهيزها وتوفير المعدات وذلك بجعل الجامعات تتجه إلى طلب المعونات والمنح الأجنبية.

العامل الثاني: أن فرنسا ترحب وتفضل توجيه استثماراتها إلى القطاع الطبي أكثر من غيره من القطاعات التعليمية الأخرى، ويتضح ذلك من خلال الاتفاقيات الموقعة بين مصر وفرنسا في الفترة من ١٩٨٠ - ١٩٩٠.

- يوجد تفاوت كبير بين كليات الطب من حيث حجم القروض المخصصة لكل كلية، حيث حصلت كلية طب القصر العيني ومستشفاه على ٦٣,٤٪ من إجمالي القروض الفرنسية في الفترة من ١٩٨٠ - ١٩٩٠م.

- يوجد مشروع واحد ممول من المنح والقروض الفرنسية، خارج نطاق القطاع الطبى، وهو مشروع إنشاء وحدة الألبان بكلية الزراعة جامعة الإسكندرية بقرض قيمته ١٥ مليون فرنك فرنسى عام ١٩٨٤، وخصص لنفس المشروع منحة فرنسية لإنشاء معمل الألبان بنفس الكلية وقيمته أربعة ملايين فرنك فرنسى عام ١٩٨٩م.

- جميع المنح والقروض الفرنسية موجهة إلى قطاع التعليم الجامعى فقط، وتستخدم فى مجالات ثلاث وهى الإنشاءات والأجهزة والمعدات وتمويل التدريب والخبرة الخاصة بالجهات الممولة من المنح والقروض الفرنسية.

٣- مشروعات قطاع التعليم الممولة فى نطاق المنح والقروض الهولندية لمصر:

تعددت مجالات التعاون بين مصر وهولندا فى مجال التعليم ولقد اشترطت الحكومة الهولندية لتمويل مشروعات التعليم فى مصر ما يلى:

- يسدد القرض على ٣٠ سنة.
- توجد فترة سماح ثمان سنوات.
- الفائدة ٢,٥٪.

ويوضح الجدول التالى مشروعات قطاع التعليم الممولة فى نطاق المنح والقروض الهولندية:

جدول رقم (٥٩)[*]

مشروعات قطاع التعليم الممولة فى نطاق المنح والقروض الهولندية لمصر[**]

	الغرض من المنحة	القيمة بالمليون فلورين هولندى		تاريخ الاستخدام
		منح	قروض	
١	توريد أجهزة لمستشفى الكلى جامعة المنصورة	-	٠,٢٣	١٩٨١/٧/١٣
٢	دراسة لإعادة تأهيل العاملين بقسم الأشعة بمستشفى جامعة المنصورة	٢,٧٥	-	١٩٨١/٧/١٣
٣	معمل خدمات لتحلية المياه بكلية الزراعة جامعة المنيا	٠,٧	-	١٩٨٢/٥/١٣
٤	وحدة تبريد تعليمية لجامعة الإسكندرية	٠,١٦	-	١٩٨٣/١٠/٢٥
٥	أجهزة لمستشفى الكلى جامعة المنصورة	٠,٤٠	-	١٩٨٤/١١/١
٦	أجهزة لمستشفى الكلى جامعة المنصورة	٠,٩٥	-	١٩٩١/٨/١٩
	القيمة الإجمالية	٤,٣٣	٠,٢٣	

ويتضح من الجدول السابق ما يلى:

- القيمة الإجمالية للمنح والقروض الهولندية الموجهة إلى قطاع التعليم المصرى ٤,٥٦ مليون فلورين هولندى فى الفترة من ١٩٨١ - ١٩٩١.

- حصلت مستشفيات جامعة المنصورة على مبلغ ٤,٢٨ مليون فلورين هولندى، وهذا المبلغ يعادل نسبة ٩٣,٨٪ من إجمالى قيمة القروض والمعونات الهولندية والتى تقدر بـ ٤,٥٦ مليون فلورين هولندى.

(*) تم بمعرفة الباحث من خلال:

- وزارة التعاون الدولى: مشروعات قطاع التعليم الممولة فى نطاق المنح والقروض الهولندية، بيانات غير منشورة، ١٩٩١، ص١.

(**) القيمة بالمليون فلورين هولندى.

- تأتى جامعة الإسكندرية فى المرتبة الثانية حيث حصلت على ٠,١٦ مليون فلورين هولندى، تليها جامعة المنيا والتى حصلت على ٠,٧ مليون فلورين هولندى.

- حصلت مستشفيات جامعة المنصورة على قرض ومنحة، فى حين أن المبالغ التى حصلت عليها جامعتى الإسكندرية والمنيا، تدخل ضمن نطاق المنح.

- تبلغ النسبة المئوية للمنح المقدمة من هولندا نسبة ٩٤,٩٪ من إجمالى المنح والقروض الموجهة لقطاع التعليم المصرى، فى الفترة من ١٩٨١ - ١٩٩١م، ولذلك فإن التعاون الهولندى مع قطاع التعليم المصرى يتم من خلال المنح فى معظم المشروعات.

- حصل قطاع التعليم الطبى على مبلغ ٤,٣٣ مليون فلورين هولندى، من إجمالى المنح والقروض الهولندية والتى تقدر بـ ٤,٥٦ مليون فلورين هولندى، وذلك بنسبة مئوية تبلغ ٩٤,٩٪ من إجمالى المنح والقروض الهولندية.

- وجهت جميع المنح والقروض التى حصلت عليها مصر فى نطاق المنح والقروض الهولندية إلى قطاع التعليم الجامعى.

- جميع المنح والقروض الهولندية تستخدم فى توريد أجهزة ومعدات، وكذلك تمويل الخبرة اللازمة لها، وتمويل برامج التدريب.

٤- مشروعات التعليم الممول من ألمانيا:

يتلقى قطاع التعليم المصرى دعماً ألمانيا على المستويين الحكومى والخاص ويشتمل هذا الدعم على القروض والمنح بعدة شروط وهى:

١- يتم توريد القرض السلعى بعد دفع المقابل المحلى للبنك المركزى.

٢- يسدد القرض على ٥٠ سنة منها ١٠ سنوات سماح.

٣- فائدة القرض ٢/٤٪ سنوياً.

ويقسم الباحث هذه المساعدات إلى:

-مشروعات التعليم الممولة فى نطاق المنح والقروض الألمانية.

-مشروع مبارك / كول لتطوير التعليم الفنى.

-جهود مؤسسة فريدريش إبيرت في مجال التعليم في مصر.

وفيما يلى مشروعات التعليم الممولة فى نطاق المنح والقروض الألمانية:

ويوضح الجدول التالى مشروعات قطاع التعليم الممول فى نطاق المنح والقروض الألمانية فى الفترة من ١٩٨٥ حتى ١٩٨٧.

جدول رقم (٦٠)(*)

مشروعات التعليم الممولة فى نطاق المنح والقروض التى قدمتها ألمانيا الاتحادية (سابقاً) لمصر(**)

	الغرض من المنحة	القيمة بالمليون فرنك فرنسى		تاريخ الاستخدام
		منح	قروض	
١	تطوير التدريب المهنى بالتعاون مع القطاع الخاص	٣	-	١٩٨٥م
٢	مشروع دعم مراكز التعليم والتدريب للشباب والكبار بأسوان	٢	-	١٩٨٧م
٣	أجهزة طبية لجامعة المنصورة	-	١	١٩٨٧م
٤	جهاز تفتيت حصوات لجامعة المنصورة	-	٣	١٩٨٧م
٥	جهاز تفتيت حصوات لجامعة أسيوط	-	٣	١٩٨٧م
	القيمة الإجمالية	٥	٧	

يتضح من الجدول السابق ما يلى:

- اشتمل التعاون بين مصر وألمانيا الاتحادية على نوعين من التعاون تعاون مالى، خاص بتمويل شراء الأجهزة والمعدات الطبية، وتعاون فنى خاص بالتدريب ويشمل تدريب الشباب بما فيهم طلبة الجامعات والمدارس.

- التعاون بين مصر وألمانيا الاتحادية تم فى إطار المنح والقروض، فقد بلغ إجمالي المنح الموجهة لقطاع التعليم المصرى خمسة ملايين مارك ألماني، وقد بلغ إجمالي القروض سبعة ملايين مارك ألماني.

(*) تم بمعرفة الباحث من خلال:

- وزارة التعاون الدولى: مشروعات قطاع التعليم الممولة فى نطاق المنح والقروض التى قدمتها ألمانيا الاتحادية، بيانات غير منشورة، ١٩٩٠، ص١.

(**) القيمة بالمليون مارك الماني.

– حصل التعليم الجامعى على جميع القروض التى حصلت عليها مصر فى نطاق التعاون بين مصر وألمانيا الاتحادية.

– وجهت المنح الألمانية لبرامج تدريب الشباب بما فيهم شباب الجامعات والمدارس.

– خصصت المنح جميعها للتدريب، ووجهت القروض لشراء الأجهزة والمعدات.

– فيما عدا التعليم الجامعى لم تستفد مراحل التعليم المختلفة من المنح والقروض الموجهة فى إطار التعاون المالى بين مصر وألمانيا الاتحادية.

ملاحظات حول مشروعات التعليم الممولة فى نطاق المنح والقروض المقدمة من ألمانيا الاتحادية:

– إن النسبة المئوية للقروض بلغت ٥٨٪ من مجموع المنح والقروض التى تمت فى إطار التعاون بين مصر وألمانيا الاتحادية.

– كذلك بلغت النسبة المئوية للمنح ٤١,٦٪ من إجمالي المنح والقروض التى وجهت إلى مصر فى نطاق التعاون بين مصر وألمانيا الاتحادية.

– استحوز التعليم الجامعى على جميع القروض الموجهة واستخدمت جميعها فى تمويل وشراء أجهزة طبية.

– لم تستفد سوى جامعتين فقط من المنح والقروض التى وجهت إلى مصر فى إطار التعاون بين مصر وألمانيا الاتجادية.

– قيمة المنح التى حصلت عليها مصر من ألمانيا الاتحادية أقل من إجمالي القروض التى حصلت عليها مصر من نفس الدولة.

مشروع مبارك / كول لتطوير التعليم الفنى:

يهدف المشروع إلى تطوير التعليم الفنى والتدريب المهنى فى مصر، ومساهمة الجانب الألماني فى المجالات التالية:

– المساهمة فى وضع الخطط والسياسات طويلة الأجل بهدف تطوير التعليم الفنى والتدريب المهنى.

– الاستفادة من الخبرة الألمانية فى مجالات التدريب المختلفة، وتطوير النظم الإدارية.

– تمويل الدراسات الخاصة بسوق العمل حتى يكون هناك ارتباطاً بين التعليم الفنى وسوق العمل.

– اختيار وإعداد الدراسة النظرية والعملية.

– تمويل المنح الدراسية فى مراكز التدريب والمصانع الألمانية[4].

المحاور الرئيسة لمشروع مبارك / كول[5]:

يؤكد وزير التعليم على أن التعليم المزدوج هو أساس مشروع مبارك / كول، ويعتمد على ازدواجية التنفيذ بين وزارة التعليم والجهات المستفيدة منه فى أربع محاور أساسية هى:

– الازدواجية الأولى وتتمثل فى ازدواجية المكان، بحيث يتم التعليم النظرى فى المؤسسات التعليمية بينما يتم تلقى التدريب العملى فى المصانع والورش ومراكز التدريب.

– الازدواجية الثانية، هى ازدواجية وضع المناهج بين المؤسسات التعليمية، وبين المؤسسات الصناعية المستفيدة، بهدف تبادل الخبرات والقدرات والمعلومات حتى يتم التدريب وفقاً لاحتياجات السوق الحقيقية.

– الازدواجية الثالثة، حيث مساهمة الحكومة فى التمويل، بالاشتراك مع الغرف الصناعية والزراعية والتجارية باعتبارها الجهات المستفيدة من تنفيذ المشروع وتطويره.

– الازدواجية الرابعة، تتمثل فى التقويم، حيث تتم عملية التقويم بمعرفة وزارة التعليم بالاشتراك مع الجهات المستفيدة والمساهمة فى تمويل المشروع.

خطة العمل:

يوضح وزير التعليم أن اللجنة المصرية الألمانية تعمل على محورين:

المحور الأول: إنشاء مراكز تدريب تعد مراكز نموذجية، بحيث تتركز في كل المدن الجديدة، والمحلة الكبرى والعامرية، وشبرا الخيمة، باعتبارها مدناً للتجمعات الصناعية الكبرى لشركات قطاع الأعمال.

المحور الثاني: تطوير عدد من المدارس الفنية الصناعية بالقرب من مراكز التدريب، بحيث تكون هناك سلسلة تخدم تطوير التعليم الفني بمصر، تبدأ من المدارس الفنية المتطورة وتأسيس مراكز فنية متطورة بها، بالإضافة إلى تطوير مراكز التدريب في المؤسسات الصناعية.

يتضح مما سبق ما يلي:

– بالرغم من أن المفاوضات بدأت بشأن هذا الموضوع في أكتوبر ١٩٩١م، إلا أنه حتى انتهاء عام ١٩٩٣، لم يتخذ المشروع أولى خطواته العملية، وسوف يكون لهذا التأخير أثر على حماس الجانب الألماني.

– لم يحدد الجانب الألماني إجمالي المبالغ المعتمدة للمشروع، ولكن أشارت الوثائق الخاصة بالمشروع بأن التمويل الخاص بالمشروع مفتوح.

– الجانب المصري متمثلاً في وزارة التعليم لم يقدم دراسة جدوى، وإجمالي تكلفة المشروع، والإمكانات التي يمكن أن يتحملها الجانب المصري، وهذا يؤدي إلى تأخير خروج المشروع إلى حيز التنفيذ.

جهود مؤسسة فريدريش إيبرت في مجال التعليم في مصر(٢):

تعتبر مؤسسة فريدريش إيبرت مؤسسة ثقافية خاصة، لا تهدف إلى الربح، وتلتزم بمبادئ الاشتراكية الديمقراطية والحركة العمالية وقيمها الأساسية ولقد تأسست بناء على توصية من فريدريش إيبرت أول رئيس للجمهورية الألمانية في ٢ مارس ١٩٢٥، ثم توقفت عام ١٩٣٣، إثر استيلاء المواطنين التابعين لهتلر على السلطة، ثم استأنفت المؤسسة نشاطها مرة أخرى عام ١٩٤٥م. وافتتحت المؤسسة مكتباً لها في مصر منذ عام ١٩٧٦م، ومنذ ذلك العام بدأت المؤسسة نشاطها في مصر في عدة مجالات، كما تتعاون مع عدد من الهيئات المختلفة.

أهداف مؤسسة فريدريش إيبرت العالمية:

- إقامة الندوات وحلقات البحث التى تغطى مجالاً واسعاً من الموضوعات والأنشطة الثقافية المختلفة.

- تقديم المعونة للشركاء فى الدول النامية، فى مجالات العلوم والمنح الدراسية والاهتمام بالنواحى الثقافية من خلال مشروعات إنمائية تشمل التعاون والتقدم الاقتصادى ووسائل الاتصال والنقابات والأبحاث التطبيقية، ومجال الخبرة الاستشارية.

- تقديم المنح الدراسية للطلاب وشباب الخريجين من العلماء والدارسين فى جميع التخصصات، والمعاونة فى الدراسة من خلال البحث وغيرها من الوسائل.

- إجراء الأبحاث الأساسية فى معهد أبحاث المؤسسة فى مجالات التاريخ الاجتماعى، علم الاجتماع والاقتصاد،والبحوث الخاصة بالقوى العاملة، كذلك البحوث الخاصة بالدول النامية والسياسة الخارجية.

- تقوم المكتبة التى تضم نحو ٣٠٠ ألف كتاب بدور المكتبة المركزية لتوفير المعلومات وإعارة الكتب على المستويين الألمانى والدولى.

المهام التى تتولاها مؤسسة فريدريش إيبرت فى مصر:

- يخضع التعاون الثنائى بين المؤسسة ومصر وفقاً للقرار الجمهورى رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٨٩م، والذى يحدد المبادئ العامة والأهداف التى تعمل مؤسسة فريدريش إيبرت من أجلها فى مصر، وفيما يلى نماذج للأنشطة التى تدعمها المؤسسة فى مصر:

- التعاون فى مجال تعليم الكبار، مع الاتحاد العام لنقابات مصر ومؤسسة الثقافة العمالية.

- التعاون مع وزارة الإعلام فى تقديم مزيد من الثقافة الإذاعية للإعلاميين على المستوى المحلى والعالمى.

- التعاون مع جهاز شئون البيئة فى رفع مستوى الوعى البيئى والاهتمام بالتربية البيئية.

- عقد ندوات وحلقات بحث، حول بعض المشكلات الراهنة.

ويتضح من خلال دراسة أهداف مؤسسة فريدريش إيبرت العالمية، جهودها فى مصر ما يلى:

- خطط التعليم المصرية لا تتضمن سبل الاستفادة من إمكانات المؤسسة.

- يتم تحديد الموضوعات البحثية من خلال المؤسسة وليس وفقاً لحاجة المؤسسات العلمية والتطبيقية ومن أمثلة ذلك قيام المؤسسة بالتعاون مع مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بتمويل مشروع بحثى فى مطلع الثمانينات يتناول "استقرار نظام الأحزاب السياسية فى ألمانيا والإمكانات والمحددات"[٧] ومثل هذا المشروع يخدم الجانب الألمانى بالدرجة الأولى.

- أن المؤسسة لديها مسميات للمشروعات فى مصر أما الإحصاءات الإجمالية والتفصيلية فتوجد لدى المؤسسة الرئيسة فى ألمانيا، هذا يدل على غياب الإحصاءات التى تساعد على تحقيق الاستفادة المثلى من المؤسسة.

- تعاون وزارة التعليم مع المؤسسة يتسم بالعشوائية، وعدم وجود تصور واضح من جانب الجامعات المصرية للاستفادة من إمكانات المؤسسة.

- تتيح المكتبة المركزية للمؤسسة إعارة الكتب على المستوى الدولى، وحتى الآن لم تستفد الجامعات المصرية والجهات البحثية من المكتبة.

- برنامج التعاون مع وزارة العمل فى مجال محو أمية الكبار تم بين وزارة العمل وبين المؤسسة دون الاستفادة من خبرة وزارة التعليم فى هذا الميدان:

٥- مشروعات قطاع التعليم الممولة فى نطاق المنح الفنلندية لمصر:

يتلقى قطاع التعليم المصرى منحاً فنلندية بشروط هى:

١- مبلغ التمويل كاملاً منحة لا ترد.

٢- يقوم بالتنفيذ شركات فنلندية.

٣- توريد الأجهزة والمعدات الطبية يتم بمعرفة الجانب الفنلندى[٨].

ويوضح الجدول التالي مشروعات قطاع التعليم الممولة في نطاق المنح الفنلندية في الفترة من ١٩٨٠ حتى ١٩٨٥.

جدول رقم (٦١)(*)

مشروعات قطاع التعليم الممولة في نطاق المنح الفنلندية لمصر(**)

القيمة بالمليون مارك فنلندي

م	الغرض من المنحة	القيمة بالمليون مارك فنلندي	تاريخ الاستخدام
١	تمويل مشروع مستشفى المنيل الجامعي	١,٨٥٠	١٩٨٠/٨/٢
٢	تمويل المرحلة الثانية من مستشفى المنيل الجامعي	٦,٨٠٠	١٩٨٥/١١/١٠
	القيمة الإجمالية	٨,٦٥٠	

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

٣- توريد الأجهزة والمعدات الطبية يتم بمعرفة الجانب الفنلندي:

- بلغ إجمالي المنح الفنلندية الموجهة لقطاع التعليم في مصر ٨,٦٥ مليون مارك فنلندي في الفترة من ١٩٨٠ - ١٩٨٥.

- المنحة بأكملها وجهت لتمويل بناء مستشفى المنيل الجامعي وتزويده بالمعدات والأدوات الطبية اللازمة.

ملاحظات حول مشروعات التعليم الممولة في نطاق المنح الفنلندية:

- الشروط التي وضعها الجانب الفنلندي لتمويل المشروع تتناسب مع الظروف الاقتصادية المصرية، حيث أنها منحة لا ترد، كذلك لا تمثل ضغوطاً سياسية على الجانب المصري، وإنما وضعت كضمانات من أجل جدية تنفيذ المشروع.

- لم تستفد من المنحة سوى مستشفى جامعي واحد وهي مستشفى المنيل الجامعي.

(*) تم بمعرفة الباحث من خلال:

- مشروعات قطاع التعليم الممولة في نطاق المنح الفنلندية، مرجع سابق، ص ١.

(**) القيمة بالمليون مارك فنلندي.

- توقف التعاون فى قطاع التعليم، بين مصر وفنلندا منذ عام ١٩٨٥ إلى ١٩٩٠م.

- حجم المنح الفنلندية الموجهة إلى قطاع التعليم فى مصر قليل بالمقارنة ببعض الدول الأخرى.

(ب) نماذج للقروض والمعونات الأجنبية الموجهة من بعض الدول الأسيوية لقطاع التعليم المصرى:

يتناول البحث دولتين من الدول الأسيوية، كنموذج للتعاون بين مصر وبعض الدول الأسيوية فى مجال قطاع التعليم وهى اليابان وكوريا الجنوبية.

١- مشروعات قطاع التعليم الممولة فى نطاق المنح اليابانية لمصر[١٠]:

تمول اليابان بعض المشروعات بقطاع التعليم المصرى من خلال المنح اليابانية والتى نصت عليها الاتفاقيات الخاصة بالمنح اليابانية الموقعة بين الجانبين المصرى والياباني بالشروط التالية:

- تستخدم المنح بواسطة جمهورية مصر العربية فقط.
- تمول المنحة شراء منتجات يابانية ومصرية.
- تتضمن المنحة نفقات الرعايا اليابانيين والمصريين العاملين بالمشروع.
- تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات اللازمة، لضمان التفريغ والإفراج الجمركى الفورى فى الموانئ المصرية والنقل الداخلى للمنتجات، وعدم تحمل اليابانيين لأى رسوم جمركية أو ضرائب أو رسوم مالية أخرى وكذلك منح التسهيلات للرعايا اليابانيين الذين قد يحتاج تنفيذ المشروع إلى خدماتهم فى مصر.
- ضمان صيانة المشروعات الممولة بكفاءة وفعالية.
- لا يعاد تصدير المنتجات المشتراة فى نطاق المنحة اليابانية.

يوضح الجدول التالى مشروعات التعليم الممولة فى نطاق المنح اليابانية لمصر فى الفترة من ١٩٨٠ حتى ١٩٨٨.

جدول رقم (٦٢)(*)

مشروعات التعليم الممولة فى نطاق المنح اليابانية لمصر(**)

	الغرض من المنحة	القيمة بالمليار ين يابانى	تاريخ الاستخدام
١	منحة إنشاء مستشفى أبو الريش جامعة القاهرة (مرحلة أولى)	٢	يونيو ١٩٨٠
٢	منحة إنشاء مستشفى أبو الريش جامعة القاهرة (مرحلة ثانية)	٢	يونيو ١٩٨١
٣	توسيع مستشفى أبو الريش جامعة القاهرة (مرحلة أولى)	٠,١٣٤	أبريل ١٩٨٧
٤	توسيع مستشفى أبو الريش جامعة القاهرة (مرحلة ثانية)	١,١٤٤	سبتمبر ١٩٨٧
٥	توريد المعدات الطبية لمستشفى أبو الريش جامعة القاهرة	٠,٦٤٤	يناير ١٩٨٨
٦	توسيع مستشفى أبو الريش جامعة القاهرة (مرحلة ثالثة)	٠,٩٨١	سبتمبر ١٩٨٨
	القيمة الإجمالية	٦,٩٠٣	

يتضح من الجدول السابق ما يلى:

- بلغت القيمة الإجمالية للمنح اليابانية الموجهة لقطاع التعليم المصرى ٦,٩٠٣ مليار ين يابانى.

- المنح اليابانية مولت مشروعًا واحدًا فقط وهو بناء مستشفى أبو الريش التابع لجامعة لقاهرة، وتم تمويل المشروع على ستة مراحل، ويتم تمويل كل مرحلة بعد المرحلة التى تسبقها.

(*) تم بمعرفة الباحث من خلال:

- وزارة التعاون الدولى: مشروعات قطاع التعليم الممولة فى نطاق المنح اليابانية، مرجع سابق، ص١.

(**) القيمة بالمليار ين يابانى.

ملاحظات حول مشروعات التعليم الممولة فى نطاق المنح اليابانية:

- شروط تنفيذ المشروع تتناسب مع الظروف الاقتصادية لمصر، ولا تمثل ضغوطاً سياسية، كذلك تتضمن الشروط فى مجملها جدية تنفيذ المشروع وضمان صيانة المعدات والأجهزة.

- لم تستفد من المنح اليابانية سوى جامعة واحدة فقط وهى جامعة القاهرة.

- ينحصر التعاون بين مصر واليابان فى قطاع التعليم على مجال واحد فقط وهو مجال التعليم الطبى.

- حجم التعاون مع اليابان، لا يتناسب مع القوة الاقتصادية التى تحتلها اليابان عالمياً.

- توقف التعاون بين مصر واليابان فى مجال قطاع التعليم منذ عام ١٩٨٨م وحتى عام ١٩٩١م.

٢- المنح الموجهة من كوريا الجنوبية إلى قطاع التعليم المصرى:

تتلقى مصر منحاً من كوريا الجنوبية لتمويل قطاع التعليم المصرى بالشروط التالية[11]:

١- يقوم الجانب الكورى بالتوريد على أساس استلام الميناء المصرى.

٢- يضمن الجانب الكورى أن تكون المواد الواردة من نوع جيد قابل للتسويق وصالح للاحتياجات المصرية.

٣- الجهات المصرية مسئولة عن التخليص العاجل فى الموانىء المصرية ولا يتحمل الجانب الكورى أية جمارك أو رسوم أو مصاريف النقل الداخلى المطلوبة فى مصر.

٤- يتحمل الجانب المصرى مصاريف النقل الداخلى من الميناء إلى داخل الجمهورية.

ويوضح الجدول التالى المنح الكورية الموجهة لقطاع التعليم المصرى في الفترة من ١٩٨٧م حتى ١٩٨٨م.

جدول رقم (٦٣)(*)

المنح الموجهة من كوريا الجنوبية إلى قطاع التعليم المصرى(**)

م	الغرض من المنحة	القيمة بالدولار الأمريكى	تاريخ التوريد
١	توريد ورق للكتب المدرسية والجامعية	١٠٠٠٠٠	١٩٨٧م
٢	توريد ورق للكتب المدرسية والجامعية	١٦١٨٩٥	١٩٨٨م
	القيمة الإجمالية	٢٦١٨٩٥	

ملاحظات حول المنحة الكورية الخاصة بتمويل ورق الكتب المدرسية والجامعية:

- الشروط الخاصة بالمنحة تتمشى مع الظروف الاقتصادية المصرية، ولا تمثل هذه الشروط ضغوطاً سياسية على مصر.

- المنحة بأكملها خاصة بتمويل ورق للكتب المدرسية والجامعية، ولذلك فإن مجالات التعاون محددة بين مصر وكوريا فى مجال التعليم.

- المبلغ الخاص بالمنحة قليل، كذلك تشير الوثائق الخاصة بالتعاون بين مصر وكوريا الجنوبية بأنه لم يحدث تعاون بين الطرفين منذ عام ١٩٨٨م، حتى عام ١٩٩١م.

ثانياً: القروض والمعونات الموجهة لقطاع التعليم المصرى عن طريق المؤسسات الدولية متعددة الأطراف:

يتلقى قطاع التعليم قروضاً ومعونات من بعض المؤسسات والهيئات الدولية مثل البنك الدولى وبنك التنمية الأفريقى، وفيما يلى دراسة لنماذج من هذه القروض والمعونات.

(*) تم بمعرفة الباحث من خلال:

- وزارة التعاون الدولى: التعاون الفنى بين مصر وكوريا الجنوبية، مرجع سابق، ص ٢.

(**) القيمة بالدولار الأمريكى.

١- قروض ومساعدات البنك الدولى لقطاع التعليم المصرى:

لقد تطورت وظائف البنك الدولى منذ نشأته حتى الآن لتشمل قطاعات مختلفة منها قطاع التعليم والذى يحظى باهتمام كبير من البنك الدولى، وترجع فكرة إنشاء البنك إلى بداية يوليو عام ١٩٤٤، فلقد اجتمع ممثلو ٤٤ دولة من القوى المتحالفة والأمم التى شاركت معها فى الحرب العالمية الثانية فى مؤتمر "بريتون وودز" بالولايات المتحدة الأمريكية وذلك من أجل وضع وصياغة هيكل للتعاون الاقتصادى الدولى، وأسفر المؤتمر عن اتفاقية بإنشاء صندوق النقد الدولى (IMF)، والبنك الدولى للتعمير (IBRD). وفى عام ١٩٤٦م بدأ البنك الدولى يمارس نشاطه فى عمليات التعمير والتنمية الاقتصادية[١٢].

ووظيفة البنك الدولى تقديم قروض من أجل مشروعات التنمية ذلك أن العمل الرئيس للبنك هو تقديم القروض لمشروعات تسهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة فى عملية التنمية، ولكن هذه المشروعات يتم اختيارها والإعداد لها بدقة والإشراف عليها عن كثب، وتقييمها بطريقة منتظمة[١٣].

الشروط الرئيسة للاقتراض من البنك الدولى:

يضع البنك الدولى مجموعة من الشروط الأساسية لكى تتمكن الدول المقترضة من الحصول على قرض البنك الدولى وتتمثل هذه الشروط فيما يلى:

١- أن تكون هذه الدولة عضواً فى البنك الدولى أو فى هيئة التنمية الدولية[١٤].

٢- الأهلية للسوق: بمعنى أن هذه الدولة غير قادرة على الحصول على مبلغ القرض من المؤسسات المالية العالمية، ومعنى ذلك أن البنك الدولى لا يمنح قروضاً للدول القادرة على الحصول على احتياجاتها من الموارد المالية من السوق العالمى لرأس المال من وجهة نظر البنك.

٣- أهلية الاقتراض من البنك: ويحدد البنك الدولى أهلية الدولة على الاقتراض منه بعدة معايير منها، كفاءة الجهاز الإدارى فى الدولة، مجموع العائد من

صادرات الدولة من النقد الأجنبى، ومدى فعالية استخدام الدولة للأموال المقترضة، والثقة فى حسن نية الدولة المقترضة[١٥].

أهداف القروض التى يمنحها البنك الدولى لقطاع التعليم:

يسعى البنك الدولى إلى تحقيق عدة أهداف من خلال الاستثمارات التى يوجهها إلى قطاع التعليم فى العالم وهذه الأهداف هى:

١- زيادة العرض من الفرص التعليمية:

احتل تشييد المبانى المدرسية طليعة الاستثمارات التربوية الأولى للبنك الدولى، منذ عام ١٩٧٠م إلى عام ١٩٨٠م فقدم البنك دعمه المالى لإنشاء أكثر من أربعة ملايين مقعد فى المدارس. كما أسهم البنك الدولى بين عامى ١٩٦٣م إلى ١٩٨٤م فى إنشاء أكثر من ٩٠ ألف مقعد جديد فى ١١٠ من دور إعداد المعلمين.

٢- تحسين نوعية التعليم:

يسهم البنك الدولى فى تحسين نوعية التعليم من خلال المساعدات التى يقدمها البنك لتطوير المناهج التعليمية، وتحسين الوسائل التربوية واستخدام التكنولوجيا التربوية وتدريب المعلمين أثناء الخدمة.

٣- تحسين الكفاءة الداخلية لتنفيذ البرامج:

تهدف قروض البنك الدولى إلى تحقيق فعالية أو كفاءة أكبر فى استخدام الموارد المتاحة، وضبط التكلفة وإعادة توزيع الميزانية المخصصة للتعليم بحيث لا تمتص الأجور معظم الميزانية.

٤- تعزيز إدارة وتطوير القطاع التربوى:

يرى خبراء البنك الدولى ضرورة الاهتمام بثلاث مجالات رئيسة هى:
المجال الأول وهو مجال اتخاذ القرارات حيث يلاحظ أن القرارات فى معظم الدول النامية تتسم بالمركزية الشديدة، ويسعى البنك الدولى إلى تعزيز القدرات المحلية فى اتخاذ القرارات، والمجال الثانى هو مجال الاهتمام بعملية التخطيط والمجال الثالث هو الاهتمام بعملية التقويم والبحث[١٦].

وتتنوع جهود البنك الدولى فلا تقتصر على القروض المادية، بل تتعدى ذلك إلى الدراسة والبحث حتى يتحقق أكبر استثمار لها، ذلك لأن البنك الدولى يعتبر أكبر ممول فى تعيين المتخصصين والمستشارين من أجل مساعدة الدول النامية فى إيجاد حلول لمشكلاتهم التربوية، وفى اختبار الأولويات والبدائل، وتشتمل ملفات البنك على الكثير من البيانات والمعلومات الدقيقة بها والتى تعتبر مصدراً هاماً عن النظم التعليمية(١٧).

تطور سياسة اقتراض البنك الدولى لقطاع التعليم فى العالم:

لقد بلغ مجموع قروض البنك الدولى الموجهة إلى قطاع التعليم والتدريب فى العالم ١١,٢ مليار دولار، فى الفترة من ١٩٦٣ وهو تاريخ منحه قروضاً للتعليم الثانوى فى تونس إلى ١٩٩٠، وذلك فى إطار ٣٩٦ مشروعاً تم تنفيذها فى مائة بلد، وإجمالى القروض التى يخصصها البنك الدولى لقطاع التربية فى العالم فى تزايد مستمر حتى بلغ المليار ونصف المليار دولار بالنسبة للسنتين الماليتين ١٩٩١، ١٩٩٢(١٨) لذا فإن حجم المساعدات والقروض التى يقدمها البنك الدولى لقطاع التعليم فى العالم يشكل نسبة كبيرة من إجمالى المعونة الدولية الموجهة للتعليم فى العالم والتى تقدر بـ ٤,٢ مليار دولار عام ١٩٩٠(١٩).

وخلال السنوات الأولى من نشاط البنك المركزى تركز اهتمامه فى توجيه القروض والمساعدات إلى التعليم الثانوى العام، والتعليم الفنى والمهنى، والتعليم العالى، وتدريب المعلمين بغية تدريب أيدى عاملة للقطاع الحديث من أجل التنمية خلال الستينات(٢٠) وفى السبعينات بدأ البنك الدولى يوجه دعمه لمشروعات تتعلق بالتربية الأساسية فى العالم، حيث كانت القروض والمعونات التى يوجهها البنك إلى التعليم الابتدائى ضئيلة حيث قدرت بنسبة ٥٪ من إجمالى مخصصات البنك لقطاع التعليم عام ١٩٩٠م(٢١).

ومنذ مطلع الثمانينات أعطت سياسة البنك قطاع التعليم أولوية خاصة للتعليم الابتدائى حيث بلغت القروض والمعونات التى وجهها البنك إلى التعليم

الابتدائي في الفترة من ١٩٨١م إلى ١٩٨٦م أكثر من ٢٥٪ من إجمالي مخصصات البنك لقطاع التعليم.

ولقد استمر اهتمام البنك بقطاع التعليم الابتدائي منذ عام ١٩٨٠م حتى الآن كما نصت وثيقة البنك العامة لعام ١٩٨٠م في قطاع التربية على الأهداف التي يسعى البنك الدولي إلى تحقيقها في مجال التعليم الابتدائي فيما يلي[٢٣]:

١- تحسين فرص التحاق فتيات وأطفال الريف بالتربية الأساسية.

٢- تعزيز الروابط بين التعليم والعمل.

٣- تحسين نوعية التعليم المعطى، بفضل مدخلات ذات عائد مدرسي وعن طريق تدريب المعلمين، وتحسين الكفاءة الداخلية.

٤- تعبئة المجتمع المحلي وإنشاء أجهزة محلية مهمتها إجراء بحوث حول التربية.

٥- النهوض بتخطيط التربية وإدارتها.

ويوضح الجدول التالي القروض الموجهة من البنك الدولي وهيئة التنمية الدولية لقطاع التعليم المصري حتى عام ١٩٩١م.

جدول رقم (٦٤)(*)

القرض الموجه من البنك الدولي وهيئة التنمية الدولية لقطاع التعليم المصري(**)

رقم القرض	اسم القرض	الجهة المانحة	قيمة القرض	تاريخ التوقيع	تاريخ الإقفال	المبالغ الغير مسحوبة
٦٨١	قرض التعليم الأول	هيئة التنمية الدولية	٢٣,٣٣٤	٧٧/٣/٧	٨١/١٢/٣١	-
٨٦٨	قرض التعليم الثاني	هيئة التنمية الدولية	٣٦,٥٤٦	٧٩/١/٢٦	٨٥/٣/٣١	-
١٠٦٩	قرض التعليم الثالث	هيئة التنمية الدولية	٣٣,٧٨٤	٨٠/١١/٧	٨٧/١٢/٣١	-
٣١٣٧	مشروع تطوير التعليم الفني والهندسي	البنك الدولي	٣٠,٥٠٠	٩١/٥/٢٩	٩٦/٦/٣٠	٣٠,٥٠٠
	القيمة الإجمالية		١٢٤,١٦٤			

(*) تم بمعرفة الباحث من خلال:

- وزارة التعاون الدولي: قروض البنك الدولي الجاري استخدامها حتى ١٩٩١/١٢/٣١، بيانات غير منشورة، ١٩٩١م، ص ١.

- وزارة التعاون الدولي: قرض البنك الدولي لتطوير التعليم الأساسي، بيانات غير منشورة، مارس ١٩٩٣م.

(**) القيمة بالمليون دولار أمريكي.

المجالات التى وجهت إليها قروض التعليم:

قرض التعليم الأول:

هدف المشروع هو تحسين والتوسع فى التعليم الابتدائى والثانوى والفنى والمهنى من خلال:

- تمويل توفير مبانى وتجهيزات وتوفير الأثاث اللازم لها.
- تطوير عمليات التدريب العلمى بالمدارس الابتدائية والفنية والمهنية والمعامل والورش.
- توفير وتأثيث وتجهيز مراكز تدريب مهنى إعداد المدرسين الصناعيين.
- المساهمة فى تمويل بعض الدراسات الخاصة بالتخطيط التعليمى.
- وضع مناهج جديدة للتدريب على الحرف الصناعية.
- تمويل منح جديدة بالداخل والخارج.

قرض التعليم الثانى:

يمول المشروع توفير أثاث ومعدات وخدمات استشارية ومنح تدريبية، ويهدف المشروع إلى المساهمة فى تحقيق:

- النهوض بالتعليم الإعدادى والثانوى.
- تدريب المعلمين بالمرحلتين الإعدادية والثانوية.
- بناء وتجهيز وتأثيث مدارس ومعاهد فنية.
- تمويل بعض الدراسات المتعلقة بالتعليم الفنى.

قرض التعليم الثالث:

يستفيد من هذا القرض، وزارة التربية والتعليم، وجامعة أسيوط وجامعة القاهرة، ويهدف إلى:

- تدريب معلمى الرياضيات والعلوم للمرحلة الثانوية.
- الاستفادة بالبحوث الجامعية فى النواحى الزراعية والصحية.
- إنشاء وحدات تدريب متنقلة، وتمويل منح تدريبية للخارج.

– بالنسبة لجامعة أسيوط: إحلال معدات كليات التربية، وتمويل منح دراسية بالخارج.

– بالنسبة لجامعة القاهرة: تجهيز مراكز التعليم الصحى وكلية الزراعة، وتطوير التدريب بهم.

مشروع تطوير التعليم الفنى والهندسى:

يسعى المشروع إلى تحديث التعليم الفنى، وذلك بتطوير طرق التدريس، تطوير المنهج الدراسى، وإنتاج وتطوير نوعية عالية من المواد الدراسية وزيادة عدد الخريجين من المدرسين والفنيين من خلال:

– إنشاء وتجهيز كليتين جديدتين للتعليم الصناعى لتدريب المعلمين على أعمال الورش فى القبة وبنى سويف.

– إقامة روابط فعالة مع الصناعة والمحافظة عليها.

– وضع برنامج لاختيار وتدريب أفراد المؤهلين للقيام بوظائف مدربى المعلم الفنى فى كليات التعليم الصناعى.

– وضع برامج لتطوير المعامل الهندسية والورش.

– إعداد وتنفيذ برامج المنح التدريبية المرتبطة بها.

– صيانة الوسائل التعليمية والتدريب على الصيانة بالنسبة للفنيين والمنسقين.

القرض الموجه لمشروع تطوير التعليم الأساسى (لم يبدأ استخدامه):

يهدف المشروع إلى تحقيق تقدم التعليم الأساسى من خلال:

– بناء مدارس ابتدائية وإعدادية بمحافظات القاهرة والشرقية والإسماعيلية والمنوفية وأسيوط وسوهاج وقنا.

– تنفيذ برنامج تدريبى فى مجالات صيانة المدارس.

– توفير المعدات والآلات والمعامل.

– تدريب المعلمين وإنشاء مركز جديد لتدريب المعلمين فى قنا.

- المساعدة في برامج التطوير الإداري.

- إجراء الدراسات اللازمة لتنفيذ المشروع.

ويتضح من الجدول رقم (٦٤) ما يلي:

- بلغ إجمالي القروض التي وجهت من هيئة التنمية الدولية لقطاع التعليم المصري ٩٣,٦٦٤ مليون دولار في الفترة من ١٩٨١ إلى ١٩٨٧.

- جميع قروض هيئة التنمية الدولية أغلقت وتم استخدامها في أوقاتها المحددة.

- قروض هيئة التنمية بدون فوائد وتقتصر على المصاريف الإدارية فقط، ولذلك فهي تندرج تحت بند المنح لطول فترات السماح، وطول فترة السداد وعدم تحصيل فوائد.

- قرض التعليم الموجه من البنك الدولي لمشروع تطوير التعليم الفني، والموقع بتاريخ ٩١/٥/٢٩م، لم يجر السحب منها حتى ١٩٩١/١٢/٣١م، وهذا من شأنه أن يحمل الدولة عبئًا لفوائد القرض دون الاستفادة منه.

ملاحظات حول القروض الموجهة من البنك الدولي وهيئة التنمية الدولية:

- إجمالي المعونة المقدمة من البنك الدولي وهيئة التنمية الدولية لقطاع التعليم المصري بلغ حتى عام ١٩٩١م مبلغ ١٢٤,١٦٤ مليون دولار، في حين بلغ إجمالي المعونة الموجهة من البنك الدولي حتى عام ١٩٩٠م لقطاع التربية في العالم مبلغ ١١,٢ مليار دولار[٢٤] ويلاحظ أن حجم القروض الموجهة لقطاع التعليم المصري من البنك الدولي ضئيل بالمقارنة بحجم المعونة الموجهة للتربية في العالم.

- لم تستفد مصر من قروض التنمية الدولية الموجهة لقطاع التعليم منذ عام ١٩٨٧م حتى ١٩٩٢م، في حين أن قروض الهيئة ميسرة وبفائدة ضئيلة، وتتمثل في المصاريف الإدارية فقط، ولذلك فإن هذا النوع من القروض يتناسب مع الظروف الاقتصادية المصرية.

- لم يحقق قطاع التعليم فى مصر استفاد من التسهيلات التى يمنحها البنك الدولى للدول النامية، وذلك من أجل دعم التعليم الأساسي حيث يولى البنك التعليم الأساسي اهتماماً خاصاً فى العقد الاخير، والتعليم الأساسي فى مصر فى حاجة إلى دعم المؤسسات المالية لكى يستطيع التغلب على المشكلات التى تواجهه.

٢- قروض ومنح بنك التنمية الإفريقى لقطاع التعليم المصرى:

بلغ عدد الدول الإفريقية الفقيرة ذات الدخل المنخفض ٢٧ دولة ومن ثم بدت الحاجة الملحة لإنشاء بنك يتولى التنمية فى قارة أفريقيا وخاصة أن هذه الدول تعانى من نقص حاد فى العملات الصعبة وتدنى مستوى دخل الفرد بها، كذلك تدنى نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى[٢٥] لذا تأسس بنك التنمية الأفريقى لكى يسهم فى عملية التنمية فى قارة أفريقيا عن طريق تقديم القروض الميسرة والمساعدات لدول القارة، ويختلف بنك التنمية الأفريقى عن البنك الدولى فى أن البنك الأفريقى يختص بتقديم القروض للدول الأعضاء به من قارة أفريقيا، أما البنك الدولى يختص بتقديم القروض لكل دول العالم التى تتمتع بعضويته[٢٦].

وتستفيد مصر من قروض بنك التنمية الأفريقى، حيث بلغ إجمالى القروض التى حصلت عليها مصر من بنك التنمية الأفريقى حتى عام ١٩٩١م مبلغ ١,٢ مليار دولار بغرض استخدامها فى قطاعات مختلفة، منها قطاع التعليم.

ويوضح الجدول التالى مشروعات التعليم الممولة فى نطاق القروض والمنح الموجهة من بنك التنمية الأفريقى.

جدول رقم (٦٥)(*)

قروض ومنح بنك التنمية الأفريقى لقطاع التعليم المصرى فى عام ١٩٩٠(**)

رقم القرض	اسم القرض	تاريخ التوقيع	تاريخ النفاذ	تاريخ الإقفال	قيمة القرض	المبلغ المسحوب	المبلغ غير المسحوب
١٦ / ٨٩	تطوير المدارس الثانوية الصناعية (قرض)	٨٩/١٢/١	-	-	١٧,٣٣	-	١٧,٣٣
١٦ / ٨٩	تطوير المدارس الثانوية الصناعية (قرض)	٨٩/١٢/١	-	-	٢٤.-	-	٢٤,٠
١ / ٨٩	تطوير المدارس الثانوية الصناعية (منحة)	٨٩/١٢/١	-	-	٠,٧٣٣	-	٠,٧٣٣

ويتضح من الجدول السابق ما يلى:

- بلغ إجمالى القروض التى وجهت لقطاع التعليم المصرى من بنك التنمية الأفريقى مبلغ ٤١,٣٣ مليون وحدة حسابية. مع العلم أن سعر الوحدة الحسابية يتغير كل ثلاث شهور، وقد بلغ سعر الوحدة الحسابية ١,٣٧٥ دولار فى الفترة من ٩٢/١٢/٣١ إلى ٩٢/٣/٣١(٢٧).

- قدرت قيمة المنحة التى وجهت لتطوير المدارس الثانوية الصناعية من بنك التنمية الأفريقى ٠,٧٣٣ مليون وحدة حسابية.

- قروض التعليم الموقعة فى تاريخ ٨٩/١٢/١م والموجهة لتطوير المدارس الثانوية الصناعية، لم يتم السحب منها حتى ١٩٩٠/١٢/٣١م.

(*) تم بمعرفة الباحث من خلال:

- وزارة التعاون الدولى، قطاع التمويل الدولى: قروض بنك التنمية الأفريقى، بيانات غير منشورة، ١٩٩٠/١٢/٣١، ص ص ١، ٢.

- وزارة التعاون الدولى: قطاع التمويل الدولى، جدول أسعار الصرف فى الفترة من ٩٢/١٢/٣١ إلى ٩٢/٣/١٣.

(**) القيمة بالمليون وحدة حسابية.

- المنحة الموجهة لتطوير المدارس الثانوية الصناعية والموقعة في ٨٩/١٢/١م، لم يتم السحب منها حتى ١٩٩٠/١٢/٣١م.

ملاحظات حول المنح والقروض الموجهة من بنك التنمية الأفريقي لقطاع التعليم المصرى حتى عام ١٩٩٠:

- القروض والمنح وجهت جميعها إلى تطوير المدارس الثانوية الصناعية ولم تستفد قطاعات التعليم الأخرى منها.

- تشير جداول مركز استخدامات القروض بوزارة التعاون الدولى إلى أنه لن يتم السحب من هذه القروض حتى ١٩٩٠/١٢/٣١ أى لمدة عام كامل وذلك يحمل الاقتصاد المصرى فوائد على هذه القروض لمدة عام دون استخدامها.

مميزات الاقتراض من البنك الدولى وبنك التنمية الأفريقى:

الاقتراض من المؤسسات الدولية مثل البنك الدولى، وبنك التنمية الأفريقي يتميز عن الاقتراض من الدول فيما يلى[٢٨]:

١- يرحب البنكين بتمويل المشاريع بالتعليم فى الدول النامية.

٢- فترات سماح طويلة لقروض البنكين الدولى والتنمية الأفريقى.

٣- أسعار الفائدة أقل من الفائدة السائدة فى أسواق المال العالمية.

٤- الاستفادة من خبرات البنك ودراسة المشروعات ومتابعة التنفيذ.

٥- قروض هيئة التنمية الدولية التابعة للبنك الدولى والموجهة لقطاع التعليم، بدون فوائد وتقتصر على المصاريف الإدارية فقط.

٦- قروض الدول مشروطة بالشراء من نفس الدول، أما قروض البنك، فلا تضع قيوداً على الشراء من دولة معينة، وذلك يعطى الفرصة لأن تكون الأسعار أفضل لوجود المنافسة الدولية.

ثالثاً: القروض والمعونات الأجنبية الموجهة لقطاع التعليم المصرى عن طريق المنظمات التابعة للأمم المتحدة.

يتناول البحث نماذج للمساعدات التى تقدمها كل من هيئة اليونسيف وهيئة اليونسكو للتعليم المصرى.

١- نموذج للمساعدات التى تقدمها هيئة اليونسيف لقطاع التعليم المصرى:

لقد حدد الإعلان الرئاسى فى مصر الفترة من ١٩٨٩م إلى ١٩٩٩م عقداً لحماية الطفولة المصرية تضمن العديد من الأهداف منها التعليم الأساسى حق لكل الأطفال، وخفض معدل الأمية بين الأطفال المتسربين. وتمشياً مع هذا الإعلان وتحقيقاً لأهدافه تبنت هيئة اليونسيف مشروعاً يتفق معه من حيث الهدف وفيما يلى دراسة تحليلية لهذا البرنامج:

برنامج التعاون بين اليونسيف ومصر فى مجال التعليم ومحو الأمية:

يعتبر التعليم الأساسى حق لكل الأطفال فى مصر وتسعى الدول إلى تأمين التعليم الإبتدائى لكل الأطفال الملزمين وخاصة فى المرحلة العمرية التى تقابل مرحلة التعليم الأساسى، بحيث ارتفع معدل استيعاب التلاميذ الملزمين فى السنوات الأخيرة.

دراسة اليونسيف لواقع التعليم الأساسى وتطوره[٣٩]:

أجرت اليونسيف دراسة لواقع التعليم الأساسى توصلت إلى:

- يعمل بالتعليم الأساسى أكثر من ٤٠٠ ألف معلم ومعلمة يدرسون لعشرة ملايين تلميذ.

- تقترب ميزانية التعليم الأساسى فى مصر من ٢ بليون جنيه مصرى، وينفق أكثر من ٩٠٪ منها على الأجور والحوافز.

- تشير الإحصاءات الرسمية إلى أن مدارس التعليم الأساسى تستوعب ٩٠٪ فقط من إجمالى الملزمين، وهذا المعدل يزداد بصفة مستمرة.

- هناك اختلال في توزيع مدارس التعليم الأساسي بين الريف والحضر. فالمناطق الريفية تعاني من نقص في هذه المدارس وأعداد البنات المسجلين في الريف أقل من الحضر، وتبلغ نسبة البنات المسجلين في محافظات أسيوط وسوهاج وقنا ٦٥٪ فقط.

- وفي عام ١٩٨٦م بلغ معدل الأمية بين الإناث ٦١,٨٪ وبين الرجال ٣٧,٨٪ وتزداد نسبة الأمية بين الإناث في صعيد مصر.

- إن التعليم الإلزامي في مصر في الخمس سنوات الأولى مجاناً، ولكن في الواقع أن كل طفل يدفع ما بين ٢٠ - ٣٠ جنيهاً في بداية العام الدراسي. وفي الأسر ذات الأعداد الكبيرة يفضل الآباء أن يدفعوا نفقات الدراسة للأولاد وتظل البنات دون الالتحاق بالمدرسة.

- يساعد بعد المدارس عن محل إقامة الأسرة في عدم إلحاق البنات بالتعليم الإلزامي ولذلك يرفض الآباء أن تذهب بناتهن إلى مدارس القرى الرئيسة والتي تبعد عنهم مسافة من ٣ - ٥كم.

خطة الحكومة لإصلاح التعليم:

حددت الحكومة ثلاث اتجاهات من أجل إصلاح وتطوير التعليم الأساسي هي:

١- بناء المزيد من المدارس والفصول.

٢- إنقاص عدد سنوات المرحلة الأولى من التعليم الأساسي من ٦ سنوات إلى ٥ سنوات.

٣- نشر عدد من المدارس "ذات الفصل الواحد" في المناطق النائية بحيث تكون هذه المدارس، متحررة من الشكل الرسمي والقيود، على أن يوضع في الاعتبار: احترام الجدول وتوفير المدرسين، ووضع الخطط المناسبة.

وثائق خاصة بالتعليم[٣٠]:

توجد لدى اليونسيف مجموعة من الوثائق تشير إلى واقع النظام التعليمى فى مصر وهو على النحو التالى:

- المدارس الابتدائية الحكومية فى مصر مزدحمة بالتلاميذ والجلوس بصعوبة فى المقاعد والمقاعد ثابتة وغير متحركة.

- الأسئلة تطرح بصفة جماعية نظراً لارتفاع كثافة الفصول والإجابات جماعية من التلاميذ.

- السيطرة على الفصل هو هدف المدرس.

- تشير الأبحاث إلى ضرورة اتصال التلميذ ببيئته من أجل تحقيق الاستثارة، وتنمية التفكير المبدع، والقدرة على حل المشكلات.

- الوسائل التعليمية غير كافية، وإن كانت غير موجودة فى بعض المدارس.

- تدريب المعلمين على محتوى المناهج غير ملائم وغير مرتبط بالواقع داخل المدارس، كذلك نقص المبالغ المعتمدة للتدريب.

- تدنى أجور المعلمين يقلل من استثارتهم على العمل.

كل هذه العوامل مجتمعة تؤدى إلى انخفاض مستوى التعليم، وتساعد على تسرب التلاميذ، وهناك عاملان من العوامل الهامة التى تساعد على تسرب التلاميذ وهى:

العامل الأول: الرسوم المدرسية التى تزيد على ٣٠ جنيهاً للتلميذ سنوياً.

العامل الثانى: أن المعلمين فى التعليم الثانوى يجبرون أولياء الأمور على إعطاء أبنائهم دروسا خصوصية بعد انتهاء اليوم الدراسي، ويتقاضون عنها أجوراً مرتفعة، وتصبح عبئاً على الأسر الفقيرة. وهذه العوامل تؤثر بصفة عامة على تسرب التلاميذ، وبصفة خاصة على تسرب البنات.

الاهتمام بالصحة المدرسية يأتى من خلال النوادى المدرسية، والمناهج، وقد وضعت اليونسيف كتيبًا يوضح المفاهيم الصحية وهو يوزع من خلال ١٣٥٠ نادى صحى فى المحافظات وإدخال التربية الصحية ضمن بعض المناهج.

التربية الصحية فى القرى:

بث روح المحافظة على المياه ونظافتها لدى الطلاب، ووضع كتاب (حقائق من أجل الحياة) وتوزيعه على الطلاب فى محافظتى أسيوط وسوهاج.

- إنتاج أشرطة الفيديو لتعليم البنات المتسربات.

- وضع استراتيجية لتنمية الطفولة وتزويد الآباء بالمعلومات وتدريبهم على تعليم أطفالهم وتنمية روح الاستثارة لديهم.

- استخدام وسائل الإعلام لنقل رسائل من كتيب "حقائق من أجل الحياة".

- تستخدم اليونسيف مواردها من أجل تحقيق الأهداف التالية فى مصر.

- إتاحة فرص التعليم الأساسى، وتزويد المناهج بالرسوم التوضيحية الجذابة.

- توفير الاحتياجات التعليمية للأمهات الصغيرة.

مشروع مدارس المجتمع[31]:

تسعى اليونسيف إلى دعم مشروع مدارس المجتمع.

ومن أهم أهداف المشروع تزويد القرى والعزب التى تخلو من المدارس، بمدارس تخدم هذه القرى، ووضع المناهج المناسبة لها بالتعاون مع مركز تطوير المناهج، ويحصل التلاميذ على شهادات تعادل الشهادات التى يحصل عليها تلاميذ المدارس الابتدائية الحكومية الرسمية.

المعلومات الأساسية اللازمة لتنفيذ المشروع:

يحتاج البرنامج إلى قاعدة أساسية من المعلومات التى تسهم فى دعم البرنامج ومنها على سبيل المثال:

- دراسة مسحية للعزب التى تقام بها المدارس: من حيث عدد السكان ووضع خريطة للمدارس التى تقع العزب فى نطاقها، ونمو السكان واتجاهاتهم وعاداتهم.

- دراسة مسحية لبعض المشكلات التعليمية مثل ظاهرة التسرب، وعدد الشباب الذين تركوا المدرسة ومراحلهم العمرية، ومدة بقائهم في المدرسة قبل التسرب.

- المعلومات الرئيسة لتنمية البرنامج: تطوير برامج محو الأمية وتوفير الوسائل التعليمية الهادفة وتطوير برامج التقويم.

- وتتناول الدراسة الخاصة باليونسيف النقاط السابق الإشارة لها بالشرح والتحليل.

تخطيط التعليم الأساسي:

تخطيط التعليم الأساسي بهدف دراسة الواقع الحالي للتعليم الأساسي، ثم ماذا يجب أن نفعل من أجل تطويره، وبواسطة من، ومتى وكيف، وبأي موارد حيث أن هناك فجوة بين الواقع وبين الأهداف المنشودة، لذلك لابد من استغلال الموارد استغلالاً جيداً، ووضع خطة مناسبة لكي نستطيع تحقيق الأهداف.

جدول رقم (٦٦)(*)

الميزانية المبدئية التي خصصتها اليونسيف لبرنامج مدارس المجتمع(**)

بنود الاتفاق	المبلغ المخصص
دراسة مسحية للعزب	٧٠,٠٠٠٠
دراسة لواقع الأمية	٣٠,٠٠٠
إعداد تنظيم المعلومات الأولية للبرنامج	٢٠,٠٠٠
المعدات والبرامج	٣٠,٠٠٠
الخبراء	
أجانب	٣٠,٠٠٠
محليون	٢٥,٠٠٠
التدريب	٢٥,٠٠٠
الإجمالي	٢٢٥,٠٠٠

(*) تم بمعرفة الباحث من خلال:
UNICEF / EYGYPT: Outline of the programme of cooperation Education and litetacy, op. P29.

(**) القيمة بالألف دولار امريكي.

والجدول التالي يشير إلي ملخص ميزانية اليونسيف في مصر في الفترة من عام ١٩٩٢م حتى ١٩٩٤م.

جدول رقم (٦٧)(*)

ملخص ميزانية اليونسيف الموجهة لبرامج التعليم في مصر(**)

م	بنود اتفاق	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	الجملة
١	مدارس المجتمع	٤٠,٠٠٠	٧٥,٠٠٠	٢٠٥,٠٠٠	٣٢٠,٠٠٠
٢	المعلومات والتخطيط	٢٥,٠٠٠	٧٠,٠٠٠	٣٩,٠٠٠	١٣٤,٠٠٠
٣	التعليم والمنهج والإدارات والتدريب	٧٥,٠٠٠	٩٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	٢٦٥,٠٠٠
٤	الصحة المدرسية والنوادى الصيفية	١٥٠,٠٠	٢٠٠,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠	٦٠٠,٠٠٠
٥	تنمية الطفولة المبكرة	١٣٠,٠٠٠	١٨٠,٠٠٠	١٨٠,٠٠٠	٤٩٠,٠٠٠
	الإجمالى	٤٢٠,٠٠٠	٦١٥,٠٠٠	٧٤٤,٠٠٠	١,٨٠٩,٠٠٠

ويتضح من الجدول السابق إسهام اليونسيف في عدة برامج تتعلق بالتعليم، وتتعلق بمرحلة التعليم الأساسى والطفولة المبكرة.

ملاحظات حول برنامج التعاون بين اليونسيف ومصر في مجال التعليم ومحو الأمية:

- لم يدرج برنامج التعاون بين اليونسيف ومصر في مجال التعليم في خطة التعليم ٩٢ - ١٩٩٧، رغم أن هذا البرنامج وضع لكي ينفذ في الأعوام ٩٢ - ١٩٩٤، وهذه الأعوام تمثل الثلاث سنوات الأولى من بداية الخطة.

- البرنامج ينفذ في إطار المعونات التي تقدمها هيئة اليونسيف لدول العالم والمبالغ المخصصة على مدى الفترة الزمنية للبرنامج كبيرة وتصل إلى ١,٨٠٩,٠٠٠ دولار أمريكي.

(*) تم بمعرفة الباحث من خلال:
UNICEF / EYGYPT: Outline of the programme of cooperation Education and literacy, op. Cit p.34.

(**) القيمة بالألف دولار أمريكي وجملة الإنفاق بالمليون دولار أمريكي.

- هذا البرنـامج يوجه من أجل المساهمة فى مواجهة مشكلتين تؤثران على فعالية التعليم فى مصر، المشكلة الأولى هى نقص مدارس التعليم الأساسى فى المناطق النائية والبرنامج يضع ضمن أولوياته المساعدة فى إنشاء مدارس مجمعة فى المناطق النائية، وإدخال برامج صحية من أجل الارتقاء بصحة التلاميذ وأسرهم.

أما المشكلة الثانية وهى: المساهمة فى حل مشكلة الأمية وتسرب التلاميذ بين الصغار والكبار وتوفير المواد التعليمية والوسائل التعليمية الجذابة، والمشاركة عن طريق خبراء اليونسيف فى وضع برامج محو الأمية.

- لا توجد شروط مجحفة من شأنها التدخل فى السياسات التعليمية كما هو الحال فى بعض المعونات الثنائية.

- المعلومات التى استطاعت هيئة اليونسيف تجميعها من وزارات متعددة، وجهات عالمية، تشكل قاعدة بيانات إحصائية يمكن الاستفادة منها فى رسم السياسات التعليمية لمرحلة التعليم الأساسى وبرامج محو الأمية.

- الاستفادة من خبرة اليونسيف من خلال تعاملها فى المناطق النائية مع هذه المجتمعات وكيف استطاعت أن تنفذ برامج ناجحة فى مجال الصحة، والصرف الصحى فى تلك المناطق.

- من المشكلات التى يعانى منها قطاع التعليم فى مصر، تناقص ميزانية التعليم المستمر وهذا البرنامج يمكن أن يسهم إذا أحسن تنفيذه فى مواجهة جزء من هذه المشكلة.

- هذا البرنامج يساعد على ارتفاع نسبة الملزمين الذين يقبلهم التعليم الأساسى.

- هذا البرنامج لم يتم إقراره بناء على جهود القائمين على شئون التعليم، أو المختصين برسم السياسات التعليمية بالوزارة المعنية بذلك، وإنما تم إقراره بناء على الإعلان الرئاسى باتخاذ الفترة من ١٩٨٩م إلى ١٩٩٠م عقداً لحماية الطفولة.

- أكدت وثائق اليونسيف أن من العوامل الرئيسة التى تؤدى إلى تسرب التلاميذ، أو عدم إلحاقهم بالمدارس وكلك الإحجام عن تعليم البنات، هو أن التعليم الإلزامى من الناحية النظرية مجانى، ولكن يدفع كل طفل من ٢٠ - ٣٠ جنيهاً بالإضافة إلى النفقات الأخرى، مما يدفع بأولياء الأمور فى الأسر كبيرة العدد إلى الإحجام عن تعليم أبنائهم، ولذلك يقف العامل الاقتصادي حائلاً أمام التوسع فى التعليم الأساسى.

- تشير وثائق اليونسيف بأنه رغم وجود مدارس المجتمع فى مصر إلا أنه لا توجد خططاً جيدة أو برامج مكتملة من أجل العمل فى هذه المدارس.

- تؤكد اليونسيف على أن من عوامل نجاح البرنامج التعاون بين عدة وزارات مختلفة منها، وزارة التعليم، ووزارة الشئون الاجتماعية، ووزارة الحكم المحلى، ووزارة الصحة.

- كذلك تؤكد اليونسيف على طلب العون من هيئات دولية تختص بتمويل هذه البرامج ومساعداتها فنياً مثل هيئة اليونسكو، ومؤسسات دولية مثل البنك الدولى، ومن هنا لابد أن يكون هناك دور نشط لوزارة التعاون الدولى والوزارات الأخرى التى لها صلة بمجالات التعاون على المستوى الدولى والثنائى.

- حددت الدراسة المسحية التى قامت بها اليونسيف المشاكل التى تعانى منها المدارس ذات الفصل الواحد على النحو التالى:

- نقص الاعتمادات المالية لهذه المدارس.
- لا توجد مناهج خاصة بهذه المدارس.
- نقص المبانى والتجهيزات اللازمة لها.
- لم يتم تدريب المعلمين التدريب الكافى على المناهج الخاصة بهذه المدارس.

ولذلك عند وضع الخطط الخاصة بهذه المدارس يجب أن تضع الوزارة فى اعتبارها معالجة هذه المشكلات.

- تؤكد اليونسيف على ضرورة التعاون بين المحافظات المختلفة في تنفيذ البرامج الخاصة بالتعليم، وتشير اليونسيف إلى أن الواقع يشير إلى أن الاتصال مقطوع بين هذه المحافظات في مجالات التنسيق والتخطيط والتنفيذ وكل محافظة تعمل منفردة في تنفيذ الجزء الخاص بها.

- تؤكد اليونسيف على استعدادها للمساهمة في تمويل برنامج "التربية للجميع بحلول عام ٢٠٠٠" ولذلك يجب اتخاذ التدابير اللازمة التي تكفل الاستفادة من جهود اليونسيف وذلك بوضع خطة مناسبة تصلح للتنفيذ، والاتصال بالمختصين باليونسيف من أجل التنسيق لذلك.

- وسوف يكون المحك الرئيس لإقامة هذا التعاون هو نجاح مصر في تنفيذ البرنامج الحالي الذي توليه اليونسيف عنايتها وهو برنامج التعاون بين اليونسيف ومصر في مجال التعليم ومحو الأمية.

٢- نماذج للمساعدات الفنية التي تقدمها هيئة اليونسكو لقطاع التعليم المصري:

مقدمة:

أسهمت اليونسكو في العديد من مجالات التعليم المصري، فلقد قامت اليونسكو بتقديم المساعدات المالية والفنية لقطاع التعليم في مصر. وتولت اليونسكو إيفاد الخبراء الدوليين وتدريب الخبراء المصريين، وتقديم الأبحاث والدراسات العلمية في مجال التعليم، والمشاركة في برامج تطوير التعليم وإعداد المعلمين، وعقد الندوات والمؤتمرات التربوية والحلقات الدراسية، كذلك توفر منظمة اليونسكو مجالات التعرف على كيفية مواجهة بعض دول العالم لنفس المشكلات التي تواجه التعليم المصري، ومعرفة أنسب الحلول لمواجهتها مثل مشكلة التسرب والهدر. التي تقلل من الكفاءة الداخلية لمراحل التعليم المختلفة.

وكذلك تساعد اليونسكو مصر في التعرف على أحدث الاتجاهات والنظريات التربوية الحديثة، وتسهيل الحصول على المعرفة واستخدامها عن طريق شبكات

المعلومات الإقليمية وكذلك عن طريق نشر أندية اليونسكو وتدعيم نظام المدارس المنتسبة لليونسكو والتي تشارك مصر فيه.

وتسهم اليونسكو عن طريق التوسيع في استخدام نظام كوبونات اليونسكو في التغلب على مشكلة العملة الصعبة عند استيراد الأجهزة والمعدات والمعامل اللازمة لتدعيم النظم التعليمية في الدول النامية ومنها مصر.

تشارك مصر في الأبحاث العلمية والمؤتمرات وحلقات التدريب التي تعقدها اليونسكو، فضلاً عن متابعة الدراسات المسحية والاستبيانات العالمية التي تجريها اليونسكو وتشترك فيها مصر كل عام.

وتنظم وتشرف اليونسكو على العديد من الأنشطة والمسابقات العالمية في مجال الرسم والموسيقا ويشارك فيها طلاب مصريون من المراحل التعليمية المختلفة.

وقد تناول الباحث الجهود التربوية لمنظمة اليونسكو في تطوير التعليم الأساسي المصري، وتقييمها بغرض تحقيق أقصى استفادة منها[٣٢] .

ويقتصر هذا البحث على دراسة لنماذج التعاون الفني القائم بين مصر واليونسكو، في مراحل التعليم الجامعي والتعليم الثانوي والفني، من خلال اشتراك مصر في المؤتمرات والندوات وورش العمل والحلقات الدراسية التي تعقدها اليونسكو كما نرى فيما يلي:-

١- مؤتمر وزراء التربية والوزراء المسئولين عن التخطيط الاقتصادي في الدول العربية[٣٣].

مؤتمر أبو ظبي هو المؤتمر الرابع في سلسلة مؤتمرات إقليمية لوزراء التربية العرب، والتي تنظمها اليونسكو بالتنسيق مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. وانعقد المؤتمر الأول في عام ١٩٦٠م، وكان بمثابة انطلاق نحو جهد شامل في مجال تخطيط التربية، والمؤتمر الثاني عقد عام ١٩٦٦م في طرابلس بليبيا وكان هدفه التوسع الكمي كشرط مسبق لتحقيق ديمقراطية التعليم أما المؤتمر الثالث فعقد عام ١٩٧٠م في مراكش بالمغرب وركز اهتمامه بصفة خاصة على التحسن النوعي للتعليم.

ويتناول البحث بالدراسة مؤتمر وزراء التربية والوزراء المسئولين عن التخطيط الاقتصادي في الدول العربية لأن المؤتمر قد مر عليه أكثر من خمس سنوات، ولهذا يمكن تقسيم مدى فعالية النتائج والتوصيات التى توصل إليها المؤتمر فيما يلى:

أهداف المؤتمر:

١- استعراض الإنجازات والاتجاهات والمشكلات التربوية فى المنطقة العربية منذ انعقاد مؤتمر وزراء التربية فى مراكش بالمغرب منذ عام ١٩٧٠م.

٢- دراسة الاستراتيجيات التى يمكن اتباعها لتنمية التربية فى سياق الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية الجديدة فى المنطقة.

٣- إعداد إطار وتحديد اتجاهات من شأنها إنارة الطريق أمام جهود الدول الأعضاء فى المنطقة العربية، وجهود الهيئات الإقليمية والدولية المتخصصة من أجل تنمية التربية وتجديدها سواء على الصعيد الوطنى أو فى مستوى التعاون الإقليمى.

توصيات المؤتمر:

١- اتفق المؤتمر بشكل على أن الإدارة التربوية فى الوطن العربى تتسم بالمركزية أكثر مما ينبغى، وأن هذه الإدارة التربوية مع نظام الترقيات القائمة على أساس مدة الخدمة، تنزع بالأحرى إلى أن يكون دورها سلبياً، بدلاً من أن يعتمد على الإبداع، وإلى تصور وظيفتها على أنها مهمة رقابة بدلاً من أن تكون مهمة إرشاد، لذلك فإن الأمر يتطلب تطوير الإدارة المدرسية لتتمشى مع متطلبات المجتمع الجديدة.

٢- وعلى مستوى الإدارة المدرسية، يجب التخفيف من عبء العمل الإداري الملقى على عاتق المدير كى يتاح له الوفاء بمسئولياته التربوية كمصدر للإلهام والحفز، وينبغى أن يتاح للقائمين على إدارة المدرسة إمكانيات إجراء

اختبارات تربوية مع زملائهم، وآباء التلاميذ وكذلك التلاميذ أنفسهم في شأن القرارات التي يتخذونها.

٣- ينبغي للتخطيط التربوي أن يستجيب لمتطلبات الاقتصاد من القوى العاملة، وكذلك ينبغي للتخطيط التربوي أن يتناول كلا الجوانب الكمية للقوى العاملة والقيد بمعاهد التعليم، والجوانب النوعية المتمثلة في التجديدات التربوية التي تثبت جذورها عن طريق البحوث.

٤- على التخطيط التربوي أن يأخذ بعين الاعتبار عامل السكان وآثاره على القيد بمعاهد التعليم. كما ينبغي أن تراعى في عملية التخطيط اعتبارات العائد الاقتصادي وتكلفة التلميذ، ونسبة التعليم والتربية في ميزانية الدول من الدخل الإجمالي.

٥- إنشاء صندوق عربي لتطوير التربية والتعليم تساهم فيه جميع الدول العربية كل بحسب مواردها المالية، على أن يستهدف هذا الصندوق تقديم معونات مالية لتمويل مشروعات التعليم في الدول العربية التي تفتقر إلى الموارد المالية، ومن جهة أخرى يمكن أن تقدم المعونات المالية في إطار تعاون ثنائي مباشر أو عن طريق منظمة دولية كاليونسكو والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

٦- العمل على إجراء تجديد حقيقي للنظام التعليمي برمته يتماشى مع روح العصر والمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية.

٧- دعم مراكز البحوث التربوية في البلاد العربية، مالياً وفنياً حتى تنهض بمهمتها على خير وجه.

٨- يطلب من منظمة العمل العربية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم إجراء دراسات في العلاقة بين التعليم والعمل والتوظيف.

٩- إيلاء مهنة التعليم اهتماماً خاصاً، مادياً ومعنوياً، وذلك من أجل جذب الكفاءات العالية لهذه المهنة، في إطار تطور سلم عادل للأجور يتناسب مع مكانة المعلم.

١٠- التنسيق والتكامل بين الأحهزة المعنية بأمر التعليم والعمل، بهدف التنسيق بين أعداد الخريجين ومجالات العمل المتوفرة بحيث لا يصبح هناك فائض في تخصصات معينة، وعجز شديد في القوى العاملة في مجالات أخرى.

١١- إنشاء مركز إقليمي لتدريب المسئولين الإداريين والتربويين.

١٢- قومية التمويل في مجال التعليم وقومية التشغيل في مجال العمل.

١٣- مساهمة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالتعاون مع الدول العربية في المساهمة في تمويل المنشآت التعليمية في الدول التي تتطلب أوضاعها الاقتصادية المساهمة في ذلك.

ملاحظات حول مؤتمر وزراء التربية والوزراء المسئولين عن التخطيط الاقتصادي في الدول العربية:

رغم مرور أكثر من خمس سنوات على انعقاد المؤتمر، إلا أن قرارات وتوصيات المؤتمر لم تتخذ شكلاً إجرائيا، هذا مع الأخذ في الاعتبار بأن هذه التوصيات والقرارات اتخذت على مستوى وزراء التربية، وهم الوزراء المنوط بهم المساهمة في صنع السياسات التعليمية وتطويرها وفيما يلي بعض الملاحظات حول التوصيات التي اتخذها المؤتمر فيما يلي:

- الإدارة التربوية والإدارة المدرسية مازالت تتسم بالمركزية كما أن نظام الترقيات يستند أساساً إلى الأقدمية المطلقة.

- لا يوجد اتساق بين التخطيط التربوي والمتطلبات الاقتصادية من القوى العاملة، ومن مؤشرات ذلك وجود فائض كبير في بعض التخصصات، ووجود ندرة في تخصصات أخرى تحتاج إليها التنمية الاقتصادية.

- التخطيط التربوي على المستوى الوطني لا يتسق مع الزيادة السكانية والمتغيرات الاجتماعية، ومن آثار ذلك عجز المدارس في بعض المحافظات في مصر عن استيعاب التلاميذ، وهذا يؤدي إلى اللجوء إلى نظام الفترات وارتفاع كثافة الفصول.

- إنشاء صندوق عربى لتطوير التربية والتعليم لم يأخذ طابعاً إجرائيا حتى اليوم، رغم ارتفاع المستوى الاقتصادي للدول النفطية، ووجود دول أخرى فى أمس الحاجة للحصول على دعم هذا الصندوق، وهذه الدول النفطية سوف تستفيد من هذا الدعم فى شكل عمالة مدربة مؤهلة، تساهم فى دفع عجلة التنمية بها.

- لم تتحقق قومية التمويل فى مجال التعليم، وخاصة أن حجم المساعدات العربية ضئيل لقطاع التعليم فى الدول التى يعجز اقتصادها عن مواجهة النفقات المتزايدة لتمويل التعليم، مما حدا ببعض الدول ومنها مصر إلى اللجوء إلى الدول الغير عربية من أجل الحصول على المعونات والمساعدات لهذا القطاع الحيوي والهام.

٢- الحلقة الوطنية للتجديدات التربوية(٣٤):

عقدت الحلقة الوطنية للتجديدات التربوية فى عمان فى الفترة من ٢٣ - ٢٤ مارس ١٩٨٨م، وتدارست الحلقة مفهوم التجديدات التربوية ومجالاته، ومتطلباته. وفيما يلى عرض للمفاهيم الرئيسة التى تناولتها حلقة التجديدات التربوية.

مفهوم التجديد التربوى: توجد عدة تعريفات للتجديد التربوى منها:

- إدخال كل جديد أو تغيير فى الآراء والأفكار والسياسات أو البرامج، أو الطرق أو المرافق أو البيئة التعليمية القائمة بالفعل على اتساعها ويحدث تحسناً ملموساً فى كفاءة الخدمة التربوية.

- هو العملية الدينامية لابتكار هذه التغيرات والتخطيط لها وتطبيقها.

- ابتداع واكتشاف بدائل لنظام التعليم القائم أو بعض عناصره أو نظمه الفرعية تكون أكثر كفاءة وفاعلية فى حل مشكلاته، وتلبية حاجات المجتمع الذى يوجد فيه والإسهام فى تطويره.

ويتضمن التجديد التربوى مكونات ثلاثة أساسية وهى: الجدة والتغيير والإصلاح:

وتعنى الجدة أن الذين سيأخذون بهذا التجديد يستخدمون فكرة أو طريقة معينة أو ممارسة للمرة الأولى فى شكلها الجديد. أما عنصر التغيير فيعنى أن هذا التجديد لابد أن يتضمن بالضرورة تغييراً بصورة أو بأخرى، وقد يكون التغيير تدريجياً أو تغييراً جذرياً، وكذلك قد يعنى تغيير شىء ما بآخر أى استبداله، وهذا ما يشار إليه عادة فى المناقشات التربوية بمصطلح البدائل التربوية.

وحتى يتاح للتجديد التربوى تحقيق أهدافه فإن ثمة متطلبات تسهم فى تحقيق ذلك ويمكن توضيح هذه المتطلبات على النحو التالى:

- توافر المجددين بحماسة وإخلاص، وبكفاءة ومقدرة على القيام بمتطلبات التجديد التربوى على مستوى المخططين والمشرفين والمنفذين.

- تهيئة الظروف المادية والمعنوية المناسبة لتمكين المربين من التفكير النقدى المبدع، وإطلاق مبادراتهم لإيجاد برامج التجديد التربوى الفعالة.

- إيجاد مواقف مؤيدة من الآباء والأمهات والمعلمين، وذلك من خلال الحوار المفتوح بين هذه الفئات والجهة المخططة للتجديد فقد يؤدى هذا الحوار إلى التغلب على العوائق التى يتمسك بها أولياء الأمور والمعلمون والفئات الاجتماعية الأخرى للحفاظ على الأساليب التقليدية فى التربية.

- يتطلب التجديد استجابة واعية من الإدارة التربوية، إذا أن انشغالها، بالتفاصيل والأمور التنفيذية اليومية قد لا يترك لها وقتاً للتفكير والنقد والتقويم.

- يتطلب التجديد التربوى إيجاد مصادر بديلة وعديدة لتمويل برامجه بحيث تنفذ هذه البرامج بأقل تكلفة من خلال الاستخدام الأمثل للإمكانات والموارد المتاحة.

عوائق التجديد:

قد يواجه التجديد مجموعة من العوائق حسب طبيعة النظام التعليمي والمؤسسات الاجتماعية والثقافية المتفاعلة معه ويمكن إبراز أهم العوائق على النحو التالي:

عوائق جغرافية:

مثل طول المسافات وبطء وسائل النقل، وسوء الظروف الجوية للمتابعة والإشراف.

عوائق تاريخية:

مثل النظم التى ترسخت فى المجتمع تاريخياً وإن لم تكن نابعة من التراث الثقافى للمجتمع أو لم تكن مناسبة لحاجات المجتمع، وبخاصة فى البلدان التى تعرضت لسيطرة أجنبية.

عوائق اقتصادية:

مثل عدم كفاية مصادر التمويل المخصصة لقطاع التربية، والظروف الاقتصادية بوجه عام، وعدم دقة حساب التكلفة المالية دون الأخذ بالاعتبار نتائج التضخم الاقتصادي.

عوائق إجرائية:

مثل عدم التنسيق بين كبار المسئولين عن تنفيد التجديد والعناصر المشاركة بشكل مباشر، وصعوبة توفير المواد اللازمة للتجديد فى مواعيدها، أى عدم القدرة أو الفعالية فى التنفيد.

عوائق شخصية:

مثل عدم كفاية الحوافز المادية لمنفذى مشاريع التجديد ومواقف كبار المسئولين وعدم قبولهم للأفكار التجديدية، وتضارب المصالح الشخصية.

عوائق اجتماعية وثقافية:

مثل اختلاف وجهات النظر حول التغيير، وعدم توفر المناخ لتبادل الأفكار بصراحة وعدم كفاية الانسجام الاجتماعي بين العناصر المشاركة في التجديد.

عوائق سياسية:

مثل ضعف الاتصال مع القادة السياسيين أو التغيير المفاجئ في السياسة التربوية وعدم فهم التربويين للواقع السياسي.

٣- ورشة العمل شبه الإقليمية للخبراء التربويين العرب حول تجديد مناهج التعليم الأساسي للصغار والكبار[٣٥]:

عقدت ورشة العمل شبه الإقليمية للخبراء التربويين العرب، تحت إشراف مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية في الفترة من ١ - ٤ إبريل ١٩٨٩م في كلية التربية بجامعة دمشق وعقدت هذه الندوة حرصاً على توفير الفرص التعليمية للصغار والكبار، وسعياً نحو تعميم التعليم الأساسي وربطه بجهود محو الأمية، في إطار استراتيجيات متناسقة، عملاً على توفير مقومات التجديد والتطوير.

الهدف من ورشة العمل شبه الإقليمية للخبراء التربويين العرب:

حددت ورشة العمل الهدف الرئيس من عقدها في "اقتراح طرائق عملية لتطوير موارد تعليمية مشتركة بين الصغار والكبار، ووضع مشروع تجديدي عملي ينسجم والتغييرات الجديدة".

المجالات المشتركة لتعليم الصغار والكبار:

حددت الورشة المجالات المشتركة بين الصغار والكبار، وذلك عن طريق تحديد أطر عامة لموضوعات المناهج التي يجب أن يراعى عند وضع المناهج الخاصة بالصغار والكبار، وهذه المجالات هي:

- التواصل والتفاعل.
- التربية الاجتماعية والقومية والإنسانية.
- التربية الصحية النفسية والجسمية.

- التربية البيئية.
- التربية السكانية.
- التربية المهنية والتقنية واليدوية.
- التربية الجمالية والفنية.
- تربية التفكير العلمي والتلقائي.

التعليم الذاتي والتربية المستمرة توصيات ورشة العمل شبه الإقليمية للخبراء التربويين العرب:

١- النظر إلى أهداف التعليم على أنها مستقبلية ولا تقتصر على خبرات الماضي.

٢- التركيز على تنمية التفكير العلمي والإبداعي وطرائق الحصول على المعرفة وأسسها أكثر من الحصول على المعرفة ذاتها.

٣- ربط المحتوى التعليمي ارتباطاً عضوياً ومستمراً بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة وبروح العصر ومتطلباته من جهة أخرى.

٤- المزاوجة والتوازن بين الفكر والعمل، وجعل الدراسة النظرية مواكبة للدراسة التطبيقية.

٥- جعل العمل ركيزة من ركائز التعليم، وقطاعاً أساسياً في قطاعات محتواه وربط التعليم بما يجرى في مواقع العمل والإنتاج والخدمات، وتحقيق الوحدة بين التعليم والتدريب، وتنمية حب العمل واحترامه وإتقانه، على أن تكون الأعمال التي يركز عليها ذات صلة بالبيئة الحاضرة والحياة المتطورة.

٦- أن تكون برامج تطوير البيئة، جزءاً رئيساً في مناهج الدراسة وتوفير فرص لقاء المتعلمين الصغار مع الكبار من أجل تحقيق هدف اجتماعي مشترك.

٧- زيادة الاهتمام بالتربية السكانية، التي تستهدف وعي الإنسان بحاجات بلده، والتدريب على الإنتاج وعلى الاقتصاد في الاستهلاك وحسن استثمار الوقت والمال.

٨- تنمية الشعور بالالتزام، وغرس الفلسفة الاجتماعية عن بصيرة فى نفوس الصغار والكبار على السواء، والحرص على تحسين قيمتها ومبادئها واتجاهاتها فى سلوك الأفراد خلال كل موقف تعليمى.

٩- إقامة وزن للخبرات التى يحصل عليها الفرد خارج المدرسة وخاصة فى مواقع العمل والإنتاج، وإدخالها فى الحساب عند تقرير تحصيله وتقويم نموه.

١٠- توجيه التعليم نحو متطلبات تنمية المهن وتطورها.

١١- إعادة توزيع محتوى التعليم وخبراته بين المدرسة والمؤسسات الأخرى ومنها وسائط التواصل الجماهيرى والنوادى والجمعيات، والاتحادات المختلفة، ومواقع العمل والإنتاج.

١٢- تبنى استراتيجيات التعليم الذاتى والتعليم من أجل الإتقان فى المشروع المقترح للتجديد.

١٣- تبنى أسلوب التجديد فى الطرائق التدريسية.

١٤- التركيز على الموضوعات الوظيفية الأساسية وبناها المنطقية فى اختيار المحتوى.

وقد وضعت ورشة العمل دليلاً حول تجديد مناهج التعليم الأساسي للصغار والكبار والذي أقرته ورشة العمل شبه الإقليمية بالتعاون مع مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية فى الدول العربية.

وحددت الورشة أيضاً مجموعة المحاور الرئيسة التى يمكن أن يشتمل عليها كل مجال من المجالات سابقاً، كذلك اقترحت الورشة نموذجا لمقررات المواد ومضامينها.

ومصر من الدول التى شاركت فى هذه الورشة، واشتركت فى صياغة الأهداف والتوصيات، لهذا يجب أن توضع أعمال هذه الورشة أمام خبراء المناهج المنوطين بعملية وضع وتطوير مناهج التعليم الأساسي، والقائمين على وضع برامج الكبار ومحو الأمية، وذلك من أجل الاستفادة بها عند إجراء عمليات التطوير والتجديد فى المناهج.

٤- الندوة الإقليمية حول التعليم والتدريب وسوق العمل في الوطن العربي[٣٦]:

عقدت هذه الندوة في القاهرة، في الفترة من ٢٣ - ٢٥ يناير ١٩٩٠م، لدراسة ومناقشة المشكلات التي يعاني منها التعليم والتدريب، وعلاقتها بسوق العمل.

أهداف الندوة:

١- تحليل سياسات التعليم والتدريب السائدة في الدول العربية، وإيضاح أوجه التشابه والتباين بينهما وجوانب القوة والضعف فيها.

٢- إيضاح الدور الذي يقوم به التعليم والتدريب في المجتمعات العربية، في التنشئة الاجتماعية والتربية السياسية، وإعداد القوى العاملة وإعادة تدريبها، بما يتلاءم مع متغيرات العصر وتحديات المستقبل.

٣- التأكيد على أن التعليم والتدريب تنمية لثروة الإنسان وإن ما ينفق في إدارته وتطويره يفوق في عائده ما ينفق في جوانب الاستثمار المادي الأخرى.

٤- تحديد نتائج السياسات الحالية في مجال التعليم والتدريب، وبيان ما يترتب على استمرارها في المستقبل، وآثارها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

٥- التوصل إلى مبادئ استراتيجية عربية موحدة في مجال التعليم والتدريب، وتعمل على مواجهة المشكلات التي تعاني منها الدول العربية في هذا المجال وتكون من عوامل تدعيم تكاملها.

٦- اقتراح بعض الإجراءات والوسائل العلمية التي تكفل حل بعض المشكلات، والاحتياجات التي تواجه قطاع التعليم والتدريب وتؤثر على معدلات العرض والطلب ومستويات الإنتاج.

اتجاهات أعمال الندوة:

من خلال استعراض أوراق العمل والتقارير والمناقشات التي دارت حولها برزت الاتجاهات العامة التالية:

١- التأكيد على العلاقة الوثيقة بين التعليم والتدريب من ناحية وسوق العمل من ناحية أخرى، وارتباطهم بكفاءة إعداد القوى العاملة المطلوبة لتحقيق أهداف التنمية الشاملة كماً وكيفاً.

٢- التعليم ليس وحده المسئول عن البطالة المتفشية فى المجتمع، وعلى الرغم من ذلك فالتعليم له دور هام فى الاقتصاد وعلاقته بالبطالة أيضًا واضحة.

٣- هناك عوامل ضاغطة على أنظمة التعليم والتدريب منها:

- الزيادة السكانية المستمرة، وانحياز التركيبة السكانية نحو الفئات العمرية الصغيرة، مما يجعل البنية الأساسية للتعليم قاصرة عن تحقيق الاستيعاب الكامل للتلاميذ فى سن الإلزام.

- تفشى الأمية فى المجتمع، وذلك بفعل ظاهرة عدم الاستيعاب الكامل،وضعف الكفاية الداخلية للمؤسسات التعليمية.

- وجود قصور فى أجهزة التخطيط التربوى فى الوطن العربى وعدم تواصلها بالأجهزة المنوطة بها إعداد الخطط الشاملة للتنمية واقتصارها على الجوانب الكمية.

- ربط الهدف من التعليم بالحصول على الشهادة وتسعير الشهادات وفقاً لمستوى الشهادة، بدلاً من كفايات ومهارات الأداء.

٤- التأكيد على مبدأ تكافؤ الفرص فى التعليم، لسد الفوارق بين الريف والحضر، حتى تشتمل مشاريع التنمية على سائر قطاعات المجتمع وأقاليمه.

٥- أهمية المعلومات الدقيقة والقاعدة البيانية للوظائف والمهن، وتصنيفها حتى يمكن إحداث توازن بين أسواق العمل واستخدام هذه المعلومات فى أنظمة التوجيه المهنى.

٦- ضعف الاستثمارات المخصصة لقطاع البحث العلمى وإعداد الكوادر لتطويره خاصة الكوادر المتخصصة فى مجال التنمية.

٧- قصور مناهج التعليم والتدريب المهنى ومعداته عن الاستجابة للتطور السريع فى تكنولوجيا الإنتاج والخدمات.

توصيات الندوة:

في ضوء ما طرحته أوراق العمل المتقدمة للندوة من آراء، وما دار حولها من مناقشات وما طرحه المشاركون من مدخلات توصلت الندوة إلى مجموعة من التوصيات هي:

١- لإحكام الربط وتوثيق العلاقة بين التعليم والتدريب، وسوق العمل يجب العمل على المراجعة المستمرة لأهداف التعليم وبنيته ومناهجه وطرائقه وأساليبه وتقنياته حتى يواكب متطلبات سوق العمل كماً وكيفاً وما يحدث من متغيرات في طبيعة المهن.

٢- وضع خطط قطرية لتوفير الأبنية والتجهيزات والمعامل والورش لجميع مراحل ومستويات التعليم مع إتاحة فرصة الاستفادة بها لجميع مؤسسات التعليم والتدريب وترشيداً للإنفاق.

٣- تطوير أجهزة التخطيط التربوى وربطها بأجهزة التخطيط للتنمية الشاملة، ورسم سياسات محددة للقبول فى مراحل التعليم المختلفة ومستوياتها.

٤- البدء فى إدخال برامج التربية المهنية وإيقاظ الوعى والتكنولوجى والمهنى منذ بداية مراحل التعليم لربطه بالعمل المنتج لتنمية قدرة الطلاب على الاختيار التعليمى والمهنى .

٥- تشكيل أجهزة قومية تعمل على تحقيق الربط الوثيق بين مؤسسات التعليم الفنى والمهنى والقطاعات المستخدمة لمخرجاتها دون الإخلال بمرونة الإعداد ليناسب الاحتياجات المحلية والقطرية كماً وكيفاً.

٦- البدء فى وضع برامج لإعداد المعلم التقنى والمهنى، مع التركيز على استقطاب كوادر ذات خبرة علمية وتوفير الحوافز اللازمة لها للاستمرار فى العمل.

٧- زيادة الاستثمارات الموجهة للبحث العلمى مع إعطاء الأولوية للبحوث التطبيقية وبحوث التنمية مع ضرورة مساهمة القطاعات الإنتاجية فى هذا التمويل.

٨- ضرورة البحث عن مصادر غير تقليدية لتمويل التعليم واستثمارها.

٩- حث الدول العربية على تطوير مؤسسات التعليم العالى قصير الدورة وغيرها من المؤسسات غير التقليدية التى تستهدف تدريب وإعداد الكوادر الفنية المتوسطة.

ملاحظات حول نماذج التعاون الفنى القائم بين مصر واليونسكو:

- مصر من الدول التى تشارك بانتظام فى الأنشطة المختلفة التى تقوم بها اليونسكو أو الأنشطة الإقليمية التى تشرف عليها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

- لا توجد خطة محددة متمشية مع تطوير التعليم من أجل الاستعانة بخدمات اليونسكو الفنية والمالية.

- معظم الأنشطة التى تقوم بها اليونسكو جاءت نتيجة لمبادرات من الأجهزة الفنية لليونسكو وليس من الوزارة.

- يقتصر دور الوزارة فى مجال المؤتمرات والندوات والأنشطة المتنوعة على مشاركة وزارة التعليم فى مصر لأنشطة اليونسكو، ولم تكن الوزارة هى الداعية أو طالبة العون أو المشورة فى أمور معينة.

- تنتهى مهمة الوزارة بانتهاء الندوة أو المؤتمرات التى تعقدها اليونسكو، ولذلك يجب تقييم هذه الأعمال والاستفادة منها عند إجراء عملية تطوير المناهج.

- بعد الانتهاء من الأعمال الفنية التى تنظمها اليونسكو، تخطر بها الجهات المركزية فقط ثم تحفظ أعمال هذه الندوات، ولكن يجب أن تبدأ مرحلة جديدة بعد انتهاء هذه الأعمال وهى إعلام جميع المعلمين المعنيين بهذه الأعمال، ثم متابعة النتائج والتوصيات حتى لا تصبح هذه الأعمال عديمة القيمة[٣٧].

الهوامش

(١) أحمد إسماعيل حجي: مرجع سابق، ص٢٠٠.

(٢) محمد عبد العزيز ربيع: مرجع سابق، ص٢٠٠.

(٣) إبراهيم نافع: حديث الرئيس مبارك، جريدة الأهرام، السنة ١١٧، العدد ٣٨٦٣٢، ٩٢/٩/١٣، ص٥.

(4) of seminer "promition of Technical education and Vocational Traning Systemsin Egypt, Op. Cit, p. 3.

(٥) وزير التعليم: مشروع مبارك / كول تحت التنفيذ، جريدة الأهرام السنة ١١٨، العدد ٣٩٠٤٧، ١٩٩٣/١١/٢ ص٣.

(٦) مؤسسة فريدريش إيبرت: من أقوال فريدريش إيبرت، مؤسسة فريدريش إيبرت، د.ت، ص ص ٥: ١٥.

(٧) بيتر هونزلر: مشروع التعاون في مجال البحوث، مجلة تنمية المجتمع، السنة السابعة عشر ١٩٩٣، العدد الثاني، مؤسسة فريدريش إيبرت، القاهرة، ص ص ٢٧ – ٣٠.

(٨) وزارة التعاون الدولي: مشروعات قطاع التعليم الممولة في نطاق المنح الفنلندية، بيانات غير منشورة، ١٩٩٠، ص١.

(٩)

(١٠) وزارة التعاون الدولي: مشروعات قطاع التعليم الممولة في نطاق المنح اليابانية ١٩٩٢م، بيانات غير منشورة، ص ٢.

(١١) وزارة التعاون الدولي: التعاون الفني بين مصر وكوريا الجنوبية، بيانات غير منشورة ١٩٩١، ص ١.

(١٢) صفوت عبد السلام عوض الله: البنك الدولي والتنمية الاقتصادية للدول النامية، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد ٥١، مايو ١٩٩٢، ص ص ٤ – ٥.

(١٣) وارين بوم: التمويل والتنمية، كتاب الأهرام الاقتصادي بالاشتراك مع صندوق النقد الدولي، ومجموعة البنك الدولي، العدد ١٥ يناير ١٩٧٩، ص ٧.

(14) International bank. For Reconstrucation and Development agreements, Jan, 1985, p. 24.

(١٥) صفوت عبد السلام عوض الله: البنك الدولي والتنمية الاقتصادية للدول النامية، مرجع سابق، ص ص ٢٥ – ٢٨.

(١٦) إدريان م. فرسبور: عشرون عاماً من مساعدات البنك الدولي للتربية الأساسية، مستقبليات العدد ٧٩، المجلد الحادى والعشرون، مركز مطبوعات اليونسكو القاهرة ١٩٩١، ص ص ٣٧٣ – ٣٨١.

(١٧) زينب محمد فريد: دراسات في التربية، مرجع سابق، ص ١٠٥.

(١٨) إدريان م. فرسبور: عشرون عاماً من مساعدات البنك الدولي للتربية، مرجع سابق، ص ٣٧٣.

(١٩) حداد وديع: دور المعونة الدولية، مستقبليات، العدد ٧٦، المجلد العشرون، مركز مطبوعات اليونسكو، القاهرة ١٩٩١، ص ٦٢٨.

(٢٠) إدريان م. فرسبور: عشرون عاماً من مساعدات البنك الدولي للتربية، مرجع سابق، ص ٣٧٣.

(٢١) حداد وديع: دور المعونة الدولية، مرجع سابق، ص ٦٢٨.

(٢٢) إدريان فرسبور: المرجع السابق، ص ٣٧٣.

(٢٣) المرجع السابق، ص ٣٧٤.

(٢٤) أدريان فرسبور: عشرون عاماً من مساعدات البنك الدولي للتربية الأساسية، مرجع سابق، ص ٣٧٣.

(٢٥) البنك الدولي: تقرير عن التنمية في العالم (النظم المالية والتنمية: مؤشرات التنمية الدولية)، ترجمة مركز الأهرام للترجمة والنشر، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٩٨٩، ص ٢٦٠.

(26)AFRICAN Development Bank: General sondition Applicable to loan agreements and guarantee agreements, 1989, p. 16.

(٢٧) وزارة التعاون الدولي، قطاع التمويل: جدول أسعار الصرف في الفترة من ٩٢/١٢/٣١ إلى ٩٣/٢/٣١.

(٢٨) موريس مكرم الله: البنك الدولي يواصل مساعدة برنامج الإصلاح الاقتصادى جريدة الأهرام، السنة ١١٦، العدد ٣٨٥٧٤، القاهرة ص١٥.

(29)UNICEF / EYGYPT: Outline of the program of cooperation Education and literacy, op. Cit p.34.

(٣٠) اليونسكو: وثائق خاصة بالتعليم، بيانات غير منشورة، القاهرة ١٩٩٢م.

(٣١) اليونسيف: مشروع مدارس المجتمع، بيانات غير منشورة.
(٣٢) صلاح الدين المتبولي: الأبعاد التربوية لمجهودات منظمة اليونسكو فى تطوير التعليم الأساسي المصرى، مرجع سابق.
(٣٣) اليونسكو: مؤتمر وزراء التربية والوزراء المسئولين عن التخطيط الاقتصادي فى الدول العربية، ٧-١٦ نوفمبر ١٩٨٨، أبو ظبى، الإمارات العربية المتحدة.
(٣٤) اليونسكو: الحلقة الوطنية للتجديدات التربوية، التجديد التربوى مفهومه ومجالاته ونماذجه، ٢٣-٢٤ مارس، ١٩٨٨، عمان، الأردن.
(٣٥) مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية فى الدول العربية: ورشة العمل الإقليمية للخبراء التربويين العرب حول تجديد مناهج التعليم الأساسي للصغار والكبار من ١-٤ إبريل ١٩٨٩، دمشق، سوريا.
(٣٦) مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية فى الدول العربية: حول التعليم والتدريب وسوق العمل فى الوطن العربى، ٢٣-٢٥ يناير، ١٩٩٠م، القاهرة.
(٣٧) صلاح الدين المتبولي: مرجع سابق، ص١٤٤-١٤٥.

الفصل السادس

الدراسة الميدانية

(إجراءاتها - نتائجها - تحليلها)

مقدمة:

بعد أن تمت دراسة مختلف القروض والمعونات الموجهة إلى قطاع التعليم في مصر، سواء على المستوى الثنائي أو متعدد الأطراف، وأهم الشروط المفروضة عليها، كذلك نسب الإنجاز في كل منها، كان لزاماً على الباحث استخدام أداة ميدانية من أجل التعرف على واقع استخدام هذه القروض والمعونات وكذلك محاولة تقييمها من وجهة نظر الخبراء والمختصين من خلال استخدام أسلوب المقابلة الشخصية بهدف التعرف على واقع استخدام القروض والمعونات الأجنبية التي يتم الحصول عليها من أجل تطوير بعض جوانب التعليم في مصر، والمجالات التي توجه إليها ومدى فعالية استخدامها وكذلك التعرف على كيفية الحصول على هذه القروض والمعونات، ومدى حرية توجيهها إلى أكثر قطاعات التعليم حاجة إليها. وإلى أي مدى يتم التنسيق بين الجهات المانحة ووزارة التعليم من جهة، وبين الأجهزة التنفيذية التابعة لوزارة التعليم من جهة أخرى.

ولا تقتصر أسئلة المقابلة الشخصية على حصر القروض والمعونات الأجنبية وتحديدها والتعرف على شروطها، ولكنها عنيت بآراء المختصين بعقد اتفاقيات هذه القروض والمعونات من وزارة التعاون الدولي، وآراء الجهات المانحة لها، لما يجب أن توجه إليه هذه القروض والمعونات، وأفضل السبل لاستخدامها، كما عنيت بآراء القائمين على تنفيذ المشروعات الممولة عن طريق القروض والمعونات الأجنبية، والعقبات التي تقلل من الاستفادة المثلى منها، وأخيراً الوقوف على آراء الجهات الرقابية ممثلة في الجهاز المركزي للمحاسبات من خلال التقارير التي يضعها بهدف تقييم هذه المشروعات.

أهداف الدراسة الميدانية:

تهدف الدراسة الميدانية التي قام بها الباحث واستخدم خلالها أسلوب المقابلة الشخصية لعدد من الخبراء والمختصين والمسئولين عن منح واستخدام هذه القروض والمعونات الأجنبية إلى تحقيق ما يلي:

١- التعرف على واقع المعونات والقروض الأجنبية الموجهة إلى قطاع التعليم المصرى والمجالات التى توجه إليها.

٢- التعرف على مدى اتساق استخدام القروض والمعونات الأجنبية مع خطط تطوير التعليم فى مصر.

٣- الوقوف على مدى ملاءمة الشروط المصاحبة لهذه القروض والمعونات الأجنبية للظروف الاقتصادية المصرية.

٤- التعرف على مدى اتساق إنفاق القروض والمعونات الأجنبية الموجهة إلى قطاع التعليم فى مصر مع البرامج الزمنية المحددة لاستخدامها.

٥- تحديد الأضرار الاقتصادية التى تقع على الاقتصاد المصرى نتيجة التأخير فى تنفيذ المشروعات الممولة عن طريق القروض والمعونات الأجنبية.

٦- تحديد أكثر قطاعات التعليم حاجة إلى توجيه القروض والمعونات الأجنبية إليها من وجهة نظر المانح والمتلقى وخبراء التعليم.

٧- التعرف على أفضل الجهات المانحة للقروض والمعونات الأجنبية من حيث شروطها، وفترات السماح التى تمنحها، وانخفاض سعر الفائدة.

٨- التعرف على أهم المعوقات التى تقلل الاستفادة من القروض والمعونات الأجنبية المستخدمة فى تطوير بعض جوانب التعليم المصرى.

٩- دراسة أهم طرق ووسائل الحصول على الاستفادة المثلى من القروض والمعونات الأجنبية فى سبيل تطوير التعليم المصرى.

محتوى المقابلة الشخصية:

تتكون أسئلة المقابلة الشخصية من خمس أبعاد تتضمن العديد من الأسئلة التى تكون ذات وحدة فى المضمون والهدف، بحيث تكون مناسبة وقاصرة فى توجيهها على الجهة التى أعدت من أجلها وهذه الأبعاد هى:

* البعد الأول: خاص بالمعونة الأمريكية الموجهة لقطاع التعليم:

وهذه الأسئلة مصاغة باللغة العربية فى الملحق رقم (١)، ومترجمة باللغة الانجليزية فى الملحق رقم (٢) حتى يمكن توجيهها إلى المسئولين فى هيئة المعونة الأمريكية.

وتتناول دراسة المعونة الأمريكية من وجهة نظر المانح والوسيط والمتلقى، ومدى استفادة قطاع التعليم من هذه المعونة، ومدى تنفيذ المشروعات الممولة من هذه المعونة فى المواعيد المحددة لها، ومدى التقابل فى المصالح والأهداف بين مصر كدولة متلقية للمعونة والولايات المتحدة كدولة مانحة، والوقوف على أهم العقبات التى تقلل الاستفادة من هذه المعونات، وأهم المقترحات لكى تتحقق الاستفادة المثلى من المعونة الأمريكية.

* البعد الثانى:

خاص بالقروض والمعونات الموجهة إلى قطاع التعليم المصرى على المستوى الثنائى للتعرف على مدى استفادة قطاع التعليم من هذه القروض والمعونات، ومدى التقابل فى المصالح والأهداف بين مصر والدول المانحة، وإلى أى مدى يتم إنفاق القروض والمنح فى المواعيد المحددة لها، ثم التعرف على أهم العقبات التى تقلل الاستفادة منها، وأهم المقترحات لكى تتحقق الاستفادة المثلى من هذه القروض والمنح.

* البعد الثالث: خاص بقروض البنك الدولى:

وهى مصاغة فى صورة تساؤلات مدرجة فى الملحق رقم (٣).

تتناول دراسة القروض التى يوجهها البنك الدولى لقطاع التعليم فى مصر، للتعرف على مدى استفادة مصر منها، وإلى أى مدى يتم تنفيذ المشروعات الممولة عن طريق قروض البنك الدولى فى مواعيدها المحددة، وأهم العقبات التى تقلل الاستفادة من هذه القروض، وأهم المقترحات لكى تتحقق الاستفادة المثلى من هذه القروض.

* البعد الرابع:

خاص بمشروع اليونسيف الموجه إلى التعليم الأساسى ومحو الأمية وهى مصاغة فى صورة تساؤلات ومدرجة فى الملحق رقم (٤).

وتتناول دراسة المنحة الموجهة من هيئة اليونسيف للنهوض بالتعليم الأساسى ومحو الأمية فى بعض محافظات الوجه القبلى، للتعرف على مدى استفادة قطاع التعليم من هذا المشروع، وإلى أى مدى يتسق تنفيذ هذا المشروع مع الفترة الزمنية المحددة له، ومدى التقابل فى المصالح والأهداف بين اليونسيف ومصر، وأهم العقبات التى تقلل الاستفادة من هذا المشروع، وأهم المقترحات لكى تتحقق الاستفادة المثلى من هذا المشروع.

* البعد الخامس:

خاص بالجهات المنفذة، وموجهة إلى بعض الخبراء وهذه التساؤلات مصاغة فى الملحق رقم (٥).

ويتناول هذا الجانب دراسة آراء الجهات المستفيدة من هذه المشروعات ممثلة فى المسئولين عن هذه المشروعات فى وزارة التربية والتعليم، وبعض مديرى المدارس المشيدة عن طريق المعونات والقروض الأجنبية أو المستفيدة من هذه المعونات والقروض، والتعرف على مدى استفادة قطاع التعليم فى مصر منها، والعقبات التى تقلل الاستفادة منها، ثم أهم المقترحات لكى تتحقق الاستفادة المثلى من هذه القروض والمعونات.

أسئلة المقابلة الشخصية:(*)

بعد قيام الباحث بتحديد الأبعاد الرئيسة التى يستهدفها، قام بتحديد عناصر كل بعد، وتم صياغتها فى أسئلة لكى تتاح للباحث الفرصة للاستفسار عن كافة العناصر الهامة من المسئول أو الخبير الذى يقابله كما قسمت هذه الأسئلة إلى مجموعات بحيث تصبح كل مجموعة مناسبة من حيث الصياغة إلى الجهة الموجهة إليها، ولكى

(*) أسئلة المقابلة الشخصية مدرجة فى نهاية الرسالة فى الملحق ١-٥.

يتمكن الباحث من مقارنة إجابات المسئولين سواء فى الجهات المانحة أو الوسيطة ممثلة فى وزارة التعاون الدولى أو الجهات المنفذة، مع الحرص على الوقوف على آراء خبراء التربية والمختصين، كذلك الرجوع إلى التقارير الخاصة بالأجهزة الرقابية ممثلة فى الجهاز المركزى للمحاسبات، وإلى الوثائق الخاصة بتنفيذ المشروعات الممولة عن طريق القروض والمنح الأجنبية.

عينة البحث:

- تم تقسيم عينة البحث إلى أربع مجموعات هى:

المجموعة الأولى:

وتضم عينات من الجهات المانحة ممثلة فى:

- المسئول عن تنفيذ مشروعات التعليم بهيئة المعونة الأمريكية.
- نائب رئيس البنك الدولى.
- رئيسة قسم برامج التعليم بهيئة اليونسيف.

المجموعة الثانية:

وتضم عينة من وزارة التعاون الدولى وهى الجهة الوسيطة، والتى يتم عن طريقها توقيع اتفاقيات القروض والمعونات وهذه العينة ممثلة فى:

- قطاع التعاون الاقتصادى الأمريكى.
- وكيل أول وزارة التعاون الدولى لقطاع التمويل الدولى.
- مدير إدارة التمويل الدولى بوزارة التعاون الدولى.
- وكيل أول وزارة التعاون الدولى لقطاع غرب أوربا.

الصعوبات التى واجهت الباحث عند إجراء الدراسة الميدانية:

واجه الباحث بعض الصعوبات التى تتعلق بالأطر التنظيمية وبسرية بعض المعلومات المتاحة كذلك صعوبة مقابلة المسئولين فى الوزارات والهيئات المختلفة ومن أهم الصعوبات التى واجهت الباحث ما يلى:

- صعوبة الإطلاع على الوثائق الخاصة بتنفيذ المشروعات الممولة عن طريق المعونات والقروض الأجنبية وخاصة تلك الوثائق التى لدى الجهات التنفيذية.

- اقتصار التقارير الصادرة عن وزارة التربية والتعليم على الإجراءات الإدارية الخاصة بسير المشروعات.

- طلب الباحث تحديد موعد لمقابلة أربعة من وكلاء وزارة التربية والتعليم، وبعد تحديد أكثر من موعد فى أيام مختلفة رفض وكيل أول الوزراة للتعليم الفنى المقابلة دون إبداء أية أسباب بعد الاطلاع على أسئلة المقابلة عن طريق السكرتارية، كذلك رفض الباقون ولكن بأسلوب أكثر تهذيباً، متعللين بعدم توفر الوقت لديهم، ولم يتم مقابلة سوى وكيل الوزراة للتخطيط والمتابعة.

- صعوبة الاطلاع على تقارير الجهاز المركزى للمحاسبات، وقد وجهت الكلية التى أعمل بها رسالة إلى رئيس الإدارة المركزية بهدف الاطلاع على مكتبة الجهاز ولكن رفض رئيس الإدارة المركزية بحجة سرية المعلومات وأضاف بأن هذه المعلومات سوف تنشر بعد إجازة البحث، وتصبح عرضة لأن تكون مادة إعلامية لصحف المعارضة.

التغلب على تلك الصعوبات:

تم التغلب على الصعوبات من خلال ما يلى:

- الاتصال بالجهات المانحة مباشرة ما أمكن ذلك.

- الاطلاع على مضبطة مجلس الشعب من أجل الحصول على البيانات التى لم يستطيع الباحث الحصول عليها من الجهات التنفيذية.

- الاتصال بوزارة التخطيط والاطلاع على الخطط الخمسية للتنمية، وكذلك الخطط الخاصة بتطوير التعليم.

تحليل نتائج الدراسة الميدانية:

قام الباحث بتحليل إجابة المجموعات الأربعة عينة البحث السابق ذكرها من قبل، وقد قسمت إجابات كل مجموعة إلى أبعاد بحيث يتضمن كل بعد إجابة المسئول أو الخبير الذى تمت مقابلته والتعليقات التى وردت عليها ثم يعقب تحليل إجابات كل مجموعة ملاحظات على هذه النتائج فيما يلى:

تحليل إجابات المجموعة الأولى:

وتنقسم إجابات المجموعة الأولى إلى ثلاث أبعاد هى كالتالى:

* البعد الأول: يتضمن إجابات المسئول عن تنفيذ مشروعات التعليم بهيئة المعونة الأمريكية والأسئلة مدرجة بالملحق رقم (٢).

وفيما يلى الآراء والتعليقات التى وردت ضمن إجابات المسئول:

تناول السؤال الأول مدى اتساق المعونة الأمريكية الموجهة لقطاع التعليم فى مصر مع الخطط الموضوعة لتطوير التعليم، وكانت الإجابة أن التعليم يدخل ضمن مخصصات المعونة للتنمية البشرية والحكومة المصرية تحدد احتياجات القطاعات المختلفة، ثم تعرض على جهات الاختصاص فى الولايات المتحدة فتوافق على التمويل أم لا.

وتطرق السؤال الثانى إلى مدى استفادة وزارة التربية والتعليم فى مصر من المعونة الأمريكية، وجاءت الإجابة بأنها استفادة كبيرة إذا أحسن استخدامها.

ويتعلق السؤال الثالث بأكثر قطاعات التعليم حاجة إلى المعونة الأمريكية. وجاءت الإجابة بأن بناء المدارس يأتى فى المقدمة، نظرا لأن الشعب المصرى يزداد زيادة كبيرة مع قصور الموارد الاقتصادية، وأكثر القطاعات حاجة إلى بناء المدارس هو التعليم الأساسى، ثم يأتى بعد ذلك القطاع الجامعى.

وتناول السؤال الرابع مدى إنفاق المعونة الأمريكية الموجهة إلى قطاع التعليم فى المواعيد المحددة لها. وكانت الإجابة أن بعض المشاريع بها تأخير، وعندما يحدث ذلك تطلب الجهات المسئولة إعادة التخصيص مرة أخرى.

- تقوية العلاقات بين الولايات المتحدة ومصر.

- استفادة الشركات الأمريكية من أرباح بيع الأجهزة والمعدات الواردة من الولايات المتحدة.

- تؤدى المشروعات إلى تشغيل عدد من العاملين الأمريكيين.

وحدد السؤال السادس أهم العقبات التى تقلل الاستفادة من المعونة الأمريكية. وجاءت الإجابة محددة فى عدم وجود الهيئات القادرة على إنجاز المشروعات كما ينبغى.

ويتعلق السؤال السابع بأهم المقترحات لكى تتحقق الاستفادة المثلى من المعونة الأمريكية. وجاءت الإجابة بأن التعاون بين الموظفين الأمريكيين والمصريين يساعد على نجاح تنفيذ المشروعات، وأنه يجب على الجانب المصرى دراسة المشروعات مسبقا، حتى لا تتعرض الخطط الموضوعة إلى التغيير أثناء تنفيذ المشروعات مما يعوق تنفيذها.

* البعد الثانى: يتضمن إجابات نائب مدير البنك الدولى، والأسئلة الخاصة بهذا البعد مدرجة بالملحق رقم (٣).

ويتناول السؤال الأول مدى اتساق استخدام القروض والمعونات الموجهة من البنك الدولى إلى قطاع التعليم فى مصر مع الخطط الموضوعة لتطوير التعليم. وكانت الإجابة بأن القروض دائما تستخدم ضمن نطاق الخطة.

ويتعلق السؤال الثانى بمدى استفادة وزارة التربية والتعليم من قروض ومعونات البنك الدولى، وذكرت الإجابة بأن مدى الاستفادة يحددها الجانب المصرى، ولا يدخل ذلك فى نطاق اختصاصه.

ويحدد السؤال الثالث أكثر قطاعات التعليم حاجة إلى القروض والمعونات الأجنبية. وحددت الإجابة أن أكثر القطاعات حاجة على التوالى هى:

- التعليم الأساسى.

- التعليم الفنى.

- تمويل تطوير المناهج وتدريب المعلمين.

- تحسين أنظمة التخطيط التعليمي.

ويعرض السؤال الرابع لمدى إنفاق قروض البنك الدولي في المواعيد المحددة لها. وجاءت الإجابة بأنه غالبا يوجد تأخير في السحب وسببه إجراءات العمل الروتينية، وعملية العطاءات المقدمة لتنفيذ المشروعات وتستغرق وقتا طويلا بشكل أكثر مما يتوقع.

ويتناول السؤال الخامس كيفية سداد قروض البنك الدولي، وكانت الإجابة بأن الدولة هي التي تتكفل بتسديد قروض البنك.

ويتعلق السؤال السادس بمدى التقابل في المصالح والأهداف بين البنك الدولي كمؤسسة مانحة وبين مصر كدولة متلقية، وكانت الإجابة بأن البنك ليس مؤسسة تستهدف الربح، وإنما تحقيق التنمية في الدول الأعضاء.

ويحدد السؤال السابع أهم العقبات التي تقلل الاستفادة من قروض البنك الدولي، وحددت الإجابة العقبات التالية:

- الأجهزة التنفيذية ليست على مستوى عال من الكفاءة لتنفيذ المشروعات.
- إجراءات الموازنة الخاصة بالمشروعات تستغرق وقتا طويلا.
- عملية الإعلان عن العطاءات ورسوها تستغرق وقتا كبيرا.
- عقبات إدارية.

وتعرض إجابة السؤال الثامن لأهم المقترحات الخاصة باستخدام قروض البنك الدولي من أجل تحقيق أقصى استفادة ممكنة منها، وركزت هذه الإجابة بالدرجة الأولى على تطوير كفاءة الجهاز المؤسسي المنوط بتنفيذ هذه المشروعات.

* البعد الثالث: يتضمن إجابات رئيسة قسم برامج التعليم بهيئة اليونسيف، والأسئلة الخاصة بهذا المحور مدرجة بالملحق رقم (٤).

وفيما يلي الآراء والتعليقات التي وردت عن هذا البعد:

ويتعلق السؤال الأول بمدى اتساق استخدام منح هيئة اليونسيف الموجهة إلى قطاع التعليم المصري مع الخطط الموضوعة لتطوير التعليم، وكانت الإجابة أن

المشروع الخاص بالتعليم الأساسي لم يدرج بالخطة لأن الموافقة عليه جاءت بعد وضع الخطة.

ويعرض السؤال الثاني لمدى استفادة وزارة التربية والتعليم من منح اليونسيف الموجهة إلى قطاع التعليم المصري، وجاءت الإجابة بأن الاستفادة كبيرة جدا لأن هذا المشروع يعطينا نموذجا للاستفادة من القروض الأجنبية.

ويحدد السؤال الثالث أكثر قطاعات التعليم حاجة إلى منح هيئة اليونسيف وذكرت الإجابة أن مرحلة التعليم الأساسي وطفل ما قبل المدرسة تأتي في مقدمة الأولويات.

ويتعلق السؤال الرابع بمدى إنفاق منح هيئة اليونسيف في المواعيد المحددة لها، وجاءت الإجابة بأن الإنفاق يتمشى مع الفترات الزمنية ويتناول السؤال الخامس مدى التقابل في المصالح والأهداف بين منظمة اليونسيف كمنظمة مانحة وبين مصر كدولة متلقية، وذكرت الإجابة أن منظمة اليونسيف تستهدف تحقيق التنمية، ومصر تعتبر من الدول ذات الكثافة السكانية العالية، وقد وقع الاختيار عليها من أجل تنفيذ برنامج اليونسيف.

ويحدد السؤال السادس العقبات التي تقلل الاستفادة من منح اليونسيف الذي يستهدف النهوض بالتعليم الأساسي ومحو الأمية. وحددت الإجابة العقبات التالية:

- العجز الشديد في المدرسات في الوجه القبلي وهي المناطق التي يستهدفها المشروع، خاصة أن الأهالي يفضلوا قيام المدرسات بالتدريس لبناتهم مما يشجعهم على إرسال بناتهم إلى المدرسة.

- التأخير في دفع أجور المدرسات اللاتي يعملن بالمكافأة، مما يؤدي إلى عزوفهن عن العمل.

ويعرض السؤال السابع لأهم المقترحات الخاصة باستخدام منح هيئة اليونسيف، وشملت هذه المقترحات ما يلي:

- إيجاد أقسام للتدريب على مستوى القرى الأم.

- أن يكون التدريب مستمر على مدار العام وفق برامج محددة.

- تكوين وحدات تدريبية متنقلة لتنفيذ برامجها في مدارس المشروع وإتاحة الفرصة لمتابعة البرامج التدريبية.

- لابد أن تتبنى كليات التربية هذا المشروع وخاصة الكليات الإقليمية.

- المشروع يحتاج إلى حماس القيادات المحلية، والتنسيق بينهم، وبين المسئولين عن تنفيذ المشروع من وزارة التربية والتعليم.

- تحقيق التفاهم والتنسيق بين جميع الجهات المشتركة في تنفيذ المشروع وتحديد مهام كل جهة حتى لا يحدث تضارب في الاختصاصات مما يعوق تحقيق الاستفادة المثلى من المشروع.

- وضع مشروع اليونسيف كنموذج للجهات الدولية التي تقوم بتنفيذ مثل هذه المشروعات.

- توزيع جهود الجهات المانحة الأخرى والمعنية بالتعليم الأساسي على المحافظات التي في حاجة إلى هذه الجهود في الوجه البحري.

- يجب وضع المشروع ضمن خطط تطوير التعليم في الخطط القادمة وخاصة أن المشروع سوف يستمر حتى عام ٢٠٠٠ ويمكن تعزيزه بعد ذلك من قبل هيئة اليونسيف.

تحليل إجابات المجموعة الثانية:

وتشمل إجابات المجموعة الثانية أربعة أبعاد هي كالتالي:

* البعد الأول: يتضمن إجابات الباحث الاقتصادي بقطاع التعاون الاقتصادي الأمريكي بوزارة التعاون الدولي، والأسئلة مدرجة بالملحق رقم (١).

وفيما يلي الآراء والتعليقات التي وردت ضمن إجابات المسئول:

يتعلق السؤال الأول بمدى اتساق استخدام المعونة الأمريكية الموجهة إلى قطاع التعليم. وذكرت الإجابة بأن المساعدات الأجنبية الهدف منها تمويل المشاريع المدرجة في الخطة الخمسية للدولة، ولديها عجز مالي في تمويلها.

وتناول السؤال الثانى مدى استفادة وزارة التربية والتعليم من المعونة الأمريكية، وحددت الإجابة أنها استفادة كبيرة جدا.

وحدد السؤال الثالث أكثر القطاعات التعليمية حاجة إلى المعونات الأمريكية، وحدددت الإجابة القطاعات التالية:

- قطاع التعليم الأساسي.
- قطاع التعليم الجامعي.
- التعليم الفني.

ويعرض السؤال الرابع لمدى إنفاق المعونات الأمريكية الموجهة إلى قطاع التعليم المصرى فى المواعيد المحددة، وذكرت الإجابة بأن الإنفاق دائما يتم فى المواعيد المحددة، فيما عدا نسبة قليلة تتعلق بإنشاء المدارس فى بعض المحافظات نتيجة لصعوبة تخصيص الأرض المناسبة لبناء هذه المدارس.

يتعلق السؤال الخامس بالقروض الأمريكية الموجهة إلى قطاع التعليم، وجاءت الإجابة بأن العقبات تتعلق بالجهات المنفذة، وليس لدينا عقبات.

ويعرض السؤال الثامن لأهم المقترحات الخاصة بتحقيق أقصى استفادة ممكنة من المعونات الأمريكية الموجهة إلى قطاع التعليم، المصرى، وتناولت الإجابة المقترحات التالية:

– إيجاد تنسيق بين احتياجات مديريات التربية والتعليم بمحافظات الجمهورية ووزارة التربية والتعليم.

– إيجاد تنسيق بين احتياجات الجامعات المصرية جميعها، وبين المجلس الأعلى للجامعات بهدف تحديد احتياجات كل جامعة والجهات التى تقدم هذا التمويل.

– استمرار رقابة المجلس الأعلى للجامعات ووزارة التعليم على الأجهزة والمعدات الممولة من برنامج المساعدات الأمريكية، والتى تم توزيعها على المدارس ومعامل الجامعات، بهدف الحفاظ على صيانتها.

* البعد الثاني: يتضمن إجابات وكيل وزارة التعاون الدولي لقطاع التمويل الدولي، وهذه الأسئلة مدرجة في الملحق رقم (١).

وفيما يلي عرض لهذه الإجابات وما تضمنتها من آراء.

تناول السؤال الأول مدى اتساق القروض والمعونات الأجنبية الموجهة إلى قطاع التعليم مع الخطط الموضوعة لتطوير التعليم، وذكرت الإجابة بأنه قد وضع شرط مسبق للتقدم بطلب تمويل من مؤسسات التمويل الدولية، بأن يكون المشروع المطلوب تمويله مدرج بالخطة الخمسية.

يتعلق السؤال الثاني بمدى استفادة وزارة التربية والتعليم من القروض والمعونات الموجهة إلى قطاع التعليم المصري، وكانت الإجابة بأن كل قرض يتم توقيعه يتم بعده مراحل منها مرحلة التقييم، وهي المرحلة التي تحدد مدى استفادة الوزارة من القروض والمعونات.

ويحدد السؤال الثالث أكثر قطاعات التعليم حاجة إلى القروض والمعونات الأجنبية، وتناولت الإجابة النقاط التالية:

- هناك صحوة في قطاع التعليم، وتهتم الحكومة بإعطاء التعليم الوزن المناسب في خطتها، كما أن تقدم الدول يقاس بنوعية البشر ومدى إتاحة فرص التعليم لمواطنيها.

- التوجه الحالي للدولة يركز على تنمية الموارد البشرية، وإعادة النظر في البرامج التعليمية وفلسفة التعليم.

- جميع المراحل تحتاج إلى دعم من أجل أن يكون هناك نظام تعليمي كفء وتطوير مصادر المعلومات.

ويتناول السؤال الرابع مدى إنفاق القروض والمعونات الموجهة إلى قطاع التعليم المصري في المواعيد المحددة لها. وجاءت الإجابة بأن إنفاق القروض والمعونات يتوقف على مدى النجاح في تنفيذ الخطة، ويختلف ذلك من مشروع لآخر.

ويحدد السؤال الخامس كيفية سداد القروض الموجهة إلى قطاع التعليم وكانت الإجابة بأن هناك مصدرين للتسديد هما:

– المصدر الأول: الخزانة العامة للدولة وهى التى تتحمل تسديد معظم القروض.

– المصدر الثانى: إذا كان المشروع الممول يدر عائدا يغطى التكاليف بعد إنشائه، وذلك مثل بعض مستشفيات وزارة الصحة فإن المشروع يتولى تسديد القروض ويعرض السؤال السادس لمدى التقابل فى المصالح والأهداف بين مصر كدولة متلقية للقروض والمعونات وبين الجهات المانحة. وذكرت الإجابة أن المؤسسات الدولية مثل البنك الدولى تقدم القروض بهدف الحرص على الاقتصاد العالمى، ولذلك فإن قروض هيئة التنمية الدولية ميسرة وتستهدف تقديم الخبرة والمساعدات الفنية إلى الدول النامية.

ويحدد السؤال السابع أهم العقبات التى تقلل الاستفادة من القروض والمعونات الأجنبية الموجهة إلى قطاع التعليم المصرى، وحددت الإجابة العقبات التالية:

– نقص الكوادر اللازمة فى قطاع التعليم والقادرة على التعامل مع مؤسسات التمويل الدولية.

– المقابل المحلى للمشروعات الممولة غير متوفر ويكون سببا من أسباب التأخير فى تنفيذ المشروعات.

– الإجراءات الدستورية تؤخر عملية السحب من القروض، خاصة الفترة التى تستغرقها عملية عرض القروض على مجلس الشعب.

ويعرض السؤال الثامن للاقتراحات الخاصة بتحقيق الاستفادة المثلى من القروض والمعونات الأجنبية الموجهة إلى قطاع التعليم المصرى. وتناولت الإجابة المقترحات التالية:

– دراسة المشروعات المراد تمويلها دراسة جيدة، بهدف تحديد الجدوى منها.

- اختصار الوقت اللازم للحصول على موافقات الجهات التشريعية حتى يمكن الاستفادة من هذه القروض فى أقصر وقت، حتى لا تتحمل الدولة فوائد هذه القروض بدون جدوى.

- المتابعة الدقيقة لهذه المشروعات حتى يمكن الاستدلال على معوقاتها، والعمل على إزالتها وتنفيذها فى الفترة المحددة.

* البعد الثالث: يتضمن إجابات مدير إدارة التمويل الدولى بوزارة التعاون الدولى. والأسئلة مدرجة بالملحق رقم (١).

وفيما يلى عرض للآراء والمقترحات التى تضمنتها هذه الإجابات: تناول السؤال الأول مدى اتساق استخدام القروض والمعونات الأجنبية الموجهة إلى قطاع التعليم مع الخطط الموضوعة لتطوير التعليم، وذكرت الإجابة أن طلب القروض والمعونات يتم طبقا للاستراتيجية العامة للتعليم وبناء على دراسات المراكز المتخصصة التابعة لوزارة التعليم.

ويتعلق السؤال الثانى بمدى استفادة وزارة التربية والتعليم من القروض والمعونات الأجنبية وجاءت الإجابة بأنها استفادة كبيرة جدا.

ويحدد السؤال الثالث أكثر مجالات التعليم حاجة إلى القروض والمعونات الأجنبية، وركزت الإجابة على التعليم الأساسى لأنه بداية السلم التعليمى، ويحتاج إلى جهود كبيرة من أجل تحقيق الاستيعاب الكامل للتلاميذ.

ويعرض السؤال الرابع لمدى إنفاق القروض والمعونات الأجنبية الموجهة لقطاع التعليم فى المواعيد المحددة. وكانت الإجابة أنه يحدث تأخير باستمرار نتيجة الأسباب التالية:

- الإجراءات الروتينية التى تعترض الموافقة على القروض والمعونات الأجنبية.

- عدم تخصيص المبالغ المحلية من جانب وزارة التخطيط.

- التأخير فى تنفيذ المبانى نتيجة عجز قطاع التشييد عن ذلك.

ويتعلق السؤال الخامس بمدى التقابل فى المصالح والأهداف بين مصر كدولة متلقية للمعونات والقروض وبين الجهات المانحة، وكانت الإجابة بأن المساعدة الخاصة بالمؤسسات الدولية تهدف إلى مساعدة الدول الأعضاء لتطوير المجالات التى بها قصور من حيث التمويل.

ويحدد السؤال السادس لأهم العقبات التى تقلل الاستفادة من المعونات والقروض الأجنبية الموجهة فى قطاع التعليم المصرى، حددت الإجابة العقبات التالية:

– التنسيق بين الجهات المختلفة التى تمول نفس المشروعات.

– يجب توفر قاعدة بيانات ومعلومات خاصة بتحقيق أقصى استفادة من القروض والمعونات الأجنبية، وهذه المقترحات هى:

– يجب أن يتناول التمويل الأجنبى جوانب العملية التعليمية الأخرى، مثل تطوير المناهج، والاهتمام بالكتب وتطوير طباعتها، الاهتمام بتمويل الأنشطة التعليمية الأخرى والاهتمام بالتلاميذ.

* البعد الرابع: يتضمن إجابات وكيل أول وزارة التعاون الدولى لقطاع غرب أوربا والأسئلة مدرجة بالملحق رقم (١).

وفيما يلى عرض للآراء والمقترحات التى تضمنتها هذه الإجابات:

تناول السؤال الأول مدى اتساق استخدام القروض والمعونات الأجنبية الموجهة إلى قطاع التعليم مع الخطط الموضوعة لتطوير التعليم. كانت الإجابة أن القروض والمعونات تمول مشروعات مدرجة فى الخطة.

ويتعلق السؤال الثانى بمدى استفادة وزارة التربية من هذه القروض والمعونات الأجنبية، ذكرت الإجابة بأنها استفادة كبيرة جدا.

ويحدد السؤال الثالث أكثر مجالات التعليم حاجة إلى القروض والمعونات الأجنبية، ركزت الإجابة على المستشفيات الجامعية لأنها تحتاج إلى تمويل كبير وخبرة أجنبية من أجل الحصول على تجهيزات ومعدات لهذه المستشفيات.

ويعرض السؤال الرابع لمدى إنفاق القروض والمعونات الأجنبية الموجهة لقطاع التعليم فى المواعيد المحددة لها، ذكرت الإجابة بأنها غالبا ما تتم فى مواعيدها وتوجد استثناءات فى كل قاعدة.

ويوضح السؤال الخامس كيفية سداد القروض الموجهة إلى قطاع التعليم وبينت الإجابة أن الدولة تتحمل تسديد القروض فيما عدا بعض القروض التى توجه إلى بعض المستشفيات الجامعية.

ويتناول السؤال السادس مدى التقابل فى المصالح والأهداف بين مصر كدولة متلقية للقروض والمعونات وبين الدول المانحة، ذكرت الإجابة أن فلسفة الدول الأوربية المانحة للمعونات تركز تمويل المشروعات الخاصة بالصحة لتخدم أكبر عدد ممكن من السكان،وذلك بدافع توطيد العلاقات.

ويحدد السؤال السابع لأهم العقبات التى تقلل الاستفادة من القروض والمعونات الأجنبية الموجهة إلى قطاع التعليم، وحددت الإجابة العقبات التالية:

- التمويل الأجنبى ينتهى بانتهاء تمويل المعدات أو الأجهزة الطبية، كذلك بانتهاء بناء المستشفيات، وبالتالى تأتى مشكلة نقص الصيانة المستمرة لهذه المشروعات والمعدات.

- عدم القدرة على استخدام بعض الأجهزة.

ويعرض السؤال الثامن لأهم المقترحات الخاصة بتحقيق الاستفادة المثلى من القروض والمعونات، وتناولت الإجابة المقترحات التالية:

- يجب وضع دراسة مستفيضة لكل مشروع يحتاج إلى التمويل الأجنبى، بحيث يحقق الجدوى من إنشائه.

- توفير نفقات الصيانة المستمرة الممولة عن طريق القروض والمعونات الأجنبية.

تحليل إجابات المجموعة الثالثة:

تنقسم إجابات المجموعة الثالثة إلى ثلاث أبعاد هي كالتالي:

* البعد الأول: يتضمن إجابات وكيل الوزارة للإدارة المركزية للتخطيط التربوى والمعلومات بوزارة التربية والتعليم، والأسئلة مدرجة بالملحق رقم (١).

وفيما يلي آراء مجموعة من المتخصصين بإدارة التخطيط:

يتناول السؤال الأول مدى اتساق استخدامات القروض والمعونات الأجنبية الموجهة إلى قطاع التعليم مع خطط تطوير التعليم. وجاءت الإجابة بأنه مدى محدد نوعيا، وكميا، وزمنيا.

ويتعلق السؤال الثانى بمدى استفادة وزارة التربية والتعليم من القروض والمعونات، وكانت الإجابة بأنها استفادة ضعيفة.

ويحدد السؤال الثالث أكثر قطاعات التعليم حاجة إلى المعونات والقروض الأجنبية، وحددت الإجابة القطاعات التالية:

- التعليم الفنى.
- التعليم الأساسى.

ويوضح السؤال الرابع مدى إنفاق القروض والمعونات الموجهة لقطاع التعليم فى المواعيد المحددة لها. أوضحت الإجابة أن الإنفاق غير مرتبط بخطة الوزارة.

ويتناول السؤال الخامس كيفية سداد القروض الموجهة لقطاع التعليم وذكرت الإجابة أن وزارة التربية والتعليم ليست جهة تسديد ما تحصل عليه من قروض.

ويتناول السؤال السادس مدى التقابل فى المصالح والأهداف بين مصر كدولة متلقية للمعونة وبين الجهات المانحة، وذكرت الإجابة بأن هذا التقابل له أكثر من هدف منها:

- تقابل اقتصادى.
- تقابل علمى بحثى.

- تقابل ثقافى.

ويحدد السؤال السابع أهم العقبات التى تقلل الاستفادة من المعونات والقروض الأجنبية فيما يلى:

- العشوائية فى توزيع القروض.
- توقيع القروض من جهة الدولة ليس له ارتباط بتخطيط الوزارة.
- عدم اتباع الأولويات فى توزيع القروض.
- بعض الشروط صورة من صور التدخل.
- الاستفادة ليست مستقبلية.

ويتعلق السؤال الثامن بالاقتراحات الخاصة بتحقيق الاستفادة المثلى من القروض والمعونات الأجنبية، وعرضت الإجابة المقترحات التالية:

- يوضع التخطيط من قبل الوزارة بعد دراسة مستفيضة لأهم المشكلات.
- يلحق بالخطة بيان بالأولويات.
- يراعى عند استخدام القروض النظرة المستقبلية.
- أن تكون الشروط متمشية مع المصلحة العليا للدولة.
- التخفيف من فرض مستشارين أجانب، واستنزاف قيمة كبيرة من المعونات فى الدراسات النظرية.

* البعد الثانى: يتضمن إجابات ناظر مدرسة بوشة الابتدائية بإدارة شربين التعليمية، وهذه الأسئلة مدرجة بالملحق رقم (٥).

بيانات خاصة بالمدرسة:

- عدد فصول المدرسة ٩ فصول، منها ٤ حجرات للإدارة.
- فناء متسع والمدرسة بدون سور.
- عدد التلاميذ ٣٦٢ تلميذا وتلميذة.
- كثافة الفصول فى المتوسط ٤٠ تلميذا.

وفيما يلى عرض لإجابات ناظر المدرسة:

ويوضح السؤال الأول مدى اتساق بناء المدرسة عن طريق المعونة الأمريكية مع خطط التعليم، وجاءت الإجابة بأن القرية خصصت الأرض عن طريق الجهود الذاتية، ثم تولت الإدارة التعليمية تنفيذ باقى الإجراءات.

ويتعلق السؤال الثانى بأكثر قطاعات التعليم حاجة إلى القروض والمعونات الأجنبية، كانت الإجابة بأن التعليم الأساسى هو أهم هذه القطاعات حاجة إلى القروض والمعونات الأجنبية.

وتوضح إجابة السؤال الثالث أهم العقبات التى تقلل الاستفادة من القروض والمعونات الموجهة لبناء المدارس فيما يلى:

- الوسائل والمعامل لم تتوفر ضمن أموال المنحة ومازال بها نقص كبير.
- المدرسة بدون سور.
- صعوبة المواصلات والطرق المؤدية للمدرسة غير ممهدة.

ويتعلق السؤال الخامس بالمقترحات الخاصة بتحقيق أقصى استفادة من المعونات الموجهة لبناء المدارس. وكانت الإجابة كالتالى:

- استكمال الوسائل التعليمية والأجهزة اللازمة لتلك المدارس قبل بدء الدراسة بها.
- التعاون مع جهات أخرى من أجل بناء أسوار للمدرسة.
- تمهيد الطرق المؤدية للمدرسة، وبناء أسوار للمدرسة.

* البعد الثانى: يتضمن إجابات ناظر مدرسة أبو الوفا الإعدادية بأبو عدوى محافظة دمياط، والأسئلة مدرجة بالملحق رقم (٥).

بيانات خاصة بالمدرسة:

- عدد حجرات المدرسة ١٤ حجرة، منها خمسة فصول(فقط والباقى حجرات للإدارة وورش ومعامل).
- عدد التلاميذ ١٥٢ تلميذ وتلميذة.
- يوجد فناء متسع والمدرسة بدون سور.

- كثافة الفصول ٣٠ تلميذا للفصل الواحد.

وفيما يلى عرض لإجابات ناظر المدرسة:

يتناول السؤال الأول مدى اتساق المدرسة الممولة عن طريق المعونة الأمريكية مع خطط تطوير التعليم، وكانت الإجابة بأن أرض المدرسة تبرع من الأهالى والإدارة قامت بالإجراءات الأخرى.

ويتعلق السؤال الثانى بمدى استفادة المنطقة التى شيدت بها المدرسة من بنائها، وكانت الإجابة بأنها استفادة معقولة.

ويحدد السؤال الرابع أهم العقبات التى تقلل الاستفادة من القروض والمعونات الموجهة إلى بناء المدارس كالتالى:

- عدم وجود سور خاص بالمدرسة.
- دورة المياه داخل المبنى، وهذا يقلل من العمر الافتراضى للمبنى والنموذج المصرى فى بناء المدارس يفصل دورة المياه عن المبنى، وذلك أفضل.
- تسليم المدرسة بدون وسائل تعليمية.
- بعض الأجهزة والآلات الحديثة التى وصلت مؤخرا لا يستطيع الفنيون استخدامها.
- لا توجد متابعة أو صيانة دورية للمبنى منذ تسلمه.

ويتعلق السؤال الخامس بالمقترحات الخاصة بتحقيق أقصى استفادة ممكنة من المعونات الموجهة لبناء المدارس،وكانت الإجابة كالتالى:

- بناء سور مع المبنى.
- توفير الوسائل التعليمية والمعدات التى تخدم العملية التعليمية مع بداية العمل بالمدرسة.
- تدريب الفنيين على استخدام هذه الأجهزة.
- فصل دورة المياه عن المبنى.
- تمهيد الطرق المؤدية إلى المبنى.
- صعوبة وصول التلاميذ والمدرسين إلى المدرسة، خاصة فى فصل الشتاء.

– مراعاة أن يكون المبنى صالحا لتحقيق التوسع الرأسى، لمواجهة الزيادة فى عدد التلاميذ فى المستقبل.

– أن يوضع فى الاعتبار وجود مدرج بكل مدرسة، ومسرح لمزاولة التلاميذ الأنشطة الفنية.

تحليل إجابات المجموعة الرابعة:

وتنقسم إجابات المجموعة الرابعة إلى ثلاثة أبعاد نظرا لاعتذار عدد كبير من الأساتذة بدافع أن خبراتهم فى هذا المجال لا تكفى للإجابة على هذه الأسئلة.

* البعد الأول: يتضمن إجابات رئيس قسم أصول التربية بكلية التربية جامعة المنصورة. وهذه الأسئلة مدرجة بالملحق رقم (١).

وفيما يلى عرض لما تضمنته الإجابات من آراء:

ويتناول السؤال الأول مدى التقابل فى المصالح والأهداف بين مصر كدولة متلقية للمعونات والقروض وبين الجهات المانحة، وجاءت الإجابة أن الدول الكبرى تسعى إلى نشر ثقافتها والتوجه الحضارى من خلال المساعدات والبعثات المشتركة والمنح.

ويحدد السؤال الثانى أهم العقبات التى تقلل الاستفادة من المعونات والقروض الأجنبية. وتضمنت الإجابة ما يلى:

- عدم وجود فلسفة واضحة للمتلقى أو مشروع حضارى واضح.
- الشعور بالدونية الثقافية والحضارية.
- قلة الكفاءة فى استخدام الموارد الأجنبية بذكاء.
- عدم إدراك المتلقى للأبعاد الحقيقية لتلك المعونات.

ويتعلق السؤال الثالث بالمقترحات الخاصة بتحديد أقصى استفادة من القروض والمعونات الأجنبية وجاءت المقترحات كما يلى:

– أن يكون الخبراء الوطنيون هم الذين يقترحون وينفذون المشروعات التى توجه إليها المعونات.

- أن تصب تلك المعونات فى تحقيق مشروع حضارى قومى متفق عليه وطنيا وشعبيا.

- الكفاءات الوطنية ليست على مستوى الكفاءات الأجنبية مما ييسر خداع تلك الكفاءات الوطنية .

ويتناول السؤال الرابع أكثر قطاعات التعليم حاجة إلى القروض والمعونات الأجنبية، وحددت الإجابة القطاعات التالية:

- التعليم الفنى بجميع أنواعه.
- التعليم الجامعى وخاصة التخصصات العلمية.

* البعد الثانى: يتضمن إجابات أحد أساتذة التربة بقسم أصول التربية بكلية التربية جامعة المنصورة[1] والأسئلة مدرجة بالملحق رقم (١).

ويما يلى عرض لما تضمنته الإجابات من آراء وتعليقات:

ويتناول السؤال الأول مدى التقابل فى المصالح والأهداف بين مصر كدولة متلقية للقروض والمعونات وبين الجهات المانحة وكانت الإجابة كالتالى:

- فى حالة المعونات فإن المصلحة مشتركة.

- أما بالنسبة للهيئات والمؤسسات العالمية فإن تقديم القروض والمساعدات لمساعدة الدول هدف أساسى من أهدافها.

ويحدد السؤال الثانى أهم العقبات التى تقلل الاستفادة من المعونات والقروض الأجنبية، وتضمنت الإجابة ما يلى:

- التدخل فى بعض الجوانب والأمور التربوية.
- قلة الاهتمام بالتمويل الذاتى من الأفراد والشركات.

ويتعلق السؤال الثالث بالاقتراحات الخاصة بتحقيق أقصى استفادة.

من القروض والمعونات الأجنبية المستخدمة في قطاع التعليم، وتضمنت الإجابة المقترحات التالية:

– تشكيل لجان متخصصة من الخبراء المصريين يعملون في مجال المناهج.

– يقتصر استدعاء الأجانب بناء على طلب الخبراء المصريين.

ويحدد السؤال الرابع أكثر قطاعات التعليم حاجة إلى القروض والمعونات الأجنبية. وحددت القطاعات التالية:

- التعليم الفنى.
- البرامج التحويلية.

* البعد الثالث: يتضمن إجابات مساعد رئيس تحرير الأهرام كأحد الخبراء المتخصصين بشئون التعليم، والأسئلة مدرجة بالملحق رقم (١).

وفيما يلى عرض لما تضمنته الإجابات من آراء وتعليقات:

يتناول السؤال الأول مدى اتساق القروض والمعونات الموجهة لقطاع التعليم مع الخطط الموضوعية لتطوير التعليم. وأوضحت الإجابة بأنها يجب أن تكون متسقة مع الخطة.

ويتعلق السؤال الثانى بأكثر قطاعات التعليم حاجة إلى القروض والمعونات الأجنبية. حددت الإجابة:

- التعليم الأساسى.
- التعليم الفنى.

ويبين السؤال الثالث مدى التقابل فى المصالح والأهداف بين مصر كدولة متلقية للقروض وبين الدول المانحة. وكانت الإجابة بأن الدول المانحة للقروض تستخدمها كأداة لتنفيذ سياستها، وإستراتيجيتها ولابد أن تكون على وعى كامل بذلك، ولا تقبل من القروض والمعونات إلا ما يكون متفقا مع سياستنا واستراتيجيتنا.

ويحدد السؤال الرابع أهم العقبات التى تعترض تحقيق الاستفادة المثلى من القروض والمعونات، وحددت العقبات التالية:

- البيروقراطية المصرية.

- وزارة التربية والتعليم من أكثر الوزارات تعقيدا فى بنائها الإدارى.

- أن يكون الجهاز المتعامل مع القروض والمعونات الأجنبية مستقل عن الجهاز البيروقراطى لوزارة التعليم.

ويتعلق السؤال الخامس بالمقترحات الخاصة بتحقيق الاستفادة المثلى من القروض والمعونات الأجنبية، وتحددت هذه المقترحات فيما يلى:

- ليست هناك ضرورة لطلب أجهزة تكنولوجية متقدمة جدا، يمثل تشغيلها وصيانتها عبء على الجهاز الموجود حاليا بقدراته المحدودة.

- المعونات يجب أن تكون أرقامها وأوجه الصرف منها معلنة، ومنشورة بدلا من إحاطتها بالسرية، لأنه ليس هناك مبرر لحرص الجهات المنوطة باستخدام المعونات لإحاطتها بالسرية التامة.

- لابد أن تقدم وزارة التربية والتعليم بيانا سنويا أمام مجلس الشعب عن استخدام القروض والمعونات الأجنبية فى قطاعاتها المختلفة.

نتيجة لرفض المسئولين فى الجهاز المركزى للمحاسبات إجراء مقابلات شخصية مع الباحث، أو تمكينه من الإطلاع على التقارير الخاصة بتقييم استخدام القروض والمعونات الخاصة بقطاع التعليم، وبحجة سرية هذه البيانات وأن هذه البيانات لا يجوز الإطلاع عليها إلا من الجهات الرقابية فقط، وجاء هذا الرفض على لسان الإدارة المركزية بالجهاز المركزى، بعد أن تقدم الباحث إليه بخطاب رسمى من كلية التربية بدمياط. ولذلك كان لزاما على الباحث الحصول على نماذج من تقارير الجهاز المركزى للمحاسبات من جهات أخرى منوطة بعملية الرقابة الإدارية، ومن مجلس الشعب. وفيما يلى عرض لنماذج من تقارير الجهاز المركزى للمحاسبات والخاصة باستخدام القروض والمعونات فى مجال التعليم:

* التقرير الأول: خاص باكتشاف الجهاز المركزى للمحاسبات تعطيل تشغيل أجهزة تبلغ قيمتها ٤٣٠ ألف دولار بجامعة المنصورة[٢].

هذا التقرير يوضح تعطل تشغيل أجهزة قيمتها ٤٣٠ ألف دولار تم توريدها من برنامج المنح السلعية الأمريكية لمدة ثلاث سنوات، بسبب نقص بعض أجزائها أو عدم وجود الأماكن اللازمة، وهذه الأجهزة كالتالي:

– لم تستفيد الجامعة من معمل ميكانيكا الموائع، الذى تم توريده على فترات آخرها أكتوبر ١٩٩٠ إلى كلية الهندسة بمبلغ ٣٣٩ ألف دولار لمدة قاربت العام بسبب عدم توريد مستلزمات التشغيل وعدم تدبير الأماكن اللازمة لتركيبها. وأوضح التقرير بأن الكلية لم تقم بفحص الأجهزة منذ ورودها رغم حاجة قسم الهندسة الميكانيكية إليها.

– معمل البيولوجى بكلية الطب وقيمته ١٠٣ آلاف و٧١٤ دولارا، وقد كشف التقرير تراخى الجامعة فى طلب الأجزاء الناقصة من بعض الأجهزة الواردة للمعمل.

– تراخى وكيل الشركة الموردة للأجهزة الخاصة بالمعمل الميكروبيولوجى بكلية الطب، بكلية الطب، فى تشغيل وإصلاح الأجهزة الخاصة بالمعمل، والتى تكلفت ٦٧٤٣ دولارا، وعدم الاستفادة منها لمدة عامين.

– جهاز قياس الضغط بكلية الهندسة بلغت قيمته ٢٨ ألفا ٥٦٠ دولار، كشف التقرير تراخى وكيل الشركة الموردة فى تركيبه، وعدم الاستفادة منه لمدة ثلاث سنوات، لعدم توافر (الكاتالوجات) وعدم الاستدلال على الشركة الموردة.

– جهاز الطرد المركزى وغرفة إنماء النباتات بكلية العلوم بدمياط بلغت قيمته ٢٧ ألفا و٥٣٤ دولارا، وكشف التقرير أن الكلية تراخت عن توفير مكان مناسب للجهاز لمدة عامين بالإضافة إلى تعرضه للتلف والسرقة.

– أجهزة لمعمل نباتات كلية الزراعة بالمنصورة بلغت قيمتها ١٣٧ ألف دولارا، كشف التقرير التراخى فى تركيب هذه الأجهزة لمدة عامين.

ومازالت معظم هذه الأجهزة معطلة حتى الآن رغم تقارير الجهاز المركزى للمحاسبات، ورغم حاجة الجامعة الشديدة إليها.

* التقرير الثانى: تقرير الجهاز المركزى عن تحمل الحكومة بعمولة وارتباط عن قروض بنك التنمية الأفريقى[٣].

على الرغم من موافقة مجلس الشعب على اتفاقيات القروض الثلاثة إلى قطاع التعليم فى ١٩٩٠/٢/٢٥، إلا أن تأخر استخدام هذه القروض حمل الدولة عمولة ارتباط، وأصحبت عبء على ميزانية الدولة.

* التقرير الثالث: عن استخدام القروض والمنح فى الفترة من ١٩٧٣، حتى ١٩٩٠/٦/٣٠[٤]:

أوضح التقرير أن الاستفادة من هذه القروض تمت بنسبة ٧٨,٨٪، وأوصى التقرير بدراسة العوامل التى تحد من كفاءة استخدام القروض والمنح وبطء تنفيذ المشروعات وطالب بالاهتمام بالتالى:

١- الاهتمام بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات قبل الارتباط بقروض أجنبية.

٢- عدم التأخير فى توقيع اتفاقيات إعادة الإقراض.

٣- توفير المكون المحلى للمشروعات بقروض ومعونات أجنبية.

٤- حل المشكلات الإدارية التى تعوق استخدام القروض والمعونات.

ويلاحظ من هذا التقرير تطابق ما جاء من آراء مع ما ورد ضمن إجابات الخبراء والمختصين الذين تمت مقابلتهم، وأعربوا عن أهمية النقاط الأربع السابقة وضرورة مراعاتها عند توقيع اتفاقيات القروض والمعونات الأجنبية.

ملاحظات حول تحليل الدراسة الميدانية:

- أظهرت الدراسة وجود تناقضا فى الآراء بين الجهات التنفيذية وبين الجهات الرقابية والوسيطة، من حيث مدى الاستفادة من القروض والمعونات الأجنبية.

- أوضحت الدراسة أن التنسيق بين الجهات المسئولة عن تخطيط التعليم وبين الجهات المنوطة بعقد اتفاقيات القروض والمنح ليس على المستوى المطلوب. كما ورد فى تقارير الجهاز المركزى للمحاسبات الخاص بتعطل استخدام الأجهزة والمعامل الممولة من المنح الأجنبية، بسبب عدم وجود أماكن لها، أو نقص قطع

غيار خاصة بها، وكذلك لتراخى وكلاء الشركات الأحسية فى تركيب هذه الأحهزة والمعامل.

- بينت الدراسة وجود تطابقا بين تقارير الأجهزة الرقابية وبين تحليل استخدام القروض والمعونات الأجنبية التى وردت فى الفصلين الثالث والرابع.

- من خلال المقابلات الشخصية يتضح أن وزارة التربية والتعليم ينقصها القيادات الإدارية المؤهلة للتعامل مع الجهات الدولية المنوطة بعمليات القروض والمعونات الأجنبية.

- أظهرت نتائج المقابلات الشخصية أن المكون المصرى يكون سببا فى تأخر إنجاز المشروعات الممولة بالقروض والمنح الأجنبية سواء كان هذا المكون مبالغ مالية، أو أراضى يخصصها الجانب المصرى لإقامة المشروعات.

الهوامش

(١) الاسم مدون بالملحق رقم (٦).

(٢) الجهاز المركزى للمحاسبات: تقرير رقم ١٦٩ فى ١٩٩١/٤/٤، بيانات غير منشورة.

(٣) الجهاز المركزى للمحاسبات: تقرير عن تحمل الحكومة بعمولة ارتباط عن قروض بنك التنمية الأفريقى، بيانات غير منشورة، ١٩٩٢، ص١٣-١٧.

(٤) المرجع السابق: تقرير استخدام القروض والمنح فى الفترة من ١٩٧٣ حتى ١٩٩١/٦/٣٠، تقرير إلى مجلس الشعب، بيانات غير منشورة، ١٩٩٣.

الفصل السابع

نتائج الدراسة وتوصياتها

نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة التحليلية للقروض والمعونات الأجنبية الموجهة إلى قطاع التعليم في مصر، ومن خلال المقابلات الشخصية التي أجراها الباحث مع المسئولين عن استخدام هذه القروض والمعونات في الجهات المانحة والوسيطة والتنفيذية، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج يمكن تقسيمها إلى مجموعتين، المجموعة الأولى وهي نتائج عامة، لاستخدام القروض والمعونات في قطاع التعليم بصفة عامة، والمجموعة الثانية خاصة بكل نوع من القروض والمعونات حسب الجهات المانحة، وفيما يلي عرض لهذه النتائج.

أولاً: نتائج عامة:

١- ليس هناك خطة محددة متمشية مع خطة تطوير التربية والتعليم من أجل الاستعانة بالقروض والمعونات الأجنبية الموجهة إلى قطاع التعليم المصري ويبدو أن ما يعقد من اتفاقيات خاصة بالحصول على قروض ومنح في مجال التعليم، تحددها ما يطرأ من خبرات أو احتياجات آنية، تستلزمها مجريات السير في مشروع معين.

٢- من خلال دراسة الميزانيات الخاصة بالتعليم في الخطط التنموية يبدو أن مخصصات وزارة التربية والتعليم في هذه الخطط لم تعد قادرة على مواجهة النفقات المتزايدة لهذا القطاع الحيوي، مما يؤثر سلباً على مردود هذا القطاع. ويتضح ذلك من خلال تناقص النسبة المئوية المخصصة لقطاع التعليم من الموازنة العامة للدولة، كما تدل على ذلك مؤشرات الخطة والموازنة في السنوات السابقة، رغم أن قطاع التعليم يحتاج إلى زيادة دعم الدولة نتيجة للاحتياجات المتزايدة، وحاجة هذا القطاع إلى التوسع والتطور والتحديث.

٣- تلتهم الأجور أكثر من ٩٠٪ من موازنة وزارة التربية والتعليم، مما أثر سلباً على تطوير الجوانب التربوية الأخرى، نظراً لعجز الموارد المالية المخصصة

لكل قطاع عن تلبية احتياجاته الأساسية. واستمرار هذا الوضع أدى الى سوء أوضاع الأبنية التعليمية وعدم قدرتها على استيعاب التلاميذ نظراً لأن الاستثمارات الموجهة إلى هذا المجال غير كافية، واستحواذ الأجور على معظم مخصصات وزاره التربية والتعليم أدى إلى نقص الاعتمادات المالية التى توجه إلى الأنشطة التربوية الأخرى ن وإلى جوانب أخرى للعملية التربوية.

٤- لا يوجد تنسيق بين الجهات المانحة والجهات المسئولة عن توجيه واستخدام القروض والمعونات الأجنبية، ويعزى ذلك إلى أن كل وزارة تعمل بمعزل عن الأخرى وخاصة وزارة التربية والتعليم، ووزارة التعاون الدولى، ووزارة التخطيط، وأدى ذلك إلى تخصيص أموال أكثر من جهة مانحة إلى مشروع واحد فى محافظة واحدة، وحرمان محافظات أخرى من الاستفادة من هذه المشروعات. ومن مؤشرات ذلك أن التعليم الأساسى فى محافظات الوجه القبلى، عندما وجهت إليه الأنظار أخيراً، وجهت إليه أموال الجهات المانحة ومنها على سبيل المثال: هيئة المعونة الأمريكية، هيئة اليونسيف، البنك الدولى.

٥- سوء توزيع مخصصات القروض والمعونات الأجنبية على محافظات مصر بصفة عامة وعلى قطاعات التعليم بصفة خاصة ويرجع ذلك إلى أن الخريطة التربوية الخاصة باحتياجات قطاع التعليم ينقصها. التحديد الدقيق لاحتياجات كل محافظة، مما يترتب عليه نقص كثافة الفصول فى بعض المحافظات، وزيادة الكثافة فى محافظات أخرى وتعدد الفترات الدراسية، كذلك نقص عدد المدرسين فى بعض المحافظات فى تخصصات مختلفة، وزيادة المدرسين فى نفس التخصص فى محافظات أخرى، وما ينطبق على ذلك على الوسائل التعليمية والتجهيزات المدرسية، بل وعلى الكتب المدرسية أيضاً.

٦- إهدار جانب من القروض والمعونات الأحبية، نتيجة للإجراءات الروتينية أو سوء الاستخدام ويتضح من الدراسة التحليلية السابقة أن الحصول على القروض والمعونات الأجنبية ليس بالأمر السهل، وإنما يحتاج إلى إجراءات ومفاوصات معقدة وبعد كل ذلك نجد أن هناك نسب ليست قليلة من هده القروض

والمعونات كما حددت الدراسة ذلك، لا تستخدم وترد إلى الجهات المانحة مرة أخرى وتستغرق وقتاً طويلاً لكى يعاد تخصيصها، كذلك التأخر فى استخدام القروض يؤدى إلى تحمل ميزانية الدولة عبء فوائد عمولة الارتباط، أو فوائد إضافية، نتيجة لعدم تنفيذ المشروعات فى المواعيد المحددة.

٧- تمويل شراء أجهزة ومعدات متطورة لا يسبقه دراسة دقيقة للاحتياجات الفعلية للقطاع الذى يطلب تمويل شراء هذه الأجهزة، مما يمثل إهداراً لأموال القروض والمعونات المخصصة لشراء هذه الأجهزة. وقد حدد تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات وجود أجهزة معطلة قيمتها ٤٣٠ ألف دولار بجامعة المنصورة ممولة من المنح السلعية الأمريكية، وهذا التعطل إما لأسباب فنية متعلقة بعدم قدرة الفنيين على استخدام هذه الأجهزة، أو لأسباب إدارية روتينية، وإما لأسباب تتعلق بعدم وجود أماكن مناسبة لاستخدامها، كذلك لنقص قطع غيار بعض هذه الأجهزة، أو تراخى الجامعة مع وكلاء الشركات الموردة فى تركيب هذه الأجهزة.

وهذا الإهمال يعرض هذه الأجهزة للتلف والسرقة وتحمل الدولة عبء تأخر استخدام المعونات والقروض بدون طائل.

٨- لا توجد دراسات مستقبلية تهتم ببرامج وخطط المنظمات العالمية مثل هيئة اليونسكو واليونسيف حيث أن المنظمات العالمية تعطى أولوية لتمويل المشروعات التى تدخل ضمن اهتمامها وتكون متسقة مع خططها، وعلى سبيل المثال فإن هيئة اليونسكو واليونسيف، تركزان فى خططهما حتى عام ٢٠٠٠ على توسيع التعليم الابتدائى ومحو الأمية، وكذلك يفضل البنك الدولى توجيه القروض والمعونات لنفس المجال فى الفترة القادمة.

٩- لا تتوفر دراسات تحليلية لتوجيهات الدول المانحة للقروض والمعونات حيث أن كل دولة تفضل توجيه ما تمنحه إلى مجال محدد ومن خلال الدراسة التحليلية لاستخدام القروض والمعونات يتضح أن لكل دولة مجالات محددة، تفضل توجيه مساعدتها إلى هذه المجالات وبالتالى فمن الضرورى معرفة توجهات هذه الدول فمثلاً:

- الولايات المتحدة: توجه معوناتها الى التعليم الأساسي بالدرجة الأولى ثم التعليم الجامعي.

- ألمانيا: تفضل توجيه المنح والقروض إلى التعليم الفني وقطاع المستشفيات الجامعية.

- فرنسا: توجه معوناتها إلى بناء المستشفيات الجامعية، والمعدات والأجهزة الطبية المتقدمة، وقطاع التعليم الجامعي.

- اليابان: توجه المعونات والقروض لتمويل الأجهزة التعليمية وقطاع التعليم الطبي.

- إيطاليا: توجه معوناتها إلى التعليم الثانوي وقطاع المستشفيات الجامعية.

- هولندا: تفضل توجيه المعونات والقروض لتحسين قطاع التعليم الطبي.

- فنلندا: توجه المعونات لبناء المستشفيات والأجهزة الطبية.

- كوريا: تفضل المعونات السلعية وخاصة منتجات الدولة ذاتها.

١٠- بداية الاتفاق على تنفيذ المشروعات الممولة عن طريق المنح تبدأ بحماس شديد، ثم يأخذ هذا الحماس في الفتور، ومن مؤشرات ذلك أن مشروع مبارك - كول، بدأ الاتفاق على تنفيذه منذ عام ١٩٩١، حتى الآن لم تتخذ الإجراءات العلمية في البدء في تنفيذ هذا المشروع رغم حاجة التعليم الفني في مصر لدعم هذا المشروع.

١١- نقص القروض والمنح العربية الموجهة لقطاع التعليم المصري: فالقروض والمعونات العربية الموجهة لقطاع التعليم نادرة، ولا تنفذ وفق برامج وخطط محددة كما هو الحال في المعونات والقروض الأمريكية والأوربية، وإنما تخضع للظروف الطارئة، كما حدث وصرحت بعض الدول العربية عن استعدادها لإعادة بناء عدد من المدارس، بعد أحداث زلزال ١٢ أكتوبر ١٩٩٢م.

١٢- نقص الاستثمارات والجهود الذاتية الموجهة من الأفراد لقطاع التعليم حيث أن ضعف الاستثمارات المحلية من الأفراد والقطاع الخاص المستخدمة في قطاع التعليم، كذلك محدودية الجهود الذاتية، ويلاحظ أن الجهود الذاتية تجاه

التعليم تزداد في الأحداث الطارئة. كما حدث عندما أقبل الأفراد بعد أحداث الزلزال على التبرع بالأموال وتخصيص الأراضي للبناء المدارس في المشروع الخاص ببناء مائة مدرسة. حتى أن الإحصائيات تشير إلى أن التبرعات تفوق بناء هذا العدد بكثير.

١٣- يمكن تحديد أفضل الجهات المانحة للمعونات من خلال تحليل شروط الجهات المانحة والتيسيرات التي تمنحها فيما يلي:

- منظمات الأمم المتحدة تحتل المرتبة الأولى مثل اليونسكو واليونسيف.

- المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي، وبنك التنمية الأفريقي، وتأتي هذه المؤسسات في المرتبة الثانية.

- وتحتل الدول الأوربية والدول الآسيوية المرتبة الثالثة.

- وتأتي الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الرابعة.

١٤- تهدف الولايات المتحدة الأمريكية من وراء المعونات الموجهة إلى قطاع التعليم في مصر إلى تحقيق أهداف اقتصادية وأخرى سياسية، وتتمثل فيما يلي:

الأهداف الاقتصادية:

من خلال المقابلات الشخصية وتحليل استخدام المعونة الأمريكية، يتضح أن المعونة الأمريكية تحقق مردوداً اقتصادياً للولايات المتحدة في صورة مبيعات سلعية وأجور موظفين وخبراء وخدمات نقل، وزيادة حجم صادرات الولايات المتحدة إلى مصر.

وتشير إحصائيات الغرفة التجارية الأمريكية المصرية إلى الحقائق التالية:

- برنامج المعونة الاقتصادية لمصر يخلق حوالي ١٠٨ آلاف وظيفة داخل الولايات المتحدة، وفي حالة استمرار المعونة بنفس معدلاتها سوف يزداد عدد هذه الوظائف إلى ٢٢٨ ألف وظيفة عام ٢٠٠٠.

- أدى البرنامج إلى زيادة الصادرات الأمريكية لمصر من ٢,١ مليار دولار عام ١٩٩٠ إلى ٣,١ مليار دولار العام الماضي.

- أصبحت مصر المستورد رقم ٢٦ من الولايات المتحدة، فثلث الواردات في إطار المعونة والباقى استيراد مباشر.

- أصبحت مصر بداية الصادرات الأمريكية لدول الشرق الأوسط وأفريقيا.

الأهداف السياسية:

من خلال المقابلات الشخصية التى أجراها الباحث مع المسئولين فى هيئة المعونة الأمريكية ووزارة التعاون الدولى، ومن خلال التصريحات الرسمية للمسئولين الأمريكيين، يتضح أن للمعونات شق سياسى، وإن اختلفت صياغة العبارات التى وردت ضمن إجابات المسئولين علىالتساؤل الخاص بمدى التقابل فى المصالح والأهداف بين مصر والولايات المتحدة، وقد صيغت هذه الإجابات فى عبارتين:

الأولى: أسباب سياسية.

الثانية: توطيد العلاقات بين الولايات المتحدة ومصر.

١٥- تهدف المعونات الموجهة من خلال منظمات الأمم المتحدة، والمؤسسات الدولية إلى تحقيق التنمية فى الدول النامية. وذلك من خلال تحقيق التنمية البشرية والنهوض بالتعليم وتوسيع قاعدة التعليم الأساسى ومحو الأمية كما هو الحال فى هيئة اليونسكو واليونسيف أما المؤسسات الدولية كالبنك الدولى، فهو مؤسسة لا تستهدف الربح بقدر ما تستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال الاهتمام بالتعليم بدافع المحافظة على الاقتصاد العالمى.

١٦- تأخر السحب فى الوقت الذى تعانى فيه مصر من عبء الديون نجد أن مشكلة تأخر السحب من القروض والمعونات تزيد من هذه الأعباء.

ومن أجل التغلب على هذه المشكلة يجيب المدير التنفيذى بنك التنمية الأفريقى بأنه يمكن الاستفادة من تجربة دول مثل المغرب، تونس، الهند، حيث أن هذه الدول تحصل على موافقة إجمالية من مجلس الشعب مع الميزانية، حيث أنه معروف حجم المشروعات التى ستنفذ احتياجاتها من النقد الأجنبى والمحلى وهو إما من مصادر موجودة عند الحكومة أو عن طريق الاقتراض من الخارج أو عن طريق المساعدات الأجنبية، وبالنسبة لمصر يمكن اتباع الإجراءات التالية[1]:

- الحصول على موافقة مجلس الشعب بالاقتراض من مصادر محددة.

- تحديد حد أقصى لفوائد القروض بحيث لا يمكن تجاوزه.

- أما بالنسبة للمعونات، يمكن تحديد الشروط التى فى إطارها يتم توقيع اتفاقيات هذه المعونات، وهى غالباً اتفاقيات ممتدة لسنوات محددة وفى ظل شروط معروفة مسبقاً.

١٧- لا يوجد تنسيق بين مديريات التربية والتعليم بمحافظات الجمهورية وبين وزارة التربية والتعليم فى استخدام القروض والمعونات. ويتضح ذلك من خلال تفاوت نسب الإنجاز بين المحافظات المختلفة فى نفس المشروع الواحد.

١٨- لا يوجد تنسيق بين المجلس الأعلى للجامعات، وبين الجامعات وخاصة فى مجال تحديد احتياجات كل جامعة والجهات التى تقوم بالتمويل ويبدو ذلك من خلال تقارير الجهاز المركزى للمحاسبات عن استخدام الأجهزة والمعدات الممولة عن طريق القروض والمنح، التى تظل دون استخدام فترات طويلة.

ثانياً: نتائج خاصة باستخدام القروض والمعونات الأجنبية حسب الجهات المانحة:

تقسم هذه النتائج حسب الجهات المانحة كما يلى:

نتائج خاصة باستخدام المعونة الأمريكية الموجهة إلى قطاع التعليم المصرى، يحتاج إلى تعديلها، والبعض الآخر غير موضوعى، وبعض الشروط يجب إضافتها كما يلى:

- من الشروط التى تحتاج إلى تعديلها، شرط اقتصار بناء المدارس على المناطق النائية ويجب تعديله بحيث يمكن الاستفادة من مخصصات هذه المعونة فى بناء المدارس بالأماكن ذات الكثافة المرتفعة والتى تحتاج إلى دعم فى هذا المجال.

- ومن الشروط الغير موضوعية، إجراء الدعاية الكافية فى وسائل الإعلام عن المشروعات التى تمول عن طريق المعونة الأمريكية أو تثبيت العلامات الدالة

على ذلك على واجهات الفصول والمدارس وكذلك على الأجهزة والوسائل التعليمية.

- ومن الشروط التى يجب إضافتها هو ضمان تمويل قطع الغيار الخاصة بالأجهزة والمعدات الممولة عن طريق القروض والمعونات، والتى لا تتوفر فى الأسواق المحلية، مما يؤدى إلى تعطيل هذه الأجهزة وتصبح عديمة الجدوى، كذلك ضمان صيانة الأجهزة والآلات ذات التقنية العالية والتى فى حاجة إلى الخبرة الأجنبية.

٢- التأخر فى توفير المكون المحلى للمعونات الأمريكية:

عند الإعلان عن بدء سريان استخدام المعونة الأمريكية، يتم تحديد عدد المدارس التى سوف يتم بنائها خلال فترة معينة، ثم تواجه المحافظات مشكلة تخصيص الأراضى اللازمة لهذه المدارس وبالتالى يصبح ذلك عائقاً لتنفيذ استخدامات مخصصات المعونة.

٣- يبدو أن الرقم المعلن عن حجم المعونة الأمريكية المخصصة لقطاع التعليم المصرى لا يتطابق مع ما يتم استخدامه فى الواقع. نظراً لأن بعض المشروعات لا يتم تنفيذها فى المواعيد المحددة لها، وبالتالى فإن القيمة المتبقية من مخصصات هذه المشروعات رغم عدم استخدامها تدخل ضمن الأرقام المعلنة عن حجم المعونة وتحتاج إلى إجراءات ومفاوضات جديدة لكى يعاد استخدامها مرة أخرى.

٤- عدم وجود الهيئات القادرة على إنجاز المشروعات بالكفاءة المطلوبة ويتضح ذلك من خلال تنفيذ المشروعات والبرامج الخاصة باستخدام المعونات الأجنبية، وخاصة التى لا تنفذ فى مواعيدها المحددة.

٥- يجب أن يكون هناك تعاون وتنسيق بين الهيئة الأمريكية المانحة وبين الجهات التنفيذية فى مصر.

٦- لا تضم مخصصات المعونة الأمريكية بنوداً خاصة بصيانة الأجهزة وتمويل قطع الغيار الخاصة بالأجهزة.

٧- المدارس التى يمول بنائها من المعونة الأمريكيـة معظمها بدون أسـوار ومن الزيـارات الميدانيـة لعينـة مـن هـذه المدارس، وكذلك الاطلاع على الشروط والمواصفات الخاصة ببناء المدارس الممولة من المعونة الأمريكية ويتضح أن معظم هذه المدارس بدون أسوار مما يعرض التلاميذ لمخاطر الطرق وتقلـل مـن خصوصيـة هذه المدارس.

٨- عدم توريد الأجهزة والمعدات والوسائل التعليمية مع بداية افتتاح هذه المداوس: ومـن خلال الزيـارات الميدانيـة لبعض المـدارس الممولـة مــن المعونـة الأمريكية يلاحظ نقص الوسـائل والأجهزة التعليميـة، ثـم تبـدأ تتقاطـر هـذه الأجـهزة والوسائل فى فترات متباعدة، مما يؤدى إلى افتتاح هذه المدارس وبدء عملها دون توفر هذه الأجهزة.

٩- عدم استخدام معظم الأجهزة والمعدات التى وردت إلى المدارس عـن طريق هيئـة المعونـة الأمريكيـة وتشير الزيـارات الميدانيـة إلى المـدارس سـواء التـى شيدت عـن طريـق المعونـة الأمريكيـة أو عـن طريـق وزارة التربيـة والتعليم أن معظم الأجهزة والوسائل التعليمية حبيسة الصناديق للأسباب التالية:

- عدم وجود الفنيين المدربين على استخدامها.
- لا توجد أماكن خاصة باستخدام بعض هذه الأجهزة.
- الخوف على هذه الأجهزة من التلـف والحفـاظ عليها كعهدة لـدى أمين التوريدات أو الموظف المختص.
- نقص قطع غيار بعض الأجهزة مما أدى إلى تعطلها بصفة دائمة مما يقلـل من جدوى هذه الأجهزة.

١٠- عدم الإنفاق من مخصصات البرنامج التدريبى لتطوير اللغـة الإنجليزيـة لمدة عامين: وهذا التأخير يرجع إلى عدم إعـداد البرنـامج التدريبى قبـل تخصيص المعونة له، مما أدى إلى التأخر فى السحب.

١١- نسبة الإنجاز فى مشروع خدمة البيئة المصاحب لتأسيس كلية طب قناة السويس لا تتعدى نسبة ٦٠٪ ويرجع ذلك إلى أنه تم اعتماد مخصصات المشروع فـى

نفس الوقت مع مخصصات تأسيس كلية طب قناة السويس، والمفروض أن يتم بناء الكلية أولاً، لأنها هي التى سوف تقوم بتنفيذ المشروع، ثم يأتي بعد ذلك تخصيص أموال المشروع.

١٢- توزيع مخصصات المعونة على محافظات مصر لا يتناسب مع احتياجات المحافظات وعدد سكانها. ويتضح ذلك من خلال تحليل مخصصات المعونة الأمريكية لعينة من محافظات مصر، حيث أن بعض المحافظات تنخفض بها الكثافة السكانية ويخصها من المعونة نسبة أكبر من البعض ذات الكثافة العالية.

نتائج خاصة باستخدام القروض والمعونات الأوربية:

١- يبدو أن طلب القروض والمعونات الأوربية يقتصر فى معظمه على قطاع التعليم الطبى وتشييد المستشفيات الجامعية. ويتضح من خلال الدراسة التحليلية لاستخدام القروض والمعونات الأوربية أن معظمها يوجه لشراء الأجهزة الطبية، أو بناء مستشفيات جامعية، فيما عدا إيطاليا التى وجهت أجهزة الكمبيوتر إلى التعليم الثانوى، وكذلك طلب الاستفادة من الخبرة الألمانية فى مجال التعليم الفنى من خلال مشروع مبارك - كول للتعليم الفنى.

٢- نقص المكون المحلى يؤدى إلى تأخير استخدام القروض والمعونات الأوربية.

٣- لا تشتمل شروط اتفاقيات القروض والمنح على توفير الصيانة للأجهزة الممولة عن طريقها. وهناك بعض الأجهزة والمعدات ذات تقنية عالية تحتاج فى صيانتها إلى خبرة البلد الموردة لها، ولكن الاتفاقيات الخاصة بهذه الأجهزة تشير إلى التوريد والتركيب دون الصيانة.

٤- تفتقر المشروعات إلى الدراسات المستفيضة من خلال المقابلة الشخصية مع وكيل أول وزارة التعاون الدولى لقطاع غرب أوربا، يتضح أن طلب التمويل من الدول الأوربية ينقصه الدراسات المستفيضة لهذه المشروعات والجدوى منها، مما ينعكس على مردودية استخدام القروض والمعونات الأوربية.

٥- لا يتناسب حجم القروض والمعونات الأوربية الموجهة لقطاع التعليم مع ما تمنحه هذه الدول للقطاعات الأخرى: من خلال تحديد حجم القروض والمعونات الأوربية لقطاع التعليم فى مصر نجد أنه لا يتناسب مع ما تمنحه هذه الدول للقطاعات الأخرى، رغم حاجة هذا القطاع إلى دعم هذه الدول مادياً وفنياً.

نتائج خاصة باستخدام المنح اليابانية والكورية:

١- حجم المنح الموجهة من اليابان إلى قطاع التعليم المصرى، لا يتناسب مع الوضع الاقتصادى لليابان:

- اقتصرت المنحة الموجهة من اليابان على مشروع واحد فقط، وهذا لا يتناسب مع حجم المعونات التى تقدمها اليابان للدول النامية.

٢- توقف التعاون بين مصر واليابان منذ عام ١٩٨٨ فى مجال التعليم: من خلال دراسة استخدام المنح اليابانية يتضح توقف هذه المنح والمساعدات منذ عام ١٩٨٨، حتى الآن وهذا يتطلب زيادة حجم هذا التعاون وتوسيع نطاقه من خلال الاستفادة بالخبرة اليابانية فى قطاعات التعليم الأخرى.

٣- يلاحظ توقف التعاون بين مصر وكوريا فى مجال التعليم منذ عام ١٩٨٨. من خلال دراسة المنحة الكورية الموجهة إلى قطاع التعليم المصرى يلاحظ أنها اقتصرت على توريد ورق الكتب المدرسية والجامعية فى عامى ٨٧، ١٩٨٨م، ثم توقف هذا التعاون حتى الآن.

٤- شروط المنح الكورية واليابانية تتناسب مع الظروف الاقتصادية المصرية من خلال تحليل ودراسة شروط المنح الكورية واليابانية يتضح أن شروطها تتناسب مع الظروف الاقتصادية المصرية، حيث لا تمثل عبئاً أو ضغوطاً على الجانب المصرى، وإنما وضعت الشروط من أجل ضمان جدية التنفيذ والاستخدام.

نتائج خاصة باستخدام قروض البنك الدولى وبنك التنمية الأفريقى:

١- تأخر السحب من قروض بنك التنمية الأفريقى والبنك الدولى: ومن خلال الدراسة التحليلية لاستخدام قروض بنك التنمية الأفريقى يتضح تأخر السحب

من القروض المخصصة لتطوير التعليم الفنى والهندسى لمدة تقترب من العامين وهذا يحمل ميزانية الدولة عبء عمولة الارتباط والتى تقدر بنسبة ١٪ بدون جدوى، كذلك تشير الدراسة الخاصة باستخدام قروض البنك الدولى إلى حدوث نوع من التأخير فى استخدام هذه القروض.

٢- حجم القروض الموجهة لقطاع التعليم المصرى من هيئة التنمية الدولية قليل ويكاد يكون متوقف منذ عام ١٩٨٧: ومن خلال الدراسة التحليلية لاستخدام قروض هيئة التنمية الدولية يتضح أن حجم هذه القروض الموجهة لقطاع التعليم فى مصر قليلة منذ عام ١٩٨٧، رغم أن قروض هذه الهيئة بدون فوائد، ولا تمثل سوى $\frac{1}{2}$٪ إلى $\frac{3}{4}$٪ وهى عبارة عن مصاريف إدارية فقط، وتتميز كذلك بطول فترات السماح والسداد.

٣- إن أفضل أنواع الاقتراض بعد هيئة التنمية الدولية هو الاقتراض من البنك الدولى: من خلال الاطلاع على وثائق استخدام قروض البنك الدولى، يتضح أن قروض البنك الدولى تشتمل على عنصر المنحة من خلال فترات السماح الطويلة وانخفاض سعر الفائدة، وكذلك نتيجة انخفاض قيمة العملة وقت السداد وتشير المعادلة التالية إلى كيفية احتساب عنصر المنحة فى قروض البنك الدولى كما يلى:

$$\text{ع} = 100 \left(1 - \frac{\text{ف}/\text{د}}{\text{د}}\right)\left(\frac{\frac{(1)^{\text{دس}}}{1+\text{د}} \qquad \frac{(1)^{\text{دم}}}{1+\text{ر}}}{\text{ر} \qquad (\text{دم} - \text{دس})}\right)$$

ع عنصر المنحة كنسبة مئوية من قيمة القرض فُ = سعر الفائدة السنوى.

د = عدد مرات السداد سنوياً، د = معدل التخفيض - يعادل ٠,٠٤٨٨ باعتبار سعر الفائدة ١٠٪، س = فترة السماح (حسب تعريف لجنة العون الإنمائى) م = فترة السداد[٢].

نتائج خاصة باستخدام منح هيئة اليونسيف:

١- عدم إدراج مشروع اليونسيف الخاص بالتعليم الأساسى ومحو الأمية بخطط تطوير التعليم: حيث تخلو الخطط الخاصة بتطوير التعليم من الإشارة إلى

مشروع اليونسيف كمشروع يهدف إلى توسيع نطاق التعليم الأساسى فى المناطق المحرومة مما يقلل من فعالية ونجاح المشروع.

٢- هدف مشروع اليونسيف تحقيق التنمية فى الدول النامية ومنها مصر عن طريق توسيع قاعدة التعليم الأساسى حيث أن أهداف هيئة اليونسيف والشروط الخاصة بالمشروع تتناسب مع الظروف الاقتصادية التى تمر بها مصر حيث أن المشروع يمول من خلال منحة لا ترد ولا يمثل عبء على الاقتصاد المصرى.

٣- لا توجد دراسات مستقبلية خاصة بالمشروع: حيث أن مشروع اليونسيف يمتد تنفيذه حتى عام ٢٠٠٠ ويمكن أن يدعم المشروع لفترة زمنية أخرى فى حالة نجاحه وتنفيذه، كما تشير إلى ذلك خطة المشروع ولا توجد دراسات من قبل وزارة التربية والتعليم خاصة بهذا المشروع حتى تتحقق الاستفادة منه.

٤- لا توجد أقسام تدريب على مستوى القرى الأم، وعدم كفاءة أجهزة التدريب الحالية ومن خلال المقابلة الشخصية مع رئيسة قسم برامج التعليم بهيئة اليونسيف يتضح عدم وجود تدريب على مستوى القرى، وعدم قدرة أجهزة التدريب على إنشاء وحدات تدريبية متنقلة، لكى تؤدى ما يتطلبه المشروع من تدريب العاملين.

٥- عدم الاستفادة من خبرة كليات التربية الإقليمية فى تنفيد المشروع ومن خلال دراسة الوثائق الخاصة بالمشروع يتضح عدم مشاركة كليات التربية الإقليمية بخبراتها ودراساتها فى تنفيد المشروع رغم الحاجة إلى هذه الخبرات.

٦- افتقار المشروع إلى التنسيق بين القيادات والأجهزة المحلية والمسئولين عن تنفيد المشروع من وزارة التربية والتعليم.

ورغم الحاجة إلى تضافر الجهود بين القيادات المحلية والأجهزة التنفيذية لوزارة التربية والتعليم، إلا أن الجهود المبذولة والإجراءات التنفيذية تحتاج إلى التنسيق والتعاون بين الطرفين.

٧- الاستفادة من مشروع اليونسيف كنموذج للجهات الدولية التى تقوم بتنفيذ مشروعاتها فى هذا المجال. ويتضح من دراسة القروض والمعونات الموجهة

لقطاع التعليم المصرى أن هناك أكثر من جهة دولية تقوم بتوجيه دعمها إلى نفس المجال، ولذلك لابد من تبادل الخبرات بين الجهات المختلفة من أجل التغلب على العقبات التى تواجه تنفيذ هذه المشروعات.

٨- العجز الشديد فى المدرسات وخاصة فى المناطق التى يستهدفها المشروع. ويتضح من الوثائق الخاصة بالمشروع العجز الشديد فى مدرسات التعليم الأساسى فى مناطق تنفيذ المشروع، مما يؤدى إلى الاستعانة بمدرسات خريجات مدارس التعليم الفنى المختلفة وهن غير تربويات مما يقلل من كفاءة هؤلاء المدرسات.

٩- تأخر دفع المكون المحلى للمشروع ويتمثل المكون المحلى للمشروع فى دفع أجور المدرسات اللاتى يعملن بالمكافأة، مع العلم أن معظم هؤلاء المدرسات يعملن بالمكافأة مما يؤدى إلى تركهن للعمل كذلك يؤدى إلى حدوث نوع من التعطيل فى التدريس بهذه المدارس.

نتائج خاصة بتنفيذ مشروعات هيئة اليونسكو:

يمكن التعرف على نتائج مشروعات هيئة اليونسكو فى هذا المجال من خلال الاطلاع على الدراسة الخاصة بالباحث[٣]:

نتائج نفسية يسببها عن الاعتماد على القروض والمعونات الأجنبية:

قد تلجأ أحياناً بعض الدول إلى التهديد بوقف المعونة أو تقليصها كما حدث سنوياً عند مناقشات الكونجرس الأمريكى للمعونة الموجهة لمصر، والقلق النفسى لدى المسئولين مما ينتج عنه ما يسمى بأعراض الانسحاب وتتلخص فى:

١- العجز.

٢- الإهانة.

٣- الأزمات الاقتصادية.

٤- انقلابات محتملة.

٥- تدهور متزايد للبلد المعنى[٤].

التوصيات:

لقد أشار البحث إلى بعض النتائج والملاحظات العامة حول توظيف قروض التعليم والمعونات الأجنبية ودورها فى تطوير بعض جوانب التعليم فى مصر، وسوف يعرض البحث فيما يلى بعض التوصيات المحددة لزيادة الفعالية فى الاستفادة من القروض والمعونات الأجنبية فى تطوير بعض جوانب التعليم. وسوف يتم عرض هذه التوصيات من خلال مجموعتين. المجموعة الأولى وهى توصيات عامة، والمجموعة الثانية توصيات خاصة بكل نوع من القروض والمعونات حسب الجهات المانحة، وفيما يلى عرض لهذه التوصيات:

أولاً: توصيات عامة:

١- وضع خطة محددة متمشية مع خطة تطوير التعليم من أجل استخدام القروض والمعونات الأجنبية بحيث تكون هذه الخطة نابعة من الاحتياجات الفعلية لكل قطاع تعليمى، وتحديد هذه الاحتياجات بدقة، سواء من حيث تكلفة التمويل، والفترة الزمنية التى تتطلبها تنفيذ هذه المشروعات.

٢- زيادة الميزانيات الخاصة بالتعليم، حتى تستطيع تلبية احتياجات هذا القطاع. وعند زيادة هذه الميزانيات سوف يتم التخفيف من حدة الاعتماد على المعونات الأجنبية، وخاصة أن بعض الاتفاقيات الخاصة بها مشروطة، والبعض الآخر يكلف ميزانية الدولة أعباء إضافية.

٣- إيجاد تنسيق بين الجهات المانحة، والجهات المسئولة عن توجيه واستخدام القروض والمعونات الأجنبية وخاصة بين الوزارات المنوط بها استخدام القروض والمعونات فى مجال التعليم وهى وزارة التعاون الدولى، ووزارة التخطيط، ووزارة التربية والتعليم.

٤- يجب توزيع مخصصات القروض والمعونات الأجنبية على محافظات مصر، وقطاعات التعليم، حسب الاحتياجات الفعلية لهذه المحافظات. ويتطلب ذلك وضع خريطة تربوية واضحة المعالم، خاصة باحتياجات كل محافظة ومتطلباتها

الفعلية، وتشمل كافة قطاعات التعليم داخل كل محافظة. ثم توجيه القروض والمعونات في ضوء هذه الاحتياجات.

٥- العمل على إزالة كافة العراقيل الإدارية التي تعطل استخدام حاسب من القروض والمعونات. ويتم ذلك من واقع تقييم استخدام القروض والمعونات السابقة والوقوف على حجم المعونات والقروض التي لم تستخدم في مواعيدها المحددة ثم تحديد الأسباب التي تعوق ذلك بهدف تذليلها.

٦- قبل أن يتم شراء أجهزة ومعدات متطورة يجب أن يسبقها دراسة مستفيضة ودقيقة للاحتياجات الفعلية للجهات التي تطلب ذلك وذلك من أجل تفادي الوقوع في مشكلة شراء الأجهزة وتخزينها لفترات طويلة مما يعرضها للتلف والسرقة، لهذا يجب أن يسبق عملية شراء الأجهزة والمعدات المتطورة دراسة وافية عن الاحتياجات الفعلية، والأماكن اللازمة لوضع هذه الأجهزة، وإمكانية تشغيلها، والجدوى من وراء استخدام هذه الأجهزة والمعدات.

٧- إجراء دراسات مستقبلية لمشروعات وخطط المنظمات العالمية:

لكي تتحقق الاستفادة من المشروعات التي تنفذها المنظمات العالمية مثل اليونسكو واليونسيف، وخاصة أن هذه المنظمات تولي اهتماماً خاصاً بالمشروعات التي تدخل ضمن اهتماماتها وخططها، وهذا يتطلب الوقوف دائماً على البرامج والمشروعات المستقبلية لهذه المنظمات حتى تستطيع وزارة التربية والتعليم تحقيق الاستفادة المثلى منها.

٨- إجراء دراسات تحليلية لتوجهات الدول المانحة للقروض والمعونات حيث أن لكل دولة اتجاه في توجيهها. من الدراسة التحليلية السابقة يتضح أن لكل دولة مجالات تفضل توجيه القروض والمعونات إليها، وبالتالي لابد من إجراء دراسات لاتجاهات الدول المانحة، وهذه الدراسات تسهل الحصول على مساعدات الدول كل حسب اتجاهه.

٩- تأخر تنفيذ مشروع مبارك - كول رغم حاجة التعليم الفنى لهذا المشروع ولقد طرح هذا المشروع منذ عام ١٩٩١، ولهذا يجب وضع الدراسات والإجراءات التى تكفل وضع هذا المشروع موضع التنفيذ حتى لا يفتر الحماس لدى الدولة المانحة، وإتاحة الفرصة للمزج بين التعليم والعمل المنتج(٥).

١٠- يجب زيادة القروض والمنح العربية الموجهة إلى قطاع التعليم، وبعد التعرف على حجم القروض والمعونات الأجنبية، نجد أن الجداول الخاصة بهذه القروض والمعونات تخلو من الدول العربية، رغم أن تطوير التعليم المصرى له مردود مشترك بين مصر وهذه الدول، ولذلك يجب طلب القروض والمعونات من الصناديق العربية والدول العربية.

١١- العمل على زيادة واقتراحات تتعلق بزيادة الاستثمارات والجهود الذاتية الموجهة من الأفراد لقطاع لتعليم.

توجد عدة دراسات واقتراحات تتعلق بزيادة الاستثمارات المحلية، وزيادة فعالية الأفراد فى تمويل التعليم، وهذه الدراسات تبنتها المجالس القومية المتخصصة ومراكز البحث، ولكن لم توضع موضع التنفيذ، ويعرض الباحث لبعض هذه الاقتراحات فيما يلى:

- إنشاء صندوق أهلى خاص بالتعليم فى كل محافظة.
- إنشاء صندوق قومى للاستثمار فى التعليم.
- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فى التعليم تحت إشراف وزارة التربية والتعليم.
- إلزام الشركات والمؤسسات بتخصيص نسب من إيراداتها وأرباحها للتعليم.
- فرض ضريبة خاصة بالتعليم.
- إصدار طابع تعليمى يوجه عائده لتمويل التعليم.

١٢- يجب تحديد أفضل الجهات المانحة للقروض والمعونات، وإعطاء هذه الجهات أولوية فى حالة طلب القروض. ويتضح من خلال تحليل شروط القروض والمعونات أن الجهات المانحة تختلف فى شروطها من دولة لأخرى، ومن هيئة ومؤسسة دولية لأخرى، ولذلك يجب ترتيب هذه الجهات ووضع أولويات الاقتراض التى سبق ذكرها فى النتائج حيث يمكن تفادى بعض الشروط المجحفة مع ضمان الاقتراض بأقل ما يمكن من فوائد.

١٣- يجب مراعاة عدم تعارض القروض والمعونات مع المصالح الاقتصادية او الإضرار بالسياسة العامة للدولة: ويجب أن تضع دراسة الجدوى الاقتصادية من القروض لمعايير تفضيل المصلحة الاقتصادية لمصر، كذلك دراسة ما يترتب من التزامات اقتصادية آنية تتعلق بتنفيذ هذه الاتفاقيات وخاصة شروط الاستيراد من الدول المانحة، وما يترتب على ذلك من فروق الأسعار بين الدول المانحة والدول الأخرى.

كذلك العمل على التخلص من بعض الشروط التى تتعارض مع الأمن السياسى وتحقيق الانتماء الوطنى.

١٤- اتخاذ الإجراءات التى تكفل سرعة الحصول على موافقة مجلس الشعب على القروض والمعونات. ومن خلال دراسة النتائج والدراسة التحليلية للقروض والمعونات، يتضح أن الدول تتحمل أعباء مالية كبيرة من خلال تحمل عمولة ارتباط ١٪ بدون طائل على القروض، إما المعونات فإن نسبة منها تعاد إلى الدولة المانحة مرة أخرى نظراً للتأخر فى تنفيذ المشروعات. ولذلك يجب دراسة التجربة التى تنفذها كل من المغرب، تونس، الهند، والتى تتيح لها السحب من القروض والمعونات فى نفس يوم التوقيع ولذلك يجب أن تتولى وزارة التعاون الدولى الاطلاع على تجربة هذه الدول والعمل على تطبيقها فى مصر.

١٥- ضرورة إيجاد تنسيق بين وزارة التربية والتعليم والمديريات التعليمية وكذلك بين المجلس الأعلى للجامعات وبين الجامعات.

ثانياً: توصيات خاصة باستخدام القروض والمعونات الأجنبية حسب الجهات المانحة:

يمكن تقسيم هذه التوصيات حسب الجهات المانحة كما يلي:

توصيات خاصة باستخدام المعونة الأمريكية الموجهة إلى قطاع التعليم المصرى:

١- ضرورة تعديل بعض شروط استخدام المعونة الأمريكية الموجهة لقطاع التعليم وخاصة إلغاء بعض الشروط التى تفرض إجراء الدعاية وإطلاق حرية بناء المدارس حسب الحاجة الفعلية لواقع خطط التعليم.

٢- العمل على توفير المكون المحلى للمعونة الأمريكية: وهذا المكون يتمثل فى الأراضى اللازمة للمدارس، أو الأماكن التى يتطلبها استخدام الأجهزة والمعدات، ويلاحظ أن المحافظات ليس لديها تخطيط كاف لإنشاء وتحديد مواقع المدارس، لذلك تأخذ الإجراءات وقتاً طويلاً من المدة المقررة لاستخدام المعونات. لهذا يجب أن تضع كل محافظة خريطة تحديد الأماكن الصالحة لبناء المدارس فى أكثر الجهات حاجة لبناء هذه المدارس، بحيث تستطيع الوزارة استخدام مخصصات المعونة فى المواعيد المحددة لها.

٣- يجب أن تكون الأرقام الرسمية المعلنة عن المعونة الأمريكية واقعية، وحقيقية. ويتأتى ذلك من خلال حساب المستخدم الفعلى من مخصصات المعونة السنوية بعد خصمه من إجمالى مخصصات المعونة السنوية، وما يتبقى هو حجم المعونة الحقيقى.

٤- إنشاء أجهزة وهيئات قادرة على إنجاز المشروعات بكفاءة. وذلك من خلال تطوير الأجهزة والهيئات الحالية، والاستفادة بخبرات الوزارات المختلفة والهيئات التى تقوم بتنفيذ القروض والمعونات فى مجالات أخرى.

٥- يجب أن يكون هناك تنسيق وتعاون بين هيئة المعونة الأمريكية من خلال أجهزتها المسئولة عن تنفيذ مشروعات التعليم الممولة عن طريق المعونة الأمريكية وبين الأجهزة التنفيذية بوزارة التربية والتعليم، لأن هذا التعاون يحقق

فائدة أكبر لمصر من خلال إنجاز المشروعات في الأوقات المحددة لها وبالتالي تتحقق الاستفادة من أكبر قدر ممكن من المبالغ المخصصة لهذه المشروعات.

٦- تخصيص جانب من المبالغ المخصصة لتمويل شراء أجهزة ومعدات، من أجل صيانة هذه الأجهزة.

٧- تعديل شروط بناء المدارس الممولة من المعونة الأمريكية بحيث تضمن الوزارة بناء أسوار لهذه المدارس.

ضرورة بناء أسوار للمدارس المشيدة عن طريق المعونة الأمريكية، سواء من مخصصات هيئة المعونة الأمريكية، أو من خلال ميزانية هيئة الأبنية التعليمية.

٨- ضرورة توفير الأجهزة والوسائل التعليمية للمدارس المشيدة عن طريق المعونة الأمريكية مع بداية افتتاحها. وأن يتم ذلك من خلال هيئة المعونة الأمريكية أو من خلال ميزانيات وزارة التربية والتعليم.

٩- إعداد البرامج التدريبية قبل تخصيص المعونة لها عند تخصيص مبالغ من المعونة لإجراء برامج تدريبية، يجب وضع هذه البرامج أولا، ثم يبدأ التخصيص، لكي لا ينتهي وقت البرامج دون تنفيذها، ولكي لا تلجأ الجهات المنفذة إلى وضع برامج لا تحقق الهدف منها نتيجة لضيق المخصص لذلك.

١٠- يجب توفير الفنيين المختصين بتشغيل الأجهزة والمعدات، كذلك توفير الأماكن اللازمة لذلك ضرورة سد العجز في مدرسي المجالات والفنيين اللازمين لتشغيل هذه الأجهزة، حيث أن العجز في الفنيين يعتبر عائقا لاستخدام هذه الأجهزة، كذلك توفير الورش والمعامل اللازمة لاستخدام هذه الأجهزة.

١١- يجب أن يتم توزيع مخصصات المعونة الأمريكية وفقا لاحتياجات كل محافظة وفي ضوء الكثافة السكانية لكل محافظة.

توصيات خاصة باستخدام المعونات والقروض الأوربية:

١- يجب توسيع نطاق التعاون مع الدول الأوربية في مجال التعليم ليشمل مجالات أخرى: حيث أن معظم قروض ومعونات الدول الأوربية تخصص لقطاع

التعليم الطبى، ويجب أن يمتد هذا التعاون إلى مجالات أخرى، من خلال دراسة المجالات التى يمكن من خلالها طلب العون فيها من تلك الدول.

٢- توفير المكون المحلى للقروض والمعونات الأوربية.

فالعمل على توفير المكون المحلى للقروض والذى يتمثل فى المبالغ النقدية، أو توفير الأماكن اللازمة لتنفيذ هذه المشروعات.

٣- يجب أن تشمل اتفاقيات القروض والمعونات تخصيص مبالغ لصيانة الأجهزة والمعدات المموله عن طريق القروض والمعونات الأوربية.

٤- إجراء الدراسات القبلية المستفيضة للمشروعات التى تحتاج إلى قروض ومعونات أوربية.

٥- العمل على زيادة حجم القروض والمعونات الأوربية الموجهة لقطاع التعليم، حيث لا يتناسب حجمها مع مقدار ما تمنحه تلك الدول من قروض ومعونات للقطاعات الاقتصادية الأخرى.

توصيات خاصة باستخدام المنح اليابانية والكورية:

١- العمل على زيادة حجم المعونات والقروض الموجهة من اليابان إلى قطاع التعليم المصرى، حيث أن حجم المعونات التى توجهها اليابان إلى قطاع التعليم المصرى لا يتناسب مع الوضع الاقتصادى العالمى لليابان، ومع حجم التبادل الاقتصادى بين مصر واليابان.

٢- دراسة الأسباب التى أدت إلى توقف التعاون بين مصر واليابان منذ عام ١٩٨٨ وحتى الآن فى مجال التعليم، والعمل على تذليل هذه الأسباب والدخول فى مفاوضات جديدة بهدف تحقيق تعاون فى مجالات جديدة.

٣- دراسة الأسباب التى أدت إلى توقف التعاون فى مجال التعليم بين مصر وكوريا منذ عام ١٩٨٨ والعمل على تذليل الأسباب التى تعترض ذلك.

توصيات خاصة باستخدام قروض البنك الدولى وبنك التنمية الأفريقى:

١- يجب إزالة كل العقبات التى تعترض التأخر فى السحب من قروض بنك التنمية الأفريقى والبنك الدولى، وذلك من خلال الوقوف على أسباب التأخر فى السحب من القروض التى أقفلت، وتجنب التعرف لنفس الأسباب السابقة مرة أخرى.

٢- العمل على زيادة حجم الاقتراض من هيئة التنمية الدولية. حيث أن قروض هيئة التنمية الدولية بدون فوائد وتقتصر على مصاريف إدارية فقط، علاوة على فترات السداد الطويلة، مع دراسة أسباب توقف قروض هيئة التنمية الدولية الموجهة لقطاع التعليم فى مصر مند عام ١٩٨٧م، رغم حصول مصر على قروض من جهات أخرى بفوائد أعلى.

توصيات خاصة باستخدام منح اليونسيف:

١- ضرورة إدراج مشروع اليونسيف الخاص بالتعليم الأساسى ضمن خطط تطوير التعليم، حتى تتحقق أقصى استفادة من هذا المشروع.

٢- دراسة مشروعات اليونسيف المستقبلية حتى يتثنى طلب العون من اليونسيف فى هذه المشروعات.

٣- ضرورة إقامة أجهزة تدريب محلية، تكون من المرونة بحيث يمكنها الانتقال إلى القرى محل تنفيذ المشروع.

٤- الاستعانة بخبرات كليات التربية الإقليمية فى تنفيذ مشروعات هيئة اليونسيف.

٥- التنسيق بين القيادات والأجهزة المحلية، والأجهزة التنفيذية بوزارة التربية والتعليم، وبين المسئولين عن تنفيذ المشروع فى هيئة اليونسيف.

٦- وضع مشروع اليونسيف كنموذج للجهات الدولية التى تقوم بتنفيذ مشروعات مماثلة داخل جمهورية مصر العربية، وخاصة أن هناك مرحلة تقييم للمشروع يمكن الاستفادة منها.

٧- ضرورة العمل من قبل وزارة التربية والتعليم على توفير المدرسات للعمل فى المشروع، عن طريق توفير التدريب التحويلى لعدد من خريجى المدارس الفنية والاستعانة بخريجات كليات التربية شعب التعليم الأساسى.

٨- توفير المكون المحلى للمشروع، والمتمثل فى دفع مكافآت المدرسات فى نهاية كل شهر أو فى الشهر التالى مباشرة.

الهوامش

(١) سمير كريم: ٣١٠ مليون دولار قروضا مباشرة للقطاع الخاص، مرجع سابق، ص ٩.

(٢) وزارة التعاون الدولى: قطاع التمويل الدولى، وثائق غير منشورة، خاصة باستخدام قروض البنك الدولى، ص ١١.

(٣) صلاح الدين المتبولى عبد العاطى: الأبعاد التربوية لمجهودات منظمة اليونسكو فى تطوير التعليم الأساسى المصرى، مرجع سابق، ص ص ١٤٤ - ١٥٧.

(٤) أحمد عكاشة: ثقوب فى الضمير، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٣، ص ص ٣٧ - ٣٨.

(٥) على صالح جوهر: "التفاعل بين التعليم والعمل المنتج"، مجلة كلية التربية - جامعة المنصورة، الجزء الثالث، العدد ٦، أكتوبر ١٩٨٤.

مصادر البحث

أولاً: المراجع العربية

ثانياً: المراجع الأجَنبية

أولاً: المراجع العربية

١- إبراهيم نافع: حديث الرئيس مبارك. جريدة الأهرام، السنة ١١٧، العدد ٣٨٦١٢، في ٩٢/٩/١٣.

٢- أحمد إسماعيل حجي: المعونة الأمريكية للتعليم في مصر، عالم الكتب، سلسلة قضايا تربوية، العدد العاشر، القاهرة، ١٩٩٢.

٣- أحمد عكاشة: ثقوب في الضمير، دار الشروق، القاهرة ١٩٩٣.

٤- أدريان م. فرسبور: عشرون عاماً من مساعدات البنك الدولي للتربية الأساسية، مستقبليات، العدد ٧٩، المجلد الحادي والعشرون، مركز مطبوعات اليونسكو، القاهرة، ١٩٩١.

٥- أسامة غيث: مباحثات مصرية أمريكية لاستخدام رصيد المساعدات البالغ ١٧٠٠ مليون دولار، جريدة الأهرام، السنة ١١٨، العدد ٣٩٠٤٤، ٩٣/١١/٣٠.

٦- البنك الدولي: التقرير السنوي لعام ١٩٩٣، واشنطون، ١٩٩٣.

٧- البنك الدولي: تقرير التنمية في العالم (النظم المالية والتنمية، مؤشرات التنمية الدولية)، مؤسسة الأهرام، القاهرة ١٩٨٩.

٨- البنك الدولي: تقرير التنمية في العالم لسنة ١٩٩٣، مطابع الأهرام، القاهرة ١٩٩٣.

٩- البنك الدولي: تقرير عن التنمية في العالم لسنة ١٩٨٩، مطابع الأهرام، القاهرة ١٩٩٣.

١٠- الجهاز المركزي للمحاسبات: تقرير عن استخدام القروض والمنح في الفترة من ١٩٧٣ حتى ١٩٩٣/٦/٣٠، تقرير مقدم إلى مجلس الشعب.

١١- الجهاز المركزي للحاسبات: تقرير رقم ١٦٩ في ١٩٩١/٤/٤م.

١٢- الجهاز المركزي للمحاسبات: تقرير عن تحمل الحكومة بعمولة ارتباط عن قروض بنك التنمية الإفريقية، ١٩٩٢.

١٣- المجالس القومية المتخصصة: التعليم الجامعي، المجلد السابع، موسوعة المجالس القومية المتخصصة، القاهرة.

١٤- المجالس القومية المتخصصة: التعليم العام والفنى، المجلد السادس، موسوعة المجالس القومية المتخصصة، القاهرة ١٩٩٠.

١٥- المجلس الأعلى للجامعات: التعريف بالمرحلة الثانية من مشروع ترابط الجامعات، جامعة القاهرة ١٩٩١.

١٦- المؤتمر العالمي حول التربية للجميع: (المسودة ب)، نيويورك، ١٩٨٩.

١٧- اليونسكو: الحلقة الوطنية للتجديدات التربوية، التجديد التربوى (مفهومه ومجالاته ونماذجه) عمان، ١٩٨٨.

١٨- اليونسكو: مؤتمر وزراء التربية والوزراء المسئولين عن التخطيط الاقتصادى فى الدول العربية، أبو ظبى.

١٩- اليونسيف: مشروع مدارس المجتمع، بيانات غير منشورة، اليونسيف، القاهرة.

٢٠- اليونسيف: كتيب خاص عن المفاهيم الصحية، بيانات غير منشورة، اليونسيف، القاهرة.

٢١- أفكار الخرادلى: استفادة أمريكا من المعونة لا تقل عن استفادة مصر، جريدة الأهرام، ١٩٩٣/٥/٦.

٢٢- أمانى قنديل: سياسات التعليم فى وادى النيل والصومال وجيبوتى، منتدى الفكر العربى، عمان، ١٩٨٩.

٢٣- أنطوان جناوى: الإنفاق على التعليم فى تاريخ الفكر الاقتصادى، نظرة تاريخية ومنهجية، التربية الجديدة، مجلة فصلية، العدد الرابع والأربعون، السنة الخامسة عشر، عمان، الأردن، ١٩٨٨.

٢٤- برنامج الأمم المتحدة الإنمائى: تقرير عن التنمية البشرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٢.

٢٥- بيتر هونزلر: مشروع التعاون فى مجال البحوث، مجلة تنمية المجتمع السنة السابعة عشرة، ١٩٩٣، العدد الثانى، مؤسسة فريدريش إيبرت، القاهرة، ص ص ٢٧ - ٣٠.

٢٦- جمال عبد الهادى، على أحمد لبن: التطوير بين الحقيقة والتضليل، دار الطباعة والنشر الإسلامية، القاهرة، ١٩٩١.

٢٧- حامد عمار: التنمية البشرية فى الوطن العربى (الإحصاءات والوثائق) دار سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٣.

٢٨- حامد عمار: التنمية البشرية فى الوطن العربى (المفاهيم، والمؤشرات، الأوضاع)، المطبعة العالمية، القاهرة، ١٩٩١.

٢٩- مطبوعات اليونسكو، القاهرة.

٣٠- حسين كامل بهاء الدين: التعليم كارثة تهدد الأمن القومى، الأهرام الاقتصادى، العدد ١٢١١، ٣٠ مارس ١٩٩٢.

٣١- حسين كامل بهاء الدين: التعليم كارثة تهدد الأمن القومى، الأهرام الاقتصادى، العدد ١٢٦٤، أبريل ١٩٩٣.

٣٢- دينا جلال إبراهيم: دور وآثار المعونة الاقتصادية الأمريكية على الاقتصاد المصرى خلال الفترة من ٧٥ - ٨٣، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ١٩٨٧م.

٣٣- رجب البنا: التعليم وإعادة ترتيب أولويات التنمية، جريدة الأهرام السنة ١١٦ العدد ٣٨٤٦٣.

٣٤- رمزى زكى: بحوث فى ديون مصر الخارجية، مكتبة مدبولى، القاهرة ١٩٨٥.

٣٥- زينب محمد فريد: دراسات فى التربية (من جهود البنك الدولى فى مجال التعليم والتنمية) مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٨٢.

٣٦- شريف حسن قاسم: دور المشروعات الاقتصادية المشتركة فى التنمية الاقتصادية فى مصر، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٤م.

٣٧- صفوت عبد السلام عوض الله: البنك الدولى والتنمية الاقتصادية للدول النامية، كتاب الأهرام الاقتصادى، العدد ٥١، مايو ١٩٩٢.

٣٨- صلاح الديـن المتبـولى عبـد العـاطى: الأبعـاد التربويـة لمجـهودات منظمـة اليونسكو فى تطوير التعليم الأساسى المصرى، رسالة ماجستير غير منشورة، كليـة التربية بدمياط، جامعة المنصورة ١٩٩٠.

٣٩- عبد الله عبد الدايم: التخطيـط التربوى: أصولـه وأساليبه وتطبيقاتـه فـى البلاد العربية، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٧٧.

٤٠- عبلـة محمـد الخواجـة: "العلاقـات الاقتصاديـة بـين مصـر والولايـات المتحـدة الأمريكية مع الـتركيز علـى جـانب المساعدات فـى الفترة مـن ٧٤ - ٨٥" رسـالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ١٩٨٨.

٤١- على الدسوقى وميادة فوزى الباسل: معوقات محو الأمية من وجهة نظر طلاب شعبة التعليم الابتدائى وموجهيهم، مجلة كلية التربية بدمياط، العدد السابع عشر، الجزء الثانى، ١٩٩٢.

٤٢- على صالح جوهـر: "التفـاعل بين التعليم والعمـل المنتـج"، مجلـة كليـة التربيـة جامعة المنصورة، الجزء الثالث، العدد ٦، أكتوبر ١٩٨٤.

٤٣- على صالح جوهر: طرق حساب العـائد الاقتصـادى مـن التعليم، مكتبـة نانسـى، دمياط، ١٩٩٣.

٤٤- فتحـى رضـوان: اختراق العقـل المصرى، دراسـة ووثـائق، دار التونـى للطباعـة والنشر، الطبعة الثانية، القاهرة ١٩٨٥.

٤٥- فرانسوا أورفيل، وفايريس سيرجان: المعونة الخارجية فى بلدان إفريقيـا الواقعـة وزار الصحراء، أهى مفيدة؟ مستقبليات، المجلد الثامن عشر، العدد الرابع، مركـز مطبوعات اليونسكو، القاهرة ١٩٨٨.

٤٦- فـؤاد بسيونى: التعليم الفنـى (تاريخـه - تشـريعاته - اصلاحاتـه - مسـتقبله) دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ١٩٨٩.

٤٧- لبيب السباعى: تمويل التعليم، الأهرام الاقتصاى، العدد ١٣٠٠، ١٩٩٣.

٤٨- ماهر مهران: ورقة مصر في مؤتمر السكان بالأردن، جريدة الأهرام، السنة.

٤٩- مجلس الشعب: مضبطة الجلسة الأربعين، المجلد الثاني، دور الانعقاد العادي الخامس، ١٧ مارس ١٩٨٤.

٥٠- مجلس الشعب: مضبطة مجلس. الفصل التشريعي الثالث دور الانعقاد العادي الثالث، مضبطة الجلسة الخامسة والعشرين، ٢/٢٦م١٩٨٢.

٥٢- محمد خلوص: المباني لا تساعد على التعليم، الأهرام الاقتصادي، العدد ١٢٥٧، ١٩٩٣.

٥٣- محمد عبد العزيز ربيع: المعونة الأمريكية لإسرائيل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٠.

٥٤- محمد فوزي محمد زيدان: الإدارة المدرسية في التعليم الأساسي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية بسوهاج، ١٩٨٣.

٥٥- محمد لبيب شقير: العلاقات الاقتصادية الدولية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٨٥.

٥٦- محمود شريف: رأي قادة الفكر ورجال الأعمال في أزمة التعليم، الأهرام الاقتصادي، العدد ١٢٦٤، ١٩٩٣.

٥٧- محمود محي الدين: أفكار جديدة لتمويل التعليم، الأهرام الاقتصادي، العدد ١٢٩٥، ١٩٩٣م.

٥٨- مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية: الندوة الإقليمية حول التعليم والتدريب وسوق العمل في الوطن العربي، ٢٣ - ٢٥ يناير، ١٩٩٠، القاهرة.

٥٩- مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية: ورشة العمل الإقليمية للخبراء التربويين العرب حول تجديد مناهج التعليم الأساسي للصغار والكبار، من ١ - ٤ أبريل ١٩٨٩، دمشق، سوريا.

٦٠- موريس مكرم الله: البنك الدولي يواصل مساعدة برنامج الإصلاح الاقتصادي، جريدة الأهرام، السنة ١١٦، العدد ٣٨٥٧٤.

٦١- مؤسسة فريدريش إيبرت: من أقوال فريدريش إيبرت مؤسسة فريدريش إيبرت، القاهرة، ص ص ٥ - ١٥.
٦٢- وارين بوم: التمويل والتنمية، كتاب الأهرام الاقتصادى بالاشتراك مع صندوق النقد الدولى ومجموعة البنك الدولى، العدد ١٥، ١٥ يناير ١٩٧٩.
٦٣- وزارة التخطيط: الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية، الاجتماعية، ٩٢ / ٩٣ - ٩٦ / ٩٧، وعامها الأول ٩٢ / ٩٣، المجلد الأول ١٩٩٢.
٦٤- وزارة التخطيط: الخطة الخمسية لإصلاح التعليم فى مصر، ١٩٨٢، ١٩٨٧.
٦٥- وزارة التعاون الدولى: قطاع التعاون مع آسيا وكندا وأمريكا اللاتينية، المنح اليابانية فى الفترة من ٨٠ - ٨٨، القاهرة.
٦٦- وزارة التعاون الدولى: قطاع التمويل الدولى، جدول أسعار الصرف فى الفترة من ٩٢/١٢/٣١ إلى ٩٢/٣/٣١.
٦٧- وزارة التعاون الدولى: قطاع التمويل الدولى، قروض بنك التنمية الأفريقى، ٩٠/١٢/٣١.
٦٨- وزارة التعاون الدولى: مشروع قانون التعليم الأساسى رقم ٢٦٣ - ١٣٩، ١٩٨١.
٦٩- وزارة التعاون الدولى: مشروعات التعليم الممولة فى نطاق المنح الألمانية لعام ١٩٨٧.
٧٠- وزارة التعاون الدولى: مشروعات التعليم الممولة فى نطاق المنح الإيطالية فى الفترة من ٨٩ - ٩١.
٧١- وزارة التعاون الدولى: مشروعات التعليم الممولة فى نطاق المنح اليابانية فى الفترة من ٨٠ - ١٩٨٨.
٧٢- وزارة التعاون الدولى: مشروعات التعليم الممولة فى نطاق المنح الفرنسية فى الفترة من ٨٧ - ٩٠.
٧٣- وزارة التعاون الدولى: مشروعات التعليم الممولة فى نطاق المنح الفنلندية فى الفترة من ٨٠ - ٨٥.

٧٤- وزارة التعاون الدولى: مشروعات التعليم الممولة فى نطاق المنح الكندية فى الفترة من ٩٢ - ٩٣.

٧٥- وزارة التعاون الدولى: مشروعات التعليم الممولة فى نطاق المنح الكورية فى الفترة من ٩٢ - ٩٣.

٧٦- وزارة التعاون الدولى: مشروعات التعليم الممولة فى نطاق المنح الهولندية، ١٩٨١.

٧٧- وزير التعليم: مشروع مبارك / كول تحت التنفيذ، جريدة الأهرام، السنة ١١٨، العدد ٣٩٠٤٧، ١٩٩٣/١١/٢.

ثانياً: المراجع الأجنبية

78- African development bank: General Condition applicable to loan agree ments and guarantee agreement, 1989.
79- Ford Foundation: Annual report: library of Congress, 1989.
80- Ford Foundation: Annual report: library of Congress, 1990.
81- Ford Foundation: Annual report: library of Congress, 1991.
82- Ford Foundation: Annual report: library of Congress, 1992.
83- Ford Foundation: Current interests of the Ford Foundation, 1992, 1993,. Ford Foundation, New York.
84-Fulbright Commission: Special programs, Cairo, Egypt, 1992.
85- Georgo Belox: Report on the evaluation of OEF,S institutional development grant Washington, D.C, 1981.
86- International Bank for reconstruction and development, General conditions applicable to loan and guarantee agreements, Jan, 1985.
87- John A. De Novo: American interests and policies in the Middle East, 1900 – 1939 Minnesota university U . S . A, 1963.
88- Martin Carnoy: Education as cultural imperialism, David Mckay company Inc. New York.
89-Pds / P / MIS: USAID projects in Alexandria governorate, Doc. No 500G, USAID / Cairo, 1988.
90- Pds / P / MIS: USAID projects in Aswan governorate, Doc. No 5003G, USAID / Cairo, 1988.
91- Pds / P / MIS: USAID projects in Beheira governorate, Doc. No 5006G, USAID / Cairo, 1988.

92- Pds / P / MIS: USAID projects in Dakahlia governorate, Doc. No 5006G, USAID / Cairo, 1988.

93- Pds / P / MIS: USAID projects in Damietta governorate, Doc. No 5007G, USAID / Cairo, 1988.

94- Pds / P / MIS: USAID projects in Ismailia governorate, Doc. No 5004G, USAID / Cairo, 1988.

95- Pds / P / MIS: USAID projects in Menia governorate, Doc. No 5014G, USAID / Cairo, 1988.

96- Pds / P / MIS: USAID projects in Matrouh governorate, Doc. No 5013G, USAID / Cairo, 1988.

97- Pds / P / MIS: USAID projects in New Vally governorate, Doc. No 5016G, USAID / Cairo, 1988.

98- Pds / P / MIS: USAID projects in North and South Sinai governorate, Doc. No 5024G, USAID / Cairo, 1988.

99- P.P.P / P / MIS: USAID projects in Fayoum governorate, Doc. No 5008G, USAID / Cairo, 1988.

100- P.P.P / P / MIS: USAID projects in Kafr Elsheikh governorate, Doc. No 5012G, USAID / Cairo, 1988.

101- P.P.P / P / MIS: USAID projects in Menofia governorate, Doc. No 5015G, USAID / Cairo, 1988.

102- P.P.P / P / MIS: USAID projects in Red Sea governorate, Doc. No 5020G, USAID / Cairo, 1988.

103- Unesco: Statistical year book, 1985.

104- USAID / Cairo: Development in Formation Center.

105- USAID Status report of united States economic assistance to Egypt, Cairo, May 1985.

106- USAID: united States economic assistance to Egypt, Status report, Development Information center, USAID. Cairo, 1990.

107-Yosry ELbasty: Friends of Fulbright Commission, Egypt, 1992.

ملاحق الدراسة

أولاً: الملاحق الخاصة بأسئلة المقابلة الشخصية

ملحق رقم (١)

أسئلة المقابلة الشخصية الخاصة بالقروض والمعونات الأجنبية الموجهة إلى قطاع التعليم فى مصر

(١) إلى أى مدى تتسق استخدامات القروض والمعونات الأجنبية الموجهة إلى قطاع التعليم فى مصر مع الخطط الموضوعة لتطوير التعليم؟

(٢) ما مدى استفادة وزارة التربية والتعليم من هذه القروض والمعونات؟

(استفادة كبيرة جداً - استفادة معقولة - استفادة ضعيفة)

(٣) ما أكثر قطاعات التعليم حاجة إلى القروض والمعونات الأجنبية من وجهة نظركم؟

(٤) إلى أى مدى يتم إنفاق القروض والمعونات الموجهة لقطاع التعليم فى المواعيد المحددة لها؟

(٥) ما كيفية سداد القروض الموجهة لقطاع التعليم - هل عن طريق المؤسسة المستفيدة، أم جهات أخرى؟

(٦) ما مدى التقابل فى المصالح والأهداف بين مصر كدولة متلقية للمعونات والقروض وبين الجهات المانحة؟

(٧) اذكر أهم العقبات التى تقلل الاستفادة من المعونات والقروض والمعونات الأجنبية؟

(٨) إذا كان لكم اقتراحات لكى تتحقق الاستفادة المثلى من استخدام القروض والمعونات الأجنبية فى مجال تطوير التعليم - ما هى؟

(٩) إذا كان لكم مقترحات من أجل تحقيق الاستفادة المثلى من قروض ومعونات البنك الموجهة لقطاع التعليم - ما هى هذه المقترحات؟

ملحق رقم (٢)

أسئلة المقابلة الشخصية الموجهة إلى الأمريكيين المسئولين عن المعونة الأمريكية

1- To what extent does the use of the American aids directed to the education sector in Egypt go with the plans made for the development of education?
2- To what extent does the use of the ministry of Education benefit by these aids:
   (very great benefit – moderate benefit – weak benefit).
3- What is the most educational sector in need of the American aids from your of view? And why?.
4- To what extent are the American aids in the times fixed?
5- What are the benefits which return to U . S . A. from giving Egyptian education aids?
6- Name the most obstacles which reduce the benefit by the American aids?
7- If you have suggestions to the most benefit by the American aids? What are they?

محلق رقم (٣)

أسئلة المقابلة الشخصية الموجهة إلى نائب مدير البنك الدولي

(١) إلى أي مدى تتسق القروض والمعونات الموجهة من البنك الدولي إلى قطاع التعليم في مصر مع الخطط الموضوعة لتطوير التعليم؟

(٢) ما مدى استفادة مصر من قروض ومعونات البنك الدولي؟

(استفادة كبيرة جداً - استفادة معقولة - استفادة ضعيفة)

(٣) ما أكثر قطاعات التعليم حاجة إلى القروض والمعونات الموجهة من البنك الدولي؟

(٤) إلى أي مدى يتم إنفاق قروض البنك الدولي في المواعيد المحددة لها؟

(٥) ما كيفية سداد القروض الموجهة لقطاع التعليم من البنك الدولي؟

(٦) ما مدى التقابل في المصالح والأهداف بين مصر كدولة متلقية للمعونة وبين البنك الدولي كجهة مانحة؟

(٧) اذكر أهم العقبات التي تقلل الاستفادة من المنح والقروض التي يوجهها البنك الدولي لقطاع التعليم؟

(٨) إذا كان لكم اقتراحات لكي تتحقق الاستفادة المثلى من استخدام قروض ومنح البنك الدولي في مجال تطوير التعليم - ما هي؟

محلق رقم (٤)

أسئلة المقابلة الشخصية الموجهة إلى المسئولين بهيئة اليونسيف

(١) إلى أى مدى تتسق استخدامات منح هيئة اليونسيف الموجهة إلى قطاع التعليم المصرى مع الخطط الموضوعية لتطوير التعليم فى مصر؟

(٢) ما مدى استفادة وزارة التعليم فى مصر من منح اليونسيف؟

(استفادة كبيرة جدا - استفادة معقولة - استفادة ضعيفة)

(٣) ما أكثر قطاعات التعليم حاجة إلى منح هيئة اليونسيف؟

(٤) إلى أى مدى يتم استخدام المنح الموجهة من هيئة اليونسيف إلى قطاع التعليم المصرى فى المواعيد المحددة لها؟

(٥) اذكر أهم العقبات التى تقلل الاستفادة من منح هيئة اليونسيف الموجهة إلى قطاع التعليم فى مصر؟

(٦) إذا كان لكم مقترحات لكى تتحقق الاستفادة المثلى من استخدام منح هيئة اليونسيف فى مجال تطوير التعليم - ما هى؟

محلق رقم (٥)

أسئلة المقابلة الشخصية الموجهة إلى بعض نظار المدارس المشيدة عن طريق المعونة الأمريكية

(١) إلى أى مدى يتسق بناء المدارس المشيدة عن طريق المعونة الأمريكية مع خطط تطوير التعليم فى مصر؟

(٢) ما مدى استفادة مصر من المعونة الأمريكية الموجهة إلى قطاع التعليم؟

(استفادة كبيرة جداً - استفادة معقولة - استفادة ضعيفة)

(٣) اذكر أهم العقبات التى تقلل الاستفادة من المعونات الأمريكية الموجهة إلى قطاع التعليم فى مصر؟

(٤) إذا كان لكم اقتراحات لكى تتحقق الاستفادة المثلى من استخدام المعونة الأمريكية الموجهة إلى تشييد المدارس فى مصر - ما هى؟

ملحق رقم (٦)

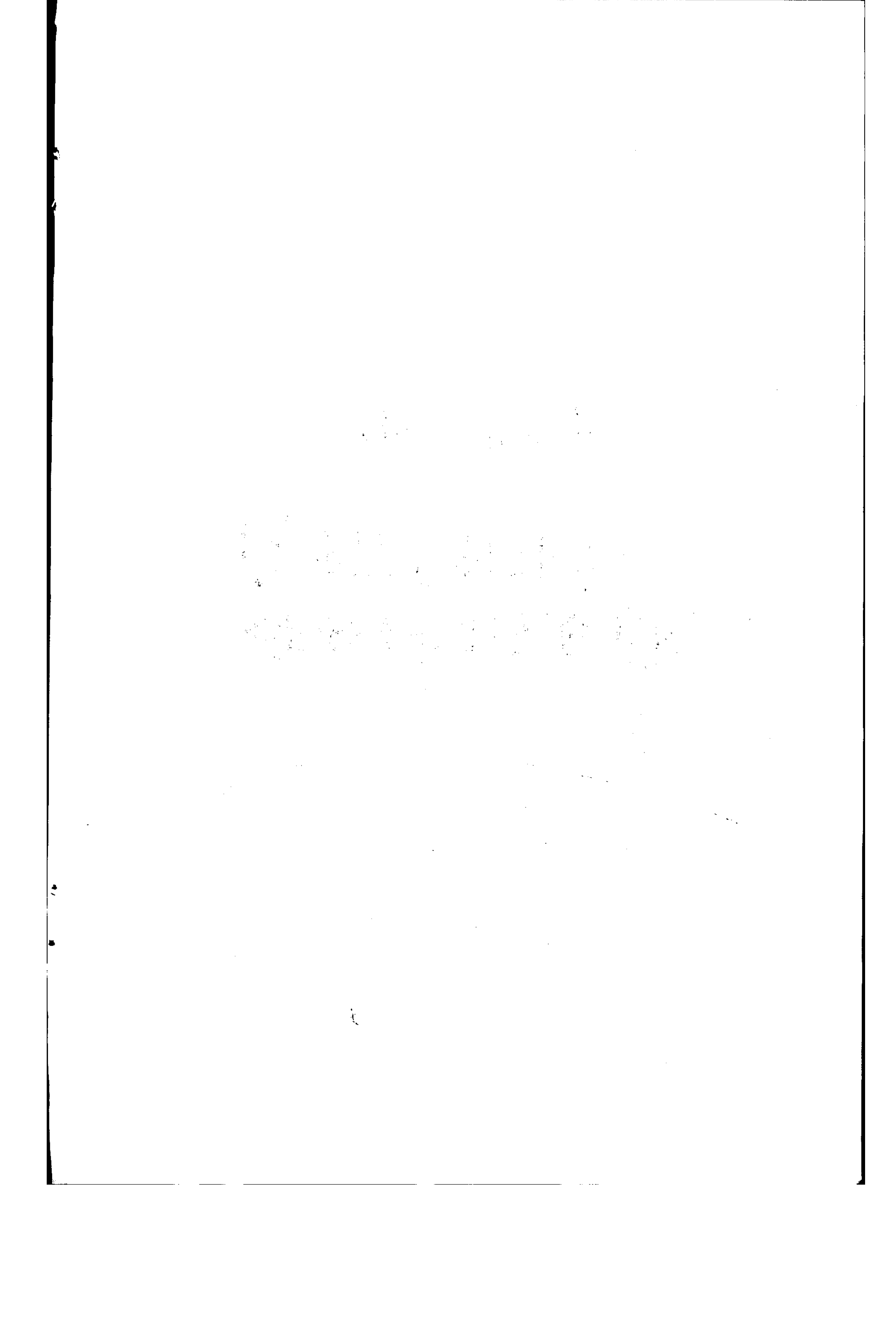
قائمة بأسماء الذين أجرى الباحث معهم مقابلة شخصية

م	الاسم	الوظيفة
١	الأستاذ الدكتور/ أحمد الدرش	وكيل أول وزارة التعاون الدولى لقطاع التمويل الدولى.
٢	الأستاذ/ رفيق صلاح الدين	وكيل أول وزارة التعاون الدولى لقطاع غرب أوربا.
٣	الأستاذ/ يحيى الصالحى	مدير إدارة التمويل بوزارة التعاون الدولى.
٤	الأستاذ/ محمد حمدى صالح	باحث اقتصادى بقطاع التعاون الاقتصادى الأمريكى.
٥	Chambers, Sidney	مسئول مشروعات التعليم بهيئة المعونة الأمريكية.
٦	الأستاذة/ سوسن عبد الرازق قرة	وكيل وزارة التربية والتعليم للتخطيط التربوى والمعلومات.
٧	الأستاذ الدكتور/ نبيل شحاته	نائب مدير البنك الدولى بالقاهرة.
٨	الدكتورة/ ملك زعلوك	رئيسة قسم برامج التعليم بهيئة اليونسيف.
٩	الأستاذ/ رجب البنا	مساعد رئيس تحرير الأهرام.
١٠	الأستاذ الدكتور/ عبد الرحمن النقيب	رئيس قسم أصول التربية بجامعة المنصورة.
١١	الأستاذ الدكتور/ إسماعيل دياب	أستاذ أصول التربية بجامعة المنصورة.
١٢	الأستاذ/ إبراهيم محمد إسماعيل	ناظر مدرسة بوشة الابتدائية المشتركة بالدقهلية.
١٣	الأستاذ/ هاشم واصف أبو الوفا	قائم بأعمال النظارة بمدرسة أبو عدوى بدمياط.

ملخص البحث

أولاً: الملخص باللغة العربية

ثانياً: الملخص باللغة الانجليزية



أولاً: الملخص باللغة العربية

توظيف التعليم والمعونات الأجنبية فى تطوير بعض جوانب التعليم فى مصر (دراسة تقويمية)

مقدمة:

• لقد أصبحت التنمية البشرية محور اهتمام دول العالم المختلفة، وينبع هذا الاهتمام من أنها أساس التنمية بصفة عامة، لذا أصبح من المسلمات أن التعليم عليه العبء الأكبر فى إحداث التنمية البشرية، باعتباره يشكل القاسم المشترك الأكبر فى عملية التخطيط للقوى البشرية.

وقد عرفت تقارير التنمية البشرية الصادرة عن البنك الدولى، بأنها عملية توسيع نطاق اختيارات الشعوب بزيادة فرصهم من حيث التعليم والرعاية الصحية، لذا يعتبر الإنفاق على التعليم من أهم الاستثمارات، إذ أنه يؤدى إلى تنمية الإنسان وتحقيق إنسانيته، ويمكنه من التفاعل المثمر مع بيئته بمكوناتها المادية والبشرية والمؤسسية. لذلك يحظى التعليم بعناية فائقة من قبل الإدارات الحكومية والدولية.

ومن ثم تعتبر عملية التربية استثماراً رأسمالياً، تقوم جنباً إلى جنب مع الاستثمارات الرأسمالية الأخرى فى المعدات والأجهزة المتطورة على سبيل المثال، لذا فإن للتعليم مردوداً اقتصادياً يمكن تتبعه عن طريق تحليل عائد مختلف عوامل الإنتاج، ومن هنا فإن تقييم جهود التنمية الآن لا يعتمد فقط على ما تشيده الخطط من مشروعات ومؤسسات، وإنما يعتمد على ما يحدث من تطور فى معيشة الإنسان بشتى مناحيها، لذلك أصبحت الاتجاهات الحديثة فى قياس التنمية البشرية تعتمد على مدى إشباع حاجات الأفراد خاصة فى مجال التعليم ومدى إتاحة الفرص التعليمية للمواطنين.

مما أدى إلى زيادة الوعى على المستويين الرسمى والغير رسمى، بضرورة زيادة الميزانية المخصصة للتعليم، نظراً لأنه لم يعد يعالج على أنه قضية خدمات،

حيث أصبحت العلاقة قوية وراسخة بين التعليم والمستوى الاجتماعي والاقتصادي للأفراد، وتحقيق الأمن القومي وتمكينهم من الممارسة الواعية لدورهم في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

ومن هنا بدأت التربية ومشروعاتها تمتص جانباً متزايداً من النفقات العامة في البلدان النامية، وخاصة مع تزايد أعداد من هم في سن التعليم من أبناء هذه الدول، وارتفاع تكلفة المنشآت التعليمية، وحاجة قطاع التعليم المستمر إلى عمليتي التطوير والتحديث، لذلك طالبت العديد من الدول والهيئات الدولية بتخصيص نسبة من رؤوس الأموال التي توزع عالمياً إلى قطاع التعليم من أجل توسيع فرص التعليم أمام الشعوب وإحداث تنمية بشرية حقيقية.

ومن ثم وجهت القروض والمعونات المالية والفنية إلى قطاع التعليم في الدول النامية، ويمكن تقسيم القروض والمعونات المالية حسب الجهات المانحة إلى قسمين:

الأول: قروض ومعونات ثنائية.

الثاني: القروض والمعونات المتعددة الأطراف.

ويعتبر التعاون الدولي المتكافئ من أهم الموارد اللازمة لإشباع الحاجات الإنسانية وتحسين مستوى المعيشة في أقطار العالم الثالث في ظل النظام العالمي الجديد. لذا ترحب مصر بالتعاون الدولي خاصة في مجال التعليم الذي يستقبل المعونات والمساعدات على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف.

وقد تختلف الشروط المبرمة من دولة إلى أخرى، مما يجعل الدول المتلقية للمعونات ليست لديها الحرية الكافية في الإشراف والتنفيذ على مشروعات المنح والقروض وتحديد مجالات استخدامه حيث أن تحديد مجالات استخدامه يأخذ شكلين:

الأول: الدول المانحة هي التي تحدد مجالات الاستخدام التي توجه إليها مخصصات المعونات والقروض، والفترة الزمنية اللازمة لتنفيذ المشروع، وتوزيع مخصصات المعونة على عناصر المشروع.

الثاني: وفيه يتم تخصيص المعونات والقروض بناء على طلب من مصر، نظراً لحاجة قطاع التعليم إلى العون الخارجي.

أما بالنسبة للقروض والمعونات المتعددة الأطراف والتي تمنحها الهيئات الدولية وفروعها، فهي تتم غالباً في إطار برامج دولية وإقليمية.

مشكلة البحث:

ولكن هذه القروض والمساعدات تقترن غالباً بمجموعة من الشروط الجحفة، والتي تمكن بعض الدول المانحة بطريقة غير مباشرة في توجيه أدوات القيم والثقافة للمجتمع المصري، وعلى الرغم من أهمية القروض والمنح إلا أنها أحياناً تتم دون تخطيط مسبق بين هذه الدول وبين وزارة التربية والتعليم، بالإضافة إلى أن هذه القروض والمعونات لم تستغل الاستغلال الأمثل نظراً لوجود بعض المعوقات الإدارية والفنية التي تعوق استخدامها.

لذلك فإن القروض والمنح تحتاج إلى تقويمها بهدف الوصول إلى تطوير استفادة مصر منها، ولكي يمكن الوصول إلى تحقيق أقصى استفادة منها في تطوير بعض جوانب التعليم، ومن هنا نبعت مشكلة البحث وتتلخص في تحديد مجالات القصور المختلفة المرتبطة باستفادة مصر من هذه القروض والمعونات في تطوير بعض جوانب التعليم، والتعرف على المعونات التي تحول دون الاستفادة المثلى منها والتغلب عليها.

تساؤلات البحث:

يطرح الباحث السؤال الرئيس التالي:

ما دور القروض والمعونات الأجنبية في تطوير بعض جوانب التعليم في مصر، وما أهم المعونات التي تعترض هذا الدور، وتعمل على أن تقلل الاستفادة من هذه المساعدات في تطوير بعض جوانب التعليم في مصر؟

ويتفرع من هذا السؤال عدة تساؤلات فرعية هي:

- ما حجم القروض والمعونات الموجهة إلى قطاع التعليم المصري؟

- فى أى المحالات توجه القروض والمعونات الأحبية إلى قطاع التعليم المصرى؟

- ما أهم الدول والهيئات التى توجه القروض والمعونات لقطاع التعليم المصرى؟

- ما أهم المعوقات المادية والإدارية والفنية التى تحول دون الاستخدام الأمثل للقروض والمعونات؟

- ما طرق تحقيق استفادة من المعونات والقروض الأجنبية؟

منهج البحث:

اتبعت الدراسة المنهج الوصفى والمنهج التاريخى.

أداة البحث:

تمثلت أداة البحث فى استخدام أسلوب المقابلة الشخصية، وذلك بهدف جمع المعلومات.

أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على المجالات التى توجه إليها القروض والمعونات الأجنبية فى قطاع التعليم المصرى.

- محاولة رصد حجم القروض والمعونات الأجنبية الموجهة إلى قطاع التعليم المصرى.

- التعرف على المعوقات الإدارية التى تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة من القروض والمعونات الأجنبية بهدف إزالتها، حتى تؤتى هذه الجهود أفضل النتائج الممكنة.

- محاولة تقييم توظيف القروض والمعونات الأجنبية التى توجه إلى تطوير بعض جوانب التعليم من الناحيتين الفنية والبشرية.

- وضع أسس لتحقيق أقصى استفادة ممكنة من المساعدات والقروض الأجنبية وتوظيفها بهدف تطوير بعض جوانب التعليم.

بنية البحث:

تتألف الرسالة من سبعة فصول رئيسية هى:

الفصل الأول: مشكلة البحث وأهمية دراستها وعرض لبعض الدراسات ذات الصلة بموضوع البحث.

. الفصل الثانى: مصادر التمويل الأجنبي للتعليم المصرى (واقعة، مصادره، مدى الحاجة إلى التمويل الخارجى)

الفصل الثالث: المعونة الأمريكية لقطاع التعليم (تطورها، مؤسساتها وشروطها).

الفصل الرابع: المعونة الأمريكية لقطاع التعليم المصرى (حجمها، أوجه إنفاقها/ معدلات الإنجاز بمحافظات مصر).

الفصل الخامس: نماذج للقروض والمعونات الأجنبية الموجهة إلى قطاع التعليم المصرى على المستوى الثنائى والمتعدد الاطراف، متمثلاً فى البنك الدولى وبنك التنمية الأفريقي وبعض الهيئات التابعة للأمم المتحدة.

الفصل السادس: الدراسة الميدانية (إجراءاتها، نتائجها، تحليلها).

الفصل السابع: نتائج الدراسة وتوصياتها.

وفيما يلى عرض لأهم هذه التوصيات:

١- إدراج القروض والمعونات الأجنبية ضمن خطط تطوير التعليم، بحيث تكون هذه الخطط نابعة من الاحتياجات الفعلية.

٢- أيجاد تنسيق بين الجهات المانحة، والجهات المسئولة عن توجيه واستخدام القروض والمعونات الأجنبية.

٣- زيادة الميزانيات الخاصة بالتعليم، حتى تستطيع تلبية احتياجات هذا القطاع.

٤- العمل على توزيع مخصصات القروض والمعونات الأجنبية على محافظات مصر، وقطاعات التعليم، حسب الاحتياجات الفعلية لهذه المحافظات.

٥- العمل على إزالة كافة العراقيل الإدارية التى تعطل استخدام جانب من القروض والمعونات.

٦- يجب أن يسبق شراء الأجهزة والمعدات المتطورة، دراسة مستفيضة ودقيقة للاحتياجات الفعلية للجهات التى تتطلب ذلك.

٧- إجراء دراسات مستقبلية لمشروعات وخطط المنظمات العالمية بهدف التعرف عليها وتحقيق أقصى استفادة منها.

٨- إجراء دراسات تحليلية لتوجهات الدول المانحة للقروض والمعونات، بهدف التعرف على توجهات تلك الدول.

٩- العمل على زيادة حجم القروض والمعونات العربية الموجهة إلى قطاع التعليم.

١٠- العمل على زيادة الاستثمارات والجهود الذاتية الموجهة من الأفراد لقطاع التعليم.

١١- تحديد أفضل الجهات المانحة للقروض والمعونات، وإعطاء هذه الجهات أولوية فى حالة طلب القروض.

١٢- مراعاة عدم تعارض المعونات الأجنبية مع المصالح الاقتصادية أو الإضرار بالسياسة العامة للدولة.

١٣- اتخاذ الإجراءات التى تكفل سرعة الحصول على موافقة مجلس الشعب على القروض والمعونات.

ثانياً: ملخص البحث باللغة الإنجليزية

ABSTRACT

This interest springs from the fact that the human development is the basis of general development. There fore, it is granted that education carries the greatest burden in creating human development because education is considered the greatest instrumental element which participates in the process of planning for human forces.

The International Bank reports defined hŭman development as the process of widening the range of choice of nations by increasing their education and health care opportunities. Thus the educational financial support is one of the most important investments because it leads to human development and human realization. It also enables man to interact effectively with his environment with its material. Human and institutional components.

Therefore the international and governmental administrations have paid great attention to education.

In the light of this argument, the process of education is considered as a capitalist investment which should go in parallel lines with the other capitalist investment in equipment and advanced devices. Therefore, education has an economic outcome which could be pursued by analyzing the outcome of various production factors.

Accordingly, the evaluation of the development efferts does not only depend on the projects which are erected as a result of the development plans but it also depends on the development of mans life in all its aspects. Thus the modern approaches in measuring human development depend on the satisfaction of the individuals needs particularly in the field of education and educational opportunities.

So modern attitudes in measuring human development depend on satisfying individual needs specially in education and providing the educational opportunities for citizens.

It only led to increasing awareness on the formal and informal levels which necessitated the increase of educational budget because education is no longer treated as a cause for services since the relation became strong and fixed between

education and the social and economic levels of the individuals and achieving the national security and enabling them of the conscious practice of their role in political, social and economic life.

Here the education and its projects started to take in an in creasing side of the public expenses in developing countries especially with the increasing numbers of those who are at the age of education among the sons the these states, and the high cost of the educational institutions and the continuous need of the education sector for the processes of development and modernizing.

- So many countries and many international institutions demanded to specialize education sector for the sake of enlarging education opportunities in front of peoples and causing real human development.

Hence, financial, technical aids and loans are directed to education sector in developing countries.

Financial aids and loans can be divided into two parts according to donating countries and org anisations.

First: Double loans and aids.

Second: Loans and aids from numerous parties.

The international Co – operation is the most important resource which is necessary to satisfy human needs and improve the standard of living in the third world countries in the new world system.

So, Egypt welcomes international Co – Operation specially in education which receives aids from the double standard and numerous parties.

Conditions levels from a state to another may differ, So the countries receiving aids do not have full freedom in supervising gift projects and loans and limiting their use, then they take two shapes:

The first: Donating countries limit using fields which are directed to specifying loans and aids, the necessary time for executing the project and distributing the aid specialties on the project elements.

The second: Loans and aids are specialized to the need of the Egyptian educational sector for foreign aids. As for aids, from various parties and which are granted from international

organizations and their regional branches, are accomplished through national and international programmers.

Statement of the problem:

These loans and aids are often associated with some terrible conditions and they enable some donating countries in an indirect way to supervise values and cultural media in the Egyptian society.

In spite of being important, these loans and aids are completed without previous planning between these countries and the Ministry of Education. In addition to these loans and aids haven't been exploited well, because there are technical and managerial obstacles which prevent their utilization.

So aids and loans have to be evaluated to arrive for the Egyptian benefit, but for achieving the best benefit in developing some educational areas, the statement of the problem is summarized in defining different of shortage which are related to Egypt's benefits these loans and grants. It also defines these loans and aids which are used for developing some aspects of education and in realizing the obstacles which hinder the best benefit from those aids and loans and how to overcome them.

Questions of the study:

The researcher gives the main following question:-

What's the role of loans and foreign aids to develop some educational areas in Egypt? and what are the obstacles that may impede this role, and diminish (reduce) utilization from these aids in developing some educational areas in Egypt?.

This question can be sub – divided into the following sub – ques – tions:-

- What are the size of loans and aids directed to Egyptian education sector?
- In which fields are loans and foreign aids directed in Egyptian education sector?
- What are the most important counties and organizations which direct loans and aids to Egyptian sector?
- What are the most important technical managerial and financial obstacles that impede the ideal utilization of the loans and aids?
- What are the ways to achieve the best utilization of foreign loans and aids?

Approach of the study:

The study followed the historical and descriptive approach.

The tool of the study:

The study depended on interviews to get information.

Aims of the study:

The present study tries to achieve the following aims:-

- Recognizing the fields which give loans and foreign aids to Egyptian education sector.
- Observing the size of loans and foreign aids which directed to education sector.
- Recognizing the managerial obstacles that impede loans and foreign aids from achieving their aims to overcome from, then these efforts will get the best results.
- Evaluating utilization of loans foreign aids which are directed to developing some educational areas in the technical and human sides.
- Establishing some basics in order to achieve the utilization of aids and foreign loans their utilizing to develop some educational areas.

Design of the study:

The study consists of seven chapters:-

Chapter one: statement of problem significance of the study and showing some studies connected with study subject.

Chapter two: the sources of Egyptian Education (its real, resources and need to outside finance)

Chapter three: American aids to Egyptian Education sector (Its institutions and stipulations).

Chapter four: American aids for the Egyptian Education sector (its size -pending and achieving rates in Egyptian governorates)

Chapter five: Examples of loans and foreign aids which are directed t Egyptian Education sector on double standard and various parties represented International Bank, African Development and some following institutions to the united Nations.

Chapter six: The field study and the results analysis of experts and specialists.

Chapter seven: The best results and recommendations which the study comes to and contributes in achieving the best useful (utilization) from the directed loans and aids to the Education sector.

The following is some of these recommendations:-

1- Loans and foreign aids according to developing Education plans, provided that these plans are taken from real needs.
2- Arranging among givers (grantors) sides and the responsible sides about directing and using foreign loans and aids.
3- Increasing the budgets which are special by education, to be able to satisfy sector needs.
4- Distributing the foreign aids and loans which are specialized Egyptian governorates , education sector and according to actual needs to these governorates.
5- Removing all managerial obstacles which impede utilization a part of these loans and aids.
6- Before buying the developing tools and apparatus, we should make an accurate study to the actual needs to the direction which demand that.
7- Making future studies for the world organizations plan and projects for recognizing and achieving the greatest possible benefits.
8- Making analyzing studies for supervising countries to loans and aids to recognize their supervision.
9- Trying to increase the education sector.
10- Trying to increase investments and there efforts to directed among individuals for education sector.
11- Limiting the pest organization giving loans and aids and giving these associations the priority in demanded loans.
12- Considering the disposition of the foreign loans and aids with the economic aims or harming the public policy of the state.
13- Taking the measures which ensure the speedy achieving of the people Assembly's agreement on loans and aids.

الموضوع	الصفحة
الفصل الأول	
مشكلة البحث وأهمية دراستها	٩ – ٣٢
الفصل الثانى	
مصادر التمويل الأجنبى للتعليم المصرى (واقع التعليم – مصادر تمويله – مدى الحاجة إلى التمويل الخارجى)	٣٣ – ٦٤
الفصل الثالث	
المعونة الأمريكية لقطاع التعليم المصرى (تطورها – مؤسساتها – شروطها العامة)	٦٥ – ١٠٠
الفصل الرابع	
المعونة الأمريكية لقطاع التعليم المصرى (حجمها – أوجه إنفاقها – معدلات الإنجاز بمحافظات مصر)	١٠١ – ١٧٠
الفصل الخامس	
نماذج للقروض والمعونات الأجنبية الموجهة إلى قطاع التعليم المصرى على المستوى الثنائى والمتعدد الأطراف متمثلاً فى قروض (البنك الدولى وبنك التنمية الأفريقى وبعض الهيئات التابعة للأمم المتحدة)	١٧١ – ٢٣٠
الفصل السادس	
الدراسة الميدانية (إجراءاتها – نتائجها – تحليلها)	٢٣١ – ٢٦٠
الفصل السابع	
نتائج الدراسة وتوصياتها	٢٦١ – ٢٨٦
-مصادر البحث	٢٨٧ – ٢٩٦
أولاً: المراجع العربية	
ثانيًا: المراجع الأجنبية	
-ملاحق الدراسة	٢٩٧ – ٣٠٤
-ملخص البحث	٣٠٥ – ٣١٧
أولاً: الملخص باللغة العربية	
ثانيًا: الملخص باللغة الإنجليزية	

تم بحمـد الله

مع تحيات
دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر
تليفاكس: ٥٣٥٤٤٣٨ - الإسكندرية

التعليم والقروض الأجنبية
(قضايا تربوية)
د. صلاح الدين المتبولى عبد العاطى
كمبيوتر: (دار الوفاء)
الطباعة : دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر
ش ملك حفنى قبلى السكة الحديد
بجوار مساكن دربالة بلوك رقم ٣
الرقم البريدى : ٢١٤١١ - الإسكندرية
رقم الإيداع : ١٩٨٣٠/ ٢٠٠٢
الترقيم الدولى : 6 - 329 - 327 - 977

التعلـيم والقروض الأجنبيـة

(قضايـا تربويـة)